

BP

144

M264

1928

فتح المعين

بشرح قرّة العين

تأليف

العالم العلامة الشيخ زين الدين بن عبد العزيز الملياري

تلميذ العلامة ابن حجر الهيتمي الشافعي

نفقنا الله به وبعلومه

آمين

(وبهامشه تقريرات لبعض الافاضل رحمهم الله آمين)

الطبعة الأولى

طبع على نفقة الشيخ سالم بن سعد بن زهران واخيه احمد

تجار الكتب بسورابايا - جاره

مطبعة محمد علي صبيح بميدان الازهر بمصر

سنة

١٩٢٨

ميلادية

سنة

١٣٤٦

هجريّة

(ما شاء الله)

من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

الحمد لله الفتح الجواد المعين على النفقة في الدين من اختاره من العباد وأشهد أن لا إله إلا الله شهادة تدخلنا دار الخلود وأشهد أن سيدنا محمد عبده ورسوله صاحب المقام المحمود صلى الله وسلم عليه وعلى آله وأصحابه صلاة وسلاماً أفوز بهما يوم المعاد (وبعد) فهذا شرح مفيد على كتابي المسمى بقرة أمين بمهمات الدين بين المراد وتعم المقاد وبحاصل المقاصد ويبرز الفوائد وسميته بفتح المعين ليرجى قرة العين بمهمات الدين وأنا أسأل الله الكريم المنان أن يعم الانتفاع به للخاصة والعامة من الإخوان وأن يسكنني به الفردوس في دار الأمان أنه أكرم كريم وأرحم رحيم (بسم الله الرحمن الرحيم) أي أولف والاسم مشتق من السمو وهو العلولا من الوسم وهو الامة والله علم للذات الواجب الوجود وأصله اله وهو اسم جنس لكل معبود ثم عرف بال وحذفت الهمزة ثم استعمل في المعبود بحق وهو الاسم الأعظم عند الأكرث ولم يسم به غيره ولو تمتنا الرحمن الرحيم صفتان نيتاً للمبالغة من رحم والرحمن أبلغ من الرحيم لأن زيادة البناء تدل على زيادة المعنى ولقولهم الرحمن الدنيا والآخرة ورحيم الآخرة (الحمد لله الذي هدانا) أي دلنا (لهذا) التأليف (وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله) إليه والحمد هو الوصف بالجميل (والصلاة) وهي من الله الرحمة المقرونة بالتمظيم (والسلام) أي التسليم من كل آفة ونقص (على سيدنا محمد رسول الله) لكافة الثقلين الجن والأنس أجماعاً وكذا الملائكة على ما قاله جمع محققون ومحمد علم منقول من اسم المفعول المضعف ووضع لمن كثرت خصاله الحميدة سمي به نبينا صلى الله عليه وسلم بالمهام من الله لجده والرسول من البشر ذكر حراً وحياً إليه بشرع وأمر بتبليغه وإن لم يكن له كتاب ولا نسخ كيوشع عليه السلام فإن لم يؤمر بالتبليغ فنبى والرسول أفضل من النبي أجماعاً وصح خبر أن عدد الأنبياء عليهم الصلاة والسلام مائة ألف وأربعة وعشرون ألفاً وأن عدد الرسل ثلاثمائة وخمسة عشر (وعلى آله) أي أقاربه المؤمنين من بنى هاشم والمطلب وقيل لم كل مؤمن أي في مقام الدعاء ونحوه واختير خبر ضعيف فيه وجزم به النووي في شرح مسلم (وصحبه) وهو اسم جمع لصاحب بمعنى الصحابي وهو من اجتمع مؤمننا بنينا صلى الله عليه وسلم ولو اعمى غير مميز (الفائزين برضا الله) تعالى صفة لمن ذكر (وبعد) أي بعدما تقدم من التبسم والحمد والصلوة والسلام على من ذكر (فهذا) المؤلف الحاضر

(قوله ولقولهم) أي العلماء
العارفين رحمنا الدنيا
والآخرة ورحيم الآخرة
وعبارة ابن حجر فالرحمن
أبلغ منه بشهادة الاستعمال
ولا يعارضه الحديث
الصحيح يارحمنا الدنيا
والآخرة ويارحيمهما
والقياس لأن زيادة البناء
تدل على زيادة المعنى غالباً
وجعل معنى الرحيم كالتمسك
للماد على جلال النعم الذي
هو المقصود الأعظم لثلاث
يفعل عماداً عليه من دقائقها
فلا يسئل ولا يطمى اهـ

ذهنا (مختصر) قل لفظه وكثر معناه من الاختصار (في الفقه) هو لغة الفهم واصطلاحاً العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسب من أذاتها التفصيلية واستمداده من الكتاب والسنة والاجماع والقياس وفائدته امتثال أوامر الله تعالى واجتناب نواهيه (على مذهب الامام) المجتهد أبي عبد الله محمد بن ادریس (الشافعي رحمه الله تعالى) ورضي عنه أي مذهب اليه من الأحكام في المسائل وادریس والده هو ابن عباس بن عثمان بن شافع بن السائب بن عبيد بن عبد يزي بن هاشم بن عبد المطلب بن عبد مناف وشافع هو الذي ينسب اليه الامام واسلم هو وأبوه السائب يوم بدر وولد امامنا رضي الله عنه سنة خمسين ومائة وتوفي يوم الجمعة سلخ رجب سنة أربع ومائتين (وسميته بقرة العين) ببيان (مهمات) أحكام (الدين) انتخبته وهذا الشرح من الكتب المعتمدة لشيخنا خاتمة المحققين شهاب الدين أحمد بن حجر الهيتمي وبقية المجتهدين مثل وجهه الدين عبد الرحمن بن زياد الزبيدي رضي الله عنهما وشيخ مشايخنا شيخ الاسلام المحدد زكريا الانصاري والامام الأجدد أحمد المازي زبيدي رحمه الله تعالى وغيرهم من محقق المتأخرين معتمداً على ما جزم به شيخنا المذهب النووي والرافعي فتحققوا المتأخرين رضي الله عنهم (راجيامن) ربنا (الرحمن أن ينتفع به الأذكى) أي العقلاء (وأن تقر به) أي بسببه (عيني غدا) أي اليوم الآخر (بالنظر الى وجهه الكريم) بكرة وعشيا آمين

باب الصلاة

هي شرعاً أقوال وأفعال مخصوصة مفتتحة بالتكبير مختمة بالتسليم وسميت بذلك لاشتغالها على الصلاة لغة وهي الدعاء والمفروضات العينية خمس في كل يوم وليلة معلومة من الدين بالضرورة فيكفر جاحداً ولم يجتمع هذه الخمس لغير نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وفرضت ليلة الأسراء بعد النبوة بعشر سنين وثلاثة أشهر ليلة سبع وعشرين من رجب ولم تجب صبح يوم تلك الليلة لعدم العلم بكيفيتها (انما تجب المكتوبة) أي الصلوات الخمس (علي) كل (مسلم مكلف) أي بالغ عاقل ذكراً أو غيره (ظاهر) فلا تجب على كافر أصلي وصبي ومجنون ومغنى عليه وسكران ولا تعد لعدم تكليفهم ولا على حائض ونفساء لعدم صحتهما منها ولا قضاء عليهم بل تجب على مرتد ومتمد بسكر (ويقتل) أي المسلم المكلف الطاهر حداً بضرب عنق (ان أخرجهما) أي المكتوبة حامداً (عن وقت جمع) لها ان كان كسلا مع اعتقاد وجوبها (ان لم يتب) بعد الاستتابة وعلي نذب الاستتابة لا يضمن من قتله قبل التوبة لكنه يأثم بريقته كقوله ان تركها جاحداً وجوبها فلا يفسد ولا يصلي عليه (ويبادر) من صر (بفاته) وجوباً ان فات بلا عذر فيأزمه القضاء فوراً قال شيخنا أحمد بن حجر رحمه الله تعالى والذي ظهر أنه يلزمه صرف جميع زمنه للقضاء ما عدا ما يحتاج لصرفه فيما لا بد له منه وأنه يحرم عليه التطوع انتهى ويبادر به ندباً ان فات بعذر كنوم لم يتعده ونسيان كذلك (ويسن ترتيبه) أي الفات فيقضي الصبح قبل الظهر وهكذا (وتقدم على حاضرة) لا يخاف فوتها ان فات بعذر وان خشي فوت جماعتها على المعتمد واذا فات بلا عذر فيجب تقديمه عليها أما اذا خاف فوت الحاضرة بان يقع بعضها وان قل خارج الوقت فيلزمه البدء بها ويجب تقديم ما فات بغير عذر على ما فات بعذر وان فقد الترتيب لأنه سنة والبداء واجب ويندب تأخير الرواتب عن الفوائت بعذر ويجب تأخيرها عن الفوائت بغير عذر (تذنيه) من مات وعليه صلاة فرض لم تقض ولم تفد عنه وفي قول أنها تفعل عنه أو صبي بها أم لأحكام العبادي عن الشافعي الخبر فيه وفعل به السبكي عن بعض أقاربه (ويؤمر) ذو صبا ذكر أو أنثى (مميز) بان صارياً كل ويشرب ويستنجي وحده أي يجب على كل من أبويه وان علا ثم الوصي وعلي مالك الرقيق أن يأمر (بها) أي الصلاة ولو قضاء ويجمع شروطها (لسبع) أي بعد سبع من السنين أي عند تمامها وان ميز قبلها وينبغي مع صيغة الأوامر التهديد (ويضرب) ضرباً غير مبرح وجوباً من ذكر (عليها) أي على تركها ولو قضاء أو ترك شرط من شروطها (لغش) أي بعد استكمالها للحديث الصحيح مروا بالصلاة اذا بلغ سبع سنين واذا بلغ عشر سنين فاضر بوجهها (كصوم أطاقة) فإنه يؤمر به

(قوله باب الصلاة) لم يراع ما عليه المتقدمون والمتأخرون من تقديم الطهارات بأقسامها ووسائلها الأربع ومقاصدها الأربعة لأنها شرط وهو مقدم طبعاً فناسب أن يقدم وضعاً كما عليه أكثر المصنفين اهتماماً بالمقصود بالذات وأفضل العبادات الظاهرة الصلاة بعد طلب العلم الواجب ففرضه أفضل الفروض وسننه أفضل السنن فطلب ما زاد عن فرض الكفاية أفضل من صلاة النافلة وتليه الصلاة فالصوم فالحج فالزكاة اه (قوله وفعل به السبكي عن بعض أقاربه) اعلم أنه اجتمع معنا العمل بمقتضى المعتمد وهو الترك والعمل بمقتضى المرجوح وهو قضاء الفائتة عن الغير ومن المعلوم ان ما فيه الجري على المعتمد هو الأفضل بمافيه الجري على الضعيف وان جاز العمل به في غير قضاء واقته اه

لسبع ويضرب عليه لعشر كالصلاة وحكمة ذلك التمرين على العبادة ليتعودها فلا يتركها وبحث الأذرع في قن صغير كافر نطق بالشهادتين أنه يؤمر ندبا بالصلاة والصوم ويحث عليهم ما من غير ضرب ليألف الخير بعد بلوغه وإن أبي القياس ذلك انتهى ويجب أيضا على من مر به عن المحرمات وتعليمه الواجبات ونحوها من سائر الشرائع الظاهرة ولو سنة كسواك وأمره بذلك ولا ينتهي وجوب ما مر على من مر إلا ببلوغه رشيدا فاجرة تعليمه ذلك كالقرآن والآداب في ماله ثم على أبيه ثم على أمه (تنبيه) ذكر السمعاني في زوجة صغير ذات أبوين أن وجوب ما مر عليها فالزوج وقضيته وجوب ضربها ولو في الكبيرة كأصرح به جمال الإسلام البزري قال شيخنا وهو ظاهر أن لم يخش نشوزا وأطلق الزركشي الندب (وأول واجب) حتى على الأمر بالصلاة كما قالوا (على الآباء) ثم على من مر (تعليمه) أي المميز (أن نبينا محمدا صلى الله عليه وسلم بعث بمكة) وولدها (ودفن بالمدينة) ومات بها

(فصل في شروط الصلاة) الشرط ما يتوقف عليه صحة الصلاة وليس منها وقدمت الشروط على الأركان لأنها أولى بالتقديم إذ الشرط ما يجب تقديمه على الصلاة واستمراره فيها (شروط الصلاة) خمسة أحدها طهارة عن حدث وجنابة (الطهارة لغة النظافة والخلوص من الدنس وشرعا رفع المنع المترتب على الحدث أو النجس) (فالأولى) أي الطهارة عن الحدث (الوضوء) وهو بضم الواو استعمال الماء في أعضاء مخصوصة مفتحة بنية وبفتحها ما يتوضأ به وكان ابتداء وجوبه مع ابتداء وجوب المكتوبة ليلة الأسراء (وشروطه) أي الوضوء (كشروط الفسل) خمسة أحدها ماء مطلق) فلا يرفع الحدث ولا يزيل النجس ولا يحصل سائر الطهارة ولو مسنونة إلا الماء المطلق وهو ما يقع عليه اسم الماء بلا قيد وإن رشح من بخار الماء الطهور المغلي أو استهلك فيه الخليط أو قيد بموافقة الواقع كماء البحر بخلاف ما لم يذكر إلا مقيدا كماء الورد (غير مستعمل في) فرض طهارة من (رفع حدث) أصغر أو أكبر ولو من طهر حنفي لم ينو أو صبي لم يميز لطواف (و) إزالة (نجس) ولو معفوا عنه قليلا أي حال كون المستعمل قليلا أي دون القلتين فإن جمع المستعمل فبلغ قلتين فطهر كما لو جمع المتنجس فبلغ قلتين ولم يتغير وإن قل بعد تفرقه فلم ينو أن الاستعمال لا يثبت إلا مع قلة الماء أي وبعد انفصاله عن المحل المستعمل ولو حكما كان جاوز منكب المتوضي أو ركبته وإن عاد لمحله أو انتقل من يد لاخرى نعم لا يضر في المحدث انفصال الماء من الكف إلى الساعد ولا في الجنب انفصاله من الرأس إلى نحو الصدر مما يقرب فيه التقاذف (فرع) لو أدخل المتوضي يده بقصد الفسل عن الحدث أو لا بقصد بنية الجنب أو تثلث وجه المحدث أو بعد الفسلة الأولى أن قصد الإقتصار عليها بلا نية اغتراف ولا قصد أخذ الماء لفرض آخر صار مستعملا بالنسبة لغير يده فله أن يفسل بما فيها باقي ساعدها (و) غير (متغير) تغيرا (كثيرا) بحيث يمنع إطلاق اسم الماء عليه بأن تغير أحد صفاته من طعم أو لون أو ريح ولو تقديرية أو كان التغير بما على عضو المتطهر في الأصح وإنما يؤثر التغير أن كان (بخليط) أي مخالط للماء وهو ما لا يتميز في رأي العين (طاهر) وقد (غنى) الماء (عنه) كزعفران وثمر شجر نبت قرب الماء وورق طرح ثم تفتت لا تراب وماء ماء وإن طرحا فيه ولا يضر تغير لا يمنع الاسم لقلته ولو احتمالا بأن شك أو كثير أو قليل وخرج بقولي بخليط المجاور وهو ما يتميز للناظر كمود ودهن ولو مطيين ومنه البخور وإن كثرت وظهر نحو ريحه خلافا لجمع ومنه أيضا ماء أغلى فيه نحو بروتم حيث لم يعلم انفصال عين فيه مخالطة بأن لم يصل إلى حد بحيث يحدث له اسم آخر كالمرقة ولو شك في شيء أمخالط هو أم مجاور له حكم المجاور وبقولي غنى عنه ما لا يستغنى عنه كما في مرقه وممره من نحو طين وطحلب مفتت وكبريت وكالتغير بطول المكث أو باوراق متناثرة بنفسها وإن تفتت وبعدت الشجرة عن الماء (أو بنجس) وإن قل التغير (ولو كان) الماء (كثيرا) أي قلتين أو أكثر في صورتى التغير بالطاهر والنجس والقلتان بالوزن

(قوله فلم) أي مما مر من
تقييد المستعمل قليلا (قوله)
أي وبعد انفصاله) وأما قبل
انفصاله فهو طهور (قوله كان
جاوز) مثال لمن فصل حكما
مع انفصاله حسا (قوله
من الكف إلى الساعد)
أي لا اتحاد العضو (قوله ولا
في الجنب) أي لعدم وجوب
الترتيب لأن جميع جسده
عضو واحد بالنسبة للفسل
بشرط غلبة التقاذف

خمساً ثم طول بقد أدى تقريرا بالمساحة في المربع ذراع ورابع طولاً وعرضاً وعمقا بذراع اليد المعتدلة وفي
 المدور ذراع من سائر الجوانب بذراع الأديم وذراعان عمقا بذراع النجار وهو ذراع ورابع ولا تنجس قلنا
 ماء ولو احتمالا كان شك في ماء أبلغه أم لا وان تيقنت قلته قبل بملاقاة نجس مالم يتغير به وان استهلك
 النجاسة فيه ولا يجب التباعد عن نجس في ماء كثير ولو بال في البحر مثلاً فارتفعت منه رغوته فهي نجسة ان
 تحقق انها من عين النجاسة أو من المتغير أحد أو صافه بها أو الأفلاو لو طرحت فيه برة فوقت من أجل الطرح
 قطرة على شيء لم تنجسه وينجس قليل من الماء وهو مادون القلتين حيث لم يكن واردا بوصول نجس اليه يرى
 بالبصر المعتدل غير معفو عنه في الماء ولو معفو عنه في الصلاة كغيره من رطب ومائع وان كثرا بوصول ميتة
 لادم لجسها سائل عند شق عضو منها كمقرب ووزع الا ان تغير ما أصابته ولو يسيرا حينئذ ينجس لا سرطان
 وصدف فينجس بهما خلافا لجمع ولا يمتة كان نشوها من الماء كالعلق ولو طرح فيه ميتة من ذلك نجس وان
 كان الطارح غير مكلف ولا أثر لطرح الحى مطلقا واختار كثيرون من أئمتنا مذهب مالك أن الماء
 لا ينجس مطلقا لا بالتغير والجاري كراكد وفي القديم لا ينجس قليله بالتغير وهو مذهب مالك قال في
 المجموع سواء كانت النجاسة مائعة أو جامدة والماء القليل اذا تنجس بطهر يلوغه قلتين ولو بماء متنجس
 حيث لا يتغير به والكثير يطهر بزوال تغيره بنفسه أو بماء زيد عليه أو نقص عنه وكان الباقي كثيرا (و) ثانيها
 (جري ماء على عضو) مفسول فلا يكفي أن يمس الماء بالاجريان لانه لا يسمى غسلا (و) ثالثها (ان لا يكون
 عليه) أي على العضو (مغير للماء) تغير اضارا كزعفران وصندل خلافا لجمع (و) رابعها ان لا يكون على
 العضو (حائل) بين الماء المفسول (كنورة) وشمع ودهن جامد وعين حبر وحناء بخلاف دهن جارأي
 مائع وان لم يثبت الماء عليه وأثر حبر وحناء وكذا يشترط على ما جزم به كثيرون أن لا يكون وسخ
 تحت ظفر يمنع وصول الماء لما تحته خلافا لجمع منهم الغزالي والزر كشي وغيرهما وأطالوا في ترجيحه وصرحوا
 بالمساحة عما تحته من الوسخ دون نحو العجين وأشار الأذريعي وغيره الى ضعف مقالهم وقد صرح في
 التتمة وغيرهما بما في الروضة وغيرهما من عدم المساحة بشيء مما تحتها حيث منع وصول الماء بمحله وأفتى
 البغوي في وسخ حصل من غبار بأنه يمنع صحة الوضوء بخلاف ما نشأ من بدنه وهو العرق المتجمد وجزم
 به في الانوار (و) خامسها (دخول وقت لدايم حدث) كسلس ومستحاضة ويشترط له أيضا ظن دخوله فلا
 يتوضأ كالتيتم لفرض أو نفل مؤقت وقت فعله ولصلاة جنازة قبل الغسل وتحية قبل دخول المسجد
 والرواتب المتأخرة قبل فعل الفرض ولزم وضوآن أو تيممان على خطيب دائم الحدث أحدهما للخطبتين
 والآخر بعدها لصلاة الجمعة ويكفي واحد لغيره ويجب عليه الوضوء لكل فرض كالتيتم وكذا غسل الفرج
 وابدال القطن التي بفمها والعصابة وان لم تزل عن موضعها على نحو سلس مبادرة بالصلاة فلو أخر لصليحتها
 كانتظار جماعة أو جمعة وان أخرت عن أول الوقت وكذا هاب الى مسجد لم يضره (وفروضه ستة) أحدها
 (نية) وضوء أو أداء (فروض وضوء) أو رفع حدث لغير دائم حدث حتى في الوضوء المجدد أو الطهارة عنه
 أو الطهارة لنحو الصلاة مما لا يباح الا بالوضوء أو استباحة مقتدر الى وضوء كالصلاة ومس المصحف
 ولا تكفي نية استباحة ما يندب له الوضوء كقراءة القرآن أو الحديث كدخول مسجد وزيارة قبر والاصل
 في وجوب النية خبر انما الاعمال بالنيات أي انما يحتملها لا كلها ويجب قرنها (عند) أول (غسل) جزء من (وجه)
 فلو قرنها بأثنائه كفي ووجب إعادة غسل ما سبقها ولا يكفي قرنها بما قبله حيث لم يستصحبها الى غسل شيء
 منه وما قرنها هو أوله فتفوت سنة المضمضة ان انفسل معها شيء من الوجه كحمر الشفة بعد النية فالأولى أن
 يفرق النية بان ينوي عند كل من غسل الكفين والمضمضة والاستنشاق سنة الوضوء ثم فرض
 الوضوء عند غسل الوجه حتى لا تفوت له فضيلة استصحاب النية من أوله وفضيلة المضمضة

(قوله على عضو مفسول)
 قيد به لئلا يرد عليه
 واجب الرأس وهو المسح
 لانه لا جرى فيه (قوله لانه
 أي مس الماء للعضو بلا
 جريان) (قوله لا يسمى
 غسلا) أي معان واجب
 الوجه واليدين والرجلين
 الغسل (قوله خلافا لجمع)
 حيث قالوا بالتسامح بالتغير
 عما على العضو المفسول

والاستنشاق مع انفسال حمرة الشفة (و) ثانيا (غسل) ظاهر (وجهه) لآية فاغسلوا وجوهكم (وهو) طولا
 (ما بين منابت) شعر (رأسه) غالبا (و) تحت (منتهى لحية) بفتح اللام فهو من الوجه دون ماتحته والشعر
 النابت على ماتحته (و) عرضا (ما بين أذنيه) ويجب غسل شعر الوجه من هدب وحاجب وشارب وعنفقة
 ولحية وهي ما نبت على الذقن وهو مجتمع اللحيين وعذار وهو ما نبت على العظم المحاذي للأذن وعارض وهو ما
 انحط عنه إلى الأحية ومن الوجه حمرة الشفتين وموضع الفم وهو ما نبت عليه الشعر من الجبهة دون محل
 التحذيف على الأصح وهو ما نبت عليه الشعر الخفيف بين ابتداء العذار والترعة ودون وتد الأذن والترعتان
 وما يباضان يكتنفان الناصية وموضع الصلع وهو ما بينهما إذا انحسر عنه الشعر ويسن غسل كل ما قبل أنه ليس
 من الوجه ويجب غسل ظاهر وباطن كل من الشعور السابقة وإن كشف للندرة الكشافة فيها لا باطن كشف
 لحيته وعارض والكشف ما لم تر البشرة من خلاله في مجلس التخاطب عرفا ويجب غسل ما لا يتحقق غسل
 جميعه إلا بفسله لأن ما لا يتم الواجب إلا به واجب (و) ثالثا (غسل يديه) من كفيه وذراعيه (بكل مرفق)
 للآية ويجب غسل جميع ما في محل الفرض من شعر وظفر وإن طال (فرع) لو نسي لمعة فأنفست في تثليث أو
 إعادة وضوء لنسيان له لا تجديد واحتياط أجزأه (و) رابعا (مسح بعض رأسه) كالترعة والبياض الذي وراء
 الأذن بشر أو شعر في حده ولو بعض شعرة واحدة للآية قال البغوي ينبغي أن لا يجزئ أقل من قدر الناصية
 وهي ما بين النزعين لأنه صلى الله عليه وسلم لم يمسح أقل منها وهي رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى والمشهور
 عنه وجوب مسح الربع (و) خامسا (غسل رجليه بكل كعب) من كل رجل للآية أو مسح خفيهما بشر وطه
 ويجب غسل باطن ثقب وشق (فرع) لو دخلت شوكة في رجليه وظهر بعضها وجب قلعها وغسل محلها لأنه صار
 في حكم الظاهر فإن استمرت كما صارت في حكم الباطن فيصح وضوءه ولو تنفط في رجل أو غيره لم يجب غسل
 باطنه ما لم يتشقق فإن تشقق وجب غسل باطنه ما لم يرتقق تنبيه) ذكره في الفسل أنه يعني عن باطن عقد
 الشعر أي إذا انعقد بنفسه وألحق بها من ابتلى بحجوطوع لصق بأصول شعره حتى منع وصول الماء إليها ولم
 يمكن إزالته وقد صرح شيخ شيوخنا زكريا الأنصاري بأنه لا يلحق بها بل عليه التيمم لكن قال تلميذه شيخنا
 والذي يتجه العفو للضرورة (و) سادسا (ترتيب) كذا ذكر من تقديم غسل الوجه فاليدن فالرأس للتتابع ولو
 انغمس محدث ولو في ماء قليل بنية معتبرة مأمرا أجزأه عن الوضوء ولو لم يمكن في الانغماس زمنا يمكن فيه
 الترتيب نعم لو اغتسل بنية فيشترط فيه الترتيب حقيقة ولا يضر نسيان لمعة ولمع في غير أعضاء الوضوء بل لو
 كان على ما عدا أعضائه مانع كشمع لم يضره كما استظهره شيخننا ولو أحدث وأجنب أجزأه الفسل عنهما بنية
 ويجب تيقن عموم الماء جميع العضو بل يكفي غلبة الظن به (فرع) لو شك المتوضي أو ما انفصل في تطهير عضو
 قبل الفراغ من وضوئه أو غسله طهره وكذا ما بعده في الوضوء أو بعد الفراغ من طهره لم يؤثر ولو كان الشك في
 النية لم يؤثر أيضا على الأوجه في شرح المنهاج لشيخنا وقال فيه قياس ما يأتي في الشك بعد الفاتحة
 وقبل الركوع أنه لو شك بعد عضو في أصل غسله لزمه إعادته أو بعضه لم تلزمه فليحمل كلامهم الأول
 على الشك في أصل العضو لا بعضه (وسن) المتوضي ولو بماء منصوب على الوجه (تسمية أوله) أي أول
 للتابع وأقلها بسم الله وأكملها بسم الله الرحمن الرحيم وتجب عند أحمد ويسن قبلها التعوذ وبعدها
 الشهادتان وأحمد لله الذي جعل الماء طهورا ويسن لمن تركها أوله أن يأتي بها أثناءه قائلا بسم
 الله أوله وآخره لا بعد فراغه وكذا في نحو الأكل والشرب والتأليف والاكتحال مما يسن له التسمية
 والمنقول عن الشافعي وكثير من الأصحاب أن أول السنن التسمية به جزم النووي في المجموع وغيره
 فينوي معها عند غسل اليدين وقال جمع متقدمون أن أولها السواك ثم بعده التسمية (فرع)
 تسن التسمية لتلاوة القرآن ولو من أثناء صورة في صلاة أو خارجها وفسل وتيمم وذبح (فصل

(قوله يديه) أي كل يد
 أصلية أو زائدة التبت
 بالأصلية أو حادتها بان
 نبتت من منبت
 الأصلية فيجب غسل
 ما يحاذي محل الفرض
 من نحو يد ثانية
 خارجة وبعد قطع
 الأصلية تستصحب
 تلك المحاذاة على
 الأوجه وبه صرح جمع
 متأخرون وقول بعضهم
 يجب غسل الجميع
 وقولهم المحاذي جرى
 على الغالب ضعيف

(الكفين) معالي الكوعين مع التسمية المقترنة بالنية وان توضع من نحو اربع أو علم ظهرها للاتباع (فسواك)
 عرضا في الاسنان ظاهر او باطنا وطول في اللسان للخبر الصحيح لو لأن أشق على أمي لأمرتهم بالسواك عند
 كل وضوء أي أمر ايجاب ويحصل (بكل خشن) ولو بنحو خرقة أو اسنان والعود أفضل من غيره وأولاه ذو
 الريح الطيب وأفضله الاراك لا بأصبعه ولو خشنة خلافا لما اختاره النووي وانما يتأكد السواك ولو لم يكن لاسنان
 له لكل وضوء (لكل صلاة) فرضها ونفلها وان سلم من كل ركعتين أو استاك لوضوئها وان لم يفصل بينها
 فاصل حيث لم يحش تنجس فيه وذلك لخبر الحميدي بإسناد جيد ركعتان بسواك أفضل من سبعين ركعة بلا سواك
 ولو تركها أو لم تداركه أثناء ما يفعل قليل كالتعميم ويتأكد أيضا التلاوة قرآن أو حديث أو علم شرعي أو تغير فمريحا
 أو لونا بنحو نوم أو أكل كبريه أو سمن بنحو صفرة أو استيقاظ من نوم أو ارادته ودخول مسجد أو نزل وفي السحر
 وعند الاحتضار كادل عليه خبر الصحيحين ويقال أنه يسهل خروج الروح وأخذ بعضهم من ذلك تأكده
 للمريض وينبغي أن ينوي بالسواك السنة ليثاب عليه ويبلغ ريقه أول استياكه وان لا يمسه ويندب التخليل
 قبل السواك أو بعده من أثر الطعام والسواك أفضل منه خلافا لمن عكس ولا يكره بسواك غيره ان أذن أو علم
 رضاه أو احرم كآخذ من ملك الغير لم تجز عادة بالاعراض عنه ويكره للصائم بعد الزوال ان لم يتغير فنه بنحو نوم
 (فمضمضة فاستنشاق) للاتباع وأقلها إيصال الماء الى الفم والاقب ولا يشترط في حصول أصل السنة ادارته
 في الفم وبجذبه منه ونثره من الانف بل تسن كالمبالغة فيها لمفطر للامربها (و) يسن (جمعها بثلاث غرف)
 يتمضمض ثم يستنشق من كل منها (ومسح كل رأس) للاتباع وخروج من خلاف مالك وأحمد فان اقتصر
 على البعض فالأولى أن يكون هو الناصية والأولى في كفيته أن يضع يديه على مقدم رأسه ملصقا مسبحته
 بالآخرى وإبهاميه على صدغيه ثم يذهب بهما مع بقية أصابعه غير الإبهامين لقفاه ثم يردهما الى المبدأ ان كان له
 شعر ينقلب والا فليقتصر على الذهاب وان كان على رأسه عمامة أو قلنسوة فتم عليها بعد مسح الناصية للاتباع
 (و) مسح كل (الاذنين) ظاهر او باطنا وصاحبه للاتباع ولا يسن مسح الرقبة اذ لم يثبت فيه شيء قال النووي
 بل هو بدعة وحديثه موضوع (وذلك أعضاء) وهو امرار اليد عليها عقب ملاقاتها الماء وخروج من خلاف من
 أوجبه (وتخليل حية كثة) والأفضل كونه باصابع يمين ومن أسفل مع تفريقها وبفرقة مستقلة للاتباع
 ويكره تركه (و) تخليل (أصابع) اليدين بالتشبيك والرجلين بأي كيفية كانت والأفضل أن يخللها من أسفل
 بخنصر يده اليسرى مبتدئا بخنصر الرجل اليمنى ومختتما بخنصر اليسرى أي يكون بخنصر يسرى يديه ومن
 أسفل مبتدئا بخنصر يميني رجله مختتما بخنصر يسراها (واطالة القرّة) بأن يفسل مع الوجه مقدم رأسه
 وأذنيه وصفحتي عنقه (و) اطالة (تججيل) بأن يفسل مع اليدين بعض العضدين ومع الرجلين بعض
 الساقين وظائيه استيعاب العضد والساق وذلك لخبر الشيخين ان أمي يدعون يوم القيامة غرا محجلين
 من آثار الوضوء فمن استطاع منكم أن يطيل غرته فليفعل زاد مسلم وتجييله أي يدعون بيض الوجوه والأيدي
 والارجل ويحصل أقل الاطالة بفصل أدنى زيادة على الواجب وكلها باستيعاب مامر (وتثليث كل) من
 فمسل وممسوح وذلك وتخليل وسواك وبسالة وذ كر عقبه للاتباع في أكثر ذلك ويحصل التثليث بفمسل
 اليد مثلا ولو في ماء قليل اذا حركهما مرتين ولورد ماء الفسلة الثانية حصل له أصل سنة التثليث كما استظهره شيخنا
 لا يجزئ تثليث عضو قبل اتمام واجب غسله ولا بعد اتمام الوضوء ويكره النقص عن الثلاث كالزيادة
 عليها أي بنية الوضوء كما بحش جمع وتحرم من ماء موقوف على التطهر (فرع) ياخذ الشاك أثناء الوضوء
 في استيعاب أو عدد باليقين وجوابي الواجب وندب في المندوب ولو في الماء الموقوف أما الشك بعد الفراغ فلا
 يؤثر (وتيان) أي تقديم يمين على يسار في اليدين والرجلين ولنحو أقطع في جميع أعضاء وضوئه وذلك لانه
 صلى الله عليه وسلم كان يحب اليمين في تطهره وشأنه كله أي معاه من باب التكريم كما كتحال ولبس

(قوله عرضا) لوقال وعرضا
 وهو بفتح العين لا فادكون
 الاستياك عرضا سنة
 مستقلة وذلك لخبر اذا
 استكتم فاستا كوا عرضا
 ويكره طولا لخبر مرسل
 فيه وخشية ادماء اللثة
 وافساد عمور الاسنان ومع
 ذلك يحصل به أصل السنة
 اه حج والعمور جمع عمر
 كفلس وفلوس اللحم
 لدى بين الاسنان ظاهرا
 وباطنا أي ظاهرها وباطنها
 اه (قوله وذلك وتخليل)
 في التحفة ويظهر أنه غير
 بين تاخير ثلاثة كل من
 هذين عن ثلاثة الفسل
 وجعل كل واحدة منها
 عقب كل من هذه الثلاثة
 وان الاولى أولى (قوله)
 وذ كر عقبه (لو حذف عقبه
 لكان أولى ليشمل كل
 ذكر ويسن تثليث الدعاء
 أيضا والتعوذ وسائر
 الاقوال والافعال حتى النية
 ولو لفظية على خلاف فيها
 (فوائد) يستحب الادهان
 غبا اي وقتا بعد وقت
 عند الحاجة لغير محرم
 والا كتحال وان يكون
 باثمداً أن يكون وتراو ثلاثة
 في اليمنى

نحوه يص ونمل وتقليم ظفر وحلق نحو رأس وأخذوا عطاء وسواك وتخليل ويكره ويسن التياسر في ضده
وهو ما كان من باب الاهانة والاذى كالا ستنجاه وامتخاظ وخلع لباس ويسن البداءة بفسل أعلي وجهه
وأطراف يديه ورجليه وان صب عليه غيره وأخذ الماء الى الوجه بكفيه معا ووضع ما يغترف منه عن يمينه وما
يصب منه عن يساره (وولاء) بين أفعال وضوء السليم بان يشرع في تطهير كل عضو قبل جفاف ما قبله وذلك
للاتباع وخروج من خلاف من أوجهه ويجب لسلس (وتعهد) عقبو (موق) وهو طرف العين الذي
يلى الانف ولحاظ وهو الطرف الآخر بسبب شقيهما ومحل ندب تعهدهما اذا لم يكن فيهما مص يمنع وصول
الماء الى محله والافتعهدهما واجب كافي المجموع ولا يسن غسل باطن العين بل قال بعضهم يكره للضرر وانما
يفسل اذا تنجس لغلظ أمر النجاسة (واستقبال) القبلة في كل وضوءه (وترك التسكلم) في أثناء وضوءه بلا
حاجة بغير ذكر ولا يكره سلام عليه ولا منه ولا رده (وترك) (تشفيف) بلا عذر للاتباع (والشهادتان عقبه)
أي الوضوء بحيث لا يطول فاصل عنه عرفا فيقول مستقبلا للقبلة ارفع يدي به وبصره الى السماء ولو أغمى أشهد
أن لا إله الا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله لما روى مسلم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
من توشأ فقال أشهد أن لا إله الا الله الخ فتحت له أبواب الجنة الثمانية يدخل من أيها شاء زاد المترمذي اللهم
اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين وروى الحاكم وصححه من توشأ ثم قال سبحانك اللهم وبحمدك
أشهد أن لا إله الا أنت أستغفر لك وأتوب اليك كتب في ريق ثم طبع بطابع فلم يكسر الى يوم القيامة أي لم يتطرق
اليه ابطال كاصح حتى يرى ثوابه العظيم ثم يصلي ويسلم على سيدنا محمد وعلي آل سيدنا محمد ويقرأ أنا نزلناه كذلك
ثلاثا بالرفع يدو أمداء الاعضاء المشهور فلا أصل له يعتد به فلذلك حذفته تبعا للشيخ المذهب النووي رضى الله
عنه وقيل يستحب أن يقول عند كل عضو أشهد أن لا إله الا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله
لخبر رواه المستغفرى وقال حسن غريب (وشربه) من (فضل وضوءه) لخبر ان فيه شفاء من كل داء ويسن رش
أزاره به أي ان توم حصول مقدر له كما استظهره شيخنا وعليه يحمل رشه صلى الله عليه وسلم لازاره به وركعتان
بعد الوضوء أي بحيث تنسبان اليه عرفا فتفوتان بطول الفصل عرفا في الأوجه وعند بعضهم بالاعراض
وبعضهم بجفاف الاعضاء وقيل بالحدث ويقرأ ندبا في أول ركعتيه بعد الفاتحة ولو أنهم اذ ظموا أنفسهم الى رحيا
وفي الثانية ومن يعمل سوأ أو يظلم نفسه الى رحيا (فائدة) يحرم التطهر بالمسبل للشرب وكذا بناء جهل حاله
على الأوجه وكذا حمل شيء من المسبل الى غير محله (وليقتصر) أي المتوضيء (حتم) أي وجوبا (على) غسل أو
مسح (واجب) فلا يجوز تليث ولا إتيان سائر السنن (لضيق وقت) عن أدراك الصلاة كلها فيه كما صرح به
البنفوى وغيره وتبعه متأخرون لكن أفتى في فوات الصلاة لو أكل سنهبا بان يأتها ولو لم يدرك ركعة وقد يفرق
بأنه ثم اشتغل بالمقصود فكان كالومد في القراءة (أو قلة ماء) بحيث لا يكفي الا الفرض ولو كان معه ماء لا يكفي
لتمتع طهره ان ثلث أو أثنى السنن أو احتاج الى الفاضل لمعطش محترم حرم استعماله في شيء من السنن وكذا يقال في
الفسل (وندبا) على الواجب بترك السنن (لأدراك جماعة) لم يرج غير هانم ما قيل بوجوبه كالدالك ينبغي تقديمه
عليها نظير ما مر من ندب تقديم الفاتة بعد علي الحاضرة وان فاتت الجماعة (تمة) يقيم عن الحديثين لفقد
ماء وخوف محذور من استعماله بتراب طهور له غبار وأركانه نية استباحة الصلاة المفروضة مقرؤة بنقل التراب
ومسح وجهه ثم يديه ولو تيقن ماء آخر الوقت فانتظاره أفضل والافتعجيل تيمم واذا امتنع استعماله في عضو وجب
تيمم وغسل صحيح ومسح كل السائر الضار نزعه بماء ولا ترتيب بينهما جنب أو عضوين فتيهان ولا يصلى به
الأفرضا واحدا ولو نذر أو صرح جنازة مع فرض (ونواقضه) أي أسباب نواقض الوضوء أربعة أحدها تيقن
(خروج شيء) غير منية عينان أو ريح طبا أو جفاف متادا كبول أو نادرا كدم بأسور أو غيره انفصل أولا كدودة
أخرجت رأسها ثم رجعت من أحد سبيلي (المتوضيء) الحى (دبرا) كان أوقبلا) ولو (كان الخارج) بأسورا

وثلاثة في اليسرى وقص
الشارب الى أن تظهر حمرة
الشفة ظهورا بينا وتقليم
الظفر والافضل يوم الخميس
والاثنين أو بكرة الجمعة وان
يبدأ بسببته اليمنى فالوسطى
فالبصرة فالخنصر فالإبهام
ثم بخنصر اليسرى الى
إبهامها وفي الرجلين بخنصر
اليمنى الى خنصر اليسرى
وأورد بعضهم حديثا يقتضى
خلاف ذلك لكن لم يصح اه

ثابت داخل الدبر خرج أو زاد خروجه لكن أفق العلامة الكمال الرداد بعدم النقص بخروج الباسور نفسه بل بالخارج منه كالمس وعند مالك لا ينتقض الوضوء بالنادر (و) ثانيها (زوال عقل) أي تمييز يسكر أو جنون أو اغماء أو نوم لاخير الصحيح فنم فليتوضأ وخرج زوال العقل النعاس وأوائل نشأة السكر فلا تنقض بهما كما إذا شك هل نام أو نيس ومن علامة النعاس سماع كلام الحاضرين وإن لم يفهمه (لا) زواله بنوم قاعد (يمكن مقعده) أي أليته من مقعه وإن استند لما لوزال سقط أو احتج وليس بين مقعده ومقره تحاف وينتقض وضوءه يمكن انقبه بعد زوال أليته عن مقعه لا وضوءه شاك هل كان ممكناً أو لا أو هل زالت أليته قبل اليقظة أو بعدها وتيقن الرؤيا مع عدم تذكر نوم لا أثر له بخلافه مع الشك فيه لأنها مرجحة لاحد طرفيه (و) ثالثها (مس فرج آدمي) أو محل قطعه ولو لميت أو صغير قبل كان الفرج أو دبراً متصلاً أو مقطوعاً لا ما قطع في الختان والناقض من الدبر ملحق بالمنفذ ومن قبل المرأة ملحق شفرها على المنفذ لما وراءها كحل ختانها نعم يندب الوضوء من مس نحو العانة وباطن الالية والاثني عشر نبت فوق ذكر وأصل غنود لمس صغيرة وأمر دوا برص ويهودى ومن نحو فصد ونظر بشهوة ولو إلى محرم وتلفظ بمصيبة وغضب وحمل ميت ومسه وقص ظفر وشارب وحلق رأسه وخرج بآدمي فرج البهيمة إذا لاشتغى ومن ثم جاز النظر اليه (يظن كف) لقوله صلى الله عليه وسلم من مس فرجه وفي رواية من مس ذكر أفليتوضأ وبطن الكف هو بطن الراحتين وبطن الاصابع والمنحرف اليهما عند انطباقهما مع يسير تحامل دون رؤس الاصابع وما بينهما وحرف الكف (و) رابعها (تلاقي بشرتي ذكر وأنثى) ولو بلا شهوة وإن كان أحدهما مكرهاً أو ميتاً لكن لا ينتقض وضوء الميت والمراد بالبشرة هنا غير الشعر والسن والظفر قال شيخنا وغير باطن العين وذلك لقوله تعالى أو لا مستم النساء أي لستم ولوشك هل مالمسه شعر أو بشرة لم ينتقض كالورفت يده على بشرة لا يعلم أي بشرة رجل أو امرأة أو شك هل لمس محرماً أو أجنبية وقال شيخنا في شرح العباب ولو أخبره عدل بمسهاله أو بنحو خروج ریح منه في حال نومه ممكناً وجب عليه الأخذ بقوله (بكبر) فيهما فلا تنقض بتلاقيهما مع صغر فيهما أو في أحدهما لا تنفاه مظنة الشهوة والمراد بدنى الصغر من لا يشتهي عرفاً غالباً (لا) تلاقي بشرتهما (مع محرمية) بينهما بنسب أو رضاع أو مصاهرة لا تنفاه مظنة الشهوة ولو اشتبهت محرمة بأجنبيات محصورات فمس واحدة منهن لم ينتقض وكذا بغير محصورات على الأوجه (ولا يرتفع يقين وضوء أو حدث بظن ضده) ولا بالشك فيه المفهوم بالاولى في أخذ باليقين استصحاباً له * (خاتمة) * يحرم بالحدث صلاة وطواف وسجود وحمل مصحف وما كتب لدرس قرآن ولو بعض آية كلوح والعبرة في قصد الدراسة والتبرك بحالة الكتابة دون ما بعدها وبالكتاب لنفسه أو لغيره تبرعاً أو أفاً أمره لاحتله مع متاع والمصحف غير مقصود بالحمل ومس ورقه ولو البياض أو نحو ظرف أعدله وهو فيه لا قلب ورقه لو دأب لم ينفصل عليه ولا مع تفسير زاد ولو احتمالاً ولا يمنع صبي من محدث ولو جنباً حمل ومس نحو مصحف حاجة تعلمه ودرسه ووسيلتهما كحمله للمكتب والاتبان به للمعلم ليعلمه منه ويحرم تمكين غير المميز من نحو مصحف ولو بعض آية وكتابته بالجمدية ووضع نحو درهم في مكتوبه وعلم شرعى وكذا جملته بين أوراقه خلافاً لشيخنا وتزيقه عثا وبلغ ما كتب عليه لا شرب نحوه ومدا الرجل للمصحف ما لم يكن على مرتفع ويسن القيام له كالمعلم بل أولى ويكره حرق ما كتب عليه إلا لفرض نحو صيانة ففسله أولى منه ويحرم بالجنبابة المسكت في المسجد وقراءة القرآن بقصده ولو بعض آية بحيث يسمع نفسه ولو صبياً خلافاً لما أفق به النووي وبنحو حيض لا بخروج طلق صلاة وقراءة وصوم ويجب قضاؤه لا الصلاة بل يحرم قضاؤها على الأوجه (و) الطهارة (الثانية الغسل) هو لغة سيلان الماء على الشيء وشرب عاسيلانه على جميع البدن بالنية ولا يجب فوراً وإن عصى بسببه بخلاف نجس عصى بسببه والاشهر في كلام الفقهاء ضم غيبه لكن الفتحة أفصح وبضمها مشترك بين الفعل وماء الغسل (موجبه) أربعة أحدها (خروج منيه أولاً) ويعرف بأحد خواصه الثلاث من تلذذ

قوله وتلاقي بشرتي ذكر وأنثى (أي يقينا أو ظنا منزلاً منزلة اليقين كاخبار عدل عند ابن حجر خلافاً للرملى حيث لا تنقض باخبار العدل لأن غاية ما يفيد اخباره الظن فقط ونحن لا نبطل متيقناً بظن ضده كما في ع ش وقوله بشرتي ذكر وأنثى أي الواضح كل منهما المشتغى لذوى الطباع السليمة ولو صبياً أو ممسوحاً أو غنياً أو مكرهاً بعضو أصلى أو زائداً ولو جنباً عند الرملى خلافاً لابن حجر

(قوله وكذا الفسل للصلاة) أي أو لطواف أو مس المصطف أو حمله أو قراءة القرآن أو تمكين الحليل بالنسبة للحيض أو المسك في المسجد أو الطهارة للصلاة أو نحوها مما علم أو رفع الحدث أو الحدث الأكبر أو عن جميع البدن ومما أفضل من الإطلاق فيجزئ في جميع ما ذكر لتعرضه للمقصود في غير رفع الحدث ولا ستانام رفع المطلق رفع المقيد فيه اهـ شيخنا (قوله كتاب من عين غير جار) أي فانه نحو الوضوء منه كسابقه ويكره التكلم لغير حاجة كالتنشيف بالأعذار وتكره الاستعانة بفسل الأعضاء أما بصب الماء فقط بخلاف الأولى وأما باحضار الماء فلا بأس بها كما في م ر والمراد من كراهة الاستعانة بصب الماء والتنشيف في عبارة من غير بها خلاف الأولى وأما لزيادة على الثلاث يقيناً فكروها

بحروجه أو تدفق أو ريح عجين رطباً وبياض بيض جافاً فان فقدت هذه الخواص فلا غسل نعم لو شك في شيء مني هو أو مذي تخير ولو بالتشعبي فان شاء جعله منياً واغتسل أو مذيًا وغسله وتوضأ ولو لم يمتنع فافى نحو ثوبه لزمه الغسل وإعادة كل صلاة يتيقنها يده ما لم يحتمل كونه من غيره (و) ثانياً (دخول حشفة) أو قدرها من فاقد ها ولو كانت من ذكر مقطوع أو من بهيمة أو ميت (فرجاً) قبل أو دبراً (ولو لبهيمية) كسمكة أو ميت ولا يعاد غسله لا تقطع تكليفه (و) ثالثاً (حيض) أي انقطاعه وهو دم يخرج من أقصى رحم المرأة في أوقات مخصوصة (وأقل سنة تسع سنين قمرية) أي استكمالها نعم ان رأته قبل تمامها بدون ستة عشر يوماً فهو حيض وأقله يوم وليلة وأكثره خمسة عشر يوماً كالأقل طهر بين الحيضتين ويحرم به ما يحرم بالجنابة ومباشرة ما بين سرتها وركبتها وقيل لا يحرم غير الوطء واختاره النووي في التحقيق لحبر مسلم اصنعوا كل شيء الا النكاح واذا انقطع دمها حل لما قبل الفسل صوم لا وطء خلافاً لما بحثه العلامة الجلال السيوطي رحمه الله (و) رابعاً (نفاس) أي انقطاعه وهو دم حيض مجتمع يخرج بعد فراغ جميع الرحم وأقله لحظة وغالبه أربعون يوماً وأكثره ستون يوماً ويحرم به ما يحرم بالحيض ويجب الفسل أيضاً ولادة ولو بلا بلل والقاء علقه ومضغة وموت مسلم غير شهيد (وفرضه) أي الفسل شيئاً أحدهما (نية رفع الجنابة) للجنب أو الحيض للحنائض أي رفع حكمه (أو) نية (أداء فرض الفسل) أو رفع حدث أو الطهارة عنه أو أداء الغسل وكذا الفسل للصلاة لا الفسل فقط ويجب أن تكون النية (مقرونة بأوله) أي الغسل يعني لا ول مغسول من البدن ولو من أسفله فلو نوى بعد غسل جزء وجب إعادة غسله ولو نوى رفع الجنابة وغسل بعض البدن ثم نام فاستيقظ وأراد غسل الباقي لم يحتاج إلى إعادة النية (و) ثانيهما (تعميم) ظاهر (بدن حتى) الاظفار وما تحتها (الشعر) ظاهراً وباطناً وان كثف وما ظهر من نحو منبت شعرة زالت قبل غسلها وصباح وفرج امرأة عند جلوسها على قدميها وشقوق (وباطن جذري) انفتح رأسه لا باطن قرحة برئت وارتفع قشرها ولم يظهر شيء مما تحتها ويحرم فتيق الملتحم (وما تحت قلفة) من الألف فيجب غسل باطنها لأنها مستحقة الأزالة الا باطن شعر انقعد بنفسه وان كثر ولا يجب مضمضة واستنشاق بل يكره تركهما (بماء طهور) ومرا به يضر تغير الماء تغير اضراراً ولو بماء على العضو خلافاً لجمع (ويكفي ظن عمومته) أي الماء على البشرة والشعر وان لم يتيقنه فلا يجب تيقن عمومته بل يكفي غلبة الظن به فيه كالوضوء (وسن للفسل) الواجب والمندوب (تسمية) أوله (وازاله قدر) طاهر كني ومخاطو نجس كذئب وان كفي لها غسلة واحدة وان يبول من أنزل قبل ان يغتسل ليخرج ما بقي بمجرأه (ف) بعد ازالة القدر (مضمضة واستنشاق ثم وضوء) كاملاً للاتباع وراه الشيخان ويسن له استصحابه إلى الفراغ حتى لو أحدث سن له أعادته وزعم المحاملي اختصاصه بالغسل الواجب ضعيف والأفضل عدم تأخير غسل قدميه عن الفسل كما صرح به في الروضة وان ثبت تأخيرها في البخاري ولو توضأ أثناء الفسل أو بعده حصل له أصل السنة لكن الأفضل تقديمه ويكره تركه وينوي به سنة الفسل ان تجردت جنبته عن الأصغر والآنوي به رفع الحدث الأصغر أو نحوه خروجه من خلاف موجب القائل بعدم الاندراج ولو أحدث بعد ارتفاع جنبته أعضاء الوضوء لزمه الوضوء مرتين بالنية (فتعمده معاطف) كالاذن والابط والسرة والموق ومحل شق وتهاد أصول شعر ثم غسل رأسه بالافاضة عليه بعد تخليله ان كان عليه شعر ولا ينام فيه لغيره لغيره قطع ثم غسل شق أيمن ثم أيسر (وذلك) لما اتصل به يده من بدنه خروجه من خلاف من أوجبه (وتثليث) لغسل جميع البدن والدلك والتسمية والذكر عقبه ويحصل في راء كد بتحرك جميع البدن ثلاثاً وان لم ينقل قدميه إلى موضع آخر على الأوجه (واستقبال) للقبلة وموالاته وترك التكلم بالحاجة وتنشيف بالأعذار وتسليم الشهادتين المتقدمتان في الوضوء مع مامعها عقب الفسل وان لا يغتسل لجنبته أو غيرها كالوضوء في ماء را كد لم يستبحر كنابغ من عين جار * (فرع) * لو اغتسل لجنبته ونحو جمعة نيتها احصاها وان كان الأفضل افراد كل بغسل أو لاحدها حصل فقط ولو أحدث

ثم أجنب كفى غسل واحد) وإن لم ينوم معه الوضوء ولا رتب أعضائه (فرع) يسن جنب وحائض ونفساء بعد
انقطاع دمها غسل فرج ووضوء لنوم أو كل وشرب ويكره فعل شيء من ذلك بالوضوء وينبغي أن لا يزالوا
قبل الفسل شعر أو ظفر أو كذا ما لا ن ذلك ير د في الآخرة جنباً (وجاز تكشفه) أي للفسل (في خلوة) أو
بحضرة من يجوز نظره إلى عورتته كزوجته وأمه والستر أفضل وحرم أن كان ثم من يحرم نظره إليها كالحرم في
الخلوة بلا حاجة وحل فيها لا دني غرض كإيائي (وثانها) أي ثاني شروط الصلاة (طهارة بدن) ومنه داخل الفم
والأنف والعين (وملبوس) وغيره من كل محمول له وأن لم يتحرك بحركته (ومكان) يصلي فيه (عن نجس) غير
معفو عنه فلا تصح الصلاة معه ولو ناسياً أو جاهلاً بوجوهه أو بكونه مبطلاً لقوله تعالى وثيابك فطهر ولخبر
الشيخين ولا يضر عاذة نجس لبدنه لكن تكره مع عاذاته كاستقبال نجس أو متنجس والسقف كذلك إن
قرب منه بحيث يمدح أذياه عرفاً (ولا يجب اجتناب النجس) في غير الصلاة ومحل في غير التضمخ به في بدن أو
ثوب فهو حرام بلا حاجة وهو شرعاً مستقذر يمنع صحة الصلاة حيث لا مخرج فهو (كروث وبول ولو) كانا من
طائر وميك وجراد وما لا نفس له سائلة أو (من ما كول) لحمه على الأصح وقال الاصطخري والرويانى من أئمتنا
كالك وأحمد أنهم طاهران من الماء كول ولورائت أوقات بهيمة حبان كان صلباً بحيث لو زرع بنت فتتجس
يفسل ويؤكل والافتنجس ولم يدينوا حكم غير الحب قال شيخنا الذي يظهر أنه إن تغير عن حاله قبل البلع ولو
يسير افتنجس والافتنجس وفي المجموع عن الشيخ نصر العفو عن بول بقر الدياسة على الحب وعن الجويني
تشديد السكير على البحث عنه وتطهيره وبحث الفزارى العفو عن بول الفأرة إذا وقع في مائع وعمت البلوى به وأما
ما يوجد على ورق بعض الشجر كالرغو فتنجس لأنه يخرج من باطن بعض الديدان كاشوه ذلك وليس العنبر
روثاً خلافاً لمن زعمه بل هو نبات في البحر (ومذى) بمجتمعة للأمير بفسل الذكر منه وهو ماء أبيض أو أصفر
رقيق يخرج غالباً عند شوران الشهوة بغير شهوة قوية (وودى) بمهمله وهو ماء أبيض كدر ثخين يخرج غالباً
عقب البول أو عند حمل شيء ثقيل (ودم) حتى ما بقي على نحو عظم لكنه معفو عنه واستثنوا منه الكبد
والطحال والمسك أي ولومن ميت أن انعقد والعلق والمضغة ولبناً خرج بلون دم ودم بيض لم يفسد (وقبح) لأنه
دم مستحيل وصديده وهو ماء رقيق يحالطه دم وكذا ما جرح وجدرى ونفطان وغيره والأفاؤها طاهر (وقى)
معدة) وإن لم يتغير وهو الراجع بعد الوصول للمعدة ولو ماء أما الراجع قبل الوصول إليها يقيناً أو احتمالاً فلا يكون
نجساً ولا متنجساً خلافاً للفقهاء وأفتى شيخنا أن الصبي إذا ابتلى بتتابع القيء عني عن ثدي أمه الداخل في فيه لا عن
مقبلة أو مماسه وكرة أو لبن غير ما كول إلا الأذى وجرة نحو ما المني فطاهر خلافاً لما لك وكذا بلغم غير معدة
من رأس أو صدر وما سائل من فم نائم ولو تنأ أو أصفر ما لم يتحقق أنه من معدة لا من ثدي ابتلى به فيعفى عنه وإن كثر
ورطوبة فرج أي قبل على الأصح وهي ماء أبيض متردد بين المذى والعرق يخرج من باطن الفرج الذي لا يجب
غسله بخلاف ما يخرج مما يجب غسله فانه طاهر قطعاً وما يخرج من وراء باطن الفرج فانه نجس قطعاً ككل
خارج من الباطن وكالماء الخارج مع الولد أو قبله ولا فرق بين انفصالها وعدمه على المعتمد قال بعضهم الفرق بين
الرطوبة الطاهرة والنجسة الاتصال والانفصال فلو انفصلت في الكفاية عن الامام أنها نجسة ولا يجب غسل ذكر
الجماع والبيض والولد أفتى شيخنا بالعفو عن رطوبة الباسور لمبتلى بها وكذا بيض غير ما كول ويحل
أكاله على الأصح وشعر ما كول ورشه إذا أدين في حياته ولوشك في شعر أو نحوه أهو من ما كول أو من
غيره أو هل انفصل من حي أوميت فهو طاهر وقياسه أن العظم كذلك وبه صرح في الجواهر وبيض الميتة إن
تصلب طاهر والافتنجس وسور كل حيوان طاهر فلو تنجس فمهم ولغ في ماء قليل أو مائع فإن كان بعد غيبة يمكن
فيها طهارته بولوغه في ماء كثير أو جار لم يتنجس ولوهر أو الانجسة قال شيخنا كالسيوطي تبعاً لبعض المتأخرين
أنه يعني عن يسير عرفان شمر نجس من غير مغلظ ومن دخان نجاسة وعماطى رجل ذباب وإن روى وماطى

(قوله في الجواهر) هو

شرح البسيط قال ع ش

أى وإن وجد مرمياً

فليس كاللحم لجرى العادة

بري العظم ولو وجد

قطعة لحم في إناه أو خرقة

بيلاد لا نجوس فيها فهي

طاهرة أو مرمية مكشوفة

فتنجس أوفى إناه أو خرقة

والنجوس بين المسلمين أو

ليس المسلمون أغلب فكذلك

فإن أغلب المسلمون فطاهرة اه

منفذ غير آدمي مما خرج منه وذرق طير وما علي فهو روث ما نشؤه من الماء أو بين أوراق شجر النارجيل التي تستريحها البيوت عن المطر حيث يعسر صون الماء عنه قال جمع وكذا ما تلقى الفيران من الروث في حياض الأخلية إذا عم الابتلاء به ويؤيده بحث الفزاري وشروط ذلك كله إذا كان في الماء أن لا يغير انتهى والزباد طاهر ويعنى عن قليل شعرة كالثلث كذا أطلقوه ولم يبينوا أن المراد القليل في المأخوذ للاستعمال أو في الاناء المأخوذ منه قال شيخنا والذي يتجه الأول أن كان جامداً لأن العبرة فيه بمحل النجاسة فقط فإن كثرت في محل واحد لم يعف عنه والاعنى عنه بخلاف المائع فإن جميعه كالشيء الواحد فإن قل الشعر فيه عفى عنه والأفلا ولا نظر للمأخوذ حيث نزل ونقل المحب الطبري عن ابن الصباغ واعتمده أنه يعفى عن جرة البعير ونحوه فلا نجس ما شرب منه وألحق به فم ما يجتر من ولدا البقرة والضأن إذا التقم أخلاف أمه وقال ابن الصلاح يعفى عما اتصل به شيء من أفواه الصبيان مع تحقق نجاستها وألحق غيره بهم أفواه المجانين وجزم به الزركشي (وكمية) ولو نحو ذباب مما لا نفس له سائلة خلافاً للفقهاء ومن تبعه في قوله بطهارته لعدم الدم المتعفن كالكاء وأبي حنيفة فالكمية نجسة وإن لم يسلم دمه وكذا شعرها وعظمها وقرنها خلافاً لأبي حنيفة إذا لم يكن عليها دسم وأفتى الحافظ ابن حجر العسقلاني بصحة الصلاة إذا حمل المصلئ ميتة ذباب أن كان في محل بشق الاحتراز عنه (غير بشروصمك وجراد) لحل تناول الأخيرين وأما آدمي فلقوله تعالى ولقد كرمنا بني آدم وقضية التكريم أن لا يحكم بنجاستهم بالموت وغير صيد لم تدر كذا كانه وجنين مذكاة مات بذكاتها ويحل أكل دودها ما كول معه ولا يجب غسل نحو الفم منه ونقل في الجواهر عن الأصحاب لا يجوز أكل سمك ملح ولم ينزع ما في جوفه أى من المستفترات وظاهره لا فرق بين كبيره وصغيره لكن ذكر الشيخان جواز أكل الصغير مع ما في جوفه ليسر تنقية ما فيه (وكسكرك) أى صالح للاستسكار فدخلت الفطرة من المسكر (مائع) كخمر وهي المتخذة من العنب وبنيدوهو المتخذ من غيره وخرج بالمائع نحو البنج والحشيش وتطهر خمر تخلت بنفسها من غير مصاحبة عين اجنبية لها وإن لم تؤثر في التخليل كحصاة وتبعمها في الطهارة الدن وإن تشرب منها أو غلت فيه وارتفعت بسبب الغليان ثم نزلت أما إذا ارتفعت بلا غليان بل بفعل فاعل فلا تطهر وإن غمر المر ترفع قبل جفافه أو بعده بخمر أخرى على الوجه كما جزم به شيخنا والذي اعتمده شيخنا المحقق عبد الرحمن بن زياد أنها تطهر إن غمر المر ترفع قبل الجفاف لا بعده ثم قال لو صب خمر في إناء ثم أخرجت منه وصب فيه خمر أخرى بعد جفاف الإناء وقبل غسله ما لم تطهر إذا تخلت بعد نقلها منه في إناء آخر انتهى والدليل على كون الخمر خلافاً لموضوعة في طعمها وإن لم توجد نهاية لموضوعة وإن قذفت بالزبد يطهر جلد نجس بالموت باندباغ نقاه بحيث لا يعود إليه نفع ولا فساد لو تقع في الماء (وككلب وخنزير) وفرع كل منهما مع الآخر أو مع غيره ودود ميتتهما طاهر وكذا نسج عنكبوت على المشهور كما قاله السبكي والأذرى وجزم صاحب العدة والحاوى بنجاسته وما يخرج من جلد نحو حية في حياتها كالعرق على ما أفتى به بعضهم لكن قال شيخنا فيه نظر بل الأقرب أنه نجس لأنه جزء متجسد منفصل من حي فهو كميته وقال أيضاً لو نزا كلب أو خنزير على آدمية فولدت آدمياً كان الولد نجساً ومع ذلك هو مكلف بالصلاة وغيره ما ظاهر أنه يعفى عما يضطر إلى ملامسته وأنه تجوز امامته إذا أعاده عليه ودخوله المسجد حيث لا رطوبة للجماعة ونحوها انتهى * ويطهر متنجس بعينية بنفسه مزيل لصفاتهما من طعم ولون وريح ولا يضر بقاء لون أو ريح عسروا والهولو من مغلظان بقيام عالم يطهر ومتنجس بحكمية كبول جف ولم يدرك له صفة بجري الماء عليه مرة وإن كان حياً أو لحماً طبخ بنجس أو ثوباً صبغ بنجس فيطهر باطنها بصب الماء على ظاهرها كسيف سقى وهو محمى بنجس ويشترط في طهر المحل ورود الماء القليل على المحل المتنجس فإن ورد متنجس على ماء قليل لا كثير تنجس وإن لم يتغير فلا يطهر غيره وفارق الوارد غيره بقوته لكونه عاملاً فلو تنجس فيه كفى أخذ الماء بيده إليه وإن لم يعلمها عليه كما قال شيخنا ويجب غسل كل ما في حد الظاهر منه ولو بالادارة كصب ماء في إناء متنجس وإدارته بجوانبه ولا يجوز له ابتلاع شيء قبل تطهيره حتى

(قوله بحيث لا يعود الخ)
وذلك لا يتأتى إلا بنزع
الفضلات من دم ولحم
بحريف وهو مائع اللسان
بحرافته كقرظ وشب
بالموحد وشذوق طير
للخبير الحسن يطهرها أى
الميتة الماء والقرظ ولا يكتفى
الديع بالماء ولا بشمس
وتراب وملح وإن جف
وطاب ريحه لأن عفونته
لم تزل لعودها بنقعه في الماء

بالفرغرة (فرع) لو أصاب الأرض نحو بول وجف فصب على موضعه ماء فغمره طهر ولو لم ينضب أي يغور
سواء كانت الأرض صلبة أم رخوة وإذا كانت الأرض لم تنتشر ما تنجست به فلا بد من إزالة العين قبل صب
الماء القليل عليها كالوكانت في إناه ولو كانت النجاسة جامدة فتفتت واختلطت بالتراب لم يظهر كالمختلط بنحو
صديد بافاضة الماء عليه بل لا بد من إزالة جميع التراب المختلط بها وأفتى بعضهم في مصحف تنجس بغير مفعو عنه
بوجوب غسله وإن أدى إلى تلفه وإن كان ليقيم قال شيخنا ويتعين فرضه فيما إذا مسست النجاسة شيئا من القرآن
بخلاف ما إذا كانت في نحو الجلد أو الحواشي (فرع) غسالة المتنجس ولو مفعو عنه كدم قليل إن انفصلت وقد
زالت العين وصفاها ولم تتغير ولم يزدوزها بعد اعتبار ما يأخذ الثوب من الماء والماء من الوسخ وقد طهر المحل
طاهرة قال شيخنا ويظهر لا اكتفاء فيها بالظن (فرع) إذا وقع في طعام جامد كسمن فأرة مثلاً فانت القيت
وما حولها مما سها فقط والباقي طاهر والجامد هو الذي إذا غرغ منه لا يتراد على قرب (فرع) إذا تنجس
ماء البئر القليل بملاقاة نجس لم يظهر بالزح بل ينبغي أن لا يزح ليكثر الماء بنع أو صب ماء فيه أو الكثير بتغير
به لم يظهر إلا بزواله فإن بقيت فيه نجاسة كشمرة فأرة لم يتغير فطهور تعذر استعماله إذا لم يخلو منه دلو فليزح كله
فإن اغترف قبل الزح ولم يتيقن فيما اغترفه شعر لم يضر وإن ظنه عملاً بتقديم الأصل على الظاهر ولا يظهر
متنجس بنحو كلب الأيسع غسالات بعد زوال العين ولو برات فزيلها مرة واحدة أحدها بتراب تيمم ممزوج
بالماء بأن يكدر الماء حتى يظهر أثره فيه ويصل بواسطته إلى جميع أجزاء المحل المتنجس ويكفي في الرأكد تحريكه
سبعاً قال شيخنا يظهر أن الذهب مرة والعود أخرى وفي الجاري مرور سبع جريات ولا تريب في أرض ترابية
(فرع) لو مس كلباً داخل ماء كثير لم تنجس يده ولو رفع كلب رأسه من ماء وفيه مترطب ولم يعلم ماسته له لم ينجس
قال مالك وداود الكلب طاهر ولا ينجس الماء القليل بولوغه وإنما يجب غسل الإناه بولوغه تعبد (ويعني عن دم
نحو برغوث) مما لا نفس له سائلة كبعوض وقل لا عن جلده (و) دم نحو (دمل) كثرة وجرح وعن قيحه
وصديده (وإن كثر) الدم فيها وانتشر بمرق أو فحش الأول بحيث طبق الثوب على النقول المعتمدة (ينير
فعله) فإن كثر بقله قصداً كان قتل نحو برغوث في ثوبه أو عصر نحو دمل أو حمل ثوب فيه دم براغيث مثلاً
وصلى فيه أو فرشته وصلى عليه أو زاد على ملبوسه لا يفرض كتجمل فلا يعفى إلا عن القليل على الأصح كافي التحقيق
والجموع وإن اقتضى كلام الروضة العفوع عن كثير دم نحو الدمل وإن عصر واعتمده ابن النقيب والأذرعى
ومحل العفو هنا وفيما يأتي بالنسبة للصلاة لا لنحو ماء قليل فينجس به وإن قل ولا أثر لملاقاة البدن له رطبا ولا يكلف
تنشيف البدن لعسره (و) عن قليل نحو دم (غيره) أى أجنبي غير مغلظ بخلاف كثيره ومنه كقال الأذرعى
دم انفصل من بدنه أصابه (و) عن قليل نحو دم (حيض ورعاف) كافي المجموع ويقاس بهادماً سائر المنافذ إلا
الخارج من معدن النجاسة كحل الفانط والمرجع في القلة والكثرة العرف وما شك في كثرته له حكم القليل ولو
تفرق النجس في محال ولو جمع كثر كان له حكم القليل عند الإمام والكثير عند المتولى والغزالي وغيرهما وجهه
بعضهم ويعنى عن دم نحو فصد وحجم بمحلهما وإن كثر وتصح صلاة من أدى لثته قبل غسل الفم إذا لم يمتلغ ريقه
فيها لأن دم اللثة مفعو عنه بالنسبة إلى الريق ولو رغب قبل الصلاة ودام فإن رجي انقطاعه والوقت متسع انتظرو
والاحتفظ كالسلس خلافاً لمن زعم انتظاره وإن خرج الوقت كأنه أخر لغسل ثوبه المتنجس وإن خرج ويفرق
بقدره هذا على إزالة النجس من أصله فإن منته بخلافه في مسئلتنا عن قليل طين محل مرور متيقن نجاسته ولو
بغلظة للمشقة ما لم تبق عينها متميزة ويختلف ذلك بالوقت ومحل عن الثوب والبدن وإذا تيقن عين النجاسة في
الطريق ولو موأطى كلب فلا يعفى عنها وإن غمت الطريق على الأوجه وأفتى شيخنا في طريق لا طين بها بل فيها
قندر الآدمي وروث الكلاب والبهايم وقد أصابها المطر بالعفوع عند مشقة الاحتراز (قاعدة مهمة) وهى أن
مأصله الطهارة وغلب على الظن تنجسه لغلبة النجاسة في مثله فيه قولان معروفان بقول الأصل والظاهر

(قوله بتراب تيمم) اى
طهور لم يستعمل قبل
فى رفع حدث ولا فى
ازالة خبث ويكفى هنا
كونه طيبا رطبا لانه
تراب بالقوة للاخبار
الصحيحة (قوله
بتراب) سواء وضع
التراب ثم صب الماء
عليه أو مزجها أو
وضع الماء ثم فوقه
التراب

أو الغالب أرجحهما أنه ظاهر عمداً بالأصل المتيقن لأنه أضبط من الغالب المختلف بالأحوال والأزمان وذلك
 كشياب حمار وحائض وصبيان وأوان متدينين بالنجاسة وورق يقلب ثرة على نجس ولعاب صبي وجوخ اشتهر
 عمله بشحم الخنزير وجبن شامي اشتهر عمله بأنفحة الخنزير وقد جاء صلى الله عليه وسلم جنبه من عندهم فأكل
 منها ولم يسأل عن ذلك ذكره شيخنا في شرح المنهاج (و) يعني عن (محل استجماره) عن (ونيم ذباب) و (بول
 وورث خفاش) في المكان وكذا الثوب والبدن وإن كثرت لعسر الاحتراز عنها ويعني عما جف من ذرق
 سائر الطيور في المكان إذا عمت البلوى به وقضية كلام المجموع العفو عنه في الثوب والبدن أيضاً ولا يعني عن
 بر الفأر ولو يابس على الأوجه لكن أفتى شيخنا ابن زياد كبعض المتأخرين بالعفو عنه إذا عمت البلوى به
 كموميها في ذرق الطيور ولا تصح صلاة من حمل مستحجر أو حيواناً بمنفذه نجس أو مذكي غسل مذبحه
 دون جوفه أو ميتاً طاهراً كآدمي وسمك لم يفسل باطنه أو بيضة مذرة في باطنها ولا صلاة قابض طرف متصل
 بنجس وإن لم يتحرك بحركته (فرع) لورأى من يريد صلاة وبشوبه نجس غير معفو عنه لزمه إعلامه وكذا
 يلزمه تعليم من رآه بخل بواجب عبادة في رأي مقلده (تمة) يجب الاستنجاء من كل خارج ملوث بماه ويكفي
 فيه غلبة ظن زوال النجاسة ولا يسن حينئذ شتم يده وينبغي الاسترخاء لثلاثين أثرها في تضاعيف شرح
 المعقدة أو ثلاث مسحات تم المحل في كل مرة مع تقيية بجامد قالع ويندب لداخل الخلاه أن يقدم يساره
 ويمينه لا نصرافه بعكس المسجد وينحى ما عليه معظم من قرآن واسم نبي أو ملك ولو مشتركاً كعزير وأحمد
 أن قصد به معظم ويسكت حال خروج خارج ولو عن غير ذكر وفي غير حال الخروج عن ذكره وبعد ويستتر
 وأن لا يقضى حاجته في ماء مباح راكداً لم يستبحر ومتحدث غير مملوك لآحد وطريق يحرم التقوط
 فيها ونحت شتم يملكه أو مملوك علم رضامالكة والاحرم ولا يستقبل عين القبلة ولا يستدبرها ويحرم أن في
 غير المعدو حيث لا سائر فلو استقبلها بصدره وحول فرجه عنها ثم بال لم يضر بخلاف عكسه ولا يستاك ولا يترك
 في بوله وأن يقول عند دخوله اللهم اني أعوذ بك من الخبث والخبائث والخروج غفرانك الحمد لله الذي
 أذهب عني الأذى وعافاني وبعد الاستنجاء اللهم طهر قلبي من النفاق وحسن فرجي من الفواحش قال البغوي
 لو شك بعد الاستنجاء هل غسل ذكره لم تلمه أعادته (وثالثها ستر رجل) ولو صلباً (وأمة) ولو مكاتباً
 وأم ولد (ما بين سرور ركة) لها ولو خالياً في ظلمة للخبر الصحيح لا يقبل الله صلاة حائض أي بالغ البخار
 ويجب ستر جزء منها ليتحقق به ستر العورة (و) ستر (حرة) ولو صغيرة (غير وجه وكفين) ظهرها وبطنها
 إلى الكوعين (بما لا يصف لوناً) أي لون البشرة في مجلس التخاطب كذا ضبطه بذلك أحمد بن موسى بن عجيل
 ويكفي ما يحكي لحجم الأعضاء لكنه خلاف الأولى ويجب الستر من الأعلى والجوانب لا من الأسفل (أن قدر)
 أي كل من الرجل والحرة والأمة (عليه) أي الستر أما العاجز عما يستر العورة فيصلي وجوباً عارياً بلا إعادة
 ولومع وجود سائر متنجس تعذر غسله لا من أمكنه تطهيره وإن خرج الوقت ولو قدر على سائر بعض العورة
 لزمه الستر بما وجد وقدم السواطين فالقبل فالبره لا يصلي عارياً مع وجود حرير بل لا بساله لأنه يباح للحاجة
 ويلزم التطيين لو عدم الثوب أو نحوه ويجوز لمكنس اقتداء بعارو ليس للعارى غضب الثوب ويسن للمصلي
 أن يلبس أحسن ثيابه ويرتدى ويتعمم ويتقمص ويتطيلس ولو كان عنده ثوبان فقط لبس أحدهما
 وارتي بالآخر إن كان ثوباً مسترة والأجمله مصلي كأفتى به شيخنا (فرع) يجب هذا الستر خارج الصلاة
 أيضاً ولو بثوب نجس أو حرير لم يجد غيره حتى في الخلوة لكن الواجب فيها ستر سواقي الرجل وما بين سره
 وركبة غيره ويجوز كشفها في الخلوة ولو من المسجد لادني غرض كتبريد وصيانة ثوب من الدنس والفبار
 عند كنس البيت وكفسل (ورأى ما يعرفه دخول وقت) يقيناً أو ظناً فمن صلى بدونها لم تصح صلاته وإن وقعت
 في الوقت لأن الاعتبار في العبادات بما في ظن المكلف وبما في نفس الأمر وفي العقود بما في نفس الأمر فقط
 (فوق ظهر من زوال الشمس إلى مصير ظل) كل (شيء مثله غير ظل استواء) أي الظل الموجود عنده

(قوله فوق ظهر)
 فاقوه للفصيحة أي إذا
 أردت بيان أوقات
 الحس فاقول لك وقت
 ظهر الخ وبدأ بها هنا
 تأسيساً بتعليم جبريل
 النبي صلى الله عليه وسلم
 بصلاته به عند باب
 الكعبة الحس في أوقاتها
 مرتين في يومين
 مبتدئاً بالظهر إشارة
 إلى أن دينه صلى الله
 عليه وسلم يظهر على
 سائر الأديان ظهورها
 على بقية الصلوات
 وبآية أقم الصلاة
 لدلوك الشمس

ان وجدو سميت بذلك لانها أول صلاة ظهرت (ف) وقت (عصر) من آخر وقت الظهر (الى غروب) جميع
 قرص شمس (ف) وقت (مغرب) من الغروب (الى مغيب الشفق الاحمر) وقت (عشاء) من مغيب الشفق
 قال شيخنا ويذنب تأخير هالزوال الاصفر والابيض خر وجامن خلاف من أوجب ذلك ويمتد (الى) طلوع
 (جحر صادق) وقت (صبح) من طلوع الفجر الصادق لا الكاذب (الى طلوع) بعض (الشمس) والعصر هي
 الصلاة الوسطى لصحة الحديث به فهي أفضل الصلوات ويلها الصبح ثم العشاء ثم الظهر ثم المغرب كما استظهره
 شيخنا من الأدلة وانما فضلوا جماعة الصبح والعشاء لانها فيها أشق قال الرافعي كانت صلاة الصبح صلاة آدم
 والظهر صلاة داود والعصر صلاة سليمان والمغرب صلاة يعقوب والعشاء صلاة يونس عليهم الصلاة والسلام اه
 واعلم ان الصلاة تجب بأول الوقت وجوباً موسعاً فله التأخير عن أوله الى وقت يسميها بشرط أن يزعم على فعلها
 فيه ولو أدرك في الوقت ركعة لا دونها فالكل أداء والا فقصاء وأثم باخر اج بعضها عن الوقت وان أدرك ركعة
 نعم لو شرع في غير الجمعة وقد بقي ما يسهلها جازله بلا كراهة أن يطولها بالقراءة أو الذكر حتى يخرج الوقت وان لم
 يوقع منها ركعة فيه على المعتمد فان لم يبق من الوقت ما يسهلها أو كانت جمعة لم يحز المد ولا يسن الاقتصار على أركان
 الصلاة لا أدرك كلها في الوقت (فرع) يندب تمجيل صلاة ولو عشاء لأول وقتها خير أفضل الاعمال الصلاة لأول
 وقتها وتأخيرها عن أوله لتيقن جماعة أثناءه وان خش التأخير ما لم يضق الوقت ولظن اذ لم يفتحش عرفاً لا شك
 فيها مطلقاً و الجماعة القليلة أول الوقت أفضل من الكثيرة آخره ويؤخر المحرم صلاة العشاء وجوباً بالاجل خوف
 فوت حجب نفوت الوقوف بعرفة لو صلاها متمكناً لان قضاءه صعب والصلاة تؤخر لانها أسهل من مشقته ولا
 يصليها صلاة شدة الخوف ويؤخر أيضاً وجوباً من رأى نحو غريق أو أسير لو أنقذه خرج الوقت (فرع) يكره
 النوم بعد دخول وقت الصلاة وقبل فعلها حيث ظن الاستيقاظ قبل ضيقه لعادة أو لا يقاظ غيره له والاحرم
 النوم الذي لم يغلب في الوقت (فرع) يكره تحريم الصلاة لاسبب لها كالنفل المطلق ومنه صلاة التساييح أو لما
 سبب متأخر كركعتي استخارة واحرام بعد أداء صبح حتى ترتفع الشمس كرمح وعصر حتى تغرب وعند استواء
 غير يوم الجمعة لانه سبب متقدم كركعتي وضوء وطواف ونحية وكسوف وصلاة وجنزة ولو على غائب واعادة مع
 جماعة ولو اماماً وكفاية فرض أو نفل لم يقصد تأخيرها للوقت المسكروه ليقضيها فيه أو يداوم عليه فلو تحرى
 ايقاع صلاة غير صاحبة الوقت في الوقت المكروه من حيث كونه مكروهاً فحرم مطلقاً ولا تنقذ ولو فائتة يجب
 قضاءها فوراً لانه معاند للشرع (وخامسها استقبال) عين (القبلة) أي الكعبة بالصدر فلا يكفي استقبال
 جبهتها خلافاً لابي حنيفة رحمه الله تعالى (الاني) حق العاجز عنه وفي صلاة (شدة خوف) ولو فرضا فيصلي كيف
 أمكنه ماشياً أو راكباً مستقبلاً ومستدبراً كهاب من حريق وسيل وسبع وحية ومن دائن عند اسار وخوف
 حبس (و) (الاني) (نفل سفر مباح) لقاصد محل معين فيجوز النفل راكباً و ماشياً وفيه ولو قصير انعم يشترط ان
 يكون مقصده على مسافة لا يسمع النداء من بلده بشرطه المقررة في الجمعة وخرج بالمباح سفر المعصية فلا يجوز
 ترك القبلة في النفل لآبق ومسافر عليه دين حال قادر عليه من غير اذن دأته (و) يجب (على ماش امام ركوع
 وسجود) لسهولة ذلك عليه وعلى راكب ايماء بها (واستقبال فيها وفي تحريم) وجولوس بين السجدين فلا
 يشي الا في القيام والاعتدال والتشهد والسلام ويحرم انحرافه عن استقبال صوب مقصده عامداً عالماً باعتدال الا
 الى القبلة ويشترط ترك فعل كثير كمد و تحريك رجل بلا حاجة وترك تمسك بوسطة نجس ولو باسوا ن عم الطريق
 ولا يضروا به بأس خطأ ولا يكلف ماش التحفظ عنه ويجب الاستقبال في النفل لراكب سفينة غير ملاح واعلم
 أنه يشترط أيضاً في صحة الصلاة العلم بفرضية الصلاة فلو جهل فرضية أصل الصلاة أو صلاته التي شرع فيها لم تصح كما
 في المجموع والروضة وتميز فروضها من سننها نعم ان اعتقد العامي أو العالم على الاوجه الكل فرضاً صحت
 أو سئ فلا والعلم بكيفية الآتي بيانها قرياً ان شاء الله تعالى

(قوله بالصدر) أي فلا يكفي
 بنحو الوجه وانما هو شرط
 لصحة صلاة قادر على
 الاستقبال لقوله تعالى فول
 وجهك شطر المسجد الحرام
 والاستقبال لم يجب في غير
 الصلاة فتعين أن يكون فيها
 وقد ورد أنه صلى الله عليه
 وسلم قال للمسيء صلاته وهو
 خالد بن رافع الزرقى اذا قت
 الى الصلاة فاسبغ الوضوء ثم
 استقبل القبلة رواه الشيخان

(فصل) في صفة الصلاة (أركان الصلاة) أي فروضها أربعة عشر يجعل الطمأنينة في محالها ركنا واحدا (أحدها نية) وهي القصد بالقلب لخبر انما الاعمال بالنيات (فيجب فيها) أي النية (قصد فعلها) أي الصلاة تتميز عن بقية الافعال (وتعينها) من ظهر أو غيره لتتميز عن غيرها فلا يكفي نية فرض الوقت (ولو كانت) الصلاة المفوعة (نفلا) غير مطلق كالرواتب والسنن المؤقتة أو ذات السبب فيجب فيها التعيين بالإضافة إلى ما عينها كسنة الظهر القبلية أو البعدية وإن لم يؤخر القبلية ومثلها كل صلاة لها سنة قبلها وسنة بعدها وكعيد الاضحية أو الأكر أو الفطر أو الاضحية فلا يكفي صلاة العيد والوتر سواء الواحدة والزائد عليها ويكفي نية الوتر من غير عدد ويحمل على ما يريد على الوجه ولا يكفي فيه نية العشاء أو راتبها والتراويح والضحي وكاستسقاء وكسوف شمس أو قمر أما النفل المطلق فلا يجب فيه تعيين بل يكفي فيه نية فعل الصلاة كأي ركعة التحية والوضوء والاستخارة وكذا صلاة الاوابين على ما قاله شيخنا ابن زياد والعلامة السيوطي رحمهما الله تعالى والذي جزم به شيخنا في فتاويه أنه لا بد فيها من التعيين كالضحى (و) تجب (نية فرض فيه) أي في الفرض ولو كفاية أو نذر وإن كان النواوي صديقا ليتهيز عن النفل (كأصل فرض الظهر) مثلاً أو فرض الجمعة وإن أدرك الامام في تشهداتها (وسن في النية) إضافة إلى الله تعالى خروجاً من خلاف من أوجبها وليتحقق معنى الاخلاص (وتعرض لاداء أو قضاء) ولا يجب وإن كان عليه فائتة مماثلة للمؤداة خلافاً لما اعتمدته الاذرعى والاصح صحة الاداء بنية القضاء وعكسه ان عذر بنحو غيم والابطال قطعا للتلاعب (و) تعرض (لاستقبال وعددر كمات) للخروج من خلاف من أوجب التعرض لها (و) سن (نطق بمنوى) قبل التكبير ليساعد اللسان القلب وخروجاً من خلاف من أوجبها ولو شك هل أتى بكمال النية أولاً أو هل نوي ظهر أو عصر أو أن ذكر بعد طول زمان أو بعد اثباته بركن ولو قولاً كالقراءة بطلت صلاته أو قبلها فلا (و) ثانيها (تسكير تحريم) للخبير المتفق عليه إذا قتل إلى الصلاة فكبر سمي بذلك لأن المصلي يحرم عليه به ما كان حلالاً قبله من مفسدات الصلاة وجعل فاتحة الصلاة ليستحضر المصلي معناه الدال على عظمة من تبتأ لخدمته حتى تتم له الهيبة والخشوع ومن ثم يزدني تسكيره ليدوم استصحاب دينك في جميع صلاته (مقرونا به) أي بالتكبير (النية) لأن التكبير أول أركان الصلاة فتجب مقارنتها به بل لا بد أن يستحضر كل معتبر فيها مأمراً وغيره كالقصر للقاصر وكونه اماماً أو مأموماً في الجمعة والقعدة والمأموم في غيرها مع ابتدائه ثم يستمر مستصحباً لذلك كله إلى الراوي قول صححه الرافعي يكفي قرنها بالوله وفي المجموع والتنقيح المختار ما اختاره الامام والفزالي انه يكفي فيها المقارنة العرفية عند العوام بحيث يعد مستحضر للصلاة وقال ابن الرفعة انه الحق الذي لا يجوز سواء وصوبه السبكي وقال من لم يقل به وقع في الوسواس المذموم وعند الأئمة الثلاثة يجوز تقديم النية على التكبير بالزمن اليسير (وتعين) فيه على القادر لفظ (الله أكبر) للاتباع أو الله الاكبر ولا يكفي أكبر الله ولا الله كبير أو أعظم ولا الرحمن أكبر ويضر اخلال بحرف من الله أكبر وزيادة حرف يغير المعنى كدمزة الله وكالف بعد الباء وزيادة واو قبل الجلالة وتخلل واو ساكنة أو متحركة بين الكلمتين وكذا زيادة مد الالف التي بين اللام والماء إلى حد لا يراه أحد من القراء ولا يضر وقفة يسيرة بين كلمتيه وهي سكتة التنفس ولا ضم الراء (فرع) لو كبر مرات ناويا الافتتاح بكل دخل فيها بالوتر وخرج منها بالشفع لأنه لما دخل بالاولى خرج بالثانية لأن نية الافتتاح بها متضمنة لقطع الاولى وهكذا فإن لم ينو ذلك ولا تخلل مبطل كعادته لفظ النية فابعد الاولى ذكر لا يؤثر (ويجب اسماعه) أي التكبير (نفسه) ان كان يحجج السمع ولا عارض من نحو لفظ (كسائر ركن قولي) من الفاتحة والتشهد والسلام ويعتبر اسماع المندوب القولي له لحصول السنة (وسن جزم رائه) أي التكبير خروجاً من خلاف من أوجبها وجهره لا امام كسائر تكبيرات الانتقالات (ورفع كفيه) أو احداهما ان تهر رفع الاخرى (بكشف) أي مع كشفهما ويكره خلافه ومع تفريق أصابعهما تفريقاً وسطاً (حذو) أي مقابل (منكبیه) بحيث يحاذي اطراف أصابعه على أذنيه وابهاما شحتي أذنيه وراحتاه منكبیه

(قوله لتلاعبه) في التحفة
أخذ البارزى من هذا
ان من مكث بمحل
عشرين سنة يصلى
الصبح لظن دخول وقته
ثم بان خطؤه لم يلزمه
الاقضاء واحدة لان صلاة
كل يوم يقع عما قبله اذ
لا يشترط نية القضاء
ولا يمارض النص على
أن من صلى الظهر
بالاجتهاد فبانت قبل
الوقت لم يقع عن فائتة
عليه لان هذا فيمن أدى
بقصد التي عليه من غير
أن يقصد التي دخل وقتها

للاتباع هذه الكيفية تسن (مع) جميع تكبير (تحريم) بان يقرنه به ابتداء وينتهي بها (و) مع (ركوعه) للاتباع الوارد عن طرق كثيرة (ورفع منه) أي من الركوع (و) رفع (من تشهد أول) للاتباع فيها (ووضعها تحت صدره) وفوق سرته للاتباع (أخذاً يمينه) كوع (يساره) وردّها من الرفع الى تحت الصدر أولى من ارسالها بالسكينة ثم استئناف رفعها الى تحت الصدر قال المتولي واعتمده غيره ينبغي أن ينظر قبل الرفع والتكبير الى موضع سجوده ويطرق رأسه قليلاً ثم رفع (و) ثالثاً (قيام قادر) عليه بنفسه أو غيره (في فرض) ولو مندورا أو معاداو يحصل القيام بنصب فقار ظهره أي نظامه التي هي مفاصله ولو باستناد الى شيء بحيث لو زال لسقط ويكره الاستناد لا بانحاء ان كان أقرب الى أقل الركوع ان لم يجز عن تمام الانتصاب (ولما جاز شق عليه قيام) بان لحقه به مشقة شديدة بحيث لا تحتمل عادة وضبطها الامام بان تكون بحيث يذهب معها خشوعه (صلاة قاعدا) كراكب سفينة خاف محذور ان رأس ان قام وسلس لا يستمسك حدثه الا بالعمود وينحني القاعد بالركوع بحيث تحاذي جبهته ما قدام ركبته (فرع) قال شيخنا يجوز لمريض أمكنه القيام بلا مشقة لو انفر دلان صلى في جماعة الامع جلوس في بعضها الصلاة معهم مع الجلوس في بعضها وان كان الافضل الانفراد وكذا اذا قرأ الفاتحة فقط لم يقعد أو والسورة قعد فيها جازله قراءتها مع القعود وان كان الافضل تركها اهـ والافضل للقاعد الافتراش ثم التربع ثم التورك فان عجز عن الصلاة قاعدا صلى مضطجعا على جنبه مستقبلا للقبلة بوجهه ومقدم يده ويكره على الجنب الا يسر بلا عذر فمستلقيا على ظهره وأخصاه الى القبلة ويجب أن يضع تحت رأسه نحو مخدة ليستقبل بوجهه القبلة وان يوصى الى صوب القبلة راكعا وساجدا وبالسجود أخفض من الائمة الى الركوع ان عجز عنها فان عجز عن الائمة برأسه أو ما باجفانه فان عجز أجرى أفعال الصلاة على قلبه فلا تسقط عنه الصلاة مادام عقله ثابتا وانما أخروا القيام عن سابقه مع تقدمه عليها لانها ركنان حتى في النفل وهو ركن في الفريضة فقط (كتنفل) فيجوز له أن يصلي النفل قاعدا ومضطجعا مع القدرة على القيام أو القعود وبازم المضطجع القعود للركوع والسجود اما مستلقيا فلا يصح مع امكان الاضطجاع وفي المجموع اطالة القيام افضل من تكثير الركعات وفي الروضة تطويل السجود افضل من تطويل الركوع (و) رابعها قراءة فاتحة كل ركعة في قيامها لخبر الشيخين لاصالة من لم يقرأ بفاتحة الكتاب أي في كل ركعة (الاركة مسبوق) فلا يجب عليه فيها حيث لم يدرك زمنا يسمع الفاتحة من قيام الامام ولو في كل الركعات لسبقه في الاولى وتحلف الماعوم عنه بزحمة أو نسيان أو بطء حركة فلم يقم من السجود في كل مما بعدها الا والامام راكع فيتحمّل الامام المتطهر في غير الركعة الزائدة الفاتحة أو بقيتها عنه ولو تاخر مسبوق لم يشتغل بسنة لا تمام الفاتحة فلم يدرك الامام الا وهو معتدل لغت ركعته (مع بسملة) أي مع قراءة البسملة فانها آية منها لانه صلى الله عليه وسلم قرأها ثم الفاتحة وعدّها آية منها وكذا من كل سورة غير براءة (و) مع (تشديدات) فيها وهي أربع عشرة لان الحرف المشدد بحرفين فاذا خفف بطل منها حرف (و) مع (رعاية حروف) فيها وهي على قراءة ملك بلا ألف مائة وواحد وأربعون حرفا وهي مع تشديداتها مائة وخمسة وخمسون حرفا (و) مخارجها أي الحروف كخرج ضاد وغيرها فلو أبدل قادر أو من أمكنه التعلم حرفا بآخر ولو ضادا بظاء أو لحن لحنافير المعنى ككسر تاء انعمت او ضمها وكسر كاف اياك لاضمها فان تعمد ذلك وعلم تحريمه بطلت صلاته والا فقرأته نعم ان اعاده على الصواب قبل طول الفصل لكل عليها ما عاجز لم يمكنه التعلم فلا تبطل قراءته مطلقا وكذا الا حن لحنافير المعنى كفتح دال فبطلت لكن ان تعمد حرمه الا كره ووقع خلاف بين المتقدمين والمتأخرين في الممدلة بالهاء وفي النطق بالقاف المترددة بينها وبين الكاف وجزم شيخنا في شرح المنهاج بالبطلان فيها الا ان تعذر عليه التعلم قبل خروج الوقت لسن جزم بالصحة في الثانية شيخة زكريا وفي الاولى القاضي وابن الرفعة ولو خفف قادر أو عاجز مقصر مشددا كان قرأه الرحمن بفك الادغام بطلت صلاته ان تعمد وعلم والا فقرأته لتلك الكلمة ولو خفف اياك

(قوله قيام) انما أخروا عن النيقو تكبير التحريم مع تقدمه عليها لانها ركنان في كل صلاة بخلافه فانه ركن في الفريضة فقط ولان ركنيته انما هي معها أو بعدها ذهو قبلها شرط وانما اشترط تقدمه عليها التوقف بمقارنته لها عادة على ذلك فلو أمكنت مقارنته بدونه صحت الصلاة وان لم يتقدم علما ولا يكون تقدمه حيث شرط

حامدا عالما معناه كفر لانه ضوء الشمس والاسجد للسهو ولو شدد تخففا صح ويحرم تعمله كوقفة لطيفة بين
السين والتاء من نستعين (و) مع رعاية (و) الالة) فيها بان يأتي بكلها تعالي الولا بان لا يفصل بين شيء منها وما
بعده باكثر من سكتة النفس أو العي (فيعيد) قراءة الفاتحة (يتخلل ذكر أجنبي) لا يتعلق بالصلاة فيها وان قل
ك بعض آية من غيرها وكحمد عاظم وان سن فيها كخارجها لا شعاره بالأعراض (و) لا يعيد الفاتحة (و) يتخلل
ماله تعلق بالصلاة (كتأمين وسجود) لتلاوة امامه معه (ودعاء) من سؤال رحمة واستعاذة من عذاب وقول لي
وأنا علي ذلك من الشاهدين (لقراءة امامه) الفاتحة أو آية السجدة أو الآية التي يسن فيها ما ذكر لكل من القارئ
والسامع مأموما أو غير في صلاة وخارجها فلو قرأ المصل آية أو سمع آية في اسم محمد صلى الله عليه وسلم لم تندب
الصلاة عليه كأفتي به النووي (و) لا (يفتح عليه) أي الامام اذا وقف فيها بقصد القراءة ولو لمع الفتح ومجمله كما
قال شيخنا ان سكوت والاقطع الموالاة وتقديم نحو سبحان الله قبل الفتح يقطعها على الوجه لانه حينئذ بمعنى تنبيه
(و) يعيد الفاتحة (يتخلل سكوت طال) فيها بحيث زاد على سكتة الاستراحة (بلا عذر) فيها من جهل وسهو
فلو كان يتخلل الذكر الاجنبي أو السكوت الطويل سهوا أو جهلا أو كان السكوت لتذكري آية لم يضر كالأو كرأية
منها في محلها ولو لغير عذر أو عاد إلى ما قرأه قبل واستمر على الوجه (فرع) لو شك في أثناء الفاتحة هل بسمل
فاتمها ثم ذكر انه بسمل أعاد كلها على الوجه (ولا أثر لشك في ترك حرف) فأكثر من الفاتحة أو آية فأكثر منها
(بعد تمامها) أي الفاتحة لان الظاهر حينئذ مضى تاما (واستأنف) وجوب ان شك فيه (قله) أي التمام كما
لو شك هل قرأها أو لا لان الأصل عدم قراءتها وكالفاتحة في ذلك سائر الأركان فلو شك في أصل السجود مثلا
أني به أو بعده في نحو وضع اليد لم يلزمه شيء ولو قرأها غافلا ففطن عند صراط الذين ولم يتيقن قراءتها لزمه
استئنافها ويحب الترتيب في الفاتحة بان يأتي بها على نظمها المعروف لافي التشهد ما لم يخل بالمعنى لكن يشترط فيه
رعاية تشديدات وموالاة كالفاتحة ومن جهل جميع الفاتحة ولم يمكنه تعمله قبل ضيق الوقت ولا قراءتها في نحو
مصحف لزمه قراءة سبع آيات ولو متفرقة لا ينقص حروفها عن حروف الفاتحة وهي بالبسملة والتشديدات مائة
وستة وخمسون حرفا بابن الف مالك ولو قدر على بعض الفاتحة كرهه ليلبغ قدرها وان لم يقدر على بدل فسبعة
أنواع من ذكر كذلك فوقوف بقدرها (وسن) وقيل يجب (بمد تحرم) بفرض أو نقل ما عدا صلاة جنازة
(افتتاح) أي دعاؤه سرا ان أمن فوت الوقت وغلب على ظن المأموم ادراك ركوع الامام (ما لم
يشرع) في تعوذ أو قراءة ولو سهوا (أو يجلس مأموم) مع امامه وان أمن مع تأمينه (وان خاف)
أي مأموم (فوت سورة) حيث تسن له كما ذكر شيخنا في شرح العباب وقال لان ادراك الافتتاح
محقق وفوات السورة موهوم وقد لا يقع وورد فيه أدعية كثيرة وأفضلها ما رواه مسلم وهو
وجهت وجهي أي ذاتي للذي فطر السموات والارض حنيفا أي مائلا عن الأديان إلى الدين الحق
مسامحا وما أنا من المشركين ان صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك
أمرت وأنا أول المسلمين ويسن لمأموم يسمع قراءة امامه الاسراع به ويزيد ندبا المنفرد وامام
محصورين غير أرقاء ولا نساء متزوجات رضوا بالتطويل لفظا ولم يطرأ غيرهم وان قل حضوره وان لم يكن
المسجد مطر وقام ورد في دعاء الافتتاح ومنه ما رواه الشيخان اللهم باعديني وبين خطاياي كما باعدت بين
المشرق والمغرب اللهم تقني من خطاياي كما ينقي الثوب الأبيض من الدنس اللهم اغسلني من خطاياي كما يغسل
الثوب بالماء والثلج والبرد (و) بعد افتتاح وتكبير صلاة عيدان أي بهما يسن (تعوذ) ولو في صلاة الجنازة سرا
وفي الجهرية وان جلس مع امامه (كل ركعة) ما لم يشرع في قراءة ولو سهوا وهو في الأولى أكد ويكره تركه
(و) يسن (وقف على رأس كل آية) حتى على آخر البسملة خلافا لجمع منها أي من الفاتحة وان تعلقت بها
بعدها لا يتابع والأولى أن لا يقف على أنعمت عليهم لانه ليس بوقف ولا منتهي آية عند نفاذ وقف على هذا الم
يسن الاعادة من أول الآية (و) يسن (تأمين) أي قول آمين بالتخفيف والمد وحسن زيادة رب العالمين

(قوله بان لا يفصل) تمثيل
للولا المطلوب (قوله منها)
أي الفاتحة (قوله وما بعده)
هو في ظاهره صادق حتى
بالم يكن منها وليس بمراد
بل المراد أن لا يفصل بين
شيء منها وبين ما بعده
الكائن منها أيضا والاقطع
ما ذكر فواضح الفساد اذا
لا تجب الموالاة بين آخر
الفاتحة وما بعدها من آمين
والسورة (قوله أي ذاتي)
كفي عنها بالوجه اشارة الى
ان المصلي ينبغي أن يكون كله
وجهه مقبلا بكلية على الله
تعالى لا يلتفت لغيره بقلبه
في لحظة منها وينبغي محاولة
الصدق عند التلفظ بذلك
حذرا من الكذب في مثل
هذا المقام (قوله فطر) أي
أبدع على غير مثال سبق

(عقبها) أى الفاتحة ولو خارج الصلاة بعد سكتة لطيفة لم يتلف بشئ سوى رب اغفرلى ويسن الجهر به في الجهرية حتى للمأموم لقراءة امام تبعاله (و) سن للمأموم في الجهرية تأمين (مع) تأمين (امامه ان سمع) قراءته الجهرية حتى إذا أمن الإمام أى أراد التأمين فأمّنوا فانه من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه وليس لنا ما يسن فيه تحري مقارنة الإمام الا هذا اذا لم يتفق له موافقته أمن عقب تأمينه وان أخر امامه عن الزمن المسنون فيه التأمين أمن المأموم جهر أو آمين اسم فعل بمعنى استجب مبنى على الفتح ويسن عند الوقف (فرع) يسن للإمام أن يسكت في الجهرية بقراءة المأموم الفاتحة أن علم أنه يقرأها في سكتته كما هو ظاهر وأن يشتغل في هذه السكتة بدعاء أو قراءة وهى أولى قال شيخنا وحيد فيظهر أنه يراعى الترتيب والمواالاتينها وبين ما يقرأه بعدها (فائدة) يسن سكتة لطيفة بقدر سبحان الله بين آمين والسورة وبين آخرها وتسكبير الركوع وبين التحريم ودعاء الافتتاح وبينه وبين التعوذ وبينه وبين البسملة (و) سن (آية) فأكثره الأولى ثلاث (بعدها) أى بعد الفاتحة ويسن لمن قرأها من أثناء سورة البسملة نص عليه الشافعى يحصل أصل السنة بتكرير سورة واحدة في الركعتين وبإعادة الفاتحة أن لم يحفظ غيرها أو بقراءة البسملة لا بقصد أنها التى هى أول الفاتحة وسورة كاملة حيث لم ير البعض كافي التراويح أفضل من بعض طويلة وان طال ويكره تركها راية لمن أوجها وخرج يبعدها ما لو قدمها عليها فلا تحسب بل يكره ذلك وينبغي أن لا يقرأ غير الفاتحة من يلحن فيه لحنا غير المعنى وان عجز عن التعلم لا به يتكلم بما ليس بقراءة ضرورة وترك السورة جائز ومقتضى كلام الامام الحرمه (و) تسن (في) الركعتين (الاوليين) من رباعية أو ثلاثية ولا تسن في الاخيرتين للمسبوق بأن لم يدرك الاوليين مع امامه فيقرأها في باقى صلاته اذا تداركها ولم يكن قرأها فيها أدركه ما لم تسقط عنه لكونه مسبوقا فيها أدركه لان الإمام اذا تحمل عنه الفاتحة فالسورة أولى ويسن أن يطول قراءة الاولى على الثانية ما لم يرد نص بتطويل الثانية وأن يقرأ على ترتيب المصحف وعلى التوالى ما لم تكن التى تليها أطول ولو تعارض الترتيب وتطويل الاولى كأن قرأ الاخلاص فهل يقرأ الفلق نظرا للترتيب أو الكوثر نظرا لتطويل الاولى كل محتمل والا قرب الاول قاله شيخنا في شرح المنهاج وانما تسن قراءة الآية لإمام ومنفرد (و) (لغير مأموم سمع) قراءة امامه في الجهرية فتكره له وقيل تحرم أماما مأموم لم يسمعها أو سمع صوتا لا يميز حروفه فيقرأ أسر السكتة يسن له كما في السرية تأخيرها فاحتج عن فاتحة امامه ان ظن ادراكها قبل ركوعه وحينئذ يشتغل بالدعاء والقراءة وقال المتولى وأقره ابن الرفعة بكره الشروع فيها قبله ولو في السرية للخلاف في الاعتداد بها حينئذ ولجريان قول بالبطالان ان فرغ منها قبله (فرع) يسن للمأموم فرغ من الفاتحة في الثالثة والرابعة أو من التشهد الأول قبل الإمام أن يشتغل بدعاء فيها أو قراءة في الاولى وهى أولى (و) يسن للحاضر (في) صلاة (جمعة وعشاء) سورة (الجمعة والمنافقون أو سبح وهى أذاك) (و) (في) صبحها أى الجمعة اذا اتسع الوقت (لم تنزيل) السجدة (وهى أتي) (و) (في) مغربها الكافرون والاخلاص) ويسن قراءة تعافى صبح الجمعة وغيره للمسافر وفي ركعتي الفجر والمغرب والطواف والتجبة والاستخارة والاحرام للاتباع في السك (فرع) لو ترك احدى المعينتين في الاولى أتي بهما في الثانية أو قرأ في الاولى ما في الثانية قرأها في الاولى ولو شرع في غير السورة المعينة ولو سهوا وقطعها وقرأ المعينة ندبا وعند ضيق وقت سورتان قصيرتان أفضل من بعض الطويلتين المعينتين خلافا للفارق ولو لم يحفظ الا احدى المعينتين قرأها ويبدل الأخرى بسورة حفظها وان فاتته الولاة ولو اقتدي في ثانية صبح الجمعة مثلا وسمع قراءة الإمام هل أتي في ثانيته اذا قام بعد سلام الإمام ألم تنزيل كما أفق به السكالم الرداد وتبعه شيخنا في فتاويه لكن قضية كلامه في شرح المنهاج أنه يقرأ في ثانيته اذا قام هل أتي واذا قرأ الإمام غيرها قرأها المأموم في ثانيته وان ادرك الإمام في ركوع الثانية فسكالم لم يقرأ شيئا فيقرأ السجدة وهى أتي في ثانيته كما أفق به شيخنا * (تنبيه) * يسن الجهر

(قوله والا قرب الاول)
أى كونه يقرأ الفلق
وما مانع من أن يقرأ فيها
كان اماما بعضا من الفلق
سرا بقدر زمن قراءة المأموم
فاتحة ثم يجهر الإمام بباقي
السورة فيحوز الفضائل
الاربعة الترتيب والقصر
والمواالات وكون المأني به
سورة كاملة في كلتا
الركعتين

بالقراءة لغير مأوم في صبح وأولي العشاء بن وجمعة وفيما يقضي بين غروب شمس وطلوعها في العيدين قال شيخنا ولو قضاء والترأويح وتر رمضان وخسوف القمر ويكره للمأوم الجهر للنهي عنه ولا يجهر بمصل وغيره ان شوش علي نحو نائم أو مصل فيكره كافي المجموع وبحث بعضهم المنع من الجهر بقرآن أو غيره بحضرة المصل مطلقا لان المسجد وقف علي المصلين أي أصالة دون الوعاظ والقراء ويتوسط بين الجهر والاسرار في النوافل المطلقة ليلا (و) سن لمنفردو امامو مأوم (تسكير في كل خفض ورفع) للاتباع (لا) في رفع (من ركوع) بل يرفع منه قائلا سمع الله لمن حمده (و) سن (مده) أي التسكير الى أن يصل الى المنتقل اليه وان فصل بمجلسة الاستراحة (و) سن (جهر به) أي بالتسكير للانتقال كالتهجرم (لامام) وكذا مبلغ احتيج اليه لكن ان نوى الذكر أو الاسماع والابطلت صلاته كما قال شيخنا في شرح المنهاج قال بعضهم ان التبليغ بدعة منكورة باتفاق الائمة الاربعة حيث بلغ المأمومين صوت الامام (وكره) أي الجهر به (لغيره) من منفردو مأوم (و) خامسها (ركوع بانحناء بحيث تنال راحته) وهما ماعدا الاصابع من الكفين فلا يكفي وصول الاصابع (ركبتيه) لو أراد وضعهما عليهما عند اعتدال الحلقة هذا أقل الركوع (وسن) في الركوع (تسوية ظهر وعنق) بان يمدها حتى يصيرا كالصفحة الواحدة للاتباع (وأخذ ركبتيه) مع نصبها وتفريقهما (بكفيه) مع كشفها وتفرقة أصابعها تفرقا وسطا (وقول سبحان ربي العظيم وبحمده ثلاثا) للاتباع وأقل التسبيح فيه وفي السجود مرة ولو بنحو سبحان الله وأكثره احدى عشرة ويزيد من مرندباللهم لك ركعت وبك آمنت ولك أسلمت خشع لك سمعي وبصري ومخي وعظمي وعصبي وشعري وبشري وما استقلت به قدمي أي جميع جسدي لله رب العالمين ويسن فيه وفي السجود سبحانك اللهم وبحمدك اللهم اغفر لي ولو اقتصر على التسبيح أو الذكر فالتسبيح أفضل وثلاث تسبيحات مع اللهم لك ركعت الى آخره أفضل من زيادة التسبيح الى احدى عشرة ويكره الاقتصار على أقل الركوع والمبالغة في خفض الرأس عن الظهر فيه ويسن لذكر أن يحافي مرفقيه عن جنبيه وبطنه عن فخذه في الركوع والسجود ولفظه أن يضم فيها بعضه لبعض * (تنبيه) * يجب أن لا يقصد بالهوي للركوع غيره فلهو هو لسجود تلاوة فلما بلغ حد الركوع جملة ركوعا لم يكف بل يلزمه أن ينتصب ثم يركع كنظيره من الاعتدال والسجود والجلوس بين السجدين ولو شك غير مأوم وهو ساجد هل ركع لزمه الانتصاب فورا ثم الركوع ولا يجوز له القيام راكعا (و) سادسها (اعتدال) ولو في نقل على المعتمد ويتحقق [بعود] بعد الركوع (لبدن) بان يعود لما كان عليه قبل ركوعه قائما كان أو قاعدا ولو شك في تمامه عاد اليه غير المأوم فورا وجوبا والابطلت صلاته والمأوم يأتي بركة بعد سلام امامه (ويسن أن يقول في رفعه) من الركوع (سمع الله لمن حمده) أي تقبل منه حمده والجهر به لامام ومبلغ لانه ذكر انتقال (و) أن يقول بعد انتصاب للاعتدال (ربنا لك الحمد ملء السموات وملء الارض وملء ما شئت من شيء بعد) أي بعدها كالكرسي والعرش وملء بالرفع صفة وبالنصب حال أي ما لا يتقدر كونه جسماء أن يزيد من مرأهل الشاء والمجد أحق ما قال العبد وكلنا لك عبد لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجدم منك الجد (و) سن (قنوت بصبح) أي في اعتدال ركعتيه الثانية بعد الذكر الراكب على الاوجه وهو الى من شيء بعد (و) اعتدال آخره (وترنصف أخير من رمضان) للاتباع ويكره في النصف الاول بكيفية السنة (وبسائر مكتوبة) من الحس في اعتدال الركعة الاخيرة ولو لم يسبقا قنوت مع امامه (لنازلة) نزلت بالمسلمين ولو واحد تعدى نفقه كاسر العالم أو الشجاع وذلك للاتباع وسواء فيها الخوف ولو من عدو مسلم والقحط والوباء وخرج بالمكتوبة النفل ولو عيد او المندورة فلا يسن فيها (رافعا يديه) حذو منكبيه ولو حال الشاء كسائر الادعية للاتباع وحيث دعا لتحصيل شيء كدفع بلاء عنه في بقية عمره جعل بطن كفيه الى السماء أو لرفع بلاء وقع به جعل ظهرها اليها ويكره الرفع لخطيب حالة الدعاء (بنحو اللهم اهديني فيمن هديت

(قوله وخامسها) أي خامس
أركان الصلاة (قوله ركوع)
ثبوته بالكتاب والسنة
واجماع الامة وهولفة الانحناء
وشرعا انحناء خاص ذكر
المصنف أقله وأكمله بالنسبة
لائم وأما للقاعد فأقله أن
تحاذي جهته مامام ركبتيه
وأكمله أن تحاذي محل سجوده

الى آخره) أى وعافنى فيمن عافيت وتولنى فيمن توليت أى معهم لا ندرج في سلمهم وباركلى فيما أعطيت وقضى
 شر ما قضيت فانك تقضى ولا يقضى عليك وانه لا يذل من واليت ولا يعز من عاديت تباركت ربنا وتعاليت
 فلك الحمد على ما قضيت استغفرك وأتوب اليك وتسبى آخره الصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم
 وعلى آله ولا تسن أوله ويزيد فيه من مرقنوت عمر الذي كان يقنت به في الصبح وهو اللهم انا نستعينك
 ونستغفرك ونستهديك ونؤمن بك وتتوكل عليك ونثني عليك الخير كله نشكرك ولا نكفرك ونخلع ونترك
 من يفجر بك اللهم اياك نعبدوك ونصلي ونسجدوا اليك نسعي ونحسد أى نسرع نزجور حمتك ونخشى عذابك
 ان عذابك الجبد بالكفر مدحى ولما كان قنوت الصبح المذكور أو لا يتبعه عن النبي صلى الله عليه وسلم قدم
 على هذا فمن ثم لو أراد أحدهما فقط اقتصر على الأول ولا يتعين كلات القنوت فيجزئ عنها آية تضمنت
 دعاء ان قصده كآخر البقرة وكذا دعاء محض ولو غير مأثور قال شيخنا والذي يتجه أن القانت لئلا يأتي بقنوت
 الصبح ثم يختم بسؤال رفع تلك النازلة (وجهر به) أى القنوت ندبا (امام) ولو في السرية لا مأموم لم يسمعه
 ومنفرد فيسر ان به مطلقا (وأمن) جهرا مأموم سمع قنوت امامه للدعاء منه ومن الدعاء الصلاة على النبي
 صلى الله عليه وسلم فيؤمن لها على الأوجه أما الثناء وهو فانك تقضى الى آخره فيقول سرا أما مأموم لم يسمعه
 أو يسمع صوتا لا يفهمه فيقنت سرا (وكره) لا مأموم تخصيص نفسه بدعاء أى بدعاء القنوت للنهي عن تخصيص
 نفسه بالدعاء فيقول الامام اهدنا وما عطف عليه بلفظ الجمع وقضيته ان سائر الأدعية كذلك ويتمن حمله على
 ما لم يرد عنه صلى الله عليه وسلم وهو امام بلفظ الافراد وهو كثير قال بعض الحفاظ ان أدعيته كلها بلفظ
 الافراد ومن ثم جرى بعضهم على اختصاص الجمع بالقنوت (و) سابعا (سجود مرتين كل ركعة على غير محمول
 له وان تحرك بحركته) ولو نحو سرير يتحرك بحركته لأنه ليس بمحمول له فلا يضر السجود عليه كما اذا سجد
 على محمول لم يتحرك بحركته كطرف من رداءه الطويل وخرج بقول على غير محمول له ما لو سجد على محمول
 يتحرك بحركته كطرف من عمامته فلا يصح ان سجد عليه بطلت الصلاة ان تعمد وعلم تحريمه والاعاد السجود
 ويصح على يد غيره وعلى نحو منديل بيده لأنه في حكم المنفصل ولو سجد على شئ فالتصق بجبهته صح ووجب
 ازالته للسجود الثاني (مع تنكيس) بان ترتفع بعجزته وما حوله على رأسه ومنكبيه للاتباع فلو انعكس أو
 تساوى لم يحزته نعم ان كان به علة لا يمكنه معها السجود الا كذلك أجزأه (بوضع بعض جبهته بكشف) أى
 مع كشف فان كان عليها حائل كصاية لم يصح له أن يكون لراحة وشق عليه ازالته مشقة شديدة فيصح (و) مع
 (تحامل) بجبهته فقط على مصلا بان يثقل رأسه خلافا للامام (و) رضع بعض (ركبتيه و) بعض (بطن
 كفيه) من الراحة ويطون الأصابع (و) بعض بطن (أصابع قدميه) دون ما عدا ذلك كالخرف وأطراف
 الأصابع وظهره ولو قطعت أصابع قدميه وقدر على وضع شئ من بطنهم لم يجب كما اقتضاه كلام الشيخين ولا
 يجب التحامل عليها بل يسن ككشف غير الركبتين (وسن) في السجود (وضع أنف) بل يتأكد الخبر صحيح
 ومن ثم اختيار وجوبه ويسن وضع الركبتين أو لا متفرقين قدر شبر ثم كفيه حذو منكبيه رافعا ذراعيه عن
 الارض وناشر أصابعه مضمومة للقبلة ثم جبهته وأنفه معا وتفرق قدميه قدر شبر ونصبهما وجهها أصابعها
 للقبلة وبرزازها من ذيله ويسن فتح عينيه حالة السجود كما قاله ابن عبد السلام وأقره الزركشى ويكره مخالفة
 الترتيب المذكور وعدم وضع الأنف (وقول سبحان ربى الأعلى) ومحمد ثلاثا في السجود للاتباع ويزيد
 من مر ندبا اللهم لك سجدت وبك آمنت ولك أسلمت سجد وجهي للذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره
 بحوله وقوته تبارك الله أحسن الخالقين ويسن كثار الدعاء فيه وما ورد فيه اللهم انى أعوذ برضاك من
 سخطك وبمعافاتك من عقوبتك وأعوذ بك منك لا أحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك اللهم اغفرلى
 ذنبي كله دقه وجله وأوله وآخره وعلانيته وسره قال في الروضة تطويل السجود أفضل من تطويل

(قوله ولا تسن أوله) قال ابن
 حجر خلافا لمن زعمه ولا
 نظر لكونها تسن أول
 الدعاء لان هذا مستثنى
 رعاية للوارد فيه (قوله ولو
 في السرية) أى ولا فرق بين
 المؤداة أو المقضية (قوله على
 الوجة) أى المقتمد عند ابن
 حجر وهو خلافا للغزى
 والجو جري ولا يعارضه
 خبر رغم أنف رجل
 ذكرت عنده فلم يصل على
 لان التامين على الصلاة عليه
 في معنى الصلاة (قوله سجود)
 هو لغة التطامن أى الميل
 وقيل التذلل والخضوع
 (قوله مرتين كل ركعة)
 أى للكتاب والسنة
 واجماع الامة وكرر دون
 غيره لانه أبلغ في التواضع
 وعند المصنف السجود
 ركنا واحدا وهذا هو ما
 صححه في البيان والموافق لما
 يأتي في مبحث التقديم
 والتاخر أنهما ركنان وهو
 ما صححه في البسيط

الركوع (و) ثامنها (جلوس بينهما) أي السجدين ولو في نقل على المعتمد ويجب أن لا يقصد برفعه غيره فلو رفع
 فزامن نحو لسع عقرب أعاد السجود ولا يضر أدامه وضع يديه على الأرض إلى السجدة الثانية اتفاقا خلافا لمن
 وم فيه (ولا يطوله ولا اعتدالا) لانها غير مقصودين لذاتهما بل شرعا للفصل فكانا قصيرين
 فان طول أحدهما فوق ذكره المشروع فيه قدر الفتحة في الاعتدال وأقل التشهد في الجلوس
 حامدا عالما بطلت صلاته (وسن فيه) أي الجلوس بين السجدين (و) في (تشهد أول) وجلسة
 استراحة وكذا في تشهد أخير ان تعقبه سجود سهو (افتراش) بان يجلس على كعب يسراه بحيث
 يلي ظهرها الأرض (واضع كفيه) على غنديه (قريبا من ركبتيه) بحيث تسانتها رؤس الأصابع
 ناشرا أصابعه (فأثلا رب اغفر لي إلى آخره) تتمه وارحمني واجبرني وارفعني وارزقني واهدني
 وعافني للاتباع ويكرر اغفر لي ثلاثا (و) سن (جلسة استراحة) بقدر الجلوس بين السجدين
 للاتباع ولو في نقل وان تركها الامام خلافا لشيخنا (لقيام) أي لاجله من سجود لغير تلاوته
 ويسن اعتقاد على بطن كفيه في قيام من سجود وقعود (و) تاسمها (طمانينة في كل) من الركوع
 والسجودين والجلوس بينهما والاعتدال (ولو) كانا (في نقل) خلافا للأنوار وضابطها أن تستقر أعضاؤه
 بحيث ينفصل ما انتقل اليه عما انتقل عنه (و) عاشرها (تشهد أخير وأقله) ما رواه الشافعي والترمذي
 (التحيات لله إلى آخره) تتمه سلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين
 أشهد أن لا إله الا الله وأن محمدا رسول الله ويسن لكل زيادة المباركات الصلوات الطيبات وأشهد الثاني
 وتعريف السلام في الموضعين لا البسملة قبله ولا يجوز ابدال لفظ من هذا بآخر ولو عبر ادفعه كالنبي بالرسول
 وعكسه ومحمد باحد وغيره ويكفي وأن محمد عبده ورسوله لا وأن محمد رسول الله ويجب أن يرأى هنا التشديدات
 وعدم ابدال حرف بآخر والموا لا الترتيب ان لم يخل بالمعنى فلو أظهر النون المدغمة في اللام في أن لا إله الا الله
 بطل تركه شدة منه كالوترك اذ قام دال محمد في راء رسول الله ويجوز في النبي الهمز والتشديد (و) حادي عشرها
 (صلاة على النبي) صلى الله عليه وسلم (بعده) أي بعد تشهد أخير فلا تجزي قبله (وأقلها اللهم صل) أي
 ارحمه رحمة مكررة بالتعظيم أو صلى الله (على محمد) أو على رسوله أو على النبي دون أحمد (وسن في) تشهد (أخير)
 وقيل يجب (صلاة على آله) فيحصل أقل الصلاة على الآل بزيادة آله مع أقل الصلاة في الأول على الأصح لبنائه
 على التخفيف ولان فيها نقل ركن قولي على قولي وهو مبطل على قول واختير مقابله لصحة أحاديث فيه (و)
 يسن (أ) ثلثها في تشهد) أخير وهو اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كاصليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم
 وبارك على محمد وعلى آل محمد كإبراهيم على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد والسلام تقدم في التشهد
 فليس هنا افراد الصلاة عنه ولا بأس بزيادة سيدنا قبل محمد (و) سن في تشهد أخير (دعاء) بعد ما ذكر كله
 وأما التشهد الأول فيكره فيه الدعاء لبنائه على التخفيف الا ان فرغ قبل امامه فيدعو حينئذ وما ثوره أفضل
 وآكده ما أوجب بعض العلماء وهو اللهم اني أعوذ بك من عذاب القبر ومن عذاب النار ومن فتنة المحيا والممات
 ومن فتنة المسيح الدجال ويكره تركه ومنه اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت وما أسررت وما أعلنت وما أسرفت
 وما أنت أعلم به مني أنت المقدم وأنت المؤخر لا إله الا أنت رواها مسلم ومنه أيضا اللهم اني ظلمت نفسي ظلما كبيرا
 كثيرا ولا يغفر الذنوب الا أنت فاعفر لي مغفرة من عندك انك أنت الغفور الرحيم رواه البخاري ويسن أن
 ينقص دعاء الامام عن قدر أقل التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم قال شيخنا تكرر الصلاة على النبي
 صلى الله عليه وسلم بعد أدعية التشهد (و) ثاني عشرها (قعودها) أي للتشهد والصلاة وكذا السلام (وسن
 تورك فيه) أي في قعود التشهد الأخير وهو ما يعقبه سلام فلا يتورك مسبوق في تشهد امامه الأخير ولا من
 يسجد لسهوه وهو كالا فتراش لكن يخرج يسراه من جهة يمينه ويصق وركه بالأرض ووضع يديه في قعود
 تشهده (على طرف ركبتيه) بحيث تسانتها رؤس الأصابع (ناشرا أصابع يسراه مع ضم لها زوايا أصابع يمينه)

(قوله لكل) أي لكل مصل
 لا فرق بين ذكر وغيره
 كبير أو صغير (قوله دون
 أحمد) أي فلا يحزى الا تيان
 به أي ودون الحاشر
 والعاقب والمأخى والبشير
 والندير فلا تجزي هنا
 وتجزي في الخطبة ويفرق
 بينهما بمزيد الاحتياط في
 الصلاة والتوسع في الخطبة
 اهمر باختصار

(المسبحة) بكسر الباء وهي التي تلى الابهام في سبها (و) سن (رفعها) أي المسبحة مع امالتها قليلا (عند)
 همزة (الاله) للاتباع (وادامته) أي الرفع فلا يضعها بل تبقى مرفوعة الى القيام أو السلام والافضل قبض
 الابهام بجنبها بان يضع رأس الابهام عند أسفلها على حرف الراحة كما قد ثلاثه وخسين ولو وضع اليمنى على غير
 الركبة يشير بسببها حينئذ ولا يسن رفعها خارج الصلاة عند الله (و) سن (نظر اليها) أي قصر النظر الى
 المسبحة حال رفعها ولو مستورة بنحوكم كما قال شيخنا (و) ثالث عشرها (تسليمه أولى وأقلها السلام عليكم)
 للاتباع ويكره عليكم السلام ولا يحجزى سلام عليكم بالتكبير ولا سلام الله أو سلامي عليكم بل تبطل الصلاة
 ان تعمدو علم كافي شرح الارشاد لشيخنا (و) سن (تسليمه) (ثانية) وان تركها امامه وتحرم ان عرض بعد الاولى
 مناف كحدث وخروج وقت جمعة وجود عارستة ويسن أن يقرن كلاما من التسليمتين (برحمة الله) أي معها
 دون وبركاته على المنقول في غير الجنازة لكن اختير ندها لثبوتها من عدة طرق (و) مع (التفات فيها) حتى
 يرى خذها الايمن في الاولى واليسرى في الثانية (تنبيه) يسن لكل من الامام والمأموم والمنفرد ان ينوي السلام
 على من التفت هو اليه ممن عن يمينه بالتسليمه الاولى وعن يساره بالتسليمه الثانية من ملائكة ومؤمني انس وجن
 وبأيتهم شاء على من خلفه وأمامه وبالأولى أفضل وللمأموم ان ينوي الرد على الامام بأي سلامه شاء ان كان خلفه
 وبالثانية ان كان عن يمينه وبالأولى ان كان عن يساره ويسن ان ينوي بعض المأمومين الرد على بعض فينويه
 من على يمين المسلم بالتسليمه الثانية ومن على يساره بالأولى ومن خلفه وأمامه بأيتم شاء وبالأولى أولى
 * (فرع) * يسن نية الخروج من الصلاة بالتسليمه الاولى خروجا من الخلاف في وجوبها وان يدرج السلام
 وان يتدبته مستقبلا بوجه القبلة وأن ينهي مع تمام الالتفات وأن يسلم المأموم بعد تسليمه الى الامام (و) رابع
 عشرها (ترتيب) بين أركانها المتقدمة كما ذكرنا فاعمد الاخلال بالترتيب بتقديم ركن فلي كان سجدة
 قبل الركوع بطلت صلاته أما تقديم الركن القولي فلا يضر الا السلام والترتيب بين السنين كالسورة بعد
 الفاتحة والدعاء بعد التشهد والصلاة شرط للاعتداد بسنيتها (ولو سها غير مأموم في الترتيب) (ترك ركن)
 كان سجدة قبل الركوع أو ركع قبل الفاتحة لغا فاعله حتى يأتي بالمتروك فان تذكر قبل بلوغ مثله أتى به
 والافسياتى بيانه (أوشك) هو أي غير المأموم في ركن هل فعل أم لا كان شك را كما هل قرأ الفاتحة
 أو ساجد هل ركع أو اعتدل (أتى به) فور وجوبا (ان كان) الشك (قبل فعل مثله) أي مثل المشكوك
 فيه من ركعة أخرى (والا) أي وان لم يتذكر حتى فعل مثله في ركعة أخرى (أجزأه) عن متروكه لغا ما بينهما هذا
 كله ان علم عين المتروك وعمله فان جهل عينه وجوزانه النية أو تكبيرة الاحرام بطلت صلاته ولم يشترط هنا طول
 فصل ولا مضي ركن أو انه السلام يسلم وان طال الفصل على الوجه أو انه غيرها أخذ بالسواء وبني على ما فله
 (وتدارك) الباقي من صلاته نعم ان لم يكن المثل من الصلاة كسجود تلاوة لم يجزئه أماما موم علم أو شك قبل
 ركوعه أو ركوع امامه انه ترك الفاتحة فيقرأها ويسمى خلفه وبعده ركوعهم لم يعد الى القيام لقراءة الفاتحة
 بل يتبع امامه ويصلي ركعة بعد سلام الامام * (فرع) * (سن دخول صلاة بنشاط) لانه تعالى ذم تاركه
 بقوله واذا قاموا الى الصلاة قاموا كسالى والكسل الفتور والتواني (وفرغ قلب) من الشواغل لانه اقرب
 الى الخشوع (و) سن (فيها) أي في صلاته كلها (خشوع بقلبه) بان لا يحضر فيه غير ما هو فيه وان تعلق بالآخرة
 (وبجوارحه) بان لا يعبث باحد ما وذلك لثناء الله تعالى في كتابه العزيز على فاعليه بقوله قد أفلح المؤمنون
 الذين هم في صلاتهم خاشعون ولا تنفاه ثواب الصلاة بانتفائه كادلت عليه الأحاديث الصحيحة ولان
 لنا وجه الاختاره جمع انه شرط للصحة وما يحصل الخشوع استحضاره انه بين يدي ملك الملوك الذي يعلم السر
 وأخفى بناجيه وانه ربنا مجلى عليه بالقهر لعدم القيام بحق ربوبيته فرد عليه صلاته وقال سيدى القطب العارف
 بالله محمد البكري رضى الله عنه ان مما يورث الخشوع اطالة الركوع والسجود (وتدبر قراءة) أي تأمل

(قوله ومؤمني انس وجن)
 أي ولا فرق بين المصلي منهم
 وغير المصلي ولا يجب الرد
 على السامع ولو غير مصلي
 اذ ليس المصلي متاهلا
 لخطاب غير الله تعالى حين
 سلم لكن يسن الرد عليه
 (قوله لم يعد الى القيام لقراءة
 الفاتحة) فلو عادها للمامدا
 بطلت صلاته أو جاهلا
 التحريم والبطان لم تبطل
 لكن لا اعتداد بما فعله

معانيها قال تعالى أفلا يتدبرون القرآن ولأن به يكمل مقصود الخشوع (و) تدبر (ذكر) قياسا على القراءة
 (و) سن (ادامة نظر محل سجوده) لأن ذلك أقرب إلى الخشوع ولو أعمى وان كان عند الكعبة أو في الظلمة أو
 في صلاة الجنازة نعم السنة أن يقصر نظره على مسبحته عند رقبته في التشهد لخبر صحيح فيه ولا يكره تغميض
 عينيه أن لم يخف ضررا (فائدة) يكره له صلى الله عليه وسلم أن يترك شيئا من سنن الصلاة قال شيخنا وفي عمومها
 نظر والذي يتجه تخصيصه بما ورد فيه نهى أو خلاف في الوجوب (و) سن (ذكر ودعاء سراعها) أي الصلاة
 أي يسن الأسرار بها المنفرد وما موم وإمام لم يرد تعليم الحاضرين ولا تأمينهم لدعائه بسماعه وورديهما أحاديث
 كثيرة ذكرت جملة منها في كتابي إرشاد العباد فاطلبه فإنه مهم وروى الترمذي عن أبي امامة قال قيل لرسول الله
 صلى الله عليه وسلم أي الدعاء أسمع أي أقرب إلى الإجابة قال جوف الليل ودبر الصلوات المكتوبات وروى
 الشيخان عن أبي موسى قال ٧ كن مع النبي صلى الله عليه وسلم فكنا إذا أشر فطنا وأدلهنا وكبرنا وأرتفعت
 أصواتنا فقال النبي صلى الله عليه وسلم يا أيها الناس اربعوا على أنفسكم فانكم لا تدعون أصم ولا غائبا انه حكم
 سميع قريب احتج به البيهقي وغيره للأسرار بالذكر والدعاء وقال الشافعي في الام اختيار للإمام والمأموم أن
 يذكر الله تعالى بعد السلام من الصلاة ويخفي الذكر إلا أن يكون إماما يريد أن يعلم منه فيجهر حتى يرى أنه
 قد تعلم منه ثم يسر فإن الله تعالى يقول ولا تجهر بصلواتك ولا تخافت بها يني والله أعلم الدعاء ولا تجهر حتى تسمع
 غيرك ولا تخافت حتى لا تسمع نفسك انتهى * (فائدة) * قال شيخنا أما المبالغة في الجهر به في المسجد بحيث
 يحصل تشويش على مصل فينبغي حرمها (فروع) يسن افتتاح الدعاء بالحمد لله والصلوة على النبي صلى الله عليه
 وسلم والحثم بها وبآمين وتأمين مأموم سمع دعاء الإمام وان حفظ ذلك ورفع يديه الظاهرتين حذو منكبيه
 ومسح الوجه بهما بعده واستقبال القبلة حاله الذكر والدعاء ان كان منفردا أو مأموما أما الامام اذا ترك القيام
 من مصلاه انتهى هو أفضل له فالأفضل جعل يمينه إلى المأمومين ويساره إلى القبلة قال شيخنا ولو في الدعاء
 وانصرفه لا ينافي ندب الذكر له عقبه لأنه يأتي به في محله الذي ينصرف إليه ولا يفوت بفعل الراتبة وإنما لفات
 به كاله لا غير وقضية كلامهم حصول ثواب الذكر وان جهل معناه ونظر فيه الأسنوي ولا يأتي هذا في القرآن للتعب
 بلفظه فائيب قارئه وان لم يعرف معناه بخلاف الذكر لا بد أن يعرفه ولو بوجه انتهى ويندب أن ينتقل لفرض
 أو نقل من موضع صلاته ليسجد له الموضع حيث لم تعارضه فضيلة نحو صف أول فان لم ينتقل فصل بكلام إنسان
 والنقل لغير المتكسف في بيته أفضل أن أمن فوته أو نهاؤه إلا في نافلة المبكر للجمعة أو ما سن فيه الجماعة
 أو ورد في المسجد كالضحى وان يكون انتقال المأموم بعد انتقال امامه (وندب) لمصل (توجه نحو جدار) أو
 عمود من كل شاخص طول ارتفاعه ثلاث أذرع فأكثر وما بينه وبين عقب المصلي ثلاثة أذرع فأقل ثم ان عجز عنه
 (ف) لمنحو (عصا مفروزة) كمناع (ف) ان لم يجد ندب (يسطه مصل) كسجادة ثم ان عجز عنه خط أمامه خطا
 في ثلاثة أذرع عرضا أو طولا وهو أولى لخبر أبي داود اذا صلى أحدا فليجعل أمام وجهه شيئا فان لم يجد فليصن
 عصافان لم يكن معه عصاف فليخط خطا ثم لا يضره أمر امامه وقيس بالخط المصلي وقدم على الخط لأنه ظهر في
 المراد والترتيب المذكور هو المعتمد خلافا لما يرويه كلام ابن المقرئ فتى عدل عن رتبة إلى مادونهام القدرة عاينها
 كانت كالعدل ويسن أن لا يجعل السترة تلقاء وجهه بل عن يمينه أو يساره كل صف سترة لمن خلفه ان قرب منه
 قال البغوي سترة الإمام سترة من خلفه انتهى ولو تعارضت السترة والقرب من الإمام أو الصف الأول فالذي
 يقدم قال شيخنا كل محتمل وظاهر قومه يقدم الصف الأول في مسجده صلى الله عليه وسلم وان كان خارج
 مسجده المختص بالمضاعفة تقديم نحو الصف الأول انتهى واذا صلى إلى شيء منها فيسن له ولغيره دفع ما بينه
 وبين السترة المستوفية للشروط وقد تعدى به ورده لكونه مكلفا ويحرم المرور بينه وبين السترة حين يسن له
 الدفع وان لم يجد المار سبيلا لم يقصر بوقوف في طريق أو في صف مع فرجة في صف آخر بين يديه فلم يدخل

(قوله عقبها) أي الصلاة
 ويسن الأكثر من ذلك
 فقد كان صلى الله عليه وسلم
 اذا سلم منها قال لا إله الا الله
 وحده لا شريك له له الملك
 وله الحمد وهو على كل شيء
 قدير اللهم لا مانع لما أعطيت
 ولا معطي لما منعت ولا ينفع
 ذا الجحدمك الجدر رواه
 الشيخان

٧. قوله كن مع النبي الخ
 في نسخة زيادة في سفر

خرق الصفوف وان كثرت حتى يسدها (وكره فيها) أى الصلاة (التفات) بوجه بلا حاجة وقيل يحرم واختير لاخبر الصحيح لا يزال الله مقبلا على العبد في مصلاه أى برحمته ورضاه ما لم يلتفت فإذا التفت أعرض عنه فلا يكره حاجة كالأيكرة مجرد لمع العين (ونظر نحو سماء) مما يلهي كثوب له أعلام لخبر البخارى ما بال أقوام يرفعون أبصارهم إلى السماء في صلاتهم فاشتد قوله في ذلك حتى قال ليذهبن عن ذلك أولتخطفن أبصاركم ومن ثم كرهت أيضا في غطط أو اليه أو عليه لانه يحل بالخشوع (وبصق) في صلاته وكذا خارجها (أما) أى قبل وجهه وان لم يكن من هو خارجها مستقبلا كما أطلقه النووي (ويعنى) لا يسارا لخبر الشيخين اذا كان أحدكم في الصلاة فانه يناجى ربه عز وجل فلا يبرز قن بين يديه ولا عن يمينه بل عن يساره أو تحت قدمه اليسرى أو في ثوب من جهة يساره وهو أولى قال شيخنا ولا بعد في مراعاة ملك اليمين دون ملك اليسار اظهارا لشرف الاول ولو كان على يساره فقط انسان بصق عن يمينه اذا لم يمكنه أن يطأ طي رأسه ويبصق لالي اليمين والالى اليسار وانما يحرم البصاق في المسجد ان بقي جرمه لان استهلاكه في نحو ماء مضمضة وأصاب جزءا من اجزائه دون هوائه وزعم حرمة في هوائه وان لم يصب شيئا من اجزائه بعيد غير معمول عليه ودون تراب لم يدخل في وقفه قيل ودون حصره لكن يحرم عليها من جهة تقديرها كما هو ظاهر اهـ ويجب اخراج نجس منه فوراعينها على من علم به وان أرصد لازالته من يقوم بها بمعلوم كإقتضاء اطلاقهم ويحرم بول فيه ولو في نحو طشت وادخال نعل متنجس لم يأمن التلويث ورعى نحو قلة فيه ميتة وقتلها في أرضه وان قل دمها واما القاؤها او دفنها فيه حية فظاهر فتاوى النووي حله وظاهر كلام الجواهر تحريمه وبه صرح ابن يونس ويكره فصدو هجامة فيه باناء ورفع صوت ونحو بيع وعمل صناعة فيه (وكشف رأس ومنكب) واضطباع ولو من فوق القميص قال الغزالي في الاحياء لا يرد رداءه اذا سقط أى الاعتذر ومثله الهامة (و) كره (صلاة بمداقة حدث) كبول وظائط وريح لاخبر الآتى ولا نها تحل بالخشوع بل قال جمع ان ذهب به بطلت ويسن له تفرغ نفسه قبل الصلاة وان فاتت الجماعة وليس له الخروج من الفرض اذا طرأت له فيه ولا تاخيرها اذا ضاق وقته والعبرة في كراهة ذلك بوجودها عند التحريم وينبغى أن يلحق به ما لو عرضت له قبل التحريم فزال وعلم من عادته أنها تعود اليه في الصلاة وتكره بحضرة طعام او شراب يشتاقي اليه لخبر مسلم لا صلاة أى كاملة بحضرة طعام ولا صلاة وهو يدافعه الاخبثان أى البول والغائط (و) كره صلاة في طريق بنيان لا بريبة وموضع مكس (ومقبرة) ان لم يتحقق نبشها سواء صلى الى القبر أم عليه أم بجانبه كائن على في الامم وتحرم الصلاة لقبر نبى أو نحو ولي تبركا أو عظاما وبحث الزين العراقي عدم كراهة الصلاة في مسجد طرأ دفن الناس حوله وفي أرض مفصولة وتصح بلا ثواب كافى ثوب مفصوب وكذا ان شك في رضاملكه لان ظنه بقرينة وفي الجلبى لوضاق الوقت وهو بارض مفصولة أحرم ماشيا ورجعه الغزالي قال شيخنا والذي يتجه أنه لا يجوز له صلاة شدة الخوف وأنه يلزمه الترك حتى يخرج منها كاله تركها لتخليص ماله لو أخذ منه بل أولى

(فصل) في أبعاض الصلاة ومقتضى سجود السهو (تسن سجدة ثان قبل سلام) وان كثر السهو وهما والجلوس بينهما كسجود الصلاة والجلوس بين سجدتها في واجبات الثلاثة ومن دوابها السابقة كالدكر فيها وقيل يقول فيها سبحان من لا ينام ولا يسهو وهو لا يثق بالحال وتجب نية سجود السهو بان يقصده عن السهو عند شروعه فيه (لترك بعض) واحدا من أبعاض ولو عمدا وان سجد لترك غير بعض عالما عمدا بطلت صلاته (وهو تشهد أول) أى الواجب منه في التشهد الاخير أو بمضيه ولو كلة (وقوده) وصورة تركه وحده كقيام القنوت أن لا يحسنهما الا يسن ان يجلس ويقف بقدر هما فاذا ترك أحدهما سجد (وقنوت راتب) او بعضه وهو قنوت الصبح ووتر نصف رمضان دون قنوت النازلة (وقيامه) ويسجد تارك القنوت تبعالامامه الحنفى اول اقتداء في صبح بمصلى سنته على الوجه فيهما (وصلاة على النبي) صلى الله عليه وسلم (بعدهما) أى بعد التشهد

(قوله يسارا) أى فلا يكره بل الاولى فعله اذا تعرض مع اليمين (فائدة) في حج قضية كلامهم أن الطائف يراعى ملك اليمين دون الكعبة وهو محتمل نعم ان أمكنه أن يطأ طي رأسه ويبصق لالي اليمين والالى اليسار فهو أولى وكذا في مسجده صلى الله عليه وسلم اهـ (قوله ومقتضى) بكسر الضاد أى سبب فعل سجود السهو (قوله السهو) الفرق بينه وبين النسيان أن النسيان زوال الشيء من الحافظة والمدركة معا والسهو زواله من الاول مع بقاءه في الثانية (فائدة) المراد بسجود السهو ما يفعل لجبر الخلل وان تعمد سببه كترك التشهد الاول أو القنوت حامدا اهـ

ع ش

الاول والقنوت (وصلاة على آل بعد) تشهد (أخير وقنوت) وصورة السجود اترك الصلاة على الآل في التشهد الاخير ان يتيقن ترك امامه لما بعد ان سلم امامه وقبل ان يسلم هو أو بعد أن سلم وقرب الفصل وسبب هذه السنن أبعاض القربى بالجبر بالسجود من الأركان (ولشك فيه) أى في ترك بعض مأمورين كالقنوت هل فيه لأن الأصل فيه عدم فعله (ولو نسي) منفرد أو امام (بعضاً) كتشهد أول وقنوت (وتلبس بفرض) من قيام أو سجود لم يحز له العود إليه (فان عاد) له بعد انتصاب أو وضع جبهته حامداً على ما يتحرى به (بطلت) صلاته لقطعه فرضاً لنقل (لا) ان عادله (جاهلاً) بتحريره وان كان غالطاً لأن هذا مما يحكى على العوام وكذا ناسياً أنه فيها فلا تبطل له ذممه ويلزمه العود عند فعله أو تذكره (لكن يسجد) لسهو أو زيادة قعود أو اعتدال في غير محله (ولا) ان عاد (مأموماً) فلا تبطل صلاته اذا انتصب أو سجد وحده سهواً (بل عليه) أى على المأموم الناسى (عود) لوجوب متابعة الامام فان لم يعد بطلت صلاته ان لم ينو مفارقه اما اذا تعمد ذلك فلا يلزمه العود بل يسن له كما اذا ركع مثلاً قبل امامه ولو لم يعلم السامى حتى قام امامه لم يعد قال البغوى ولم يحسب ما قرأه قبل امامه وتبعه الشيخ زكريا قال شيخنا في شرح المنهاج « بذلك يعلم أن من سجد سهواً أو جهلاً وامامه في القنوت لا يعتدله بما فعله فيلزمه العود للاعتدال وان فارق الامام اخذ من قولهم لو ظن سلام الامام فقام ثم علم في قيامه انه لم يسلم لزمه القعود ليقوم منه ولا يسقط عنه بنية المفارقة وان جازت لان قيامه وقع انما هو من ثم لو اتم جاهلاً لقاماً أتى به فيعيده ويسجد للسهو وفيما اذا لم يفارق ان تذكر أو علم وامامه في القنوت فواضح أنه يعود إليه وهو في السجدة الاولى عاد للاعتدال وسجد مع الامام وفيما بعد ما قلنا في يظهر انه يتابعه ويأتى بركعة بعد سلام الامام اه قال القاضي ومما اختلف فيه قولهم فلورفع رأسه من السجدة الاولى قبل اماماً ظاناً انه رفع وأتى بالثانية ظاناً ان الامام فيها ثم بان انه في الاولى لم يحسب له جلوسه ولا سجدة الثانية ويتابع الامام اي فان لم يعلم بذلك الاو الامام قائم واجالس اتي بركعة بعد سلام الامام وخرج بقولي وتلبس بفرض ما اذا لم يتلبس به غير مأموم فيعود الناسى ندباً قبل الانتصاب أو وضع الجبهة ويسجد للسهو ان قارب القيام في صورة ترك التشهد أو بلغ حد الركوع في صورة ترك القنوت ولو تعمد غير مأموم تركه فعاد حامداً بطلت صلاته ان قارب أو بلغ مأموم بخلاف المأموم (ولنقل) مطلوب (قولي غير مبطل) نقله الى غير محله ولو سهواً ركناً كان كفائتاً وتشهد أو بعض أحدهما أو غير ركن كسورة الى غير القيام وقنوت الى ما قبل الركوع أو بعده في الوتر في غير نصف رمضان الثاني فيسجد له أما نقل الفعل فيبطل تممه وخرج بقولي غير مبطل ما يبطل كالسلام وتكبير التحريم بان كبر بقصده (ولسهو ما يبطل عمده لا هو) أى السهو كتطويل ركن قصير وقيل كلاماً أو كل وزيادة ركن فعلي لأنه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر خمساً وسجد للسهو وقس به غيره وخرج مما يبطل عمده ما يبطل سهو أيضاً ككلام كثير وما لا يبطل سهو ولا عمده كالفعل القليل والاتفات فلا يسجد للسهو ولا لعمده (ولشك فيما صلاه واحتمل زيادة) لأنه ان كان زائداً فالسجود لازماً زيادة ولا فلتلتردد الموجب لضعف التنية فلو شك أصلي ثلاثاً امار بما مثلاً أتى بركعة لأن الأصل عدم فعلها ويسجد للسهو وان زال شك قبل سلامه بان تذكر قبله انها رابعة للتردد في زيادتها ولا يرجع في فعلها الي ظنه ولا الى قول غيره أو فعله وان كانوا جميعاً كثير المييل فوا عدد التواتر وأما ما لا يحتمل زيادة كان شك في ركعة من رباعية أمي ثلاثة أم أربعة فتذكر قبل القيام للرباعية انها ثلاثة فلا يسجد لان ما فعله منها مع التردد لا بد منه بكل تقدير فان تذكر بعد القيام لها سجد لتردده حال القيام اليها في زيادتها (و) سن للمأموم سجدتان (لسهو امام) متطهر وامامه ولو كان سهو قبل قدوته (وان) فارقه أو بطلت صلاة الامام بعد وقوع السهو منه أو (ترك) الامام المسجود جبراً للخلل الحاصل في صلاته فيسجد بعد سلام الامام وعند سجوده يلزم المسبوق والموافق متابعتها وان لم يعرف انه سهواً لا بطلت صلاته ان علم وتعمد ويعيد المسبوق ندباً آخر صلاة نفسه (لا لسهو) أى سهو المأموم حال القدوة (خلف امام) فيتحملة عنه

(قوله ان قارب) أى الامام
وقوله أو بلغ مأمراً أى حد
الركوع وقوله بخلاف المأموم
أى فلا يعود بل يتابع امامه
(قوله ولسهو ما يبطل عمده)
هذا ثالث مقتضيات لسجود
السهو (قوله لا هو) أى السهو
في تركيب العبارة حذرة
وأولى من صنيعه لاسهوه
فتدبر

الامام المتطهر لا المحدث ولا ذو خبث خفي بخلاف سهوه بعد سلام الامام فلا يتحمله لا تقضاء القدوة ولو ظن المأموم سلام الامام فسلم فإن خلاف ظنه سلم معه ولا يسجد لانه سهو في حال القدوة (فرع) لو تذكر المأموم في تشهده ترك ركعة غير نية وتكبير أو شك فيه أتى بعد سلام امامه بركعة ولا يسجد في التذكرة لو وقع سهوه حال القدوة بخلاف الشك لفعله بعد هذان اذا بتقدير ومن ثم لو شك في ادراك الركوع الامام أو في أنه أدرك الصلاة معه كاملة أو ناقصة ركعة أتى بركعة وسجد فيها لوجود شكه المقتضي للسجود بعد القدوة أيضا ويقوت سجود السهو وان سلم عمدا وان قرب الفصل أو سهوا واطال عرفا واذ اسجد صار عائد الى الصلاة فيجب أن يعيد السلام واذ اعاد الامام لمزم المأموم الساهی العود الى الصلاة لان تعمد وعلما ولو قام المسبوق ليتم في زمه العود لتأبئة امامه اذا عاده (نبيه) لو سجد الامام بعد فراغ المأموم الموافق من أقل التشهد وافقه وجوبا في السجود أو قبل أقله تابعه وجوبا ثم يتم تشهده (ولو شك بعد سلام في) اخلال شرط أو ترك (فرض غير نية و) تكبير (تحرم لم يؤثر) والاعسر وشق ولان الظاهر مضى على الصحة أما الشك في النية وتكبير الاحرام فيؤثر على المعتمد خلافا لمن أطال في عدم الفرق وخرج بالشك ما لو تيقن ترك فرض بعد سلام فيجب البناء ما لم يطل الفصل أو يطأ نجسا وان استند بالقبلة وتكلم أو مشى قليلا قال الشيخ زكريا في شرح الروض وان خرج من المسجد والمرجع في طول الفصل وقصره الى العرف وقيل يعتبر القصر بالقدر الذي نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم في خبر ذي اليمين والطول بما زاد عليه والمنقول في الخبر أنه قام ومضى الى ناحية المسجد وراجع ذا اليمين وسأل الصحابة انتهي وحكى الرافي عن البويطي أن الفصل الطويل ما يزيد على قدر ركعة وبه قال أبو اسحق وعن أبي هريرة (٢) ان الطويل قدر الصلاة التي كان فيها (قاعدة) وهي ان شك في تغييره عن أصله يرجع به الى الاصل وجودا كان أو عدما ويطرح الشك فلذا قالوا كعدوم مشكوك فيه (تمة) تسن سجدة التلاوة لقارئ وسماع جميع آية سجدة ويسجد مصلا لقراءته الا مامو ما في سجدهو لسجدة امامه فان سجد امامه وتخلف هو عنه أو سجدهو دونه بطلت صلاته ولو لم يعلم المأموم سجدهه الا بعد رفع رأسه من السجود لم تبطل صلاته ولا يسجد بل ينتظر قائما أو قبله هوي فاذا رفع قبل سجدهه رفع معه ولا يسجد ويسن للامام في السرية تأخير السجود الى فراغه بل يحث ندب تأخيرها في الجهرية أيضا في الجوامع العظام لانه يخلط على المأمومين ولو قرأ آية افر كعب بان بلغ أقل الركوع ثم بدله السجود لم يحز لقوات محله ولو هوى للسجود فلما بلغ حد الركوع صرفه لم يكفه عنه ووضها لغير مصلي نية سجود التلاوة وتكبير تحرم وسجود كسجود الصلاة وسلام ويقول فيها ندب اسجد وجهي للذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره بحوله وقوته فتبارك الله احسن الخالقين (فائدة) تحرم القراءة بقصد السجود فقط في صلاة أو وقت مكروه وتبطل الصلاة به بخلافها بقصد السجود وغيره مما يتعلق بالمرأة فلا كراهة مطلقا ولا يحل التقرب الى الله تعالى بسجدة بلا سبب ولو بعد الصلاة وسجود الجهالة بين يدي مشايخهم حرام اتفاقا

(فصل) في مبطلات الصلاة تبطل الصلاة فرضها ونفلها الا صوم واعتكاف (بنية قطعها) وتعليقه بمحصل شيء ولو محالا عاذا (وتردديه) أي القطع ولا مؤاخذه بوسواس قهري في الصلاة كالايان وغيره (وبفعل كثير) يقينان غير جنس أفعاله ان صدر عن علم تحريره أو جهله ولم يعتد حال كونه (ولاه) عرفا في غير شدة الخوف ونفل السفر بخلاف القليل كخطوتين وان اتسعتا حيث لا وثبة والضربتين نعم لو قصد ثلاثا متواليه ثم فعل واحدة أو شرع فيها بطلت صلاته والكثير المتفرق بحيث يعد كل منقطعا عما قبله وحد البغوي بان يكون بينهما قدر ركعة ضئيف كما في المجموع (ولو كان) الفعل الكثير (سهوا) والكثير (كثلاث) مضافات (وخطوات توالى) وان كانت بقدر خطوة معتقرة وكتحريك رأسه ويديه ولو معا والخطوة بفتح الخاء المرة وهي هنا نقل رجل لأمام أو غيره فان نقل معها الاخرى ولو تعاقب خطوتان كما اعتمدته شيخنا في

(قوله ولأن الظاهر مضى على الصحة) قال حجج وبه يتجه أن الشرط كالركن خلافا لما وقع في المجموع فقد صرحوا بان الشك في الطهارة بعد طواف الفرض لا يؤثر ويجوز دخول الصلاة بطهر مشكوك فيه فيما اذا يتيقن الطهر وشك هل أحدث أم لا

(٢) قوله عن أبي هريرة لعله ابن أبي هريرة

شرح المنهاج لكن الذي جزم به في شرح الارشاد وغيره أن نقل رجل مع نقل الاخرى الى محاذاتها ولا خطوة فقط فان نقل كلا على التعاقب غطوتان بلا تراخ ولوشك في فعل أقليل هو أو كثير فلا بطلان وتبطل بالوثبة وان لم تعدد (لا) تبطل (بمحركات خفيفة) وان كثرت وتوالت بل تكره (كتحريك) أصبع أو (أصابع) في حرك أو سبعة مع قراركفه (أو جفن) أو شفة أو ذكر أو لسان لأنها تابعة لحملها المستقرة كالأصابع ولذلك بحث ان حركة اللسان ان كانت مع تحويله عن محله أبطل ثلاث منها قال شيخنا وهو محتمل وخرج بالأصابع الكف فتحريكها ثلاثا ولا مبطل الا أن يكون به جرب لا يصير معه عادة على عدم الحرك فلا تبطل للضرورة قال شيخنا ويؤخذ منه ان من ابتلي بحركة اضطرارية ينشأ عنها عمل كثير سومع فيه وامرار اليد ودها على التوالى بالحرك مرة واحدة وكذا رفقها عن صدره ووضعها على موضع الحرك مرة واحدة أي ان اتصل احدهما بالآخرى والافضل مرة على ما استظهره شيخنا (و بنطق) عمد او لوبا كراه (بحرفين) وان تواليا كما استظهره شيخنا من غير قرآن وذكر أو دعاء لم يقصد به مجرد التفهيم كقوله لمن استأنوه في الدخول ادخلوها بسلام آمين فان قصد القراءة أو الذكر وحده أو مع التنبيه لم تبطل وكذا ان أطلق على ما قاله جمع متقدمون لكن الذي في التحقيق والدقائق البطلان وهو المعتمد وتأتي هذه الصور الاربعة في الفتح على الامام بالقرآن أو الذكر وفي الجهر بتكبير الانتقال من الامام والمبلغ وتبطل بحرفين (ولو) ظهرا (في تنجیح لغیر تعذر قراءة واجبة) كفاتحة ومثلها كل واجب قولي كقشيد أخير وصلاة فيه فلا تبطل بظهور حرفين في تنجیح لتعذر ركن قولي (أو) ظهرا في (نحوه) كسعال وبكاء وعطاس وضحك وخرج بقولي لغیر تعذر قراءة واجبة ما اذا ظهر حرفان في تنجیح لتعذر قراءة مسنونة كالسورة أو القنوت أو الجهر بالفاتحة فتبطل وبحث الزر كشي جواز التنجیح للصائم لاخراج نخامة تبطل صومه قال شيخنا ويتجوز المفسر أيضا لاخراج نخامة تبطل صلاته بان زلت لحد الظاهر ولم يمكنه اخراجها الا به ولو تنجیح امامه فبان منه حرفان لم يجب مفارقتها لان الظاهر تحريمه عن المبطل نعم ان دلت قرينة حاله على عدم عذره وجبت مفارقتها كما بحثه السبكي ولو ابتلى شخص بنحو سعال دائم بحيث لم يخل زمن من الوقت يسهل الصلاة بلا سعال مبطل قال شيخنا الذي يظهر العفو عنه ولا قضاء عليه لو شفي (أو) بنطق (بحرف مفهم) كقوع وف أو بحرف ممدود لان الممدود في الحقيقة حرفان ولا تبطل الصلاة بتلفظه بالعربية بقرينة توقفت على اللفظ كنذرو عتيق كان قال نذرت لزيد بالف أو أعتقت فلانا وليس مثله التلفظ بنية صوم أو اعتكاف لأنها لا تتوقف على اللفظ فلم يحتج اليه ولا بدعاء جائز ولو لغیر به بلا تعليق ولا خطاب لمخلوق فيهما فتبطل بهما عند التعليق كان شفي الله مريض في عتيق رقية أو اللهم اغفر لي ان شئت وكذا عند خطاب مخلوق غير النبي صلى الله عليه وسلم ولو عند سماعه للكره على الاوجه نحو نذرت لك بكذا أو رحمك الله ولو لميت ويسن لمصل سلم عليه الرد بالاشارة باليد أو الرأس ولو ناطقاً ثم بعد الفراغ منها باللفظ ويجوز الرد بقوله وعليه السلام كالتمشيت برحه الله ولغيره مصل رد سلام تحلل مصل ولمن عطاس فيها أن يحمده ويسمع نفسه (لا) تبطل (يسير نحو تنجیح) عرفا (لغلبة) عليه (و) لا يسير (كلام) عرفا كالكلمتين والثلاث قال شيخنا ويظهر ضبط الكلمة هنا بالعرف (يسه) أي مع سهوه عن كونه في الصلاة بان نسي أنه فيها لانه صلى الله عليه وسلم لما سلم من الركنين تكلم بقليل معتقدا الفراغ وأجابوه به بحوزين النسخ ثم بنى هو وم عليها ولو ظن بطلانها بكلامه القليل سهوا فتسكاه كثيرا لم يعذر وخرج بيسير تنجیح لغلبة وكلام يسهوا كثيرا هما فتبطل بكثرتهما ولو مع غلبة وسهوه غيره (أو) مع (سبق لسان) اليه (أو) مع (جهل تحريمه) أي الكلام فيها (لقراب اسلام) وان كان بين المسامين (أو بعد عن العلماء) أي عمن يعرف ذلك ولو سلم ناسيا ثم تسكاه عامدا أي يسير أو جهل تحريمه ما أتى به مع علمه بتحريم جنس الكلام أو كون التنجیح مبطلا مع علمه بتحريم الكلام لم تبطل لحفاء ذلك على العوام (و) تبطل (بمفسر) وصل لجوفه وان قل وأكل كثيرا سهوا وان لم يبطل به الصوم فلما ابتلع نخامة نزلت من رأسه لحد الظاهر من فمه أو ريقا متنجسا بنحو دم لثته

(قوله وتبطل بالوثبة) أي
الفاحشة في ع ش افقي
شيخنا الرمي بان حركة
جميع البدن كالوثبة
الفاحشة فتبطل بها اه
سم علي حج (قوله بحرفين)
ولو من منسوخ لفظه أو
من حديث قدسي وان
لم يفيدا وذلك لخبر مسلم
ان هذه الصلاة لا يصلح
فيها شيء من كلام الناس

وان ابيض أو متغير بجمرة نحو تنبل بطلت أما لا كل القليل عرفوا لا يتقيد بنحو ممسمة من ناس أو جاهل معذور ومن مغلوب كان نزلت نخامته لحد الظاهر وعجز عن مجها أو جرى ريقه بطعام بين أسنانه وقد عجز عن تمييزه ومجه فلا يضر للعذر (و) تبطل (زيادة ركن فعلي عمدا) لغیر متابعة كزيادة ركوع أو سجود وان لم يطمئن فيه ومنه كما قال شيخنا أن ينحني الجالس إلى أن تحاذي جهته ما امام ركبته ولو لتحصيل توركه أو اقترابه المندوب لان المبطل لا يغتفر للمندوب ويغتفر القعود اليسير بقدر جلسة الاستراحة قبل السجود وبعد سجدة التلاوة وبعد سلام امام مسبوق في غير محل تشهده أما وقوع الزيادة سهوا أو جهلا عذر به فلا يضر كزيادة سنة نحو رفع اليدين في غير محله أو ركن قولي كالفاحة أو فعلية للتابعة كان ركن أو سجدة قبل امامه ثم عاد إليه (و) تبطل (باعتقاد) أو ظن (فرض) معين من فروضها (نقلا) لتلاعبه لان اعتقاد العامي نقلا من أفعالها فرضا أو علم أن فيها فرضا ونقلا ولم يميز بينهما ولا قصد بفرض معين النفلية ولا أن اعتقاد الكل فروض (تنبيه) ومن المبطل أيضا حدث ولو بلا قصد واتصال نجس لا يعنى عنه الا ان دفعه حالا وانكشف عورة الا ان كشفه بريح فستر حالا وترك ركن عمدا وشك في نية التحريم أو شرط لها مع مضى ركن قولي أو فعلی أو طول زمن وبعض قولي ككلمة مع طول زمن شك أو مع قصره ولم يعد ما قرأ فيه (فرع) لو أخبره عدل رواية بنحو نجس أو كشف عورة مبطل لزمه قبوله أو بنحو كلام مبطل فلا (وندب لمنفرد رأي جماعة) مشروعة (ان يقاب فرضه) الحاضر لا الفاتت (نقلا) مطلقا (ويسلم من ركعتين) اذا لم يبق لثالثة ثم يدخل في الجماعة نعم ان خشى فوت الجماعة ان تم ركعتين استحب له قطع الصلاة واستئنافها بجماعة ذكره في المجموع وبحث البلقيني أنه يسلم ولو من ركعة أما اذا قام لثالثة أتمها بدان لم يخش فوت الجماعة ثم يدخل في الجماعة

* (فصل) في الاذان والاقامة * هالفة الاعلام وشرعاماعر فامن الالفاظ المشهورة فيها والاصل فيها الاجتماع المسبوق برؤية عبد الله بن زيد المشهور ليلة تشاوروا فيما يجمع الناس وهي كافي سنن أبي داود عن عبد الله أنه قال لما أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالنافوس يعمل ليضرب به للناس لجمع الصلاة طاف بي وأنا نائم رجل يحمل ناقوسا في يده فقلت يا عبد الله أتبيع النافوس فقال وما تصنع به فقلت ندعوه إلى الصلاة قال أو لا أدلك على ما هو خير من ذلك فقلت له بلي فقال تقول الله أكبر الله أكبر إلى آخر الاذان ثم استأخر عني غير بعيد ثم قال وتقول اذا قلت إلى الصلاة الله أكبر الله أكبر إلى آخر الاقامة فلما أصبحت أتيت النبي صلى الله عليه وسلم فآخبرته بما رأيت فقال انها الرؤيا حق ان شاء الله قم مع بلال فألق عليه ما رأيت فليؤذن به فانه أندي صوتا منك فقامت مع بلال فجعلت ألقيه عليه فيؤذن به فسمع ذلك عمر بن الخطاب وهو في بيته فخرج يحجر رداءه ويقول والذي بعثك بالحق يا رسول الله لقد رأيت مثل ما رأى فقال صلى الله عليه وسلم فقلت الحمد قيل رأها بضعة عشر محاييا وقديسن الاذان لغیر الصلاة كافي أذن المهوم والمصروع والفضبان ومن ساء خلقه من انسان أو بهيمة وعند الحريق وعند تقول الغيلان أي عمر الجن وهو الاقامة في أذن المولود وخلف المسافر (يسن) على الكفاية ويحصل بفعل البعض (أذان واقامة) لخبر الصحيحين اذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم احكم (لذكر ولو) صيا منفردا (وان سمع أذانا) من غيره على المعتمد خلافا لما في شرح مسلم نعم ان سمع أذان الجماعة وأراد الصلاة معهم لم يسن له على الاوجه (لمكتوبة) ولو فائنة دون غيرها كالسنن وصلاة الجنائز والمنذورة ولو اقتصر على أحدهما لنحو ضيق وقت فالأذان أولى به ويسن أذانا للصبح واحد قبل الفجر وآخر بعده فان اقتصر فالأولي بعده وأذانا للجمعة أحدهما بعد صعود الخطيب المنبر والآخر الذي قبله انما أحدثه عثمان رضي الله عنه لما كثر الناس فاستجاب به عند الحاجة كان توقف حضوره عليه والالكان الاقتصار على الاتباع أفضل (و) سن (أن يؤذن لأولى) فقط (من صلوات توات) كفوات وصلاتي جمع وفائنة وحاضرة دخل وقتها قبل شروعه في الاذان (ويقيم لكل) منها الاتباع (و) سن (اقامة لائى) سرا وخشى فان أذنت للنساء سرا لم يكره أوجها

(قوله بقدر جلسة الاستراحة) وقدرها قدر الجلوس بين السجدين بذكره كافي المجموع وقيل بأزيد من الطمانينة وتمد م ر وخط كراهة تطويل جلسة الاستراحة عن قدر الجلوس بين السجدين ولا بطلان لو طال وخالفها حجب (قوله أندى صوتا) أي أعلي صوتا (قوله في أذني المولود) أي فيؤذن في اليمنى ويقيم في اليسرى كإسائي في محله ان شاء الله تعالى (قوله يسن على الكفاية الخ) أي لانه صلى الله عليه وسلم لم يأمر بهما في حديث الاعرابي مع ذكر الوضوء والاستقبال وأركان الصلاة ولانها للاعلام بالصلاة فلم يجبا

حرم (وينادي الجماعة) مشروعة في (نقل) كعيد وتراويج ووترافرد عنها رمضان وكسوف (الصلاة) بنصبه
اغراء ورفع مبتدأ (جامعة) بنصبه حالاً ورفع خبر المذكور ويجزى الصلاة الصلاة وهو إلى الصلاة ويكره
حتى على الصلاة وينبغي نده عند دخول الوقت وعند الصلاة ليكون نائباً عن الاذان والاقامة وخرج بقولي
الجماعة ما لا يسن فيه الجماعة وما فعل فرادى وبفعل مندورة وصلاة جنازة (وشروط فيهما) أي في الاذان والاقامة
(ترتيب) أي الترتيب المعروف فيهما للاتباع فان عكس ولو ناسي لم يصح وله البناء على المنتظم منهما ولو ترك
بعضهما أتى به مع إعادة ما بعده (وولاء) بين كلماتهما لم لا يضر يسير كلام وسكوت ولو عمد أو يسن أن يحمد سراً
إذا عطس وأن يؤخر رد السلام وتشميت العاطس إلى الفراغ (وجهر) أن أذن أو أقام (الجماعة) فينبغي سماع
واحد جميع كلماته أما المؤذن أو المقيم لنفسه فيكفيه سماع نفسه فقط (ووقت) أي دخوله لغير أذان صبح
لان ذلك للاعلام فلا يجوز ولا يصح قبله أما أذان الصبح فيصح من نصف ليل (وسن تثويب) لا ذاتي (صبح)
وهو أن يقول بعد الحيلتين الصلاة خير من النوم مرتين ويثوب لأذان فائتة صبح وكره لغير صبح (وترجيع)
بأن يأتي بكلمتي الشهادتين مرتين سراً أي بحيث يسمع من قرب منه عرفاً قبل الجهر بها للاتباع ويصح بدونه
(وجعل مسبحته بصاحبه) في الاذان دون الاقامة لانه أجمع للصوت قال شيخنا إن أراد رفع الصوت به وإن
تعذرت يدجمل الأخرى أو سبابة سن جعل غيرهما من بقية الأصابع (وسن) فيهما أي في الاذان والاقامة
(قيام) وأن يؤذن على موضع عال ولو لم يكن للمسجد منارة سن بسطحه ثم يباه (واستقبال) للقبلة
وكره تركه (وتحويل وجهه) لا الصدر (فيهما عينا) مرة (في حي على الصلاة) في المراتين ثم يرد وجهه للقبلة
(وشمالاً) مرة (في حي على الفلاح) في المراتين ثم يرد وجهه للقبلة ولو لا أذان الخطبة أول من يؤذن لنفسه ولا يلتفت
في التثويب على نزاع فيه * (تنبيه) * يسن رفع الصوت بالاذن لمنفرد فوق ما يسمع نفسه ولمن يؤذن
الجماعة فوق ما يسمع واحداً منهم وأن يبالغ كل في جهره بالمر به وخفضه به في مصلى أقيمت فيه جماعة
وانصرفوا وترتيله وادراج الاقامة وتسكين راء التكبير الأولى فان لم يفعل فالأصح الضم وادغام دال محمد في
راء رسول الله لان تركه من اللحن الخفي وينبغي النطق بهاء الصلاة ويكره أن يحدّث وصي وفاسق ولا يصح
نصبه وهما أفضل من الامامة لقوله تعالى ومن أحسن قولاً لمن دعا إلى الله قالت عائشة رضي الله عنهما المؤذنون
وقيل هي أفضل منهما وفضلت عن أحدهما بالاتزاع (وسن) لسماعهما) بما عاين الحروف والالم يعتد بسماعه
كما قال شيخنا آخر (أن يقول ولو متوضئاً) أو جنباً أو حائضاً خلافاً للسبكي فيها أو مستنجياً فيظهر (مثل
قولها) أن لم يلحنا لحناً فيغير المعنى فيأتي بكل كلمة عقب فراغ منها حتى في الترتيع وان لم يسمعه ولو سمع بعض
الاذن أجاب فيه وفيه لم يسمعه ولو ترتب المؤذنون أجاب الكل ولو بعد صلاته ويكره ترك اجابة الاول
ويقطع بالاجابة القراءة والذكر الدعاء وتكره للجماع وقاضى حاجة بل يجيبان بعد الفراغ كصل أن قرب
الفصل الا لمن بمحام ومن بدنه ما عدا فقه نجس وان وجد ما يتطهر به (الافى حيلات فيحقول) الحبيب أي
يقول فيها لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم أي لا تحول عن معصية الله الا به ولا قوة على طاعته الا بمعونته
(ويصدق) أي يقول صدقت وبررت مرتين أي صرت ذا برأي خير كثير (ان ثوب) أي أتى بالتثويب في الصبح
ويقول كلمتي الاقامة أقامها الله وأدامها وجعلني من صالحي أهلها (و سن) (لكل) من مؤذن ومقيم
وسامعها (أن يصلي) ويسلم (على النبي) صلى الله عليه وسلم (بعد فراغها) أي بعد فراغ كل منها أن طال
فصل بينهما أو لا فيكفي لهما دعاء واحد (ثم) يقول كل منهما رافعا يديه (اللهم رب هذه الدعوة) أي الاذان
والاقامة (إلى آخره) تتمته التامة والصلاة القائمة آت محمداً الوسيلة والفضيلة وابعثه مقام محمود الذي وعدته
والوسيلة هي أعلى درجة في الجنة والمقام المحمود مقام الشفاعة في فصل القضاء يوم القيامة ويسن أن يقول
بعد أذان المغرب اللهم هذا اقبال ليلاك وادبار نهارك وأصوات دعائك فاعف عني وتسن الصلاة على النبي

(قوله واستقبال الخ) في
شيخنا لودار المؤذن حال
أذانه كفي أن سمع آخره من
سمع أوله اه سم ونقل سم
والاطفحي عن م ر ان
الدوران المذكور مكروه
وجزم جل المحشين بأنه يدور
للحاجة ككبر البلد اه
(قوله صدقت وبررت)
لوقال هذه الكلمة في الصلاة
بطلت كالأول قال الله متعجبا

صلى الله عليه وسلم قبل الامامة على ما قاله النووي في شرح الوسيط واعتمده شيخنا ابن زباد وقال أما قبل الاذان فلم أر في ذلك شيئا وقال الشيخ الكبير البكري انها تسن قبلهما ولا يسن محمد رسول الله بعدها قال الروياني في البحر يستحب ان يقرأ بين الاذان والاقامة آية الكرسي لحبر ان من قرأ ذلك بين الاذان والاقامة لم يكتب عليه ما بين الصلاتين (فرع) أفق البلقيني فيمن وافق فراغه من الوضوء فراغ المؤذن بانه يأتي بذكر الوضوء لانه للعبادة التي فرغ منها ثم يذكر الاذان وقال وحسن ان يأتي بشهادتي الوضوء ثم بدعاء الاذان لتعلقه بالنبي صلى الله عليه وسلم ثم بالدعاء لنفسه

(فصل في صلاة النفل) وهو لفظة الزيادة وشرعا ما يثاب على فعله ولا يعاقب على تركه ويعبر عنه بالتطوع والسنة والمستحب والمندوب وثواب الفرض يفضل به سبعين درجة كافي حديث صححه ابن خزيمة وشرع ليكمل نقص الفرائض بل وليقوم في الآخرة لافي الدنيا مقام ما ترك منها المندر كنسيان كانص عليه والصلاة أفضل عبادات البدن بعد الشهادتين ففرضها أفضل الفروض ونفلها أفضل النوافل ويليهما الصوم فالحج فالزكاة على ما جزم به بعضهم وقيل أفضلها الزكاة وقيل الصوم وقيل الحج وقيل غير ذلك والخلاف في الاكثر من واحد ادى عرف فاع الاقتصار على الآ كد من الآخر والا فصوم يوم أفضل من ركعتين وصلاة النفل قسمان قسم لا تسن له جماعة كالرواتب التابعة للفرائض وهي ما تأتي آ نفا (يسن) للاخبار الصحيحة الثابتة في السنن (أربع ركعات قبل عصر و) أربع قبل (ظهر و) أربع (بعده وركعتان بعد مغرب) وندب وصلهما بالفرض ولا يفوت فضيلة الوصل بآتيانه قبلهما بالذكر المأثور بعد المكتوبة (و) بعد (عشاء) ركعتان خفيفتان (وقبلهما) ان لم يشتغل بهما عن اجابة المؤذن فان كان بين الاذان والاقامة ما يسعهما فعملهما والا أخرهما (و) ركعتان (قبل صبح) ويسن تخفيفهما وقراءة الكافرون والا خلاص فيهما لحبر مسلم وغيره وورد أيضا فيهما ألم نشرح لك ولم تركيف وان من داوم على قراءتهما فيهما ما زالت عنه علة البواسير فيسن الجمع فيهما بينهما ليتحقق الاثنيان بالوارد اخذنا ما قاله النووي في اني ظلمت نفسي ظما كثيرا كبيرا ولم يكن بذلك مطولا لهما تطوا ولا يخرج عن السنة والاتباع كما قاله شيخنا ابن حجر وزياد ويندب الاضطجاع بينهما وبين الفرض ان لم يؤخرهما عنه ولو غير مجتهد والاولى كونه على الشق الايمن فان لم يرد ذلك فصل بنحو كلامه او تحول (تنبية) يجوز تأخير الرواتب القبلية عن الفرض وتسكون اداء وقديسن كأن حضر الصلاة تقام او قربت اقامتها بحيث لو اشتغل بها يفوته تحرم الامام فيكره الشروع فيها لا بتقديم البعدية عليه لعدم دخول وقتها وكذا بعد خروج الوقت على الاوجه المؤكدة من الرواتب عشرون ركعتان قبل صبح وظهر وبعده وبعد مغرب وعشاء (و) يسن (وتر) اي صلاته بعد العشاء لحبر الوتر حق على كل مسلم وهو افضل من جميع الرواتب للخلاف في وجوبه (وأقله ركعة) وان لم يتقدمها نفل من سنة العشاء او غيرها قال في المجموع وأدني الكمال ثلاث واكمل منه خمس فسبع فتسع (وأكثره احدى عشرة) فلا تجوز الزيادة عليها بنية الوتر وانما يفعل الوتر أو تار أو لو أحرم بالوتر ولم ينو عدد اصح اقتصر على ما شاء منه على الوجه قال شيخنا وكان بحث بعضهم الحاقه بالنفل المطلق في ان له اذ انوى عددا ان يزيد وينقص توهمه من ذلك وهو غلط صريح وقوله ان في كلام الغزالي عن الموراني ما يؤخذ منه ذلك وم أيضا كما يعلم من البسيط ويجرى ذلك فيمن أحرم بسنة الظهر الاربع بنية الوصل فلا يجوز زلة الفصل بان يسلم من ركعتين وان نواه قبل النقص خلافا لمن وم فيه أيضا اه ويجوز لمن زاد على ركعة الفصل بين كل ركعتين بالسلام وهو أفضل من الوصل بتشهد او تشهدين في الركعتين الاخيرتين ولا يجوز الوصل باكثر من تشهدين والوصل خلاف الاولى فماعد الثلاثة وفيها مكره وللنهي عنه في خبر ولا تشبه الوتر بصلاة المغرب ويسن لمن اوتر بثلاث ان يقرأ في الأولى سبح وفي الثانية الكافرون وفي الثالثة الاخلاص والمعوذتين للاتباع فلو أوتر باكثر من ثلاث فيسن له ذلك في الثلاثة الاخيرة ان فصل

(قوله والاضطجاع) وحكته
ان يتذكر بذلك ضجعة
القبر حتى يتفرغ للاعمال
الصالحه وينتهي لذلك (قوله
أي تحول) اي عن المكان
الذي صلى فيه ركعتين (قوله
وكذا بعد خروج الوقت) اي
لا يفعل البعدية التي لم يفعل
متبوعها ولو بعد خروج
الوقت فتنبه

(قوله والا) اي وان

لم يفصل الثلاثة

الاخيرة عما قبلها فلا

أي فلا يسن له ان يقرأ

في الثلاث الاخيرة

ما ذكر وعبارة حج

بمد قوله للاتباع

وقضيته ان ذلك انما

يسن ان أوتر بثلاث

لانه انما ورد فيه قوله

أوتر بأكثر فهل يسن

ذلك في الثلاث

الاخيرة فصل أو وصل

محل نظر (قوله خلافا

للشيخ نصر) أي القائل

بعدم طلب التحية لمن

لم يرد الجلوس في

المسجد أو تكرر منه

الدخول (قوله ما لو

احتاج للشرب فيقعد

له) أي ولا تفوت التحية

بذلك الجلوس وفي

شيخنا لانفوت التحية

بالجلوس للوضوء عند

خط فان اطلق في

الجلوس عمدا أي لم

يلاحظ أن جلوسه

لاجل الوضوء فاته

التحية كما في النوائى

عما قبلها والافلا كما أفق به البلقيني ولمن أوتر بأكثر من ثلاث قراءة الاخلاص في اوليه فصل او وصل وان
يقول بعد الوتر ثلاثا سبحان الملك القدوس ويرفع صوته بالثالثة ثم يقول اللهم انى أعوذ برضاك من سخطك
وبمافاتك من عقوبتك وبك منك لا أحصى ثناء عليك أنت كما أئنتيت على نفسك ووقت الوتر كالتراويح
بين صلاة العشاء ولو بعد المغرب في جمع التقديم وطلوع الفجر ولو خرج الوقت لم يحز قضاءها قبل العشاء
كالرواتب البعدية خلافا لما رجحه بعضهم ولو بان بطلان عشاءه بعد فعل الوتر أو التراويح وقع نقلا مطلقا
(فرع) يسن لمن وثق بيقظته قبل الفجر بنفسه أو غيره ان يؤخر الوتر كله لا التراويح عن أول الليل وان فاتت
الجماعة فيه بالتأخير في رمضان لحذر الشيخين اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وتر أو تأخير عن صلاة الليل الواقعة فيه
ولمن لم يثق بها ان يجعله قبل النوم ولا يندب احادته ثم ان فعل الوتر بعد النوم حصل له به سنة التهجد أيضا والا
كان وتر التهجد او قيل الاولى ان يوتر قبل ان ينام مطلقا ثم يقوم ويتجدد لقول أبي هريرة رضي الله عنه
أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم ان أوتر قبل ان أنام رواه الشيخان وقد كان أبو بكر رضي الله عنه يوتر
قبل أن ينام ثم يقول ويتجدد وعمر رضي الله عنه ينام قبل ان يوتر ويقوم ويتجدد ويوتر فترافعا الى رسول الله
صلى الله عليه وسلم فقال هذا أخذ بالحزم يعني أبابكر وهذا أخذ بالقوة يعني عمرو وقد روى عن عثمان مثل فعل
أبي بكر وعن علي مثل فعل عمر رضي الله عنهم قال في الوسيط واختار الشافعي فعل أبي بكر رضي الله عنه وأما
الركعتان اللتان يصليهما الناس جلوسا بعد الوتر فليسنا من السنة كما صرح به الجوزي والشيخ زكريا قال في
المجموع ولا تفتقر بمن يعتد بسنة ذلك ويدعو اليه جهالته (و) يسن (الضحى) لقوله تعالى يسبحن بالضحى
والاشراق قال ابن عباس صلاة الاشراق صلاة الضحى روى الشيخان عن أبي هريرة رضي الله عنه قال
أوصاني خليلي صلى الله عليه وسلم بثلاث صيام ثلاثة ايام من كل شهر وركعتي الضحى وان أوتر قبل أن أنام وروى
ابوداود انه صلى الله عليه وسلم صلى سبعة الضحى أي صلاتها ثمان ركعات وسلم من كل ركعتين (وأقلها
ركعتان واكثرها ثمان) كافي التحقيق والمجموع وعليه الأكثرون فتجزم الزيادة عليها بنية الضحى وهي
أفضلها على ما في الروضة وأصلها فيجوز الزيادة عليها بنية إلى ثنتي عشرة ويندب ان يسلم من كل ركعتين
ووقتها من ارتفاع الشمس قدر رمح الى الزوال والاختيار فعلها عند ضحى ربع النهار لحديث صحيح فيه فان
ترادفت فضيلة التأخير الى ربع النهار وفضيلة ادائها في المسجد ان لم يؤخرها فالاولى تأخيرها الى ربع النهار
وان فات به فعلها في المسجد لان الفضيلة المتعلقة بالوقت أولى بالمرعاة من المتعلقة بالمكان ويسن ان يقرأ فيها
سورتي الشمس والضحى وورد أيضا قراءة الكافرون والاخلاص والوجه ان ركعتي الاشراق من الضحى
خلافا للفرق الى ومن تبعه (و) يسن (ركعتا تحية) لدخول مسجد وان تكرر دخوله أو لم يرد الجلوس خلافا
للشيخ نصر وتبعه الشيخ زكريا في شرح المنهج والتحرير بقوله ان أراد الجلوس لحذر الشيخين اذا دخل
أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين وتفوت التحية بالجلوس الطويل وكذا القصير ان لم يسه أو يجهل
ويحسبهما على الوجه ما لو احتاج للشرب فيقعد له قليلا ثم يأتي بها لا بطول قيام أو اعراض عنها ولمن أحرم
بها قائما القعود لا تمامها وكراهة تركها من غير عذر نعم ان قرب قيام مكتوبة الجمعة أو غيرها وخشى لو اشتغل بالتحية
فوات فضيلة التحريم انتظره قائما ويسن لمن لم يتمكن منها ولو لم يحدث ان يقول سبحان الله وأحمد لله ولا اله
الا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم أربعا وتكره الخطبة ولرب يدطوف
دخل المسجد لا لمدرس خلافا لبعضهم (و) ركعتا (استخارة) واحرام وطواف ووضوء وتنادى ركعتا التحية
وما بعدها ركعتين فأكثر من فرض أو نقل آخر وان لم ينو هاهنا أى يسقط طلبها بذلك اما حصول ثوابها
فالوجه توقفه على النية لحذر انما الاعمال بالنيات كما قاله جمع متأخرون واعتمده شيخنا لكن ظاهر كلام
الاصحاب حصول ثوابها وان لم ينو هاهنا وهو مقتضى كلام المجموع ويقرأ ندبا في أولى ركعتي الوضوء بعد
فاتحة ولو انهم اذ ظلموا أنفسهم الى رحيم الله ومن يعمل سوءا أو يظلم نفسه الى رحيم الله ومنه صلاة الاوابين

وهي عشرون ركعة بين المغرب والعشاء ورويت ستا وأربعون ركعتين وهما الأقل وتتأدى بفوائدها غير ها
 خلافاً لشيخنا والاولى فعلها بعد الفراغ من أذكار المغرب ■ وصلاة التسبيح وهي أربع ركعات بتسليمية أو
 بتسليمتين وحديثها حسن لكثرة طرقها وثواب لا يتناهى ومن ثم قال بعض المحققين لا يسمع بعظيم فضلها
 ويتركها الامتهان بالدين ويقول في ركعة منها خمسة وسبعين سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر
 خمسة عشر بعد القراءة وعشر في كل من الركوع والاعتدال والسجودين والجلوس بينهما بعد الذكر الوارد
 فيها وجلسة الاستراحة ويكرر عند ابتدائها دون القيام منها ويأتى بها في محل التشهد قبله ويجوز جعل خمسة
 عشر قبل القراءة وحيدة يكون عشر الاستراحة بعد القراءة ولو تذكر في اعتدال ترك تسبيحات الركوع
 لم يحز العود اليه ولا فعلها في الاعتدال لانه ركن قصير بل يأتى بها في السجود ويسن أن لا يخلى الاسبوع منها أو
 الشهر ■ والقسم الثاني ما تسن فيه الجماعة (و) هو (صلاة العيدين) أي العيدين الأكبر والأصغر بين طلوع شمس
 وزوالها وهي ركعتان ويكرر ندباً في أولى ركعتي العيدين ولو لم يقضه في الاوجه بعد افتتاح سبعا وفي الثانية
 خمس قبل تمود فيهما رافعا يديه مع كل تكبيرة ما لم يشرع في قراءة ولا يتدارك في الثانية ان تركه في الاولى وفي
 أليتهما من غروب الشمس الى ان يحرم الامام مع صوت وعقب كل صلاة ولو جازاة من صبح عرفة الى عصر
 آخر أيام التشريق وفي عشر ذى الحجة حين يرى شيأ من بهيمة الانعام أو يسمع صوتها (و) صلاة (الكسوفين)
 أي كسوف الشمس والقمر وأقلها ركعتان كسنة الظهر وأدنى كالحزب زيادة قيام وقراءة ركعة في كل ركعة
 والاكمل أن يقرأ بعد الفاتحة في القيام الاول البقرة أو قدرها وفي الثاني كائناً آية منها والثالث كائناً وخسين
 والرابع كائناً وأن يسبح في أول ركوع وسجود كائناً من البقرة وفي الثاني من كل منهما كائناً والثالث منهما
 كسبعين والرابع كخمسين (مخطبتين) أي معهما (بعدهما) أي يسن خطبتان بعد فعل صلاة العيدين ولو في
 غد فيما يظهر والكسوفين ويقتر أول خطبتي العيدين لا الكسوف بتسع تكبيرات والثانية بسبع ولاء
 وينبغي أن يفصل بين الخطبتين بالتكبير ويكثر منه في فصول الخطبة قاله السبكي ولا تسن هذه التكبيرات
 للحاضرين (و) صلاة (استسقاء) عند الحاجة للماء لفقداءه ولو حته أو قلته بحيث لا يكفي وهي كصلاة العيد
 لكن يستغفر الخطيب يدل التكبير في الخطبة ويستقبل القبلة حالة الدعاء بعد صدر الخطبة الثانية أي نحو ثلثها
 (و) صلاة (التراويح) وهي عشرون ركعة بمشتر تسليمات في كل ليلة من رمضان لخبر من قام رمضان ايماناً
 واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه ويجب التسليم من كل ركعتين فلو صلى أربعاً منها بتسليمية لم تصح بخلاف
 سنة الظهر والعصر والضحى والوتر وينوى بها التراويح وقيام وفعلها أول الوقت أفضل من فعلها
 أثناء النوم خلافاً لما وهمه الحليمي وميت تراويح لانهم كانوا يستريحون لطول قيامهم بعد كل تسليمتين
 وسر العشرين ان رواتب المؤكدة في غير رمضان عشر فضعف فيه لانه وقت جدو تسمير وتكرير قل هو
 الله أحد ثلاثاً في الركعات الاخيرة من ركعاتها بدعة غير حسنة لان فيه اخلافاً بالسنة كما أفتى به شيخنا
 ويسن التهجد اجماعاً وهو التنفل ليلا بعد النوم قال الله تعالى ومن الليل فتهجد به نافلة لك وورد في فضله
 أحاديث كثيرة وكره لمعتاده تركه بالضرورة ويتأكدان لا يحل بصلاته في الليل ولو بعد ركعتين لعظم
 فضل ذلك ولا حد لعدد ركعاته وقيل حدها ثنتا عشرة وان يكثر فيه من الدعاء والاستغفار ونصفه الاخير آكد
 وأفضله عند السحر لقوله تعالى وبالا سحارم يستغفرون وان يوقظ من يطمع في تهجده ويندب قضاء
 نفل مؤقت اذا فات كالعيد والرواتب والضحى لاذى سبب ككسوف وتحيية وسنة الوضوء ومن فاته ورده أي
 من النفل المطلق ندب له قضاءه وكذا غير الصلاة ولا حصر للنفل المطلق وله ان يقتصر على ركعة بتشهد مع
 سلام بلا كراهة فان نوى فوق ركعة فله التشهد في كل ركعتين وفي ثلاث وأربع فاكثرا ونوى قدرافله
 زيادة ونقص ان نوى قبلها والابطال صلاته لمونوى ركعتين فقام الى ثالثة سهواً ثم تذكر فيعده وجوباً ثم

(قوله ولا حصر للنفل المطلق) وهو ما لا يتقيد بوقت ولا سبب لخبر الصحيحين الصلاة خير موضوع فاستكثر منها أو أقل فله صلاة ماشاء ولو من غير نية عدد ولو ركعة بتشهد ولا كراهة فيه فان أحرم بأكثر من ركعة فله التشهد في كل ركعتين كالرباعية وفي كل ثلاث وكل أربع وهكذا لان ذلك معهود في الفرائض في الجملة والصحيح منه في كل ركعة لانه لم يبعد له نظير أصلاً حاج

يقوم للزيادة ان شاء ثم يسجد السهو آخر صلاته وان لم يشأ قدم وتشهد وسجد السهو وسلم ويسن لتستفل ليلا
أو نهرا ان يسلم من كل ركعتين للخبر المتفق عليه صلاة الليل مثنى مثنى وفي رواية صحيحة والنهار قال
في المجموع اطالة القيام أفضل في النفل من تسكير الركعات وقال فيه أيضا أفضل النفل عيدا كبر فأصغر
فكسوف فغسوف فاستسقاء فوتر فركعتا فجر فبقية لرواتب فجميعا في مرتبة واحدة فالترابيح فالضحى
فركعتا الطواف والتجنية والاحرام فالوضوء (فائدة) أما الصلاة المعروفة ليلة الرغائب ونصف شعبان ويوم
عاشوراء فبدعة قبيحة وأحاديثها موضوعة قال شيخنا كابن شبة وغيره وأصبح منها ما اعتيد في بعض البلاد
من صلاة الخميس في الجمعة الأخيرة من رمضان عقب صلاتها زاعمين انها تكفر صلوات العام والعمر والموت وكذا
وذلك حرام

(فصل) في صلاة الجماعة وشرعت بالمدينة وأقلها امام ومأموم وهي في الجمعة ثم في صبحها ثم الصبح ثم العشاء
ثم العصر ثم الظهر ثم المغرب ثم أفضل (صلاة الجماعة في أداء مكتوبة) لا جمعة (سنة مؤكدة) للخبر المتفق عليه
صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفذ بسبع وعشرين درجة والأفضلية تقتضي الندية فقط وحكمة السبع
والعشرين ان فيها فوائد تدعي صلاة الفذ: نحو ذلك وخروج بالأداء القضاء نعم ان اتفقت مقضية الامام والمأموم
سنت الجماعة والاعلاف الأولى كاداء خلف قضاء وعكسه وفرض خلف نفل وعكسه وتراخي خلف وتر
وعكسه وبالمكتوبة المنذورة والنافلة فلا تسن فيها الجماعة ولا تكره قال النووي والأصح انها فرض كفاية
للرجال البالغين الاحرار المقيمين في المؤداة فقط بحيث يظهر شعارها بمحل اقامتها وقيل انها فرض عين وهو مذهب
أحمد وقيل شرط لصحة الصلاة ولا يتاكد الدب للنساء كما كده للرجال فلذلك يكره تركها لهم لهن والجماعة
في مكتوبة لذكر مسجد أفضل نعم ان وجدت في بيته فقط فهو أفضل وكذلك كانت فيه أكثر منها في المسجد
علي ما اعتمده الاذرع وغيره قال شيخنا والوجه خلافه ولو تعارضت فضيلة الصلاة في المسجد والحضور
خارجة قدم فيها يظهر لان الفضيلة المتعلقة بذات العبادة أولى من الفضيلة المتعلقة بمكانها أو زمانها والمتعلقة
بزمانها أولى من المتعلقة بمكانها وتسن اعادتها مكتوبة بشرط أن تكون في الوقت وأن لا يزداد في اعادتها على
مرة خلافا لشيخ شيوخنا أبي الحسن البكري رحمه الله ولو صليت الأولى جماعة مع آخر ولو واحد اماما
كان أو ماموما في الأولى أو الثانية بنية فرض وان وقعت نفلا فينوي اعادتها للصلاة المفروضة واختار الامام
أنه ينوي الظهر أو العصر مثلا ولا يتعرض للفرض يرجح في الروضة لكن الاول مرجح الاكثرين والفرض
الأولى ولو بان فساد الأولى لم تجزئه الثانية على ما اعتمده النووي وشيخنا خلافا لما قاله شيخه زكريا تبعه للغزالي
وابن العماد أي اذانوي بالثانية الفرض (وهي يجمع كثير أفضل) منها في جمع قليل للخبر الصحيح وما كان
أكثر فهو أحب الى الله تعالى (الانحوي بدعة امامه) أي الكثير كرافضي أو فاسق ولو بمجرد التهمة فالأقل
جماعة بل الانفراد أفضل كذا قاله شيخنا تبعه الشيخ زكريا رحمه الله تعالى وكذا لو كان لا يعتقد وجوب
بعض الاركان او الشروط وان أتى بها لانه يقصد بها النفلية وهو مبطل عندنا (أو) كون القليل بمسجد متيقن
حل أرضه او مال بانيه او (تعطل مسجد) قريب او بعيد (منها) أي الجماعة بغيته عنه لكونه اماما أو يحضر
الناس بحضوره فقليل الجمع في ذلك أفضل من كثيره في غيره بل بحث بعضهم ان الانفراد بالمعطل عن الصلاة
فيه بغيته أفضل والأوجه خلافه ولو كان امام القليل أولى بالامامة لنحو علم كان الحضور عنده أولى ولو تعارض
الخشوع والجماعة فهي أولى كما طبقوا عليه حيث قالوا ان فرض الكفاية أفضل من السنة وأقوى الغزالي وتبعه
أبو الحسن البكري في شرحه الكبير على المنهاج بأولوية الانفراد لمن لا يخشع مع الجماعة في أكثر صلاته قال
شيخنا وهو كذلك ان فات في جميعها واقتناء ابن عبد السلام بأن الخشوع أولى مطلقا انما يأتي على قول ان الجماعة
سنة ولو تعارض فضيلة سماع القرآن من الامام مع قلة الجماعة وعدم سماعه مع كثرتها كان الاول أفضل ويجوز

(قوله بمسجد أفضل)
أي من ايقاعها في غير
مسجد مطلقا أو فيه
بنبر جماعة (قوله اعادة
المكتوبة) أي على الاعيان
خارج المنذورة فانها لا تسن
اعادتها بل لا تعتقد وصلاة
الجنائز لانه لا يتنفل بها كما
يأتي فان أعادها صحت
ووقعت نفلا وهذه
خرجت عن سنن القياس

لمنفرد أن ينوي الاقتداء بامام أثناء صلاته وان اختلفت ركعتيهما لكن يكره له ذلك دون مأوم خرج من الجماعة لنحو حدث امامه فلا يكره له الدخول في جماعة أخرى فاذا اقتدى في الاتباع لم يوافق الامام ثم ان فرغ أو لا ثم كسبوق والا فتتظاره أفضل وتجاوز المفارقة بلا عذر مع الكراهة فتفتوت فضيلة الجماعة والمفارقة بعذر كمرخص ترك جماعة وتركه سنة مقصودة كتشهاد أول وقنوت وسورة وتطويله وبالمأوم ضعف أو شغل لا فتوت فضيلتها وقد تجب المفارقة كان عرض مبطل لصلاة امامه وقد علمه فيلزمه نيتها فور أو لا بطلت وان لم يتابعه اتفاقا في المجموع (وتدرك جماعة) في غير جمعة أي فضيلتها للمصل (مالم يسلم امام) أي لم ينطق بيمين عليه في التسليم الأولى وان لم يقعد معه بان سلم عقب تحرمة لا دراهم ركنا معه فيحصل له جميع ثوابها وفضلها لكنه دون فضل من أدركها كلها ومن أدرك جزأ من أولها ثم فارق بعذر أو خرج الامام بنحو حدث حصل له فضل الجماعة أما الجمعة فلا تدرك الا بركة كأيأتي ويسن لجمع حضروا والامام قد فرغ من الركوع الأخير أن يصبر والى أن يسلم ثم يحرم مواالم يضيق الوقت وكذا لمن سبق ببعض الصلاة ورجا جماعة يدرك معهم الكتل لكن قال شيخنا ان محله مالم يفت بانتظاره فضيلة أول الوقت أو وقت الاختيار سواء في ذلك الرجاء واليقين وأفتى بعضهم بأنه لو قصد هافلم يدركها كتب له أجرها الحديث فيه (و) تدرك فضيلة (تحرّم) مع امام (محضوره) أي المأموم التحريم (واستفاد به عقب تحرّم امامه) من غير تراخ فان لم يحضره أو تراخى فاتته فضيلته نعم يقتفر له وسوسة خفيفة وأدرك التحريم الامام فضيلة مستقلة بمأموره بالكونه صفوة الصلاة ولان ملازمه أربعين يوما يكتب له براءة من النار وبراءة من النفاق كافي الحديث وقيل يحصل فضيلة التحريم بأدراك بعض القيام ويندب ترك الاسراع وان خاف فوت التحريم وكذا الجماعة على الاصح الا في الجمعة فيجب طاقته ان رجاء أدرك التحريم قبل سلام الامام ويسن لامام ومنفردا تتظار داخل محل الصلاة مريدا الاقتداء به في الركوع والتشهد الأخير لله تعالى بالتطويل وتمييز بين الداخلين ولولنحو علم وكذا في السجدة الثانية لياحق موافق تخلف لا تمام فاتحة لا خارج عن محلها وان صغر المسجد ولا داخل يعتاد البطء وتأخير الاحرام الى الركوع بل يسن عدمه زجر الهال قال الفوراني يحرم الانتظار للتودد ويسن للامام تخفيف الصلاة مع فعل أبعاض وهيأت بحيث لا يقتصر على الأقل ولا يستوفي الأكل الا ان رضى بتطويله محصورون وكرمه تطويل وان قصد حقوق آخرين ولور أي مصل نحو حريق خفف وهل يلزم أم لا وجهان والذي يتجه انه يلزمه لا نقاذ حيوان محترم ويجوز له لا نقاذ نحو مال كذلك ومن رأى حيوانا محترما يقصده ظالم أو يفرق لزمه تخليصه وتأخير صلاة أو ابطالها ان كان فيها أو مالا جاز له ذلك وكرمه تركه وكرمه ابتداء نقل بعد شروع المقيم في الإقامة ولو بغير اذن الامام فان كان فيه أتمه ان لم يخش بتمامه فوت جماعة والا قطعه ندبا ودخل فيها مالم يرج جماعة أخرى (و) تدرك (ركعة) لمسبوق أدرك الامام راكعا بامر من (تسكيرة) للاحرام ثم أخرى لهوى فان اقتصر على تسكيرة اشترط أن يأتي بها (لاحرام) فقط وأن يتمها قبل أن يصير الى أقل الركوع والام تنعقد الاجاهل فتعقد له نقلا بخلاف مالنوي الركوع وحده لخلوها عن التحريم أو مع التحريم للتشريك أو أطلق لتعارض قرينتي الافتتاح والهوى فوجب نية التحريم ليمتاز عما عارضها من تسكيرة الهوى (و) بأدراك (ركوع محسوب) للامام وان قصر المأموم فلم يحرم الا وهو راكع وخرج بالركوع غيره كالا اعتدال وبالحسوب غيره كركوع محدث ومن في ركعة زائدة ووقع لآزر كشي في قواعده ونقله العلامة أبو السعود بن ظهيرة في حاشية المنهاج انه يشترط أيضا أن يكون الامام أهلا للتحمل فلو كان الامام صبي لم يكن مدركا للركعة لانه ليس أهلا للتحمل (تام) بان يطمن فيه قبل ارتفاع الامام عن أقل الركوع وهو بلوغ ركبتيه (بقينا) فلولم يطمن فيه قبل ارتفاع الامام منه أو شك في حصول الطمأنينة فلا يدرك الركعة ويسجد الشاك للسهو كافي المجموع لانه شاك بعد سلام الامام في عدد ركعاته فلا يتحمل عنه وبحيث الاسنوي وجوب ركوع أدرك به ركعة في الوقت (ويكبر) ندبا (مسبوق) انتقل معه) لا تنتقاله فلو أدركه معتدلا كبر للهوى وما بعده أو ساجدا

(قوله الحديث فيه) قال
مر وهو ظاهر دليلا
لا نقلا اه ومثله حج (قوله
بمحضوره) أي المأموم
التحريم أي وان لم يسمعه
كاهو ظاهر (قوله على
الاصح) أي لان المقصود قد
حصل من غيره وقد سقط
عنه الفرص بخلافه في
الجمعة اذا المنظور اليه في
الجمعة الفعل وعين الفاعل
ومقابل اصح ما اقتضاه كلام
الرافعي من الاسراع اهمر

مثلا غير سجدة تلاوة لم يكبر للهوى اليه ويوافق ندب في ذكر ما أدره فيه من تحميد وتسبيح وتشهد ودعاء
وكذا صلاة على آل ولو في تشهد المأموم الاول قاله شيخنا ويكبر مسبوق للقيام (بعد سلامه ان كان) المحل
الذي جلس معه فيه (موضع جلوسه) لو انفرد كان أدره في ثالثه رباعية أو ثمانية مغرب والالم يكبر للقيام
ورفع يديه تبعالامامه القائم من تشهده الاول وان لم يكن محل تشهده ولا يتورث في غير تشهده الاخير ويسن
له أن لا يقوم الا بعد تسليمه الى الامام وحرم مكث بعد تسليمته ان لم يكن محل جلوسه فتبطل صلاته به ان تعمد
وعلم تحريمه ولا يقوم قبل سلام الامام فان تعمد به لانية مفارقة بطلت والمراد مفارقة حد القعود فان سها او جهل
لم يعتد بجميع ما أتى به حتى يجلس ثم يقوم بعد سلام الامام ومتى علم ولم يجلس بطلت صلاته وبه فارق من قام عن
امامه في التشهد الاول عامدا فانه يعتد بقراءة قبل قيام الامام لانه لا يلزمه العود اليه (وشرط لقدوة) شروط
منها (نية اقتداء او جماعة) او اتمام بالامام الحاضر أو الصلاة معه او كونه مأموما (مع تحريم) أي يجب ان تكون
هذه النية مقترنة مع تحريم واذالم تقتزن نية نحو الاقتداء بالتحريم لم تعتد الجماعة لاشتراط الجماعة فيها وتعتد
غيرها فادى فلوترك هذه النية أو شك فيها وتابع مصليا في فعل كان هوى للركوع متابعه او في سلام بان قصد
ذلك من غير اقتداء به ووطال عرفا انتظاره له بطلت صلاته (ونية امامة) او جماعة (سنة لامام في غير جمعة) لينال
فضل الجماعة وللخروج من خلاف من اوجب او تصح نيته مع تحريمه وان لم يكن خلفه احدا وثق بالجماعة
على الاوجه لانه سيصير اماما فان لم ينو ولو لعدم علمه بالمقتدين حصل لهم الفضل دون وان نواه في الاثناء حصل
له الفضل من حيث انما في الجمعة قلزمه مع التحريم (و) منها (عدم تقدم في المكان) يقينا (على امام بعقب) وان
تقدمت اصابعه اما الشك في التقدم فلا يؤثر ولا يضر مساواته لسكرها مكرهه (ونذب ووقوف ذكر) ولو
صديا لم يحضر غيره (عن عين الامام) والاسن له نحويله للاتباع (متأخرا) عنه (قليلا) بان تتأخر اصابعه عن
عقب امامه وخرج بالذكر والأثنى فتقف خلفه مع مزيد تأخر (فان جاء) ذكر (آخر أحر من يساره)
ويتأخر قليلا (ثم) بعد احرامه (تأخر) عنه ندب في قيام او ركوع حتى يصير اصفاء وراه (و) ووقوف (رجلين)
جا آمعا (او رجال) قصدوا الاقتداء بمصل (خلفه) صفا (و) ندب ووقوف (في صف أول) وهو ما يلي الامام وان
تخلل منبر او عمود (ثم ما يليه) وهكذا وفضل كل صف يمينه ولو ترادف يمين الامام والصف الأول قدم فيا يظهر
ويمينه أولى من القرب اليه في يساره وادراك الصف الاول أولى من ادراك ركوع غير الركعة الاخيرة اما هي فان
فوتها قصد الصف الاول فادراكها أولى من الصف الاول (وكره) للمأموم (انفراد) عن الصف الذي من جنسه
ان وجد فيه سعة بل يدخله (وشرع في صف قبل اتمام ما قبله) من الصف ووقوف الذكر الفرد عن يساره
وراءه ومحاذياله ومتاخرا كثيرا وكل هذه تفوت فضيلة الجماعة كاصرها وبه ويسن ان لا يزيد ما بين كل
صفتين والاول والامام على ثلاثة أذرع ويقف خلف الامام الرجال ثم الصبيان ثم النساء ولا يؤخر الصبيان
للبنات لا لتحاد جنسهم (و) منها (علم بانتقال امام) برؤية او لبعض صف او سماع لصوته او صوت مبلغ ثقة (و)
منها (اجتماعهما) أي الامام والمأموم (بمكان) كما عهد عليه الجماعات في العصر الحالية (فان كان بمسجد) ومنه
جداره ورحبته وهي ما خرج عنه لكن حجر لاجله سواء أعلم وقفيتهامسجدا او جهل امرها عملا بالظاهر
وهو التحويط لكن ما لم يتيقن حدودها بعدد انها غير مسجد لا حريمه وهو موضع اتصل به وهي لمصلحة
كأنصباب ماء ووضع نعال (صح الاقتداء) وان زادت المسافة بينهما على ثلثة ذراع او اختلفت الابنية بخلاف من
يبناه فيه لا ينفذ بابه اليه بان سمر او كان سطحه لا مرقى له منه فلا تصح القدوة اذا لاجتماع حيثنذ كالوقوف من وراء
شباك بجدار المسجد ولا يصل اليه الا بازورار او انعطاف بان ينحرف عن جهة القبلة لو اراد الدخول الى الامام
(ولو كان احدهما فيه) أي المسجد (والآخر خارجه شرط) مع قرب المسافة بان لا يزيد ما بينهما على ثلثة ذراع
تقريبا (عدم حائل) بينهما يمنع مرور أو رؤية (أو ووقوف واحد) من المأمومين (حذاء من نفذ) في الحائل ان كان

(قوله نية اقتداء) ذكر
خمس كيفيات لنية
الجماعة قال حج قول
جمع لا يكفي نية نحو
القدوة أو الجماعة بل
لابد أن يستحضر
الاقتداء بالحاضر
ضعيف اه ونحوه في
م ر (قوله عدم تقدم
الخ) في شيخنا لو قدم
احدى رجله وأخر
الآخرى أو قارن بها
الامام فان اعتمد على
المقدمة ضر باتفاقهما
أو على المؤخرة لا يضر
باتفاقهما أو عليهما ضر
عند حج ولا يضر عند م

كما اذا كانا بيننا من كصحن وصفة من دار أو كان أحدهما بيننا والآخر بفضاء فيشترط أيضا هنا ما مر فان حال ما يمنع مروراً كشباك أو رؤية كباب مردود وان لم تغلق ضبته لمنعه المشاهدة وان لم يمنع الاستطراق ومثله الستر المرخي ولم يقف أحد حذاء منفلذ لم يصح الاقتداء فيها وإذا وقف واحد من المأمومين حذاء المنفلذ حتى يري الامام أو بعض من معه في بناءه حينئذ تصح صلاة من بالمكان الآخر تبعاً لهذا المشاهد فهو في حقهم كالامام حتى لا يجوز التقدم عليه في الموقف والاحرام ولا بأس بالتقدم عليه في الافعال ولا يضر بطلان صلاته بعد احرامهم على الاوجه كدالرج الباب أثناء هالانه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء (فرع) لو وقف أحدهما في علو والآخر في سفلى اشترط عدم الحيلولة لا محاذة قدم الاعلى رأس الاسفل وان كانا في غير مسجد على ما دل عليه كلام الروضة وأصلها والمجموع خلافاً لجمع متأخرين ويكره ارتقاء أحدهما على الآخر بلا حاجة ولو في المسجد (و) منها (موافقة في سنن تفحش مخالفة فيها) فعلاً أو تركاً فتبطل صلاة من وقعت بينه وبين الامام مخالفة في سنة كسجدة تلاوة فعلها الامام وتركها المأموم عامداً لمخالفة بالتحريم وتشهد أول فعله الامام وتركها المأموم أو تركه الامام وفعله المأموم عامداً لمخالفة لم يجلس الامام للاستراحة لعدوله عن فرض المتابعة الى سنة أما اذا لم تفحش مخالفة فيها فلا يضر الاتيان بالسنة كقنوت أدرك مع الاتيان به الامام في سجدة الاولى وفارق التشهد الاول بانه فيه أحدث فهو لم يفعله الامام وهذا انما طول ما كان فيه الامام فلا تحش وكذا لا يضر الاتيان بالتشهد الاول ان جلس امامه للاستراحة لان الضار انما هو احداث جلوس لم يفعله الامام والامام لم يحز وأبطل صلاة العالم العامد ما لم ينو مفارقه وهو فراق بعذر فيكون أولى وادلم يفرغ المأموم منه مع فراغ الامام جاز له التخلف لاتمامه بل ندب ان علم انه يدرك الفاتحة بكما لها قبل ركوع الامام لا التخلف لاتمام سورة بل يكره اذا لم يلحق الامام في الركوع (و) منها (عدم تخلف عن امام بركنين فعليين) متوالين تامين (بلا عذر مع تمدد وعلم) بالتحريم وان لم يكونا طويلين فان تخلف بهما بطلت صلاته لفتحش مخالفة كان ركع الامام واعتدل وهوى للسجود أي زال من حد القيام والمأموم قائم وخرج بالفعلين القوليان والقولي والفعل (و) عدم تخلف عنه معها (باكثر من ثلاثة أركان طويلة) فلا يحسب منها الاعتدال والجلوس بين السجدين (بعذر أو جبه) أي اقتضى وجوب ذلك التخلف (كإسراع امام قراءة) والمأموم بطيء القراءة لعجز خلقه لا الوسوسة أو الحركات (وانتظار مأموم سكنته) أي سكنته الامام ليقرأ فيها الفاتحة ركع عقبها وسهوه عنها حتى ركع الامام وشكه فيها قبل ركوعه أما التخلف لو وسوسة بان كان يردد الكلمات من غير موجب فليس بعذر قال شيخنا يذنب في ذي وسوسة صارت كالحلقية بحيث يقطع كل من رآه انه لا يمكنه تركها أن يأتي فيه ما في بطيء الحركة فيلزم المأموم في الصور المذكورة اتتمام الفاتحة ما لم يتخلف باكثر من ثلاثة أركان طويلة (وان تخلف مع عذر) باكثر من الثلاثة بان لا يفرغ من الفاتحة الا والامام قائم عن السجود أو جالس للتشهد (فليوافق) امامه وجوباً (في) الركن (الرابع) وهو القيام أو الجلوس للتشهد ويترك ترتيب نفسه (ثم يتدارك) بعد سلام الامام ما بقي عليه فان لم يوافق في الرابع مع علمه بوجوب المتابعة ولم ينو المفارقة بطلت صلاته ان علم وتعمد وان ركع المأموم مع الامام فشك هل قرأ الفاتحة أو يذكر انه لم يقرأها لم يحز له العود الى القيام وتدارك بعد سلام الامام ركعة فان عاد عامداً بطلت صلاته والا فلا فلو تيقن القراءة وشك في اكملها فانه لا يؤثر (ولو اشتغل مسبوق) وهو من لم يدرك من قيام الامام قدر ايسع الفاتحة بالنسبة الى القراءة المعتدلة وهو ضد الموافق ولو شك هل أدرك زماناً يسمى بالتخلف لاتمامها ولا يدرك الركعة ما لم يدركه في الركوع (بسنة) كتبه وذو افتتاح أول يشتغل بشيء بان سكت زماناً بعد تحريمه وقبل قراءته وهو عالم بان واجبه الفاتحة أو استمع قراءة الامام (قرأ) وجوباً من الفاتحة بعذر كركع الامام سواء علم انه يدرك الامام قبل رفعه من سجوده أم لا على الاوجه (قدرها) حر وافي ظنه أو قدر زمن سكوتة لتقصيره بعد واه عن فرض الى غيره (وعذر) من تخلف لسنة

(قوله وتشهد أول فعله
الامام وتركه المأموم) أي
عامداً لمخالفة صلاة
المأموم بتلك المخالفة هذا
مفاد الشارح وهذه
الطريقة ضعيفة والمعتمد
أن للمأموم أن يترك
التشهد الاول طالما عامداً
مع فعل الامام له ولا
تبطل صلاته بتلك المخالفة
ولا يجب العود على المأموم
الى ما الامام فيه اه (قوله
القوليان والقولي)
والفعل (أي فلا يضر
التخلف بهما) قوله هل
أدرك الخ) مقابله عذوف
والاصل هل أدرك بعد
تحريمه وقبل ركوع امامه
زماناً يسمى أولاً (قوله أم
لا) أي لم يعلم انه يدرك
الامام قبل رفعه من
سجوده (قوله والا) أي
والا يتابعه في هويته للسجود
بطلت صلاته الخ

كبطء القراءة على ما قاله الشيخان كالبغوي لوجوب التخلف في تخلف ويدرك الركعة ما لم يسبق بأكثر من ثلاثة أركان خلافا لما اعتمد به جمع محققون من كونه غير معذور لتقصيره بالمدول المذكور ووجهه به شيخنا في شرح المنهاج وقتاويه ثم قال من عبر بمذره فعبارته مؤولة وعليه انه ان لم يدرك الامام في الركوع فاتته الركعة ولا يركع لانه لا يحسب له بل يتابعه في هويته للسجود والابتطال صلاته ان علم وتعمد ثم قال والذي يتجه انه يتخلف لقراءة ما لم يركع حتى يريدا الامام الهوى للسجود فان كل واقفه فيه ولا يركع ولا يبتطل صلاته ان علم وتعمد والا فارقه بالنية قال شيخنا في شرح الارشاد والاقرب لمنقول الاول وعليه أكثر المتأخرين أما إذا ركع بدون قراءة قدرها فبطل صلاته وفي شرح المنهاج له عن معظم الأصحاب انه يركع ويسقط عنه بقية الفاتحة واختير بل رجحه جمع متأخرون وأطالوا في الاستدلال له وان كلام الشيخين يقتضيه أما إذا جهل أن واجبه ذلك فهو بتخلفه لما لم يركع بمذره قاله القاضي وخرج بالمسبوق الموافق فانه إذا لم ينم الفاتحة لاستغاله بسنة كدعاء افتتاح وان لم يظن ادراك الفاتحة معه يكون كبطيء القراءة فيما مر بلا نزاع (وسبقه) أي المأموم (على امام) عامدا عالما (ب) تمام (ركنين فليين) وان لم يكونا طويلين (مبطل) للصلاة لفحش المخالفة وصورة التقدم بهما أن يركع ويمتد ثم يهوى للسجود مثالا والامام قائم أي ان يركع قبل الامام فإراد الامام أن يركع رفع فلما أراد الامام أن يرفع سجد فلم يجتمع معه في الركوع ولا في الاعتدال ولو سبق بهما سهوا أو جهلا لم يضر لكن لا يعتدله بهما فإذا لم يعد للاثنيان بهما مع الامام سهوا أو جهلا أي بعد سلام امامه بركعة أو لأعاد الصلاة (و) سبقه عليه عامدا عالما (ب) تمام (ركن فعلي) كان ركع ورفع والامام قائم (حرام) بخلاف التخلف به فانه مكروه كأيأتي ومن تقدم بركن سن له العود ليقاؤه ان تعمدوا التأخير بين العود والدوام (ومقارنته) أي مقارنة المأموم الامام (في أفعال) وكذا أقوال غير تحرم (مكروهة) كتخلف عنه أي الامام (الي فراغ ركن) وتقدم عليه بابتدائه وعند تعمد أحده هذه الثلاثة نفوته فضيلة الجماعة فهي جماعة صحيحة سكن لا ثواب عليها فيسقط عنهم تركها أو كراهته فقول جمع انتفاء الفضيلة يلزمه الخروج عن المتابعة حتى يصير كالمنفرد ولا تصح له الجمعة ومكايينه الزر كشي وغيره ويحرم ذلك في كل مكروه ومن حيث الجماعة بان لم يتصور وجوده في غير هاتين السنتين للمأموم أن يتأخر ابتداء فعله عن ابتداء فعل الامام ويتقدم على فراغه منه والاكمل من هذا أن يتأخر ابتداء فعل المأموم عن جميع حركة الامام ولا يشرع حتى يصل الامام لحقيقة المنتقل اليه فلا يهوى للركوع والسجود حتى يستوي الامام راكعا أو تصل جهته الى المسجد ولو قارنه بالتحريم أو تبين تأخر تحريم الامام لم تنعقد صلاته ولا بأس بأعادته التكبير سرانية ثانية ان لم يشعر واولا بالمقارنة في السلام وان سبقه بالفاتحة أو التشهد بان فرغ من أحدها قبل شروع الامام فيه لم يضر وقيل تجب الاعادة مع فعل الامام أو بعده وهو أولى فليعلم ان لم يعبده بطلت ويسن مراعاة هذا الخلاف كما يسن تأخير جميع فاتحة عن فاتحة الامام ولو في أولى السرية ان ظن انه يقرأ السورة ولو علم ان امامه يقتصر على الفاتحة لزمه أن يقرأها مع قراءة الامام (ولا يصح قدوة بمن اعتقد بطلان صلاته) بان ارتكب مبطلا في اعتقاد المأموم كشافعي اقتدى بخنفي من فرجه دون ما اذا اقتصد نظرا لاعتقاد المقتدى لان الامام يحدث عنده بالسن دون الفصد فيعتمد ربط صلاته بصلاة الامام لانه عنده ليس في صلاة ولو شك شافعي في اتیان المخالف بالواجبات عند المأموم لم يثر في صحة الاقتداء به تحسيدا للظن به في توقي الخلاف فلا يضر عدم اعتقاده الوجوب (فرع) لو قام امامه لزيادة كخامسة ولو سهوا لم يجز له متابعتها ولو مسبوقة أو شاكا في ركعة بل يفارقه ويسلم أو ينتظره على المعتمد (ولا) قدوة (يعتقد) ولو احتملا وان بان اماما وخرج مقتدا من انقطعت قدوته كان سلم الامام فقام مسبوقة فاعتدى به آخر صحت أو قام مسبوقة فاعتدى بعضهم ببعض صحت أيضا على المعتمد لكن مع الكراهة (ولا) قدوة (قارئي) وهو من يدخل بالفاتحة أو بعضها ولو يحرف منها بأن يعجز عنه بالكلية أو عن آخره عن غير وجه أو عن أصل تشديده وان لم يمكنه التعلم ولا علم بحاله لانه لا يصح

(قوله يكون كبطيء القراءة فيما مر) أي ويكون معذورا في تخلفه عن امامه فيتخلف بثلاثة أركان طويلة (قوله ولو سبق) بينائه للفاعل أي ولو سبق المأموم الامام بهما أي بالركنين سهوا الخ (قوله والدوام) أي على ما هو فيه وأن يسن للعاقد العود جبر المساقاة وخير الساهي لعدم تقصيره

لتحمل القراءة عنه لو أدر كرها كما وصح الاقتداء بمن يجوز كونه أميا لا إذا لم يحجر في جهريه فيلزمه مفارقتها
فإن استمر جاهلا حتى سلم لزمته الاعادة ما لم يتبين انه قاري ومحل عدم صحة الاقتداء بالامى ان لم يستو الامام
والمأموم في الحرف المعجوز عنه بان أحسنه المأموم فقط أو أحسن كل منهما غير ما أحسنه الآخر ومنه أرت
يدغم في غير محله بابدال أو الشغ يبدل حرفا آخر فان أمكنه التعلم ولم يتعلم لم تصح صلاته ولا صحت كاقته بمثله
وكرهه اقتداء بنحو تأناء وفافاء ولا حن بما لا يغير معنى كضم هاء الله وفتح دال نمبد فان لحن لحننا يغير المعنى في
الفاحة كأنه مت بكسر ا وضم ا بطل صلاة من أمكنه التعلم ولم يتعلم لانه ليس بقرآن نعم ان ضاق الوقت صلى
لحرمته وأعاد لتقصير قال شيخنا ويظهر انه لا يأتي بتلك الكلمة لانه غير قرآن قطعا فلم يتوقف صحة الصلاة
حينئذ عليها بل تعمد ها ولو من مثل هذا مبطل انتهى أو في غير هاتحت صلاته والقذوبة به الا اذا قدر وعلم وتعمد
لانه حينئذ كلام أجنبي وحيث بطلت صلاته هنا يبطل الاقتداء به لكن للعالم بحاله كما قاله الماوردي واختار
السبكي ما اقتضاه قول الامام ليس لهذا قراءة غير الفاتحة لانه يتكلم بما ليس بقرآن بلا ضرورة من البطلان
مطلقا (ولو اقتدى بمن ظنه أهلا) للامامة (فبان خلافة) كان ظنه قارئاً أو غير مأموم أو رجلا أو قافلا فبان
أميا أو مأموماً أو امرأة أو مجنونا (أعاد) الصلاة وجوبا لتقصيره بترك البحث في ذلك (لا) ان اقتدى بمن
ظنه متطهرا فبان (ذا حدث) ولو حدثاً كبير (أو) ذا (خبث) خفي ولو في جمعة ان زاد على الاربعين فلا تجب
الاعادة وان كان الامام عالما بانتفاء تقصير المأموم اذا لامارة عليها ما ومن ثم حصل له فضل الجماعة اما اذا بان اذا
خبث ظاهر فيلزمه الاعادة على غير الاعمى لتقصيره وهو ما يظهر في الثوب وان حال بين الامام والمأموم حائل
والاوجه في ضبطه بان يكون بحيث لو تأمله المأموم رآه أو الخفي بخلافه وصحح النووي في التحقيق عدم وجوب
الاعادة مطلقا (وصح اقتداءه سليم بسلم) للبول أو المذي أو الضراط وقائم بقاعدة متوضي بمتيهم لا تزمه
اعادة (وكرهه) اقتداءه (بفاسق ومبتدع) كرافضى وان لم يوجد أحد سواهما لم يخش فتنة وقيل لا يصح
الاقتداء بهما وكرهه أيضا اقتداء بموسوس وأقرب لا بولد الزنا لانه خلاف الاولى واختار السبكي ومن تبعه
انتفاء الكراهة اذا تعدت الجماعة الاخلف من تكرهه خلفه بل هي أفضل من الانفراد وجزم شيخنا بانها لا تزول
حينئذ بل الانفراد أفضل منها وقال بعض أصحابنا والاوجه عندي ما قاله السبكي رحمه الله تعالى (تمت) وعذر
الجماعة كالجمعة مطر يبل ثوبه للخبر الصحيح انه صلى الله عليه وسلم أمر بالصلاة في الرجال يوم مطر يبل
أسفل النعال بخلاف ما لا يبله نم قطر الماء من سقف الطريق عذروا ان لم يبله لغلبة نجاسته واستقذاره ووحل
لم يؤمن معه التلوث بالمشى فيه أو الزلق وحر شديد وان وجد ظلا يمشى فيه ويرد شديد وظلمة شديدة بالليل
ومشقة مرض وان لم تنح الجلوس في الفرض لاصداع يسير ومدافعة حدث من بول أو غائط أو ريح فتكره
الصلاة معها وان خاف فوت الجماعة توفى نفسه كاصرح به جمع وحدوثها في الفرض لا يجوز قطعه ومحل ما ذكر
في هذه ان اتسع الوقت بحيث لو فرغ نفسه أدرك الصلاة كاملة والاحرم التأخير لذلك وقد لباس لائق به وان
وجد سائر العورة وسير رفقة لم يرسفر مباح وان أمن لمشقة استديحاشه وخوف ظلم على معصوم من عرض او
نفس او مال وخوف من حبس غريم معسر وحضور مريض وان لم يكن نحو قريب بلا متعهده أو كان نحو
قريب محتضر أو لم يكن محتضر السكن يأنس به وغلبة ناس عند انتظاره للجماعة وشدة جوع وعطش وعمى
حيث لم يجد قائدا باجرة المثل وان أحسن المشى بالعصا (تنبيه) ان هذه الاعذار تمنع كراهة تركها حيث سنت
وانه حيث وجبت ولا تحصل فضيلة الجماعة كما قاله النووي في المجموع واختار غيره عليه جمع متقدمون من
حصولها ان قصد هالولا العذر قال في المجموع يستحب لمن ترك الجماعة بلا عذر أن يتصدق بدينار أو نصفه لخبر
أبي داود وغيره
(فصل في صلاة الجمعة) هي فرض عين عند اجتماع شرائطها وفرضت بمكة ولم تقم بها لفقد العدد او لان

(قوله فان أمكنه التعلم) ويعتبر
كما قاله البغوى وغيره مضي
زمن سن امكان التعلم من
اسلام المصل ان طرأ اسلامه
وبحث بعضهم اعتباره من
سن التمييز اه سم على حج
والمعتمد انه من البلوغ زى كما
بهاشم (قوله من البطلان
مطلقا) أى لا فرق بين قادر
على التعلم وعاجز عنه اه حج
والمعتمد الحرمة للقراءة
ولا تبطل الصلاة اه زى
حيث كان عاجزا

شعارها الاظهار وكان صلى الله عليه وسلم مستخفيا فيها وأول من أقامها بالمدينة قبل الهجرة أسعد بن زرارة بقرية علي ميل من المدينة وصلاتها أفضل الصلوات وسميت بذلك لاجتماع الناس لها وأول من أجمع فيها مع حواء من مزدلفة فلذلك سميت الجمعة (تجب الجمعة على كل مكلف) أي بالغ عاقل (ذ كرحر) فلا تلزم علي أنثى وخنثى ومن يهرق وان كوتب لنقصه (متوطن) بمحل الجمعة لا يسافر من محل اقامتها صيفا ولا شتاء الا لحاجة كتجارة وزيارة (غير معذور) بنحو مرض من الاعذار التي مرت في الجماعة فلا تلزم على مريض ان لم يحضر بعد الزوال محل اقامتها وتعتقد بمعذور (و) تجب (على مقيم) بمحل اقامتها غير متوطن كمن أقام بمحل الجمعة أربعة أيام فأكثر وهو على عزم العود الى وطنه ولو بعد مدة طويلة وعلى مقيم متوطن بمحل يسمع منه النداء ولا يبلغ أهلها أربعين فتلزمه الجمعة (و) لكن (لا تعتقد) الجمعة (به) أي بمقيم غير متوطن ولا بمتوطن خارج بلد اقامتها وان وجبت عليه بسبب النداء منها (ولا بمن يهرق وصبا) بل تصح منهم لكن ينبغي تأخير احرامهم عن احرام أربعين ممن تعتقد به الجمعة على ما شرطه جمع محققون وان خالف فيه كثيرون (وشرط) لصحة الجمعة مع شروط غير هاستة أحدها (وقوعها جماعة) بنية امامة واقترانه مقتربة بتجريم (في الركعة الاولى) فلا تصح الجمعة بالعدد فرادى ولا تشتترط الجماعة في الركعة الثانية فلو صلى الامام بالاربعين ركعة ثم أحدث فاتهم كل منهم ركعة وحده أو لم يحدث بل فارقه في الثانية وأتموا من فردين أجزاءهم الجمعة نعم يشترط بقاء العدد الى سلام الجميع حتى لو أحدث واحد من الاربعين قبل سلامه ولو بعد سلام من عداهم بطلت الجمعة السكك ولو أدرك المسبوق ركوع الثانية واستمر معه الى ان سلم أي ركعة بعد سلامه جهرا تمت الجمعة ان سجدت الجمعة الامام وكذا من اقتدى به وأدرك ركعة معه كما قاله شيخنا وتجب على من جاء بعد ركوع الثانية بنية الجمعة على الاصح وان كانت الظهر هي اللازمة له وقيل تجوز نية الظهر وأفتى به البلقيني وأطال الكلام فيه (و) ثانيها وقوعها (بأربعين) ممن تعتقد بهم الجمعة ولو مرضى ومنهم الامام ولو كانوا أربعين فقط وفيهم أي واحدا أو أكثر قصر في التعلم تصح جمعهم لبطان صلاته فينقصون أما اذا لم يقصر الا في التعلم فتصح الجمعة به كاجزء به شيخنا في شرحي العباب والارشاد تبعا لما جزم به شيخه في شرح الروض ثم قال في شرح المنهاج لافرق هنا بين أن يقصر الا في التعلم وان لا يقصر والفرق بينهما غير قوى انتهى ولو نقصوا فيها بطلت أو في خطبة لم يحسب ركعتين فعل حال نقصهم ادم سماعهم له فان صادوا قريبا عرجا فجاز البناء على ما مضى والاوجب الاستداف كنقصهم بين الخطبة والصلاة لا تنفاهما الا فيهما (فرع) من له مسكنان ببلدين فالعبرة بما كثرت فيه اقامته فيها أهله وماله وان كان بواحد أهل وبآخر مال فبأيه أهله فان استويا في السكك فبالحل الذي هو فيه حالة اقامة الجمعة ولا تعتقد الجمعة بأقل من أربعين خلافا لابي حنيفة رحمه الله تعالى فتعتقد عنه باربعة ولو عبيد أو مسافرين ولا يشترط عندنا اذن السلطان لا اقامتها ولا كون محلها مصر خلافا له فيها ما سئل البلقيني عن أهل قرية لا يبلغ عددهم أربعين هل يصلون الجمعة أو الظهر فاجاب رحمه الله يصلون الظهر على مذهب الشافعي وقد أجاز جمع من العلماء ان يصلوا الجمعة وهو قوى فادأقلدوا أي جميعهم من قال هذه المقالة فانهم يصلون الجمعة وان احتاطوا فصلوا الجمعة ثم الظهر كان حسنا (و) ثالثها وقوعها (بمحل معدود من البلد) ولو بفضاء معدود منها بان كان في محل لا تقصر فيه الصلاة وان لم يتصل بالابنية بخلاف محل غير معدود منها وهو ما يجوز السفر القصر منه (فرع) لو كان في قرية أربعين كاملون لزمهم الجمعة بل يحرم عليهم على المعتمد تعطيل محلهم من اقامتها والذهاب اليها في بلد أخرى وان سمعوا النداء قال ابن الرقعة وغيره انهم اذا سمعوا النداء من مصر فهم غير يربون بين أن يحضروا البلد للجمعة وبين ان يقيموا في قريتهم واذا حضروا البلد لا يكمل بهم العدد لانهم في حكم المسافرين واذا لم يكن في القرية جمع تعتقد بهم الجمعة ولو بامتناع بعضهم يلزمهم السعي الى بلد يسمعون من جانبه النداء قال ابن عجيل ولو تعددت مواضع متقاربة وتميز كل باسم فلكل حكمه قال شيخنا انما يتجه ذلك ان عد كل مع ذلك قرية مستقلة عرفا (فرع) لو أكره السلطان أهل قرية أن

(قوله ولا بمن يهرق) أي لا تعتقد به ولا تجب عليه على الصحيح لعدم كاله واشتغاله ومقابل الصحيح أنه ان كان بينه وبين سيده مأثورة وقت الجمعة في نوبته فعليه الجمعة والا فلا (قوله بأربعين) وهذا القول هو المقتضى به من أربعة عشر قولا

يتقبلوا منها وينوؤا في موضع آخر فسكنوا فيه وقصدوا العود إلى البلد الأولى إذا فرج الله عنهم لا تلهيهم الجمعة بل لا تصح منهم لعدم الاستيطان (و) رابعها وقوعها (في وقت الظهر) فلو ضاق الوقت عنها وعن خطبتها أو شك في ذلك صلوا الظهر أو لو خرج الوقت يقينا ووطنوا فيه ولو قيل السهم وان كان ذلك باخبار عدل على الوجه وجب الظهر بناء على ما مضى وفات الجمعة بخلاف ما لو شك في خروجه لأن الأصل بقاؤه ومن شروطها أن لا يسبقها بتعزم ولا يقارنه فيه جمعة بمحله إلا أن كثرة أهله وعسر اجتماعهم بمكان واحد منه ولو غير مسجد من غير حقوق مؤذيه كجرو برد شديد فيجوز حينئذ تعددها للحاجة بحسبها (فرع) لا يصح ظهر من لا عذر له قبل سلام الإمام فإن صلاها جاهلا انقضت فقلوا ولو تركها أهل بلد فصلوا الظهر لم يصح مالم يضق الوقت عن أقل واجب الخطبتين والصلاة وإن علم من عاداتهم أنهم لا يقيمون الجمعة (و) خامسها (وقوعها) أي الجمعة (بعد خطبتين) بعد زوال المأني الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم لم يصل الجمعة إلا بخطبتين (بأركانها) أي يشترط وقوع صلاة الجمعة بعد خطبتين مع اتیان أركانها الآتية (وهي) خمسة أحدها (حمد الله تعالى) وثانيها (صلاة على النبي) صلى الله عليه وسلم (بلفظها) أي حمد الله والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم كالحمد لله أو أحمده الله فلا يكفي الشكر لله أو الثناء لله ولا الحمد للرحمن أو للرحيم وكالهم صل أو صلى الله أو صلى على محمد أو أحمد أو الرسول أو النبي أو الخاشع أو نحوه فلا يكفي اللهم سلم على محمد وارضم محمد أو صلى الله عليه بالضمير وإن تقدم له ذكر يرجع إليه الضمير كاصرح به جمع محققون قال الكمال الدميري وكثير ما يسهر الخطباء في ذلك أنه فلا تغير عما تجده مسطورا في بعض الخطب النبائية على خلاف ما عليه محققو المتأخرين (و) ثالثها (وصية بتقوى الله) ولا يتعين لفظها ولا تطويلها بل يكفي نحو أطيعوا الله بما فيه حث على طاعة الله وزجر عن معصيته لأنها المقصود من الخطبة فلا يكفي مجرد التحذير من غرور الدنيا وذكور الموت وما فيه من الفظاعة والألم قال ابن الرفعة يكفي فيها ما شتمت على الأمر بالاستعداد للموت ويشترط أن يأتي بكل من الأركان الثلاثة (فيها) أي في كل واحدة من الخطبتين ويندب أن يرتب الخطيب الأركان الثلاثة وما بعدها بأن يأتي أولا بالحمد فالصلاة فالوصية فالقراءة قبل الدعاء (و) رابعها (قراءة آية) مفهومة (في أحدهما) وفي الأولى أولى وتسبب بعد فراغها قراءة أو بعضها في كل جمعة للاتباع (و) خامسها (دعاء) أخروي للمؤمنين وإن لم يتعرض للمؤمنات خلافا للاذنعي (ولو) بقوله (رحمكم الله) وكذا بنحو اللهم أجرنا من النار أن قصد تخصيص الحاضرين (في) خطبة (ثانية) لاتباع السلف والخلف والدعاء للسلطان بخصوصه لا يسن اتفاقا إلا مع خشية فتنة فيجب ومع عدمها بالأس به حيث لا مجازفة في وصفه ولا يجوز وصفه بصفة كاذبة إلا للضرورة ويسن الدعاء لولاية الصحابة قطعاً وكذا لولاة المسلمين وجيو شهم بالصلاح والنصر والقيام بالعدل وذكر المناقب لا يقطع الولاء مالم يمد به معرض عن الخطبة وفي التوسط يشترط أن لا يطيله إطالة تقطع الموااة كإفعله كثير من الخطباء الجهال قال شيخنا ولو شك في ترك فرض من الخطبة بمدفرا غها لم يؤثر كالأثر في ترك فرض بعد الصلاة أو الوضوء (وشرط فيهما) أي الخطبتين (اسماع أربعين) أي تسعة وثلاثين سواء ممن تنعقد بهم الجمعة (الأركان) لاجتماع الخطبة قال شيخنا لا تجب الجمعة على أربعين بعضهم أصم ولا تصح مع وجود لفظ يمنع سماع ركن الخطبة على المعتمد فيهما وإن خالف فيه جمع كثير ولم يشترطوا إلا الحضور فقط وعليه يدل كلام الشيخين في بعض المواضع ولا يشترط كونهم بمحل الصلاة ولا فهمهم لما يسمعون (و) شرط فيهما (عربية) لاتباع السلف والخلف وفائدها العربية مع عدم معرفتهم لها بالعلم بالوعظ في الجملة قاله القاضي وإن لم يكن تعلمها بالعربية قبل ضيق الوقت خطب منهم واحد بلسانهم وإن أمكن تعلمها وجب على كل على الكفاية (وقيام قادر) عليه (وطهر) من حدث أكبر وأصغر وعن نجس غير معفو عنه في ثوبه وبدنه ومكانه (وستر) للمورة (و) شرط (جلوس بينهما) بطمأنينة فيه وسن أن يكون بقدر سورة الاخلاص وإن يقرأها فيه ومن خطب قاعدا العذر

(قوله من لا عذر له) أمامه له
عذر فله ذلك وإذا صلى
المعذور الظهر ثم زال عذره
قبل فوات الجمعة وأمكنه لم
تزيمه بل تسن له أنه حج
(قوله لم يصح مالم يضق الوقت)
هذا ما اعتمده في
التحفة ونقل فيها عن بعضهم
الصحة (قوله بمدزوال) فلو
خطب قبله لم تصح الخطبة
(قوله فلا يكفي مجرد التحذير)
اعلم أن التقوى أحد أركان
الطريق وهي خمسة تقوى
الله في السر والعلن واتباع
السنة في الأقوال والأفعال
والاعراض عن الخلق في
الاقبال والادبار والرضا
عن الله في القليل والكثير
والرجوع إلى الله في السراء
والضراء أنه بتصرف (قوله
اسماع أربعين الأركان) أي
بالفعل لا بالقوة كافي التحفة
(قوله سواء) أي الخطيب
فلا يشترط سماعه ولا سماعه
لأنه وإن كان أصم يفهم
ما يقول حج

فصل بينهما بسكتة وجوبا وفي الجواهر لو لم يجلس حسبتا واحدة فيجلس ويأتي بثالثة (وولاه) بينهما وبين أركانها ويدهما وبين الصلاة بأن لا يفصل طويلا عرفا وسيأتي أن اختلال الموالاة بين المجموعتين بفصل ركعتين باقل مجزئ فلا يبعد الضبط بهذا هنا ويكون بياننا للعرف (وسنلزمها) أي الجمعة وإن لم تلزمه (غسل) بتعميم البدن والرأس بالماء فإن عجز سن تيمم بنية الغسل (بعد) طلوع (البحر) وينبغي لصائم خشى منه مفطر تركه وكذا سائر الأغسال المسنونة وقربه من ذهابه إليها أفضل ولو تعارض الغسل والتكبير فراحة الغسل أولى للخلاف في وجوبه ومن ثم كره تركه ومن الأغسال المسنونة غسل العيدين والكسوفين والاستسقاء وأغسال الحج وغسل غاسل الميت والغسل للاعتكاف ولكل ليلة من رمضان والحجامة ولتغير الجسد وغسل الكافر إذا أسلم للامر به ولم يجب لأن كثيرين أسلموا ولم يؤمروا به وهذا إذا لم يمرض له في الكفر ما يوجب الغسل من جنابة ونحوها والواجب الغسل وان اغتسل في الكفر لبطان نيته وآكدها غسل الجمعة ثم من غسل الميت (تنبيه) قال شيخنا يسن قضاء غسل الجمعة كسائر الأغسال المسنونة وانما يطلب قضاؤه لأنه إذا علم أنه يقضى داوم على أدائه واجتنب تفويته (وبكور) لغير خطيب إلى المصلي من طلوع الفجر لما في الخبر الصحيح أن للجاني بعد اغتساله غسل الجنابة أي كغسله أو قيل حقيقة بأن يكون جامع لأنه يسن ليلة الجمعة أو يومها في الساعة الأولى بدنة وفي الثانية بقرة وفي الثالثة كبشاً قرن والرابعة دجاجة والخامسة عصفور والسادسة بيضة والمراد أن ما بين الفجر وخروج الخطيب ينقسم ستة أجزاء متساوية سواء أطل اليوم أم قصر أما الامام فيسن له التأخير إلى وقت الخطبة للاتباع ويسن الذهاب إلى المصلي في طريق طويل ماشيا بسكينة والرجوع في طريق آخر قصير وكذا في كل عبادة ويكره عدوه إليها كسائر العبادات الا الضيق وقت فيجب إذا لم يدركها إلا به (وترين باحسن ثيابه) وأفضلها الأبيض وبلي الأبيض ما صبغ قبل نسيجه قال شيخنا ويكره ما صبغ بعده ولو بغير الحمرة اه ويجرم التزين بالحرير ولو قزا وهو نوع منه كد اللون وما أكثره وزنا لا ظهورا من الحرير لا ما أقله منه ولا ما استوى فيه الأمران ولو شك في الأكثر فالاصل الحل على الأوجه (فرع) يحل الحرير لقتال ان لم يجد غيره أو لم يقدّم مقامه في دفع السلاح وصح في الكفاية قول جمع يجوز القباء وغيره مما يصلح للقتال وان وجد غيره اراه باللسكفار كتجلية السيف بفضة والحاجة كجرب ان آذاه غيره أو كان فيه نفع لا يوجد في غيره وقل لم يندفع بغيره ولا امرأة ولو باقتراش لاله بلا حائل ويحل منه حتى للرجل خيط السبعة ووزر الجيب وكيس المصحف والدرام وغطاء الهامة وعلم الرمح لا الشرابة التي برأس السبعة ويجب لرجل لبسه حيث لم يجد ساتر العورة غيره حتى في الخلوة ويجوز لبس الثوب المصبوغ بأي لون كان الا المزعفر ولبس الثوب المتنجس في غير نحو الصلاة حيث لا رطوبة لاجل الميتة بالضرورة كافتراش جلد سمك كسد وله اطعام ميتة لنحو طير لا كافر ومتنجس لدابة ويحل مع الكراهة استعمال العاج في الرأس واللحية حيث لا رطوبة واسراج بمنجس بغيره فإلّا في مسجد وان قل دخانه خلا فالجمع وتسميد أرض بنجس لا اقتناء كلب الصيد أو حفظ مال ويكره ولو لامرأة تزين غير الكعبة كشهد صالح بغير حرير ويكره به (ويعمم) الخبر ان الله وملائكته يصلون على أصحاب العمام يوم الجمعة ويسن سائر الصلوات وورد في حديث ضعيف ما يدل على أفضلية كبرها وينبغي ضبط طولها وعرضها بما يليق بلاسها عادة في زمانه ومكانه فان زاد فيها على ذلك كرهه وتخرم مروءة فقيه بلبس عمامة سوق لا تليق به وعكسه قال الحافظ لم يتحرر شي في طول عمامته صلى الله عليه وسلم وعرضها قال الشيخان من تمم فله فعل العذبة وتركها ولا كراهة في واحد منهما اذا النوى لأنه لم يصح في النهي عن ترك العذبة شيء اه لكن قد ورد في العذبة أحاديث صحيحة وحسنة وقد صرحوا بان أصلها سنة قال شيخنا وأرسلها بين الكتفين أفضل منه على الأيمن ولا اصل في اختيار أرسلها على الأيسر وأقل ما ورد في طولها أربعة أصابع وأكثره ذراع قال ابن الحاجب المالكي عليك أن تعمم قائما وتسروا قاعا قال في المجموع وكره ان يمشي في نعل واحدة ولبسها قائما وتعليق

(قوله الأبيض) وهو أفضل لباس أهل الدنيا فيسن لبسه في غير يوم العيد أما يوم العيد فالأعلى ثمن أفضل الأبيض وبلي الأبيض الأخضر وأما لباس الجنة فافضلها الأخضر اه باختصار (قوله ولو قزا الخ) القز هو ما قطعت منه الدودة وخرجت منه حية والحرير ما يحل عنها بعد موتها اه زى

جرس فيها ولمن قعد في مكان أن يفارق قه قبل أن يذكر الله تعالى فيه (وتطيب) لغير صام على الأوجه لما في الخبر الصحيح أن الجمع بين الغسل ولبس الأحسن والتطيب والانصات وترك التخبط يكفر ما بين اجتماعين والتطيب بالمسك أفضل ولا تسن الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم عند شمه بل حسن الاستغفار عنده كما قال شيخنا وندب تزين باز القف من يديه ورجليه لا أحداها فيكره وشعر نحو باطه وعاتيه لغير مريد التضحية في عشر ذي الحجة وذلك للاتباع ويقص شاربه حتى تبدو حمرة الشفة وازال القريح كرية ووسخ والمعمد في كيفية تقديم اليدين أن يبتدي بمسححة يمينه إلى خنصر هاتم إبهامه ثم خنصر يساره إلى إبهامه على التوالي والرجلين أن يبتدي بخنصر اليمنى إلى خنصر اليسرى على التوالي وينبغي البدار بفصل محل القلم ويسن فعل ذلك يوم الخميس أو بكرة الجمعة وكره المحب الطبري تنف شمر الانت قال بل يقصه لحديث فيه قال الشافعي رضي الله عنه من نظف ثوبه قل هم ومن طاب ريح من أذعقله (و) سن (انصات) أي سكوت مع اصفاء (الخطبة) ويسن ذلك وإن لم يسمع الخطبة نعم الأولى لغير السامع أن يشتغل بالتلاوة والذكر سر أو يكره الكلام ولا يحرم خلاف الثلاثة حالة الخطبة لا قبلها ولو بعد الجلوس على المنبر ولا بعده ولو بين الخطبتين ولا حال الدعاء للملوك ولا داخل مسجد إلا أن اتخذ له مكانا واستقر فيه ويكره للدخول السلام وإن لم يؤخذ لنفسه مكانا لا اشتغال المسلم عليهم فإن سلم لهم الر و يسن تسميت العاطس والرد عليه ورفع الصوت من غير مبالغة بالصلاة والسلام عليه صلى الله عليه وسلم عند ذكر الخطيب اسمه أو وصفه صلى الله عليه وسلم قال شيخنا ولا يبعد نذب الترضي عن الصحابة بل رفع صوت وكذا التأمين لدعاء الخطيب انتهى وتكره تحريما ولو لم يأتهم الجمعة بعد جلوس الخطيب على المنبر وإن لم يسمع الخطبة صلاة فرض ولو فائتة تذكرها الآن وإن لم تفته فور أو نقل ولو في حال الدعاء للسلطان والأوجه أنها لا تنقد كالصلاة بالوقت المكروه بل أولى ويجب على من بصلاة تخفيفها بأن يقتصر على أقل مجزئ عند جلوسه على المنبر وكره له داخل تحية فوتت تكبيرة الاحرام أن صلاها أو الأفلان تكرر بل تسن لكن يلزمه تخفيفها بأن يقتصر على الواجبات كما قاله شيخنا وكره احتباء حالة الخطبة للنهي عنه وكتب أوراق حالته في آخر جمعة من رمضان بل وإن كتب فيها نحو أسماء سريانية يجمل معناها حرم (و) سن (قراءة) سورة (كهف) يوم الجمعة وليلتها الأحاديث فيها وقرأه تهنئارا آكد أو لاها بعد الصبح مسارعة للخير وأن يكثر منها ومن سائر القرآن فيها ويكره الجهر بقراءة الكهف وغيره أن حصل به تأذ لمصل أو تأثم كما صرح به النووي في كتبه وقال شيخنا في شرح العباب ينبغي حرمة الجهر بالقراءة في المسجد وحمل كلام النووي بالكرهية على ما ذاهيف التأذي وعلى كون القراءة في غير المسجد (واكثار صلاة على النبي صلى الله عليه وسلم يومها وليلتها) للأخبار الصحيحة الأمرة بذلك فالأكثر منها أفضل من اكثار ذكر أو قرآن لم يرد بخصوصه قال شيخنا (ودعاء) في يومها رجاء أن يصادف ساعة الإجابة وأرجاء من جلوس الخطيب إلى آخر الصلاة وهي لحظة لطيفة وصح أنها آخر ساعة بعد العصر وفي ليلتها المجاء عن الشافعي رضي الله عنه أنه بلغه أن الدعاء يستجاب فيها وأنه استجبه فيها وسن اكثار فعل الخير فيهما كالصدقة وغيرها وأن يشتغل في طريقه وحضوره محل الصلاة بقراءة أو ذكر وأفضله الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم قبل الخطبة وكذا حالة الخطبة أن لم يسمعها كما مر للأخبار المرغبة في ذلك وأن يقرأ عقب سلامه من الجمعة قبل أن يثنى رجله وفي رواية قبل أن يتكلم الفاتحة والاحلاص والمعوذتين سبعين ما ورد أن من قرأها غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر وأعطي من الاجر بعدد من آمن بالله ورسوله (مهمة) يسن أن يقرأها الآية الكرسي وشهد الله بذلك مكتوبة وحين يأوى إلى فراشه مع أو آخر البقرة والكافرون ويقرأ أخواتهم الحشر وأول غافر إلى اليه المصير وأحسبتم أنما خلقناكم عبثا إلى آخرها صباحا ومساءم أذكركم ما وأن يواظب كل يوم على قراءة الم السجدة ويس والدخان والواقعة وتبارك والزلزلة والتكاثر والاحلاص مائتي مرة والفجر في عشر ذي الحجة ويس والرد عند المحتضر ووردت في كلها

(قوله بنسل محل القلم) أي مخافة تولد البرص فيما إذا حك جلده بشيء من ذلك قبل غسله (قوله وسن انصات الح) أي أنه يشترط الاسماع والسماع بالقوة لا بالفعل اذ لو كان صما عم بالفعل واجبا كان الانصات محتما وهذه طريقة مرق وقال حجب لابد من ذلك بالفعل اه باختصار (قوله لزهمم الرد) أي لأن كراهة الابتداء لامر خارج

أحاديث غير موضوعه (وحرّم تخط) رقاب الناس للأحاديث الصحيحة فيه والجزم ما نقله الشيخ أبو حامد عن نص الشافعي واختارها في الروضة وعليها كثير من لسان قضية كلام الشيخين الكراهة وصرح بها في المجموع (المن وجد فرجة قدماه) فله بلا كراهة تخطي صف واحد أو اثنين ولا امام لم يحد طريقا الى الحراب الابتخط ولا لغيره اذا أذنوا له فيه لحياء على الاوجه ولا لمعظم ألف موضعا ويكره تخطي المجتمعين لغير الصلاة ويحرم أن يقيم أحد بغير رضاه ليجلس مكانه ويكره ايثار غيره بمحله الا ان اتقل مثلثه أو أقرب منه الى الامام وكذا الايثار بسائر القرب وله تنحية سجادة غيره بنحو رجله والصلاة في محلها ولا يرفعها ولو يغير يده لدخولها في ضمانه (و) حرّم على من تلزمه الجمعة (نحو مبايعه) كاشتغال بصنعة (بعد) شروع في (أذان خطبة) فان عقد صح العقود ويكره قبل الاذان بعد الزوال (و) حرّم على من تلزمه الجمعة وان لم تنقديه (سفر) تفوت به الجمعة كان ظن أنه لا يدركها في طريقه أو مقصده ولو كان السفر طاعة مندوبا أو واجبا (بعد جرها) أي جري يوم الجمعة الا ان خشى من عدم سفره ضررا كانقطاعه عن الرفقة فلا يحرم ان كان غير سفر معصية ولو بعد الزوال ويكره السفر ليلة الجمعة لما روي بسند ضعيف من سافر ليلتها دعا عليه ملكاه أما السفر لمعصية فلا يسقط عنه الجمعة مطلقا قال شيخنا وحيث حرم عليه السفر هنا لم يترخص ما لم تفت الجمعة فيحسب ابتداء سفره من وقت فوتها (تتمه) يجوز لمسافر سفر طويلا بقصر رباعية مؤداة وفائمة سفر قصر فيه وجمع القصرين والمفرين تقديم أو تأخير ابغراق سور خاص بليل سفر وان احتوى على خراب ومزارع ولو جمع قريتين فلا يشترط مجاوزته بل لكل حكمه فبنيان وان تحلله خراب أو نهر أو ميدان ولا يشترط مجاوزة بساتين وان حوطت واتصلت بالبلد والقريتان ان اتصلتا عرفا كقرية وان اختلفتا سافلا انفصلتا ولو يسيرا كفي مجاوزة قرية المسافر للمسافر لم يبلغ سفره مسيرة يوم وليلة بسير الاثقال مع النزول المعتاد لنحو استراحة وأكل وصلاة ولا لآخر ومسافر عليه دين حال قادر عليه من غير اذن دائنه ولا لمن سافر لجر درويّة البلاد على الاصح وينتهي السفر بعوده الى وطنه وان كان مارباه او الى موضع آخر ونوى اقامته به مطلقا أو أربعة أيام صحاح أو علم ان أربعة لا ينقضي فيها ثم ان كان يرجو حصوله كل وقت قصر ثمانية عشريوما وشرط لقصر نية قصر في تحرّم وعدم افتداء ولو لحظّة بتم ولو لمسافرا وتحرز عن منافاهد او ما دوام سفره في جميع صلاته وجمع تقديم نية جمع في الاولى ولو مع التحلل منها وترتيب وولا عرفا فلا يضر فصل يسير بان كان دون قدر ركعتين وتأخير نية جمع في وقت الاولى ما بقى قدر ركعة وبقاء سفر الى آخر الثانية (فرع) يجوز الجمع بالمرض تقديم أو تأخير اعلى المختار ويراعى الارفق فان كان يزاد مرضه كان كان يحتملا وقت الثانية قدمها بشرط جمع التقديم أو وقت الاولى آخرها بنية الجمع في وقت الاولى وضبط جمع متأخرون المرض هنا ما يشق معه فعل كل فرض في وقته كشقة المشي في المطر بحيث تبطل ثيابه وقال آخرون لا بد من مشقة ظاهرة زيادة على ذلك بحيث تبسح الجلوس في الفرض وهو الاوجه (خاتمة) قال شيخنا في شرح المنهاج من أدى عبادة مختلفا في صحتها من غير تقليد للقاتل بها لزمه اعادة لان اقامته على فعلها عبث

(فصل في الصلاة على الميت) وشرعت بالمدينة وقيل هي من خصائص هذه الامة (صلاة الميت) أي الميت المسلم غير الشهيد (فرض كفاية) للاجماع والاختبار (كفله ولو غريقا) لانا مأمورون بنفسه فلا يسقط الفرض عنا الا بفعلنا ولو شاهدنا الملائكة نفسه ويكفي غسل كافر ويحصل أقله (بتعميم بدنه بالماء) مرة حتى ماتحت قلقة الاقلف على الاصح صبيا كان الاقلف أو بالغ اقال العبادي وبعض الحنفية لا يجب غسل ماتحتها فعلى المرجح لو تغذر غسل ماتحت القلقة بانها لا تنقلص الا يخرج يمين عاتحتها كاقاله شيخنا وأقره غيره وأكمله تثليثه وأن يكون في خلوة وقبض وعلى مرتفع بماء بارد الا الحاجة كوسخ وبرد فالمسح حينئذ أولى والمالمح أولى من العذب ويبادر بنفسه اذا تيقن موته ومتى شك في موته وجب تأخيرها الى اليقين بتغير ريح ونحوه

(قوله يجوز لمسافر الخ) وقد يجب القصر كما اذا ترتب على تركه اخراج واجب عن وقته المتعين له كما اذا أخر الظهر الى العصر ولم يقيم لصلاتها الا والباقي لا يسعها تامتين ويسعه مقصورتين فيجب عليه القصر لادراكها كاملتين في الوقت (قوله لا لمسافر لم يبلغ الخ) هذا محترز قوله السابق طويلا ومنه يعلم أن طويلا السفر هو ما بلغ يومًا وليلة يسير لا تنال مع النزول المعتاد لنحو استراحة وأكل وصلاة هذا أقله زمنا ولا غاية لا كثره اه باختصار (قوله فرض كفاية) أي على الرجال فلو قام بها غير رجل مع وجود رجل أو رجال لم يسقط الطلب عن الرجل أو الرجال وشروطها شروط غير ها وطره الميت

فذكر في العلامات الكثيرة لها انما تنقيد حيث لم يكن هناك شك ولو خرج منه بعد الغسل نجس لم ينقض الطهر بل يجب ان لا يخرج قبل التكفين لا بعده ومن تذر غسله لفقد ماء أو غيره كاحتراق ولو غسل تهرى يم وجوبا (فرع) الرجل أولى بغسل الرجل والمرأة أولى بغسل المرأة وله غسل حليته ولزوجه لا أمة غسل زوجه ولو نكحت غيره بلامس بل بلف خرقة على يد فان خالف صح الغسل فان لم يحضر الأجنبي في المرأة أو أجنبية في الرجل يم الميت نعم لها غسل من لا يشتهي من صبي أو صبية لحل نظر كل ومسه وأولى الرجال به أولادهم بالصلاة كإبائهم (وتكفينه بساتر عورة) مختلفة بالذكورة والانوثة دون الرق والحرية فيجب في المرأة ولو أمة ما يستر غير الوجه والكفين وفي الرجل ما يستر ما بين السرة والركبة والاكتفاء بساتر العورة هو ما صححه النووي في أكثر كتبه ونقله عن الأكثرين لانه حق لله تعالى وقال آخرون يجب ستر جميع البدن ولورجلان للفرم منع الزائد على سائر كل البدن لا الزائد على سائر العورة لتأكد أمره وكونه حق للميت بالنسبة للفرم وأدله المذكور ثلاثة يعلم كل منها البدن وجاز ان يزداد تحتها قيص وعمامة للأنثى ازار فقيص غمار فلها فتان ويكفن الميت بماله لبسه حيا فيجوز حرير ومنع غفر للمرأة والصبي مع الكراهة ومحل تجهيزه المتركة للزوجة وخادمها فليزوج غنى عليه نفقته فان لم يكن له تركة فعلى من عليه نفقته من قريب وسيد فعلى بيت المال فعلى ميسير المسلمين ويحرم التكفين في جلدان وجد غيره وكذا الطين والحشيش فان لم يوجد ثوب وجب جلد ثم حشيش ثم طين فيما استظهره شيخنا ويحرم كتابة شيء من القرآن وأسماء الله تعالى على الكفن ولا بأس بكتابه بالريق لانه لا يثبت وأفتى ابن الصلاح بحرمة ستر الجنائز بحريرو ولو امرأة كما يحرم تزوين بيتها بحريرو وخالفه الجلال البلقيني فجوز الحرير فيها وفي الطفل واعتمده جمع مع أن القياس الاول (ودفنه في حفرة تمنع) بعد طمها (رائحة) أي ظهورها (وسبها) أي نبشه لها فأي كل الميت وخرج بحفرة وضعه بوجه الارض ويبني عليه ما يمنع ذنك حيث لم يتعد الحفر نعم من مات بسفينة وتعذر البر جاز القاءه في البحر وثقله ليرسب والافلاو يمنع ذنك ما يمنع أحدهما كان اعتادت سباع ذلك المحل الحفر عن موته فيجب بناء القبر بحيث يمنع وصولها اليه وأكمله قبر واسع في عمق أربعة أذرع ونصف بذراع اليد ويحجب اضجاعه للقبلة ويندب الافضاء بخده الايمن بعد تنحية الكفن عنه الى نحو تراب مبالغته في الاستكانة والذل ورفع رأسه نحو لينة وكره صندوق الانحوندادة فيجب ويحرم دفنه بالاشياء يمنع وقوع التراب عليه ويحرم دفن اثنين من جنسين بقبر ان لم يكن بينهما محرمية أو زوجية ومع أحدهما كره كجمع متحدى جنس فيه بلا حاجة ويحرم أيضا دخال ميت على آخر وان اتحد اجنسا قبل بل جميع ويرجع فيه لأهل الخبرة بالارض ولو وجد بعض عظمة قبل تمام الحفر وجب رد ترابه أو بعده فلا ويجوز الدفن معه ولا يكره الدفن ليلا خلافا للحسن البصري والنهار أفضل للدفن منه ويرفع القبر قدر شبر ندبا وتسطيحه أولى من تسديمه ويندب لمن على شفير القبر ان يحثي ثلاث حثيات بيديه قائلا مع الاولى منها خلقناكم ومع الثانية وفيها نفيدكم ومع الثالثة ومنها نخرجكم تارة أخرى (مهمة) يسن وضع جريدة خضراء على القبر للانباع ولانه يخفف عنه ببركة تسبيحها وقيس بهما اعتيد من طرح نحو الريحان الرطب ويحرم أخذ شيء منهما ما لم ييسر للماني أخذ الاولى من تفويت حظ الميت المأثور عنه صلى الله عليه وسلم وفي الثانية من تفويت حق الميت بارتياح الملائكة النازلين لذلك قال شيخنا ابنا حجر وزيد (وكره بناءه) أي للقبر (أو لمية) لصحة النهي عنه بلا حاجة كخوف نبش أو حفر سبع أو هدم سيل ومحل كراهة البناء اذا كان يملكه فان كان بناء نفس القبر بغير حاجة مأمرا أو نحو قبة عليه بمسبلة وهي ما اعتاد أهل البلد الدفن فيها عرف أصلها ومسبلا أم لا أو موقوفة حرم وهدم وجوب لانه يتأبد بعد امتحاق الميت ففيه تضيق على المسلمين بمالا غرض فيه (تنبيه) واذا هدم ترد الحجارة المخرجة الى أهلها ان عرفوا أو يخفى بينهما والافال ضائع وحكمه معروف كقوله بعض أصحابنا وقال شيخنا الرزمي اذا بلى الميت وأعرض ورنثه عن الحجارة جاز الدفن مع بقائها اذا جرت العادة

(قوله الرجل أولى بغسل الرجل) وأولى الرجال به اذا تعدد الصالح لنفسه من أقاربه أو لام بالصلاة عليه وم رجال العصباء من النسب ثم الولاء كما سيأتي بيانهم (قوله بالنسبة للفرم) أي فيما لو قالت يكفن في سائر العورة فقط وقالت الورثة في سائر جميع البدن فيرى حق الميت فنكفنه في سائر جميع بدنه (قوله وتعذر البر) أي الدفن فيه بان لم يكن هناك بر أو كان ومنع منه مانع (قوله اضطجاعه) أي في القبر على شقه الايمن وهو الافضل ويجوز بكرامة على اليسر وهذا الاضطجاع كالاضطجاع للنوم اه حج

بالاعراض عنها كافي السنبال (و) كره (وطء عليه) أي على قبر مسلم ولو مهدرا قبل بلاء (الافسورة) كأن لم يصل لقبر ميتة بدونه وكذا ما يريد زيارته ولو غير قريب وجزم شرح مسلم كآخرين بحرمه القعود عليه والوطء لخبر فيه يرد أن المراد بالجلوس عليه جلوسه لقضاء الحاجة كما بينته رواية أخرى (ونبش) وجوباً بقبر من دفن بلا طهارة (لفس) أو تيميم نعم أن تغير ولو بنق حرم ولأجل مال غير كان دفن في ثوب مفصوب أو أرض مفصوبة أن طلب المالك ووجد ما يكفن أو يدفن فيه والالم يحز النبش أو سقط فيه متمول وإن لم يطلب مال كالهالك لا التكفين أن دفن بلا كفن ولا الصلاة بعد اهالة التراب عليه (ولا تدفن امرأة ماتت) (في بطنها جنين حتى يتحقق موته) أي الجنين ويحب شق جوفها والنبش له أن رجي حياته بقول القوابل لبو غصنة ستة أشهر فأكثر فإن لم يرج حياته حرم الشق لكن يؤخر الدفن حتى يموت كذا ذكر وما قيل أنه يوضع على بطنها شيء ليموت غلط فاحش (وورى) أي ستر بخرقعة (سقط ودفن) وجوباً كطفل كافر نطق بالشهادتين ولا يجب غسلها بل يجوز خرج بالسقط العلقة والمضغة فيدفنان بامن غير ستر ولو انفصل بعد أربعة أشهر غسل وكفن ودفن وجوباً (فإن احتاج) أو استهل بعد انفصاله (صلى عليه) وجوباً (وأركانها) أي الصلاة على الميت سبعة أحدها (نية) كغيرها ومن ثم وجب فيها ما يجب في نية سائر الفروض من نحو اقترانها بالتحريم والتعرض للفرضية وإن لم يقل فرض كفاية ولا يجب تعيين الميت ولا معرفته بل الواجب أدني ميمر فيكفي أصلي الفرض على هذا الميت قال جمع يجب تعيين الميت القائب بنحو اسمه (و) ثانيها (قيام) لقادر عليه فالعاجز يقعد ثم يضطجع (و) ثالثها (أربع تكبيرات) مع تكبيرة التحريم لا يتابع فإن خمس لم تبطل صلاته ويسن رفع يديه في التكبيرات حذو منكبيه ووضع يدهما تحت صدره بين كل تكبيرتين (و) رابعها (فاتحة) فبذلها فوقوف بقدرها والمعتد أنها تجزئ بعد غير الأولى خلافاً للحنابلة والمحررون أن لزم عليه جمع ركعتين في تكبيرة وخلو الأولى عن ذكر ويسن اسرار بغير التكبيرات والسلام وتعود وترك افتتاح وسورة الأعلى غائب أو قبر (و) خامسها (صلاة على النبي) صلى الله عليه وسلم (بعد) تكبيرة (ثانية) أي عقبها فلا تجزئ في غيرها ويندب ضم السلام للصلاة والدعاء للمؤمنين والمؤمنات عقبها والحمد قبلها (و) سادسها (دعاء الميت) بخسوصه ولو طفلاً بنحو اللهم اغفر له وارحمه (بعد الثالثة) فلا تجزئ بعد غيرها قطعاً ويسن أن يكثر من الدعاء له ومأثوره أفضل وأولاه ما رواه مسلم عنه صلى الله عليه وسلم وهو اللهم اغفر له وارحمه واعف عنه وعافوه وأكرم زله ووسع مدخله واغسله بالماء والثلج والبرد وقم من خطايا كما ينقي الثوب الأبيض من الدنس وأبدله داراً خيراً من داره وأهلاً خيراً من أهله وزوجاً خيراً من زوجته وأدخله الجنة وأعذه من عذاب القبر وفتنه ومن عذاب النار ويزيد بن عبد الله بن أبي ربيعة عن النبي صلى الله عليه وسلم يقول في الطفل مع هذا اللهم اجعله فرطاً لأبويه وسلفاً وذخراً وعظماً واعتباراً وشفيعاً وثقل به موازينهم وأفرغ الصبر على قلوبهما ولا تفتنهما بعده ولا تحرمهما أجره قال شيخنا وليس قوله اللهم اجعله فرطاً إلى آخره مفيداً عن الدعاء له لأنه دعاء بالالزام وهو لا يكفي لأنه إذا لم يكف الدعاء له بالعموم الشامل كل فرد فأولى هذا ويؤثر الضمائر في الاثنين ويجوز تكبيرها بإرادة الميت أو الشخص ويقول في ولد الزنا اللهم اجعله فرطاً لأمه وأمه بالبدال في الأهل والأهل والزوجة اببدال الأوصاف لا الذوات لقوله تعالى الحقنابهم ذريتهم ولحبر الطبراني وغيره أن نساء الجنة من نساء الدنيا أفضل من الحور العين اهـ (و) سابعها (سلام) كغيرها (بعد رابعة) ولا يجب في هذه ذكر غير السلام لكن يسن اللهم لا تحرمنا أجره أي أجر الصلاة عليه أو أجر المصيبة ولا تقتنا بعده أي لا تتركب المعاصي واغفر لنا وله ولو تخلف عن امامه بالأعذر بتكبيرة حتى شرع امامه في أخرى بطلت صلاته ولو كبر امامه بتكبيرة أخرى قبل قراءة المسبوق الفاتحة تابعه في تكبيره وسقطت القراءة عنه وإذا سلم الإمام تدارك المسبوق ما بقي عليه مع الأذكار ويقدم في الإمامة في صلاة الميت ولو امرأة أي أو نائبه فأبوه ثم ابنه فابنه ثم أخ لا بون فلا ب ثم ابنهما ثم الم كذلك ثم سائر العصباء ثم معق ثم ذورحم ثم زوج (وشرطها) أي الصلاة على الميت مع شروط سائر

(قوله لخبر فيه) هو أنه صلى الله عليه وسلم قال لأن يجلس أحدكم على جرة فتخلص إلى جلده خير له من أن يجلس على قبر أمه ر (قوله تعيين الميت القائب بنحو اسمه) عبارة مرأى لو صلى على غائب فلا بد من تعيينه بقلبه كما قاله ابن عجيل نعم لو صلى امام على غائب فنوى الصلاة على من صلى عليه الامام كفي كالحاضر (قوله اللهم اغفر لحينا وميتنا إلخ) تمامه وشاهدنا وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا وذكرنا واثاناً اللهم من أحبيته منا فأحبه على الاسلام ومن توفيته منا فتوفه على الايمان رواه أبو داود والترمذي

الصلوات (تقدم طهره) أي الميت بما قرب فأن وقع بحفرة أو بحر وتعدر آخره وطهره لم يضل عليه على المقصد
(وأن لا يتقدم) المصل (عليه) أي الميت أن كان حاضر أو لو في قبر أما الميت الغائب فلا يضر فيه كونه ورا المصلي
ويسن جعل صفوفهم ثلاثة فكثر للخبر الصحيح من صلى عليه ثلاثة صفوف فقد أوجب أي غفر له ولا يندب
تأخير هالز زيادة المصلين الأولى واختار بعض المحققين أنه إذا لم يخش تغيره ينبغي انتظار مائة أو أربعين رجى
حضورهم قريباً للحديث وفي مسلم ما من مسلم يصلي عليه أمة من المسلمين يبلغون مائة كلهم يشفعون له إلا
شفعوا فيه ولو صلى عليه فحضر من لم يصل ندب له الصلاة عليه وتقع فرضا فيه ويثاب ثوابه والأفضل فعلها
بعد الدفن للاتباع ولا يندب لمن صلاها ولو منفردا لعادتها مع جماعة فإن أعادها وقت نفل أو قال بعضهم الاعادة
خلاف الأولى (وتصح) الصلاة (على) ميت (غائب عن بلد) بأن يكون الميت بمحل بعيد عن البلد بحيث
لا ينسب إليها عرفاً أخذ من قول الزركشي أن خارج السور القريب منه كداخله (إلا) على غائب عن مجلسه
(فيها) وإن كبرت نعم لو تضرع الحضور لها بنحو حبس أو مرض جازت حينئذ على الأوجه (و) تصح على حاضر
(مدفون) ولو بعد بلائه (غير نبي) فلا تصح على قبر نبي الخبير الشيخين (من أهل فرضها وقت موته) فلا تصح
من كافر وحائض يومئذ كمن بلغ أو أفاق بعد الموت ولو قبل الفيل كما اقتضاء كلام الشيخين (وسقط الفرض)
فيها (بذكر) ولو صدياً عيماً ولو مع وجوده بالغ وإن لم يحفظ الفاتحة ولا غير هابل وقف بقدرها ولو مع وجود
من يحفظها إلا بآثني مع وجوده ونحوه على جنازة صالحة واحدة فينوي الصلاة عليهم أجمعاً ولا حرم تأخيرها عن
الدفن بل يسقط الفرض بالصلاة على القبر (وتحرم صلاة) على كافر لحزمة الدعاء له بالمغفرة قال تعالى ولا تصل
على أحد منهم مات أبداً ومنهم أطفال الكفار سواء أنطقوا بالشهادتين أم لا فتحرم الصلاة عليهم (على شهيد)
وهو بوزن فعيل بمعنى مفعول لأنه مشهود له بالجنة أو فاعل لأن روحه تشهد الجنة قبل غيره ويطلق لفظ الشهيد
على من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو شهيد الدنيا والآخرة وعلى من قاتل لنحو حمية فهو شهيد الدنيا وعلى
مقتول ظالم أو غريق وحريق ومبطون أي من قتله بطنه كاستسقاء أو أسهال فهم الشهداء في الآخرة فقط
(كفسله) أي الشهيد ولو جنباً لأنه صلى الله عليه وسلم لم يفصل قتلى أحد ويحرم أزاله دم شهيد (وهو من مات
في قتل كفار) أو كافر واحد قبل انقضائه وإن قتل مدبراً (بسببه) أي القتل كان أصابه سلاح مسلم آخر
خطأ أو قتله مسلم استعانوا به أو تردى بغير حال قتال أو جهل مامات به وإن لم يكن به أثر دم (لأسير قتل صبراً)
فانه ليس بشهيد على الأصح لأن قتله ليس بمقاتلة ولا من مات بعد انقضائه وقدم في حياة مستقرة وإن قطع بموته
بعد ما جرح به أمان من حركته حرمة مذبوح عند انقضائه فشبهه جزماً بالحياة المستقرة مما تجوز أن يبقى يوماً أو
يومين على ما قاله النووي والعمري ولا من وقع بين كفار فهرب منهم فقتلوه لأن ذلك ليس بقتال كما أفتى به
شيخنا بن زياد رحمه الله تعالى ولا من قتله اغتيالاً حربي دخل بيننا نعم أن قتله عن مقاتلة كان شهيداً كان قتله
السيد السهمودي عن الخادم (وكفن) ندباً (شهيد في ثيابه) التي مات فيها والمطبخة بالدم أولى للاتباع ولو لم
تكفه بان لم تستر كل بدنه تمت وجوباً (لا) في (حرير) لبسه لضرورة الحرب فيزع وجوباً (ويندب)
أن يلحق محضر ولو لم يميز على الأوجه الشهادة أي لا اله إلا الله فقط لخبر مسلم لقنوا موتاً أي من حضره الموت
لا اله إلا الله مع الخبر الصحيح من كان آخر كلامه لا اله إلا الله دخل الجنة أي مع الفائزين والافكل مسلم ولو فاسقا
يدخلها ولو بعد عذاب وإن طال وقول جمع يلحق محمد رسول الله أيضاً لأن المقصد موته على الإسلام ولا يسمى
مسلماً إلا بهما مردوداً به مسلم وإنما المقصد ختم كلامه بالاله إلا الله ليحصل له ذلك الثواب وبحث تلقينه الرقيق
الاعلى لأنه آخر ما تكلم به رسول الله صلى الله عليه وسلم مردوداً بذلك لسبب لم يوجب في غيره وهو أن الله خير
فاختاره وأما الكافر فيلقنهما قطعاً مع لفظ أشهد لوجوبه أيضاً على ما سياتي فيه إذا لا يصير مسلماً إلا بهما وإن
يقف جماعة بعد الدفن عند القبر ساعة يسألون له التثبيت ويستغفرون له (تلقين بالغ ولو شهيداً) كما اقتضاء

(قوله كمن بلغ) هذا ضعيف
والمتقدم في التحفة والنهاية
وأقره شيخ الإسلام
والخطيب والإمام وغيرهم
أنه كالمحدث فيصلي اه كمدى
(قوله فتحرم الصلاة عليهم)
أي لا نأمنهم في الدنيا
معاملة آبائهم وإن كانوا في
الآخرة ناجين من النار
ولخلقهم على الفطرة (قوله
أي من حضره الموت) أي
ولم يمت أمان من مات فلا نفوات
المقصود حينئذ

اطلاقهم خلافا لآزر كشي (بعد تمام دفن) فيقعد رجل قبالة وجهه ويقول يا عبد الله بن أمة الله اذكر العهد الذي خرجت عليه من الدنيا شهادة أن لا إله الا الله وحده لا شريك له وأن محمد رسول الله وأن الجنة حق وأن النار حق وأن البعث حق وأن الساعة آتية لا ريب فيها وأن الله يثيب من في القبور وأنك رضيت بالله ربا وبالإسلام ديناً وبمحمد صلى الله عليه وسلم نبياً وبالقرآن اماماً وبالكعبة قبلة وبالمؤمنين اخواناً ربي الله لا اله الا هو عليه توكلت وهو رب العرش العظيم قال شيخنا ويسن تكراره ثلاثاً والاولى للحاضرين الوقوف وللملقن القعود ونداؤه بالام فيه أي ان عرفت والا فبحواه لا ينافي دعاء الناس يوم القيامة بأبائهم لان كلهم كانوا قديماً لا مجال للرأي فيه والظاهر أنه يبذل العبد بالامة في الآتي ويؤث الضمائر ويندب (زيارة قبور لرجل) لا لآتي فتكره لها فمن يسن لها زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم قال بعضهم وكذا سائر الانبياء والعلماء والاولياء ويسن كانص عليه ان يقرأ القرآن ما تيسر على القبر فيدعوله مستقبلاً للقبلة (وسلام) لزائر علي أهل المقبرة عموماً خصوصاً فيقول السلام عليكم دار قوم مؤمنين عند أول المقبرة ويقول عند قبر أبيه مثلاً السلام عليك يا ولي الذي فان أراد الاقتصار على أحدهما أتى بالثانية لانه أخص بمقصوده وذلك لخبر مسلم أنه صلى الله عليه وسلم قال السلام عليكم دار قوم مؤمنين وأنا ان شاء الله بكى لاحقون والاستثناء للتبرك أول الدفن بتلك البقعة أولاً. وتعلي الاسلام (فائدة) ورد أن من مات يوم الجمعة أوليلها آمن من عذاب القبر وفنته وورد أيضاً من قرأ قل هو الله أحد في مرض موته مائة مرة لم يفتن في قبره وأمن من ضغطة القبر وجاوز الصراط على كف الملائكة وورد أيضاً من قال لا اله الا انت سبحانك اني كنت من الظالمين أربعين مرة في مرضه فمات فيه أعطي أجر شهيد وان برئ برئ مغفور له غفر الله لنا وأعاذنا من عذاب القبر وقتته

(قوله بعد تمام دفن) منه يؤخذ عدم سن تلقين من يراد القاؤه في لجة بحر كما قاله شيخنا الموصني (قوله وفنته) قال بعضهم المراد بها سؤال منكر ونكير والفتنة الاختبار (قوله بوزن مكة) أي للخبر الصحيح المكيال مكيال المدينة والوزن وزن مكة (قوله ان لم ينض) أي لم يبلغ بالنقد الذي اشترى به (قوله لاعكسه) أي لان نوى بمال القنية التجارة فلا يحمل مال تجارة وينعقد حوله بمجرد النية بل لابد من البيع مثلاً بقصد التجارة

باب الزكاة

هي لغة التطهير والتمام وشرعاً اسم لما يخرج عن مال أو بدن طلي الوجه الآتي وفرضت زكاة المال في السنة الثانية من الهجرة بعد صدقة الفطر ووجبت في ثمانية أصناف من المال النقدين والانعام والقوت والتمر والعنب لثمانية أصناف من الناس ويكفر جاحد وجوبها ويقاقل الممتنع عن أدائها وتؤخذ منه وان لم يقاقل قهراً (تجب على) كل مسلم ولو غير مكلف فعلي الولي آخر اجها من ماله وخرج بالمسلم الكافر الاصل فلا يلزمه آخر اجه ولو بعد الاسلام (حر) معين فلا تجب على رقيق لعدم ملكه وكذا المكاتب لضف ملكه ولا تلزم سيده لانه غير مالك (في ذهب) ولو غير مضر وبخلاف من زعم اختصاصها بالمضروب (بلغ) قدر خالصه عشرين مثقالاً بوزن مكة تحديداً فلو نقص في ميزان أو تم في آخر فلا زكاة للشك والمثقال اثنان وسبعون حبة شعير متوسطة قال الشيخ زكريا ووزن نصاب الذهب بالاشرفي خمسة وعشرون وسبعان وتسع وقال تلميذه شيخنا والمراد بالاشرفي القاينبائي (وفي فضة بلغت مائتي درهم) بوزن مكة وهو خمسون حبة وخمسة حبة فبالعشرة دراهم سبعة مثاقيل ولا وقص فيها كالمعشرات فيجب في العشرين والمائتين وفيما زاد طلي ذلك ولو بيعت حبة (ربع عشر) للزكاة ولا يكمل أحد النقدين بالآخر ويكمل كل نوع من جنس بآخر منه ويجزي جيد وصحيح عن رديء ومكسر بل هو أصل لاعكسه ما وخرج بالخالص المغشوش فلا زكاة فيه حتى يبلغ خالصه نصاباً (ك) ما يجب ربع قيمة العرض في (مال تجارة) بلغ النصاب في آخر الحول وان ملكه بدون نصاب ويضم الربح الحاصل في أثناء الحول الى الاصل في الحول ان لم ينض أما اذا نض بان صار ذهباً أو فضة وأمسكه الى آخر الحول فلا يضم الى الاصل بل يزكى الاصل بمحوله ويفرد الربح بمحوله ويصير عرض التجارة للقنية بنيتها فينقطع الحول بمجرد دية القنية لاعكسه ولا يكفر منكرو وجوب زكاة التجارة للخلاف فيه (وشرط) لوجوب الزكاة في الذهب والفضة لا التجارة (تمام نصاب) لها (كل الحول) بان لا ينقص المال عنه في جزء من اجزاء الحول أما زكاة التجارة فلا يشترط فيها تمامه الا آخره لانه حالة الوجوب (وينقطع) الحول (بتخلل زوال ملك) أثناءه بمعارضة أو غيرها

أو غير هاتين لو ملك نصاباً ثم أقرضه آخر بعد ستة أشهر لم ينقطع الحول فإن كان ملياً أو عاد إليه أخرج الزكاة آخر الحول لأن الملك لم يزل بالكلية لثبوت بدله في ذمة المقترض (وكره) أن يزيل ملكه ببيع أو مبادلة عما تجب فيه الزكاة (الحيلة) بأن يقصده دفع وجوب الزكاة لأنه فرار من القربة وفي الوجيز يحرم وزاد في الأحياء ولا يرى الذمة باطناً وإن هذا من الفقه الضار وقال ابن الصلاح ياتم بقصده لا بفعله قال شيخنا أماً لقصده للحيلة بل لحاجة أولها وللفرار فلا كراهة (تنبيه) لا زكاة على صير في بادل ولو للتجارة في أثناء الحول بما في يده من النقد غيره من جنسه أو غيره وكذا الزكاة على وارث مات مورثه عن عروض التجارة حتى يتصرف فيها بنيتها حينئذ يستأنف حولها (ولا زكاة في حلي مباح ولو) اتخذ الرجل بلا قصد لبس أو غيره أو اتخذ (لأجارة) أو إعاره لامرأة (الا) إذا اتخذ (بنية كنز) فتجب الزكاة فيه (فرع) يجوز للرجل تختم بخاتم فضة بل يسن في خنصر يمينه أو يساره الاتباع وليس في اليمين أفضل و صوب الأذرع ما اقتضاه كلام ابن الرفعة من وجوب تقصه عن مثقال للنهي عن اتخاذ مثقالاً وسنده حسن لكن ضعفه النووي فالأوجه أنه لا يضبط بمثقال بل بما لا يعد اسرافاً عرفاً قال شيخنا وعليه فالعبرة بعرف أمثال اللباس ولا يجوز تعدده خلافاً لجمع حيث لم يعد اسرافاً أو تحديته آلة حرب كسيف ورمح وترس ومنطقة وهي ما يشدهم الوسط وسكين الحرب دون سكين المهنة والمقلمة بفضة بلاسرف لأن في ذلك إرباباً للكافر لا بذهب لزيادة الاسراف والحيلة والخبر المبيح له ضعفه ابن القطان وإن حسنه الترمذي وتحليته مصححاً قال شيخنا أي ما فيه قرآن ولو للتبرك كغلافه بفضة والمرأة تحلته بذهب كراما فيهما وكتبه بالذهب حسن ولو من رجل لا تحلية كتاب غيره ولو بفضة والخويع حرام قطعاً مطلقاً ثم إن حصل منه شيء بالعرض على النار حرمت استدامته والأفلاوان اتصل بالبدن خلافاً لجمع ويحل الذهب والفضة بلاسرف لامرأة وصبي أجماعاً في نحو السوار والخال والنعل والطوق وعلي الأصح في المنسوج بهما ويحل لمن التاج وإن لم يتدنه وقلادة فيهدان نير معراة قطعاً وكذا مثقوبة ولا تجب الزكاة فيها أجمع السرف فلا يحل شيء من ذلك كخلخال وزن مجموع فرديته مائتا مثقال فتجب الزكاة فيه (و) تجب على من مر (في قوت) اختيارى من حبوب (كبر) وشعير (وأرز) وذرة وحمص ودخن بأقلاء ودقصة (و) في تمر وعنب من ثمار (بلغ) قدر كل منها (خمس أو سق) وهي بالكيل ثلثاً صاع والصاع أربعة أمداد والمد رطل وثلث منق من تبن وقشر لا يؤكل معه ظالبا واعلم أن الأرض بما يدخر في قشره ولا يؤكل معه فتجب فيه إن بلغ عشرة أوسق (عشر) للزكاة (ان سق بلا مؤونة) كطير (والا) أي وإن سقى بمؤونة كنضج (فقصه) أي نصف العشر وسبب التفرقة ثقل المؤونة في هذا وخفها في الأول سواء أزرع ذلك قصد أم نبت اتفاقاً كما في المجموع حاكياً فيه الاتفاق وبه يعلم ضعف قول الشيخ زكريا في تحريره تبعاً لأصله يشترط لوجوبها أن يزرعه مالكه أو نائبه فلا زكاة فيما أزرع بنفسه أو زرعه غيره بغير أذنه ولا يضم جنس إلى آخر لتكميل النصاب بخلاف أنواع الجنس فتضم وزرعه العام بضمان أن وقع حصدهما في عام (فرع) لا تجب الزكاة في مال بيت المال ولا في ريع موقوف من نخل أو أرض على جهة عامة كالفقراء والفقهاء والمساجد لعدم تعيين المالك وتجب في موقوف على معين واحد أو جماعة معينة كأولاد يزيد ذكره في المجموع وأفتى بعضهم في موقوف على إمام المسجد أو المدارس بأنه يلزمه زكاته كالمعين قال شيخنا والأوجه خلافه لأن المقصود بذلك الجهة دون شخص معين (تنبيه) قال الجلال البلقيني في حاشية الروضة تبعاً له لجمع أن غلة الأرض المملوكة أو الموقوفة على معين إن كان البذر من مال مالكها أو الموقوف عليه فتجب عليه الزكاة فيما أخرجه الأرض فإن كان البذر من مال العامل وجوز نا الخابرة فتجب الزكاة على العامل ولا شيء على صاحب الأرض لأن الحاصل له أجره أرضه وحيث كان البذر من صاحب الأرض وأعطى منه شيء للعامل لا شيء على العامل لأنه أجره عمله اهـ وتجب الزكاة لنبت الأرض المستأجرة مع أجرتها على الزارع ومؤونة الحصاد والدياس على المالك (و) تجب على من مر الزكاة (في كل خمس أبل شاة) جذعة ضأن لها سنة أو ثنية معز لها سنتان ويجزئ الذكر وإن كانت أبله أنانا

(قوله عشر) الحاصل انه
يجب الخمس في الركاز كما
يأتي والعشر فيما يسقى
بغير مؤونة ونصف العشر
فيما يسقى بمؤونة ورابع العشر في
الناض ولومن معدن وفي
زكاة التجارة ربه ووقته
وقت اخراج المقصود
وتصفيته في الركاز والمعدن
وبدو الصلاح في المستنبت
والحول في الناض والنم
والتجارة وأول ليلة العيد
في زكاة الفطرا هـ شرقاوى

لا المريض إن كانت ابلة صحاحا (الى خمس وعشرين) منها في عشر شاتان وخمسة عشر ثلاث وعشرين الى
 الخمس والعشرين أربع فاذا كملت الخمس والعشرين (فبنت مخاض) لها سنة هي واجبة الى ست وثلاثين سميت
 بذلك لان أمها أن لها أن تصير من المخاض أى الحوامل (وفى ست وثلاثين) الى ست وأربعين (بنت لبون)
 لها ستان سميت بذلك لان أمها أن لها أن تضع ثانيا وتصير ذات لبن (و) في (ست وأربعين) الى احدى وستين
 (حقه) لها ثلاث سنين سميت بذلك لانها استحققت أن تتركب ويحمل عليها أو أن يطررها الفحل (و) في (احدى
 وستين جذعة) لها أربع سنين سميت بذلك لانها يجذع مقدم أسنانها أي يسقط (و) في (ست وستين بنت لبون
 و) في (احدى وتسعين حقان و) في (مائة وحدى وعشرين ثلاث بنات لبون ثم) الواجب (في كل أربعين بنت
 لبون و) في كل (خمين حقه و) يجب (في ثلاثين بقرة) الى أربعين (تببيع) له سنة سمي بذلك لانه يتبع أمه
 (و) في (أربعين) الى ستين (مسنة) لها ستان سميت بذلك لتكامل أسنانها (و) في (ستين تبيعان ثم في كل
 ثلاثين تبيع و) في كل (أربعين مسنة و) يجب (في أربعين غنما) الى مائة وحدى وعشرين (شاة و) في (مائة
 وحدى وعشرين) الى مائتين وواحدة (شاتان و) في (مائتين وواحدة) الى ثلثمائة (ثلاث) من الشياه (و) في
 (أربع مائة أربع) منها (ثم في كل مائة شاة) جذعة ضأن لها سنة أو ثنية معز لها ستان وما بين النصاين يسمى وقصا
 ولا يؤخذ خيار كحامل ومسمنة للاكل وربى وهي حديثه المهد بالتاج بان يمضى لها من ولادتها نصف شهر
 الا برضا مالك (وتجب الفطرة) أي زكاة الفطر سميت بذلك لان وجوبها به وفرضت كرمضان في ثاني سنى الهجرة
 وقول ابن اللبان بعدم وجوبها غلط كافي الروضة قال وكيع زكاة الفطر لشهر رمضان كسجدة السهول للصلاة
 تجبر نقص الصوم كما يجبر السجود نقص الصلاة يؤيده ما صح أنها طهرة للصائم من اللغو والرفث (على خير)
 فلا تلزم على رقيق عن نفسه بل تلزم سيدة عنه ولا عن زوجته بل ان كانت أمة فلي سيدة ما ولا فعلها كيانا
 ولا على مكاتب لضعف ملكه ومن ثم تلزم زكاة ماله ولا نفقة أقارب به ولا استقلاله لم تلزم سيدة عنه (بغروب
 شمس (ليلة فطر) من رمضان أي بادر الك آخر جزء منه وأول جزء من شوال فلا تجب بما حدث بعد الغروب
 من ولدو نكاح وملك فن وغنى واسلام ولا تسقط بما يحدث بعده من موت وعق وطلاق ومزبل ملك ووقت
 أداها من وقت الوجوب الى غروب شمس يوم الفطر فيلزم الحر المذكور أن يؤديها قبل غروب شمس (عمن)
 أى عن كل مسلم (تلزمه نفقته) بزوجة أو ملك أو قرابة حين الغروب (ولو رجعية) أو حاملا بابتائولو أمة فيلزم
 فطرتها كنفقتها ولا تجب عن زوجة ناشئة لسقوط نفقتها عنه بل تجب عليها ان كانت غنية ولا عن حرة
 غنية غير ناشئة تحت معسر فلا تلزم عليه لا تنفاه يساره ولا عليها لكمال تسليمها نفسها له ولا عن ولد صغير غنى
 فتجب من ماله فان اخرج الاب عنه من ماله جاز ورجع ان نوي الرجوع وفطرة ولد الزنا على أمه ولا عن ولد
 كبير قادر على كسب ولا تجب الفطرة عن قن كافر ولا عن مرتد الا ان عاد للاسلام ولم يلزم على الزوج فطرة خادمة
 الزوجة ان كانت أمة أو أمها وأخدمها اياها لا مؤجرة ومن محبتها ولو باذنه على المعتمد وعلى السيد فطرة أمة
 المزوجة لمعسر وعلى الغنية المزوجة لعبد لا عليه ولو غنيا قال في البحر ولو غاب الزوج فللزوجة اقتراض
 نفقتها بالضرورة لا فطرتها لأنه المطالب وكذا بمضه المحتاج وتجب الفطرة على من مر عن ذكر (ان فضل عن
 قوت ممنون) له تلزمه مؤنته من نفسه وغيره (يوم عيده وليلته) وعن ملبس ومسكن وخادم يحتاج اليها هو أو
 ممونه (وعن دين) على المعتمد خلافا للمجموع ولو مؤجلا ان رضى صاحبه بالتأخير (ما يخرج فيها) أى الفطرة
 (وهي) أى زكاة الفطر (صاع) وهو أربعة أمداد والمدرطل وثلاث وقدره جماعة بخفنه بكفين معتدين عن
 كل واحد (من غالب قوت بلده) أى بلد المؤدى عنه فلا تجزئ من غير غالب قوته أو قوت مؤدأو بلده لتشوف
 النفوس لذلك ومن ثم وجب لفقره بلده مؤدى عنه فان لم يعرف كابق فيه آراءه منها اخرجها حالا ومنها أنها
 لا تجب الا اذا عاد وفي قول لاشئ (فرع) لا تجزئ قيمة ولا معيب ومسوس ومبول أي الا ان جف وعاد

(قوله ولا على مكاتب) أى
 بل هو من أهل الزكاة
 لكن لا يأخذ من زكاة سيده
 شيئا (قوله ووقت أدائها)
 احترازه عن وقت جواز
 اخراجها وذلك من أول ليلة
 من رمضان (قوله الى
 غروب شمس) سيأتى أن
 تأخير اخراجها الى ما بعد
 صلاة العيد بلا عذر مكروه

لصلاحية الادخار والاقنيات ولا اعتبار لا قتيانهم المبلول الا ان فقدوا غيره فيجوز (وحرّم تأخيرها عن يومه)
 أي العيد بلا عذر كغيبه مال أو مستحق ويجب القضاء فور المعصية ويجوز تعجيلها من أول رمضان ويسن
 أن لا تؤخر عن صلاة العيد بل يكره ذلك نعم يسن تأخيرها لا انتظار نحو قريب أو جار ما لم تغرب الشمس
 * (فصل في أداء الزكاة) * (يجب أدائها أي الزكاة وان كان عليه دين مستغرق حال لله أو لأدعي فلا يمنع الدين
 وجوب الزكاة في الاظهر (فورا) ولو في مال صبي ومجنون لحاجة المستحقين اليها (يتمكن) من الأداء فان أخر
 أمم وضمن ان تلف بعده نعم ان أخر لا انتظار قريب أو جار أو أحوج أو أصلح لم يأثم لكنه يضمنه ان تلف مكن
 أتلفه أو قصر في دفعه وتلف عنه كان وضعه في غير حرز بعد الحول وقبل التمكن ويحصل التمكن (بمختار
 مال) غائب سائر أو قار بمحل عسر الوصول اليه فان لم يحضر لم يلزمه الأداء من محل آخر وان جوزنا نقل الزكاة
 (و) حضور (مستحقها) أي الزكاة أو بعضهم فهو متمكن بالنسبة لحصته حتى لو تلفت ضمنها مع فراغ من
 مهم ديني أو دنيوي كآكل وحمام (وحلول دين) من نقد أو عرض تجارة (مع قدرة) على استيفائه بان كان على
 ملي حاضر باذل أو جاحد عليه بينة أو يعلمه القاضي أو قدر هو على خلاصه فيجب اخراج الزكاة في الحال وان لم
 يقبضه لانه قادر على قبضه أما اذا تمزداستيفاؤه بعسار أو مطل أو غيبة أو وجود ولا بينة فكمقصوب فلا يلزمه
 الاخراج الا ان قبضه وتجب الزكاة في مقصوب وضال لكن لا يجب دفعه الا بعد تمكن بموده اليه (ولو أصدقها
 نصاب نقد) وان كان في الذمة أو سائمة معينة (زكته) وجوباً اذا تم حول من الاصدقاء وان لم تقبضه ولا وطنها
 لكن يشترط ان كان النقدي الذمة امكان قبضه بكونه موسراً حاضراً (تنبيه) الاظهر ان الزكاة تتعلق بالمال
 تعلق شركة وفي قول قديم اختاره الرمي انها تتعلق بالذمة لا بالعين فعلي الاول ان المستحق للزكاة شريك بقدر
 الواجب وذلك لانه لو امتنع من اخراجها أخذها الامام منه قهراً كما يقسم المال المشترك قهراً اذا امتنع بعض
 الشركاء من قسمته ولم يفرقوا في الشركة بين العين والدين فلا يجوز لربه أن يدعي ملك جميعه بل انه يستحق
 قبضه ولو قال بعد حول ان أبرأتني من صداقتك فانت طالق فابرأته منه لم تطلق لانه لم يبرأ من جميعه بل بماعدا قدر
 الزكاة فطريقها ان تعطيا ثم تبرئ ثم يبطل البيع والرهن في قدر الزكاة فقط فان فعل أحدهما بالنصاب أو بهضه
 بعد الحول صح لافي قدر الزكاة كسائر الأموال المشتركة على الاظهر نعم يصح في قدرها في مال التجارة لا الهبة في
 قدرها فيه (فروع) تقدم الزكاة ونحوها من تركه مديون ضاقت عن وفاء ماعليه من حقوق الأدعي وحقوق
 الله كالسكفارة والحج والنذور والزكاة كما اذا اجتمع على حي لم يحجر عليه ولو اجتمعت فيها حقوق الله فقط
 قدمت الزكاة ان تعلقت بالعين بأن بقي النصاب والا بأن تلف بعد الوجوب والتسكن استوت مع غير هافيوزع
 عليه (وشرط له) أي أداء الزكاة شرطان أحدهما (نية) بقاب لا نطق (كهذا زكاة) مالي ولو بدون فرض
 اذا تكون الافراض (أو صدقة مفروضة) أو هذا زكاة مالي المفروضة ولا يكفي هذا فرض مالي لصدقة بالكفارة
 والنذور ولا يجب تعيين المال المخرج عنه في النية ولو عين لم يقع عن غيره وان بان المدين بالفالانه لم ينو ذلك الغير
 ومن ثم لو نوى ان كان تالفافن غيره فبان تالفافن عن غيره بخلاف ما لو قال ههذه زكاة مالي الغائب ان كان
 باقياً أو صدقة لعدم الجزم بقصد الفرض واذا قال فان كان تالفافن صدقة فبان تالفافن صدقة أو باقياً وقع زكاة
 ولو كان عليه زكاة وشك في اخراجها فخرج شيئا ونوى ان كان على شيء من الزكاة فهذا عنه والا فتطوع فان
 بان عليه زكاة أجزأه عنها الاوقع له تطوعاً كما أفتى به شيخنا ولا يجوز من الزكاة قطعاً اعطاء المال للمستحقين
 بلانية (لا مقارنتها) أي النية (للدفع) فلا يشترط ذلك (بل تكفي) النية قبل الأداء ان وجدت (عند عزل)
 قدر الزكاة عن المال (أو اعطاء وكيل) أو امام والافضل لهما ان ينوي أيضاً عند التفرقة (أو) وجدت (بعد
 أحدهما) أي بعد عزل قدر الزكاة أو التوكيل (وقبل التفرقة) لسراقتها بانها اباداء كل مستحق ولو قال
 لغيره تصدق بهذا ثم نوى الزكاة قبل تصدقه بذلك أجزأه عن الزكاة ولو قال لا أخرا قبض ديني من فلان وهلاك

(قوله فيجوز) عبارة سم
 على حج لو فقد السليم من
 الدنيا فهل يخرج من الموجود
 أو ينتظر وجود السليم أو
 يخرج القيمة فيه نظراً والثاني
 أقرب مروى وقف فيه شيخنا
 وقال الأقرب الثالث أخذاً
 مما تقدم فيا لو فقد الواجب
 من أسنان الزكاة من أنه
 يخرج القيمة ولا يكلف
 الصعود عنه ولا النزول مع
 الجيران اه ع ش (قاعدة)
 لا تؤخذ القيمة في الزكاة
 الا في أربعة مواضع أحدها
 زكاة التجارة والثاني الجيران
 والثالث اذا وجد في مائتين
 من الابل الحقائق وبنات
 لبون فاعتقد الساعي ان
 الاغبط الحقائق فاخذها ولم
 يقصر ولا دلس المالك وقع
 الموقع وجبر التفاوت بالنقد
 الرابع اذا عجل الامام ولم
 يقع الموقع واخذ القيمة فله
 صرفها بلاذن جديد اه

زكاة لم يكف حتى ينوي هو بعد قبضه ثم ياذن له في أخذها وأفتى بعضهم أن التوكيل المطلق في آخر اجها يستلزم
 التوكيل في نيتها قال شيخنا وفيه نظر بل المتجه أنه لا بد من نية المالك أو تفويضه للتوكيل وقال المتولي وغيره
 يتعين نية التوكيل إذا وقع القرض بحاله بان قال له موكله أذن لك من مالك لينصرف فعله عنه وقوله له ذلك
 متضمن للاذن له في النية وقال القفال لو قال لغيره أقرضني خمسة وأدها عن زكاتي ففعل صح قال شيخنا وهو مبني
 على رأيه يجوز اتحاد القبض والمقبض (وجاز لسكل) من الشريكين (أخرج زكاة) المال (المشترك بغير) اذن
 الشريك (الآخر) كما قاله الجرجاني وأقره غيره لا ذن الشرع فيه وتكفي نية الدافع منهما عن نية الآخر على
 الأوجه (و) جاز توكيل كافر وصفي في إعطائهما (معي) أي إن عين المدفوع إليه لا مطلقا ولا تفويض النية إليها
 لعدم الأهلية وجاز توكيل غير مافي في الإعطاء والنية معا وتجب نية الولي في مال الصبي والمجنون فإن صرف الولي
 الزكاة بلانية ضمنها التقصير ولو دفعها الموكل للإمام بلانية ولا ذن منه له فيها لم تجزئ نية نية الإمام عند
 أخذها قهر من الممتنع وإن لم ينو صاحب المال (و) جاز للمالك دون الولي (تججيلها) أي الزكاة (قبل) تمام
 (حول) لا قبل تمام نصاب في غير التجارة (و) لا تججيلها للعامين في الأصح وله تججيل الفطرة من أول رمضان
 أما في مال التجارة فيجزئ التججيل وإن لم يملك نصابا ينوي عند التججيل كهذه زكاتي المعجلة (وحرر تأخيرها)
 أي الزكاة بعد تمام الحول والتمكين (وضمن أن تلف بعد تمكن) بخضور المال والمستحق أو أتلفه بعد حوله ولو
 قبل التمكن كما مر بيانه (و) ثانيهما (اعطأوها المستحقين) أي الزكاة يعني من وجد من الأصناف الثمانية
 المذكورة في آية انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي
 سبيل الله وابن السبيل والفقير من ليس له مال ولا كسب لا يثق يقع موقعان كفايته وكفاية مؤنه ولا يمنع الفقر
 مسكنه وثيابه ولو لا تجمل في بعض أيام السنة وكتب يحتاجها وعبدته الذي يحتاج إليه للخدمة وماله الغائب
 بحر حلتين أو الحاضر وقد حيل بينه وبينه والدين المؤجل والكسب الذي لا يليق به وأفتى بعضهم أن حل المرأة
 اللائق بها المحتاجة لا تزني به عادة لا يمنع فقرها وصوبه شيخنا * والمسكين من قدر على مال أو كسب يقع موقعان من
 حاجته ولا يكفيه كمن يحتاج لعشرة وعنده ثمانية ولا يكفيه الكفاية السابقة وإن ملك أكثر من نصاب حتى
 أن للإمام أن يأخذ زكاته ويدفعها إليه فيعطى كل منهما أن تعود تجارتها رأس مال يكفيه ربحه غالباً أو حرفة آلتها
 ومن لم يحسن حرفة ولا تجارة يعطى كفاية العمر الغالب وصدق مدعى فقره ومسكنه وعجز عن كسب ولو قويا
 جلد بلايين لا مدعى تلف مال عرف بلايين * والعامل كساع وهو من يبعثه الإمام لأخذ الزكاة وقاسم
 وحاشر لا قاض * والمؤلفة من أسلم ونيته ضعيفة أو له شرف يتوقع باعطائه اسلام غيره * والرقاب
 المكاتبون كتابة صحيحة فيعطى المكاتب أو سيده بأذنه دينه أن عجز عن الوفاء وإن كان كسوبا لا من
 زكاة سيده لبقائه على ملكه * والغارم من استدان لغير مصيبة فيعطى له أن عجز عن وفاء الدين وإن كان
 كسوبا إذا الكسب لا يدفع حاجته لو فاته أن حل الدين ثم إن لم يكن معه شيء أعطى السكل والأفان فإن بحيث
 لو قضى دينه بماله تمكن ترك له ماله ما يكفيه أي العمر الغالب كما استظهره شيخنا وأعطي ما يقضى به باقي
 دينه أو لأصلاح ذات البين فيعطى ما استدانه لذلك ولو غنياً إذا لم يستدن بل أعطى ذلك من ماله فانه
 لا يعطاه ويعطى المستدين لمصلحة عامة كقري ضيف وفك أسير وعمارة نحو مسجد وان كان غنياً والاضمان
 فإن كان الضامن والاصيل معسرين أعطى الضامن وفاءه أو الاصيل مؤسراً دون الضامن أعطى أن ضمن
 بلاذن أو عكسه أعطى الاصيل لا الضامن وإذا وافي من سهم الغارم لم يرجع على الاصيل وإن ضمن بأذنه
 ولا يصرف من الزكاة شيء لسكن ميت أو بناء مسجد ويصدق مدعى كتابة أو غرم باخبار عدل وتصديق
 سيد أو رب دين أو اشتها حال بين الناس (فرع) من دفع زكاته لمدينه بشرط أن يرد ماله عن دينه لم يجز
 ولا يصح قضاء الدين به فإن نوي بذلك بلا شرط جاز وصح وكذا أن وعده المدين بالشرط فلا يلزمه
 الوفاء بالوعد ولو قال لغيره جمعت ما عليك زكاة لم يجزى على الوجه الا ان قبضه ثم رده إليه ولو قال

(قوله وعنده ثمانية أي
 أو يكسب كل يوم ثمانية
 أو يكون مجموع المال والكسب
 كذلك ومثل الثمانية التسعة
 والسبعة والستة والخمسة
 (قوله كساع) أي وكتب
 يكتب ما أعطاه أرباب
 الاموال (وقاسم) يقسمها على
 المستحقين (وحاشر) يجمعهم
 (لا قاض) ووال فلا حق لها
 في الزكاة بل حقها في خمس
 الخمس المرصد للمصالح (قوله
 والمؤلفة) جمع مؤلف من
 التأليف وهو الجمع (قوله
 المكاتبون كتابة صحيحة)
 أي لغير المزكي ولو لنحو
 كافر وهاشمي ومطلبي
 أمامكاتب المزكي فلا يعطى
 من زكاته لعود الفائدة إليه
 مع كون المعطى مملوكه

أكتل من طعامي عندك كذا ونوى به الزكاة ففعل فهل يحزى وجهان وظاهر كلام شيخنا ترجيح عدم الاجزاء
 وسبيل الله هو القائم بالجهاد تطوعا ولوغيا ويعطى المجاهد النفقة والكسوة له ولعائلته ذهابا وإيابا ومن آلة
 الحرب ■ وابن السبيل وهو مسافر محتار ببلد الزكاة أو منشئ سفر مباح منها ولولولة أو كان كسوبا بخلاف
 المسافر لمعصية إلا أن تاب والمسافر لغيره تصدح كالمأثم ويعطى كفايته وكفايته من معه من ماله أي جميعها
 نفقة وكسوة ذهابا وإيابا أن لم يكن له بطريقه أو مقصده مال ويصدق في دعوى السفر وكذا في دعوى الغزو بلا
 عمن ويسترد منه ما أخذه أن لم يخرج ولا يعطى أحد بوصفين نعم أن أخذ فقير بالفقر فاعطاه غريمه أعطى بالفقر
 لأنه الآن محتاج (تنبيه) ولو فرق المالك الزكاة سقط سهم العامل ثم إن انحصر المستحقون ووفى بهم المال
 لزم تميمهم والام يجب ولم يندب لكن يلزمه إعطاء ثلاثة من كل صنف وإن لم يكن نوابا للبلد وقت الوجوب ومن
 المتوطنين أولى ولو أعطى اثنين من كل صنف والثالث وجود لزمه أقل متمول غريمه من ماله ولو فقد بعض
 الثلاثة رد حصته على باقي صنفه إن احتاجه والأعلى باقي الأصناف ويلزم التسوية بين الأصناف وإن كانت
 حاجة بعضهم أشد لا التسوية بين أحاد الصنف بل تندب واختار جماعة من أئمتنا جواز صرف الفطرة إلى ثلاثة
 مساكين أو غيرهم من المستحقين ولو كان كل صنف أو بعض الأصناف وقت الوجوب محصورا في ثلاثة فأقل
 استحقها في الأولى وما يخص المحصورين في الثانية من وقت الوجوب فلا يضر حدوث غنى أو موت أحد
 بل حقه بحاله في دفع نصيب الميت لوارثه وإن كان هو المزكى ولا يشاركهم قادم عليهم ولا غائب عنهم وقت
 الوجوب فإن زادوا على ثلاثة لم يملكوا إلا بالقسمة ولا يجوز للمالك نقل الزكاة عن بلد المال ولو إلى مسافة قريبة
 ولا تجزئ ولا دفع القيمة في غير مال التجارة ولا دفع عينه فيه ونقل عن ابن عمر وابن عباس وحذيفة رضي الله
 عنهم جواز صرف الزكاة إلى صنف واحد وبه قال أبو حنيفة ويجوز عنده نقل الزكاة مع الكراهة ودفع قيمتها
 وعين مال التجارة (ولو أعطاهما) أي الزكاة أو الفطرة (الكافر أو من بهرق) ولو بمعضا غير مكاتب (أو هاشمي
 أو مطلي) أو مولى لها لم يقع عن الزكاة لأن شرط الأخذ بالإسلام وتسام الحرية وعدم كونه هاشميا ولا مطليا
 وإن انقطع عنهم خمس الخمس لخبر أن هذه الصدقات أي الزكوات أنما هي أو ساخ الناس وإنها لا تحل لمحمد ولا
 آلها قال شيخنا وكالزكاة كل واجب كالنذر والكفارة بخلاف التطوع والهدية (أو غنى) وهو من له كفاية
 العمر الغالب على الأصح وقيل من له كفاية سنة أو الكسب الحلال المأثوق (أو مكفى بنفقة قريب) من أصل
 أو فرع أو زوج بخلاف المكفى بنفقة متبرع (لم يحزى) ذلك عن الزكاة ولا تتأدى بذلك أن كان الدافع
 المسالك وإن ظن استحقاقهم ثم إن كان الدافع بظن الاستحقاق الإمام يرى المالك ولا يضمن الإمام بل يسترد
 المدفوع وما استرده مصرفه للمستحقين أما من لم يكتف بالنفقة الواجبة له من زوج أو قريب فيعطيه المنفق
 وغيره حتى بالفقر ويجوز للمكفى بها الأخذ بغير المسكنة والفقران وجد فيه حتى ممن تلزمه نفقة ويندب للزوجة
 إعطاء من وجهان من زكاتها حتى بالفقر والمسكنة وإن أفقرها عليه قال شيخنا والذي يظهر أن قريبه الموسر لو امتنع
 من الاتفاق عليه وعجز عنه بالحكم أعطى حينئذ لتحقق فقره أو مسكنته الآن (فائدة) أفنى النووي في بالغ
 تارك الصلاة كسلا أنه لا يقبضه إلا وليه أي كسبي ومجنون فلا يعطى له وإن غاب وليه خلافا لمن زعم بخلافه
 لو طرأ تركه لها أو تبذيره ولم يحجز عليه فإنه يقبضها ويجوز دفعها للفاسق إلا أن علم أنه يستعين بها على معصية
 فيحرم وإن أجزأ (تمة في قسمة الغنيمة) ما أخذناه من أهل حرب قهرا فهو غنيمة والافه في مومن الأول
 ما أخذناه من دراهم اختلاسا أو سرقة على الأصح خلافا للفرزالي وإمامه حيث قال أنه مختص بالأخذ بلا
 تخميس وادعى ابن الرفة الإجماع عليه ومن الثاني جزية وعشر تجارة وتركته مرتد أو يبدأ بالغنيمة بالسلب
 للقاتل المسلم بالتحميس وهو ملبوس القتل وسلاحه وركوبه وكذا سوار ومنطقة وخاتم وطوق وبالمؤمن كاجرة
 حمال ثم يحبس بآثار بركة أحماسها ولو عقار المن حضر الواقعة وإن لم يقاتل فأخذ أولى به من أحد الأمن

(قوله أو هاشمي أو مطلي)
 أي أو هاشمية أو مطلية
 كما هو المراد من قولهم بنو
 هاشم وبنو المطلب فالمراد
 بالبنين ما يشمل البنات ففيه
 تغليب (قوله وإن انقطع
 عنهم خمس الخمس) ونقل عن
 الاصطخري القول بجواز
 صرف الزكاة إليهم عند
 منعهم من خمس الخمس أخذا
 من قوله في الحديث إن لكم
 في خمس الخمس ما يكفيكم أو
 يفيكم أي بل يفيكم فإنه يؤخذ
 منه أن محل عدم إعطائهم
 من الزكاة عند أخذهم حقهم
 من خمس الخمس لكن
 الجمهور طردوا القول
 بالتحريم ولا بأس بتقليد
 الاصطخري في قوله الآن
 لاحتياجهم

لحقهم بعد انقضائها ولو قبل جمع المال ولا لمن مات في أثناء القتال قبل الحيازة على المذهب وأربعة أخماس النية
 للمرضى من الجهاد وخمس ما يحبسهم للمصالح كسد ثغر وعمارة حصن ومسجد وأزاق القضاة والمستقلين
 بعلوم الشرع ولا تنهاه ولو مبتدئين وحفاظ القرآن والأئمة والمؤذنين ويعطى هؤلاء مع النية ما رآه الامام ويجب
 تقديم الأهم مما ذكر وأهمها الأول ولو منع هؤلاء حقوقهم من بيت المال وأعطى أحدهم منه شيئاً جازله الأخذ
 ما لم يزد على كفايته على المعتمد وسهم للمهاشم والمطلبي للذكر منها مثل حظ الانثيين ولو أغنياء وسهم للفقراء
 اليتامى وسهم للمسكين وسهم لابن السبيل الفقير ويجب تعميم الاصناف الأربعة بالأعطاء حاضرهم وغائهم عن
 المحل نعم يجوز التفاوت بين أحاد الصنف غير ذوى القربى لا بين الاصناف ولو قل الحاصل بحيث لو عمم لم يسد
 مسداً خص به الا حوج ولا يعم للضرورة ولو فقد بعضهم وزع سهمه على الباقين ويجوز عند الأئمة الثلاثة صرف
 جميع خمس النية الى المصالح ولا يصح شرط الامام من أخذ شيئاً فهو له وفي قول يصح وعليه الأئمة الثلاثة وعند أبي
 حنيفة ومالك يجوز للامام أن يفضل بعضاً (فرع) لو حصل لأحد من الفانين شيء مما غنموا قبل التخييس
 والقسمة الشرعية لا يجوز له التصرف فيه لأنه مشترك بينهم وبين أهل الخمس والشريك لا يجوز له التصرف في
 المشترك بغير إذن شريكه (ويسن صدقة تطوع) آية من ذا الذي يقرض الله قرضاً حسناً وللأحاديث
 الكثيرة الشهيرة وقد تجب كان يجد مضطراً أو معه ما يطعمه فاضلا عنه ويكره بردي وليس منه التصديق بالفلس
 والثوب الخلق ونحوها بل ينبغي أن لا يأخذ من التصديق بالقليل والتصدق بالماء أفضل حيث كثر الاحتياج
 اليه والا فالطعام ولو تعارض الصدقة حالاً والوقف فإن كان الوقت وقت حاجة وشدة فالأول وأولى والا فالثاني
 لكثرة جدواه قاله ابن عبد السلام وتبعه الزركشي وأطلق ابن الرفعة ترجيح الأول لأنه قطع حظه من المتصدق
 به حالاً وينبغي للراغب في الخير أن لا يحل كل يوم من الايام من الصدقة (بماتيسر) وإن قل (واعطاؤها
 سرا) أفضل منه جهر أماً الزكاة فإظهارها أفضل اجماعاً (وما اعطاؤها) (برمضان) أى فيه لاسماً في عشره
 الاوخر أفضل ويتأكد أيضاً في سائر الايام والأمكنة الفاضلة كشر ذى الحجة والعيد والجمعة ومكة
 والمدينة (و) اعطاؤها (القريب) لا تلزمه نفقته أولى الاقرب فالأقرب من المحارم ثم الزوج أو الزوجة ثم غير المحرم
 والرحم من جهة الأب ومن جهة الأم سواء ثم محرم الرضاع ثم المصاهرة أفضل وصرفها بعد القريب الى (جار
 أفضل) منه لغيره فعلم أن القريب البعيد الدار في البلد أفضل من جار الدار الاجنبى (لا) يسن التصديق بما
 يحتاجه بل يحرم بما يحتاج اليه لنفقة ومؤنة من تلزمه نفقته يومه وليلته أو لوفاء دينه ولو مؤجلاً وان لم يطلب منه
 ما لم يغلب على ظنه حصوله من جهة أخرى ظاهرة لان الواجب لا يجوز تركه لسنة وحيث حرمت الصدقة بشئ لم
 يملكه المتصدق عليه على ما أفتى به شيخنا المحقق ابن زياد رحمه الله تعالى لكن الذى جزم به شيخنا في شرح
 المنهاج انه يملكه والمن بالصدقة حرام محبط للأجر كالذى (فائدة) قال في المجموع بكره الأخذ من يده حلال
 وحرām كالسلطان الجائر وتختلف الكراهة بقله الشهية وكثرتها ولا يحرم الا ان يتقن أن هذا من الحرام وقول
 الفزالي يحرم الأخذ من أكثر ماله حرام وكذا معاملته شاذ

(باب الصوم)

هذا هو الركن الرابع من
 أركان الاسلام (قوله لغة
 الامساك) أى ومنه قوله تعالى
 حكاية عن مريم اني نذرت
 للرحمن صوماً أى امساكاً
 أى سكوتاً عن الكلام (قوله
 الآتية) منها كون المسك
 مسلماً بمنزلة اسلمنا من نحو
 حبيص في جميعه ومن الاغماء
 والسكر في بعضه فاضلا عن
 كله والاصل في وجوبه قبل
 الاجماع مع ما يأتي آية كتب
 عليكم الصيام والايام
 المعدودات أيام شهر رمضان
 وجمعها جمع قلة ليهونها

باب الصوم

هو لغة الامساك وشرعاً امساك عن مفطر بشرطه الآتية وفرض في شعبان في السنة الثانية من الهجرة وهو
 من خصائصنا ومن المعلوم من الدين بالضرورة (يجب صوم) شهر (رمضان) اجماعاً بكل شعبان ثلاثين يوماً أو
 رؤية عدل واحد ولو مستورا هلاله بعد الغروب اذا شهد بها عند القاضي ولو مع اطباق غيم بلفظ أشهد أى رأيت
 الهلال أو أنه هل ولا يكفي قوله أشهد أن غداً من رمضان ولا يقبل على شهادته الا شهادة عدلين وبشوت رؤية
 هلال رمضان عند القاضي بشهادة عدل بين يديه كاسر ومعه قوله ثبت عندى ويجب الصوم على جميع أهل البلد
 المرئى فيه وكالتبويب عند القاضي الخبر المتواتر برؤيته ولو من كفار لا فادته العلم بالضرورة وظن دخوله بالامارة

الظاهرة التي لا تتخلف عادة كروية القناديل المعلقة بالمناثر ويلزم الفاسق والعبد والاثني العمل برؤية نفسه
وكذا من اعتقد صدق نحو فاسق ومراهق في اخباره برؤية نفسه أو ثبوته في بلد متحدا مطلقه سواء أول
رمضان وآخره على الأصح والمعتد ان له بل عليه اعتماد الالامات بدخول شوال اذا حصل له اعتقاد جازم
يصدقها كما أفتى به شيخنا ابن باز وادعوا حجة كجمع محققين واذا صاموا ولو برؤية عدل أفطر واحد ثلاثين وان لم
يروا الهلال ولم يكن غيم لكمال العدة بحجة شرعية ولو صام بقول من يشق ثم لم يروا الهلال بعد ثلاثين مع الصحو لم
يجز له الفطر ولو رجع الشاهد بعد شروعه في الصوم لم يجز له الفطر واذا ثبت رؤيته في بلد لم يتركه البلد
القريب دون البعيد ويثبت البعد باختلاف المطالع على الأصح والمراد باختلافها أن يتباعد المحلان بحيث
لو روي في أحدهما لم يروى في الآخر غالبا قاله في الانوار وقال التاج التبريزي وأقره غيره لا يمكن اختلافها في أقل من
أربعة وعشرين فرسخا ونه السبكي وتبعه غيره على أنه يلزم من الرؤية في البلد الشرقي رؤيته في البلد الغربي
من غير عكس اذ الليل يدخل في البلاد الشرقية قبل وقضية كلامهم أنه متى روي في شرقي لم يركب في غربي بالنسبة
اليه العمل بتلك الرؤية وان اختلفت المطالع وانما يجب صوم رمضان (على) كل (مكلف) أي بالغ حافل
(مطبق له) أي للصوم حسا وشرعا فلا يجب على صبي ومجنون ولا على من لا يطيقه لكبر أو مرض لا يرجح برؤيه
ويلزمه مد لكل يوم ولا على حائض ونفساء لانها لا تطيقان شرطا (وفرضه) أي الصوم (نية) بالقلب ولا يشترط
اللفظ بها بل يندب ولا يجزى عنها التسحر وان قصد به التقوى على الصوم ولا الامتناع من تناول مفطر خوف
الفجر مالم يحطر بباله الصوم بالصفات التي يجب التعرض لها في النية (لكل يوم) فلو نوى أول ليلة من رمضان
صوم جميعه لم يكف لغير اليوم الاول قال شيخنا لكان ينبغي ذلك ليحصل له صوم اليوم الذي نسي النية فيه عند
مالك كاتسب له أول اليوم الذي نسيها فيه ليحصل له صومه عند أبي حنيفة وواضح أن عمله ان قلده والا كان
متلبسا بعبادة فاسدة في اعتقاده (وشرط لفرضه) أي الصوم ولو نذر أو كفارة أو صوم استسقاء أمر به الامام
(تبييت) أي ايقاع النية ليلا أي فيما بين غروب الشمس وطلوع الفجر ولو في صوم المميز قال شيخنا ولو شك
هل وقت نيته قبل الفجر أو بعده لم تصح لان الأصل عدم وقوعه ليلا اذ الأصل في كل حادث تقديره باقرب
زمن بخلاف ما لو نوى ثم شك هل طلع الفجر أو لا لان الأصل عدم طلوعه للأصل المذكور أيضا اه ولا يبطلها
نحو كل وجماع بعدها وقبل الفجر نعم لو قطعها قبله احتاج لتجديدها (وتعيين) المنوى في الفرض كرمضان
أو نذر أو كفارة بأن ينوي كل ليلة انه صائم غدا عن رمضان او النذر أو الكفارة وان لم يمين سببها فلو نوى الصوم
عن فرضه أو فرض وقته لم يكف نعم من عليه قضاء رمضانين أو نذر أو كفارة من جهات مختلفة لم يشترط التعيين
لاتحاد الجنس واحتراز باشتراط التبييت في الفرض عن النقل فتصح فيه ولو مؤقتا لنية قبل الزوال للخبر
الصحيح وبالتعيين فيه النقل ايضا فيصح ولو مؤقتا بنية مطلقة كاعتمده غير واحد نعم بحث في المجموع اشتراط
التعيين في الرواتب كرفة وماعها فلا يحصل غيرهما مع ما وان نوى بل مقتضى القياس كما قال الاسنوي ان يتنهما
مبطله كالونوى الظهر وسنته أو سنة الظهر وسنة العصر فاقل النية المجزئة نويت صوم رمضان ولو بدون
الفرض على المعتد كما صححه في المجموع تبعا للاكثرين لان صوم رمضان من البالغ لا يقع الا فرضا ومقتضى
كلام الروضة والمنهاج وجوبه أو بلاغ كما قال الشيخان لان لفظ الغدا شتهرت في كلامهم في تفسير التعيين وهو
في الحقيقة ليس من حد التعيين فلا يجب التعرض له بخصوصه بل يكفي دخوله في صوم الشهر المنوى لحصول
التعيين حينئذ لكن قضية كلام شيخنا كالمزج وجوبه (وأكلها) أي النية (نويت صوم غد عن اداء فرض
رمضان) بالجرا لا ضاقته لما بعده (هذه السنة لله تعالى) لصحة النية حينئذ اتفاقا وبحث الاذرعى انه لو كان عليه
مثل الاداء كقضاء رمضان قبله لزمه التعرض للاداء وتعيين السنة (ويفطر حامدا) لانس للصوم وان كثر منه
نحو جمع وأكل (عالم) لاجاهل بأن ما تعاطاه مفطر لقرب اسلامه او نشئة بيادية بعيدة ممن يعرف ذلك (مختار)

(قوله وفرضه عبارة)
غيره وشرطه والمراد على
كل مالا بد منه (قوله
تبييت) فلو لم يبيت النية
لو لم يقع عن اوجب بلا
خلاف وهل يقع فلا
وجهاً أو جهما عدمه
ولو من جاهل لكن هذا
في رمضان وامافي واجب
غير رمضان فأوجه
الوجهين فيما لو نوى غير
رمضان كصوم قضاء أو
نذر ونوى قبل الزوال
انقاده فلا ان كان جاهلا
(قوله ويفطر الخ) ذكر
المتن من المفطرات أربعة
اشياء وقد عقد غيره
لهذا البحث ترجمة
كصاحب المنهاج حيث
قال فصل شروط الصوم
الخ

لامكروه لم يحصل منه قصد ولا فكر ولا تلذذ (بجماع) وان لم ينزل (واستمناء) أو بيده أو بيد حليلته أو بهمس
 لما ينقض لمسه بلا حائل (لا) قبله و (ضم) لامرأة (بجائل) أي معه وان تسكررتا بشهوة أو كان الحائل رقيقا
 فلو ضم امرأة أو قبلها بلا لامسة يد بل بجائل بينهما فأنزل لم يفطر لا تنفاه المباشرة كالاختلام والآنزال بنظر
 وفكر ولو لمس محرما أو شعرا امرأة فأنزل لم يفطر لعدم التقض به ولا يفطر بخروج مذي خلافا للملكية
 (واستقاء) أي استدعاء في وان لم يعد منه شيء لجوفه بان تقيأ منكسا أو عاد بغير اختياره فهو مفطر لعينه أما
 إذا غلبه ولم يعد منه أو من ريقه المتنجس به شيء إلى جوفه بعد وصوله لحد الظاهر أو عاد بغير اختياره فلا يفطر به
 للخبر الصحيح بذلك (لا بقلع نخامة) من الباطن أو الدماغ إلى الظاهر فلا يفطر به ان لفظها لتكرار الحاجة اليه
 أمالو ابتلعها مع القدرة على لفظها بعد وصولها لحد الظاهر وهو مخرج الحاء المهملة فيفطر قطعا ولو دخلت ذبابة
 جوفه أفطر باخراجهما مطلقا و جاز له ان ضربه بقاؤه مع القضاء كما أفق به شيخنا (و) يفطر (بدخول عين) وان
 قلت إلى ما يسمى (جوبا) أي جوف من مركبطن أذن واحليل وهو مخرج بول ولبن وان لم يجاوز الحشفة
 أو الحلقة ووصول أصبع المستنجية إلى وراء ما يظهر من فرجها عند جلوسها على قدميها مفطر وكذا وصول
 بعض الأنملة إلى المسربة كذا أطلقه القاضي وقيد السبكي بما إذا وصل شيء منها إلى المحل المجوف منها بخلاف
 أولها المنطبق فانه لا يسمى جوبا أو لحق به أول الاحليل الذي يظهر عند تحريكه بل أولي قال ولده وقول القاضي
 الاحتياط ان يتقو ط بالليل مراده ان ايقاعه فيه خير منه في النهار لئلا يصل شيء إلى جوفه مسربة لانه يؤثر
 بتأخيرها إلى الليل لان أحدا لا يؤمر بمضرة في بدنه ولو خرجت مقعدة بسور لم يفطر بعودها وكذا ان أعادها
 بأصبعه لا يضطراره اليه ومنه يؤخذ ما قال شيخنا أنه لو اضطر لدخول الأصبع معها إلى الباطن لم يفطر والا
 أفطر بوصول الأصبع اليه وخرج بالعين الاثر كوصول الطعام بالذوق إلى حلقه وخرج عن مرأي العامد العالم
 المختار الناسي للصوم والجاهل المعذور بتحريم إيصال شيء إلى الباطن وبكونه مفطرا والمكروه فلا يفطر
 كل منهم بدخول عين جوفه وان أكثر أكله ولو ظن ان أكله ناسيا مفطرا فكل جاهلا بوجوب الامساك
 أفطر ولو تعمد فتح فيه في الماء فدخل جوفه أو وضعه فيه فسبغه أفطر أو وضع فيه شيئا عمدا وابتلعه ناسيا فلا
 ولا يفطر بوصول شيء إلى باطن قصبة أنف حتى يجاوز منتهى الخيشوم وهو أقصى الأنف (و) لا يفطر (بريق
 طاهر صرف) أي خالص ابتلعه (من معدنه) وهو جميع الفهم ولو بعد جمعه على الاصح وان كان يتحوم مصطكي
 أمالو ابتلع ريقا اجتماع بلا فعل فلا يضطر قطعا وخرج بالطاهر المتنجس يتحوم فيفطر بابتلاعه وان صفا
 ولم يبق فيه أثر مطلقا لانه لما حرم ابتلاعه لتنجسه صار بمنزلة عين اجنبية قال شيخنا ويظهر العفو عن ابنه
 بدم لثته بحيث لا يمكن الاحتراز عنه وقال بعضهم متى ابتلعه المبتلى به مع علمه به وليس له عنه بدفع صومه صحيح
 وبالصرف المختلط بطاهر آخر فيفطر من ابتلع ريقا متغيرا بحمرة نحو تمبل وان تمس از التهاو بصمغ خيط فله
 بفمه ومن معدنه ما اذا خرج من الفم لا طي لسانه ولو إلى ظاهر الشفة ثم رده بلسانه وابتلعه أو بل خيطا أو سواكا
 بريقه أو بماء فرده إلى فمه وعليه رطوبة تنفصل وابتلعها فيفطر بخلاف ما لو لم يكن على الخيط ما ينفصل
 لقلته أو لعسره أو لجفافه فانه لا يضطر كثر ماء المضمضة وان امكن محه لتعسر التجرز عنه فلا يكلف
 تنشيف الفم عنه (فرع) لو بقي طعام بين أسنانه جرى به ريقه بطبعه لا بقصده لم يفطر ان يحجز عن تمييزه
 ومحبه وان ترك التخلل ليلا مع علمه ببقائه ويجزى ان ريقه نهار الا أنه انما يحاطب بهما ان قدر عليها حال الصوم
 لكن يتأكد التخلل بعد التسحر اما اذا لم يجز أو ابتلعه قصدا فانه مفطر جز ما قول بعضهم يجب غسل
 الفم مما اكل ليلا والا أفطر رده شيئا (ولا يفطر بسبق ماء جوف مفتسل عن) نحو (جنابة) كحيض
 ونفاس اذا كان الاغتسال (بلا انفاس) في الماء فلو غسل أذنيه في الجنابة فسبق الماء من احداها لجوفه
 لم يفطر وان أمكنه امالة رأسه أو الغسل قبل الفجر كما اذا سبق الماء إلى الداخل للمبالغة في غسل الفم
 المتنجس لوجوبها بخلاف ما اذا اعتسل منمسا فسبق الماء إلى باطن الاذن أو الأنف فانه يفطر ولو

(قوله واستقاء) أي من
 عالم عامد مختار لا خبر
 الصحيح من ذرعه التي
 فليس عليه قضاء ومن
 استقاء فليقض وذرعه
 بالمعجمة غلبه أما ناس
 وجاهل عذر لقرب
 اسلامه أو بعده عن عالي
 ذلك فلا يفطر ان بذلك
 وكذا كل مفطر الا
 خصوص الاكرام في
 الزنا فيفطر (قوله تمبل)
 ورق نبات يقطيني يحمر
 الشفة ويشد الاسنان

في الفسل الواجب لسكراهة الانفاس كسبق ماء المضمضة بالمبالغة الى الجوف مع تذكر الصوم وعنه بعدم مشروعيته بخلافه بالمبالغة يخرج بقولي عن نحو جنابة الفسل المسنون وغسل التبرد فيفطر بسبق ماء فيه ولو بلا انفاس (فروع) يجوز للصائم الافطار بخبر عدل بالغروب وكذا سماع أذانه ويحرم للشك الا كل آخر النهار حتى يحتد ويظن انقضاءه ومع ذلك الاحوط الصبر لليقين ويجوز الا كل اذا ظن بقاء الليل باجتهاد أو اخبار وكذا الوشك لأن الاصل بقاء الليل لكن يكره ولو أخبره عدل بطلوع الفجر اعتمده وكذا فاسق ظن صدقه ولو أكل باجتهاد أو لا أو آخر افان أنه أكل نهارا بطل صومه اذا عبرة بالظن اليقين خطؤه فان لم يبين شيء صح ولو طلع الفجر وفيه طعام فلفظه قبل أن ينزل منه شيء لخوفه صومه وكذا لو كان مجامعا عند ابتداء طلوع الفجر فترع في الحال أي عقب طلوعه فلا يفطر وان أنزل لان النزاع ترك الجميع فان لم ينزع حالا لم ينمقد الصوم وعليه القضاء والكفارة (يباح فطر) في صوم واجب (بمرض مضر) ضرر لا يبيح التيمم كان خشى من الصوم ببطء برة (وفي سفر قصر) دون قصر وسفر معصية وصوم المسافر بلا ضرر أحب من الفطر (ولخوف هلاك) بالصوم من عطش أو جوع وان كان محيضا مقيا أو أفتى الاذرعى بانه يلزم الحصادين أي ونحوه تبين النية كل ليلة ثم من لحقه منهم مشقة شديدة أفطر والا فلا (ويجب قضاء) ما فات ولو بمنذر من الصوم الواجب كرمضان ونذر وكفارة بمرض أو سفر أو ترك نية أو نحيس أو نفاس لا يحنون وسكر لم يتعد به وفي المجموع ان قضاء يوم الشك على الفور لوجوب امساكه ونظر فيه جمع بان تارك النية يلزمه الامساك مع أن قضائه على التراخي قطعا (و) يجب (امساكه) عن مفطر (فيه) أي رمضان فقط دون نحو نذر وقضاء (ان أفطر بغير عذر) من مرض أو سفر (أو بطلط) كمن أكل ظانا بقاء الليل أو نسي تبين النية أو أفطر يوم الشك وبان من رمضان حرمة الوقت وليس الممسك في صوم شرعى لكنه يثاب عليه فيائم بمجامع ولا كفارة ونذب امساكه لمريض شق ومسافر قدم أثناء النهار مفطرا وحائض طهرت أثناء (و) يجب (علي من أفسده) أي صوم رمضان (بجماع) أثم به لاجل الصوم لا باستمناء وأكل (كفارة) متكررة بتسكرر الفساد وان لم يكفر عن السابق (معه) أي مع قضاء ذلك الصوم والكفارة عتق رقبة مؤمنة فصوم شهرين مع التتابع ان عجز عنه فاطعام ستين مسكينا أو فقيرا ان عجز عن الصوم لهرم أو مرض بنية كفارة ويعطى لكل واحد من غالب القوت ولا يجوز صرف الكفارة لمن تلزمه مؤنته (و) يجب (علي من أفطر) في رمضان (له نذر لا ير جي زواله) ككبر ومرض لا ير جي برؤه (مد) لكل يوم منه ان كان موسرا حينئذ (بالقضاء) وان قدر عليه بعد لانه غير مخاطب بالصوم فالفدية في حقه واجبة ابتداء لا بدلا ويجب المد مع القضاء على حامل ومرضع أفطر تال لخوف على الولد (و) يجب (على مؤخر قضاء) لشئ من رمضان حتى دخل رمضان آخر (بلا عذر) في التأخير بان خلا عن السفر والمرض قدر ماعليه (مد لكل سنة) فيتكرر بتكرار السنين على المعتمد وخارج بقولي بلا عذر ما اذا كان التأخير بمنذر كان استمرار سفره أو مرضه أو ارضاعها الى قابل فلا شيء عليه ما بقى العذر وان استمر سنين ومضى آخر قضاء رمضان مع تمكنه حتى دخل آخر فوات أخرجه من تركته لكل يوم مدان مدالفوات ومدللتاخير ان لم يصم عنه قريبه أو ما ذونه أو الاوجب مدواحد للتأخير والجديد عدم جواز الصوم عنه مطلقا بل يخرج من تركته اكل يوم مد طعام وكذا صوم النذر والكفارة وذهب النووي كجمع محققين الى تصحيح القديم القائل بانه لا يتعين الاطعام فيمن مات بل يجوز للولي أن يصوم عنه ثم ان خلف تركه وجب أحدهما والاندب ومصرف الامداد فقير ومسكين وله صرف امداد لو احد (فائدة) من مات وعليه صلاة فلا قضاء ولا فدية وفي قول كجمع مجتهدين انها تقضى عنه لحبر البخاري وغيره ومن ثم اختاره جمع من أئمتنا وفعل به السبكي عن بعض أقاربه ونقل ابن برهان عن القديم أنه يلزم الولي ان خلف تركه أن يصلي عنه كالصوم وفي وجه عليه كثير من أصحابنا أنه يطعم عن كل صلاة مدا وقال المحب الطبري يصل للميت كل عبادة تفعل عنه واجبة أو مندوبة وفي شرح المختار لؤلؤه مذهب أهل

(قوله فلفظه) أي رماه (قوله) ببطء برة أي بحيث أثر ذلك البطء تضرر ليس بهين أما تأخر لحظة أو ساعة أو يوما أو يومين فينظر في ذلك المرض ان كان مما يتألم به تألما لا يحتمل جاز اعتباره والا فلا قد بر فاني لم أقف لأحد على هذا التفصيل بل عبارتهم عامة وان مطلق ببطء البره مبيح لحرره (قوله مع تمكنه) قيد أمامن فاته شيء من رمضان فوات قبل تمكنه من قضائه فلا اثم ولا فدية كمن مرض شهر رمضان كله ومات ثاني شوال أو استمر مريضا فلا فدية ولا اثم ومثل المرض الحيض والنفاس والسفر المباح كافي حجب

السنة أن للإنسان أن يحل ثواب عمله وصلاته لغيره ويصله (وسن) لصائم رمضان وغيره (تسحر) وتأخير
 ما يقع في شك وكونه على تمر لحبر فيه ويحصل ولو بجرعة ماء ويدخل وقته بنصف الليل وحكمته التقوى أو
 مخالفة أهل الكتاب وجهان وسن تطيب وقت سحر (و) سن (تعجيل فطر) إذا تيقن الغروب ويعرف في
 العمران والصحارى التي بها جبال بزوال الشعاع من أعالي الحيطاز والجبال وتقديمه على الصلاة أن لم يحش
 من تعجيله فوات الجماعة أو تكبيرة الأحرار (و) كونه (بتمر) للأمر به والاكل أن يكون بثلاث (فان لم يحده
 فعلى) حسوات (ماء) ولو من زمزم فلو تعارض التعجيل على الماء والتأخير على التمر قدم الأول فيما استظهره
 شيخنا وقال أيضا يظهر في تمر قويت شبهته وماء خفت شبهته أن الماء أفضل قال الشيخان لا شيء أفضل بعد التمر
 غير الماء فقول الرويانى الحلو ي أفضل من الماء ضعيف كقول الأذرى الزبيب أخوات التمر وأما ذكره لتيسره
 غالباً بالمدنية ويسن أن يقول عقب الفطر اللهم انى لك صمت وعلى رزقك أفطرت ويزيد من أفطر بالماء ذهب
 الظلم وأبطلت العروق وثبت الاجران شاء الله تعالى (و) سن (غسل عن نحو جنابة قبل فجر) لثلاصل الماء إلى
 باطن نحو أذنه أو دبره قال شيخنا وقضيته أن وصوله لذلك مفطر وليس عمومها مراداً كما هو ظاهر أخذنا من
 أن سبق ماء نحو المضمضة المشرع أو غسل الفم المتنجس لا يفطر له ذره فليحمل هذا على مبالغة منهى عنها
 (و) سن (كف) نفس عن طعام فيه شبهة (شهوة) مباحة من مسموع ومبصر ومس طيب وشمه ولو
 تعارضت كراهة مس الطيب للصائم ورد الطيب فاجتناب المس أولى لأن كراهته تؤدي إلى نقصان العبادة
 قال في الحلية الأولى للصائم ترك الأكل كتحال ويكره سواك به ذوال وقيل غروب وانام أو أكل كراهية ناسيا
 وقال جمع لم يكره بل يسن أن تغير الفم بنحو نوم وميأاً كدللصائم كف اللسان عن كل محرم ككذب وغيبة
 ومشاعة لانه محبط للأجر كما صرحوا به ودلت عليه الاخبار الصحيحة ونص عليه الشافعى والأصحاب وأقرم في
 المجموع وبه يرد بحث الأذرى حصوله وعليه اثم معصيته وقال بعضهم يبطل أصل صومه وهو قياس مذهب أحمد
 في الصلاة في المغصوب ولو شتمه أحد فليقل ولو في نقل إلى صائم مرتين أو ثلاثاً في نفسه تذكير الحلو لسانه حيث
 لم يظن رياء فان اقتصر على أحدها فالأولى بلسانه (و) سن مع التأكيد (برمضان) وعشره الأخير أكد
 (اكثار صدقة) وتوسعة على عيال وإحسان على الأقارب والجيران للاتباع وأن يفطر الصائمين أي يمشيهم أن
 قدر والأولى بنحو شربة (و) اكثار (تلاوة) للقرآن في غير نحو الحش ولو بنحو طريق وأفضل الأوقات للقراءة
 من النهار بعد الصبح ومن الليل في السجرفين العشاء وقراءة الليل أولى وينبغي أن يكون شأن القارئ
 التدبر قال أبو الليث في البستان ينبغي للقارئ أن ينحتم القرآن في السنة مرتين أن لم يقدر على الزيادة وقال أبو
 حنيفة من قرأ القرآن في كل سنة مرتين فقد أدى حقه وقال أحمد يكره تأخير ختمه أكثر من أربعين يوماً
 بلا عذر لحديث ابن عمر (و) اكثار عبادة (اعتكاف) للاتباع (سما) بتشديد الياء وقد تخفف والأصح جر
 ما بعد ما وتقدم لا عليها وما زائدة وهي دالة على أن ما بعدها أولى بالحكم مما قبلها (عشر آخره) فيثا كدله اكثار
 الثلاثة المذكورة للاتباع ويسن أن يمكث مقتكفاً إلى صلاة العيد وأن يعتكف قبل دخول العشر ويتأكد
 اكثار العبادات المذكورة فيه رجاء مصادفة ليلة القدر رأى الحكم والفضل أو الشرف والعمل فيها خير من العمل
 في ألف شهر ليس فيها ليلة القدر وهي منحصرة عند نافية فأرجاها أو تاره وأرجى أو تاره عند الشافعى ليلة الحادى
 والثالث والعشرين واختار النووي وغيره اتقاهما وهي أفضل ليالى السنة وصح من قام ليلة القدر إيماناً
 أى تصديقاً بانها حق وطاعة واحتساباً أى طلباً لرضا الله تعالى وثوابه غفرله ما تقدم من ذنبه وفي رواية
 وما تأخر وروى البيهقى خبر من صلى المغرب والعشاء في جماعة حتى ينقضى شهر رمضان فقد أخذ من ليلة
 القدر بمحظو وأفروروى أيضاً من شهد العشاء الأخيرة في جماعة من رمضان فقد أدر لك ليلة القدر وشذ من زعم
 انها ليلة النصف من شعبان (تثمة) يسن اعتكاف كل وقت وهو لث فوق قدر طمأينة الصلاة ولو متردداً

(قوله ولو بجرعة) ففى
 صحيح ابن حبان تسحروا
 ولو بجرعة ماء (قوله
 ككذب وغيبة ومشاعة)
 ونيمة هذا ما يتعلق
 باللسان وينبغي له أيضاً
 كف القلب أى من الحقد
 والحسد والكبر وقطع
 الرحم ولو قال كف عن
 محرم لكان أولى لشموله
 حيثئذ لما ذكر (قوله
 واعتكاف) عطفه على
 العبادة من عطف الخاص
 على العام إذا العبادة اسم
 لكل ما يتعبد به (قوله
 بتشديد الياء) أى مفتوحة
 مع كسر السين قبلها

في مسجد أو رحبته التي لم يتيقن حدوثها بعده وانها غير مسجد بنية اعتكاف ولو خرج ولو لحلا من لم يقدر
 الاعتكاف المندوب أو المندوب بمدة بلا عزم عود جدد النية وجوب ان أراد وكذا اذا عاد بعد الخروج لغير
 نحو خلاه من قيده بها كيوم فلو خرج عازما لعود فعاد لم يجب تجديد النية ولا يضر الخروج في اعتكاف نوي
 تنابها كان نوي اعتكاف أسبوع أو شهر متتابع وخرج لقضاء حاجة ولو بلا شدتها وغسل جنبه وازالة نجس
 وان أمكنه ما في المسجد لانه أصون لمرواته وحرمة المسجد وأكل طعام لانه يستحى منه في المسجد وله الوضوء
 بعد قضاء الحاجة بعماله الخروج له قصد أو لا تغسل مسنون ولا يضر بعدم وضعها الآن يكون لذلك موضع
 أقرب منه أو يفحش البعد فيضرم ما يمكن الاقرب غير لائق به ولا يكلف المشي على غير سجته ولا صلاة على
 جنازة ان لم ينتظر ويخرج جواز في اعتكاف متتابع لما استثناء من غرض ديني كلقاء أمير أو أخروي
 كوضوء وغسل مسنون وعبادة مريض وتعزية مصاب وزيارة قادم من سفر ويبطل بجماع وان استثناء أو
 كان في طريق قضاء الحاجة وانزال من مباشرة شهوة كقبلة ولا يعتكف الخروج من التطوع لنحو عبادة
 مريض وهل هو أفضل أو تركه أو سواء وجوه والأوجه كبحث البلقين ان الخروج لعبادة نحو رحم وجار
 وصديق أفضل واختار ابن الصلاح الترك لانه صلى الله عليه وسلم كان يعتكف ولم يخرج لذلك (مهمة) قال في
 الأنوار يبطل ثواب الاعتكاف بشتم أو غيبة أو أكل حرام

(فصل في صوم التطوع) وله من الفضائل والثبوت بما لا يحصىه الله تعالى ومن ثم أضافه الله تعالى اليه دون
 غيره من العبادات فقال كل عمل ابن آدم له الا الصوم فانه لي وأنا اجزي به وفي الصحيحين من صام يوما في سبيل
 الله باعد الله وجهه عن النار سبعين خريفا (يسن) متا كذا (صوم يوم عرفة) لغير حاج لانه يكفر السنة التي هو
 فيها والتي بعدها كافي خبر مسلم وهو تاسع ذي الحجة والاحوط صوم الثامن مع عرفة والمكفر الصغائر التي لا تتعلق
 بحق آدمي اذ الكافر لا يكفرها الا التوبة الصحيحة وحقوق آدمي متوقفة على رضاه فان لم تكن له صغائر
 زيد في حسناته ويتأ كد صوم الثمانية للخبر الصحيح فيها المقضى لأفضلية عشرها على عشر رمضان الاخير
 (و) صوم (عاشوراء) وعاشر المحرم لانه يكفر السنة الماضية كافي مسلم (و) تاسوعاء وهو تاسع الحزير مسلم لأن
 بقيت الى قابل لا صوم من التاسع فأت قبله والحكمة مخالفة اليهود ومن ثم سن لمن لم يصمه صوم الحادي عشر بل
 وان صامه الحزير فيه وفي الامام لباس ان يفردوه وأما احاديث الا كتحال والغسل والطيب في يوم عاشوراء فمن
 وضع الكذاين (و) صوم (سنة) أيام (من شوال) لما في الخبر الصحيح ان صومها مع صوم رمضان كصيام الدهر
 واتصالها بيوم العيد أفضل لمبادرة للعبادة (وأيام) الليالي (البياض) وهي الثالث عشر وتاليه لصحة الامر
 بصومها لان صوم الثلاثة كصوم الشهر اذا حسنة بغيرها مثلها ومن ثم تحصل السنة بثلاثة غيرها لكنها أفضل
 ويبدل على الأوجه ثالث عشر ذي الحجة سادس عشره وقال الجلال البليقي لا بل يسقط ويسن صوم أيام
 السود وهي الثامن والعشرون (و) صوم (الاثنين والخميس) للخبر الحسن انه صلى الله عليه وسلم كان
 يتحرى صومهما وقال تعرض فيهما الاعمال فاحب ان يعرض عملي وأنا صائم والمراد عرضها على الله تعالى وأما
 رفع الملائكة لها فانه مرة بالليل ومرة بالنهار ورفها في شعبان محمول على رفع أعمال العام بمجلة وصوم الاثنين
 أفضل من صوم الخميس لخصوصيات ذكر وهافيه وعد الحليمي اعتياد صومها مكرها شاذ (فرع) أفق
 جمع متاخرين بحصول ثواب عرفة وما بعده بوقوع صوم فرض فيها خلافا للمجموع وتبعه الاسنوي فقال ان
 نواهم لم يحصل له شيء منها قال شيخنا كشيخه والذي يتجه ان القصد وجود صوم فيها فهي كالتحجية فان نوي
 التطوع أيضا حصلا والاسقط عنه الطلب (فرع) أفضل الشهور للصوم بعد رمضان الاشهر الحرم وأفضلها
 المحرم ثم رجب ثم الحجة ثم القعدة ثم شهر شعبان وصوم تسع ذي الحجة أفضل من صوم عشر المحرم اللذين يندب
 صومها (فائدة) من تلبس بصوم تطوع أو صلاته فله قطع الانسك تطوع ومن تلبس بقضاء واجب حرم

(قوله أو غيبة) هي ذكر
 المحترم بما يكره ولو بما فيه
 واستثنى من كونها معصية
 مسائل جمعت في قوله
 القدح ليس بغيبة في ستة
 متظلم ومعرف وعذر
 ولظهر فسقا ومستفت ومن
 طلب الاغاثة في ازالة المنكر
 (قوله ومن ثم) أي من حيث
 ان له من الفضائل الخ (قوله
 خريف) أي عاما (قوله
 وعاشوراء) بالمد فيه وفيما
 بعده ممنوع الصرف لالف
 التأنيث الممدودة وصومه
 أفضل من صوم تاسوعاء اه
 شرقاوى

قطعه ولو موسعا ويحرم على الزوجة أن تصوم تطوعا أو قضاء موسعا وزوجها حاضر الا بذنه أو علم رضاه (تمه)
يحرم الصوم في أيام التشريق والعيدين وكذا يوم الشك لغيره ورد وهو يوم ثلاثي شعبان وقد شاع الخبر بين الناس
برؤية الهلال ولم يثبت وكذا بعد نصف شعبان ما لم يصله بمأقبله أو لم يوافق عادته أو لم يكن عن نذر أو قضاء ولو عن نقل

باب الحج

هو بفتح أوله وكسر لفة القصد وأكثرته الي من يعظم وشرا قصد الكعبة بالنسك الآتي وهو من الشرائع
القديمة وروى أن آدم عليه السلام حج أربعين حجة من الهند ماشيا وان جبريل قال له إن الملائكة كانوا يطوفون
قبلك بهذا البيت سبعة آلاف سنة قال ابن اسحق لم يبعث الله نبيا بعد إبراهيم عليه الصلاة والسلام الا حج
في السنة السادسة على الاصح وحج صلى الله عليه وسلم قبل النبوة وبعدها وقبل الهجرة حججا لا يدرى عددها
وبعدها حجة الوداع لا غير وورد من حج هذا البيت خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه قال شيخنا في حاشية
الايضاح قوله كيوم ولدته أمه يشمل التبعات وورد التصريح به في رواية وأفتى به بعض مشايخنا لسكن ظاهر
كلامهم بخالفه الأول أو فوق بظواهر السنة والثاني أو فوق بالقواعد ثم رأيت بعض المحققين نقل الاجماع عليه
وبه يندفع الافتاء المذكور تمسكا بالظواهر (والعمرة) وهي لفة زيادة مكان عامر وشرا قصد الكعبة للنسك
الآتي (يجبان) أي الحج والعمرة ولا يفتى عنها الحج وان اشتمل عليهما وخبر سئل صلى الله عليه وسلم عن العمرة
أو أجنبية هي قال لا ضعيف اتفاقا وان صححه الترمذي (علي) كل مسلم (مكلف) أي عاقل بالغ (حر) فلا يجبان
علي صبي ومجنون ولا على رقيق فنسك غير المكلف ومن فيهرق يقع نقلا لافرضا (مستطيع) للحج
بوجدان الزاد ذهابا وإيابا وأجرة خفير أي يجير يأمن معه والراحلة أو ثمنها ان كان بينه وبين مكة مرحلتان أو
دونهما وضعف عن المشي مع نفقة من يجب عليه نفقته وكسوته الى الرجوع ويشترط أيضا للوجوب أمن
الطريق على النفس والمال ولو من رصدي وان قل ما يأخذه وغلبة السلامة لراكب البحر فان غلب الهلاك
لميجان الامواج في بعض الاحوال أو استويا لم يجب بل يحرم الركوب فيه له ولغيره وشرط للوجوب على
المرأة مع ما ذكر أن يخرج معها محرم أو زوج أو نسوة ثقات ولو اماء وذلك لحكمة سفرها وحدها وان قصر
أو كانت في قافلة عظيمة ولهابلا وجوب أن تخرج مع امرأة ثقة لاداء فرض الاسلام وليس لها الخروج
لتطوع ولو مع نسوة كثيرة وان كثرت السفر أو كانت شوهاه وقد صرحوا بانها يحرم على المسكية التطوع بالعمرة
من التتبع مع النساء خلافا لمن نازع فيه (مرة) واحدة في العمر (بترخ) لا على الفور نعم انما يجوز التأخير
بشرط العزم على المستقبل وان لا يتضيقا عليه بنذر أو قضاء أو خوف غضب أو تلف مال بقرينة ولو
ضعيفة وقيل يجب على القادر ان لا يترك الحج في كل خمس سنين لخبر فيه (فرع) تجب انابة عن ميت عليه
نسك من تركته كاتقضى منه ديونه فلم تكن له تركته سن لو ارثه ان يفعله عنه فلو فعله أجنبي جاز ولو بلا إذن
وعن آفاق معضوب عاجز عن النسك بنفسه لنحو زمانه أو مرض لا يرجي برؤء باجرة مثل فضلت عما يحتاجه
المعضوب يوم الاستئجار ومما عدا مؤنة نفسه وعياله بعده ولا يصح ان يحج عن معضوب بغير اذنه لان الحج
يفتقر للنية والمعضوب أهل لها ولاذن (أركانه) أي الحج ستة أحدها (احرام) به أي نية دخول فيه لخبر انما
الاعمال بالنيات ولا يجب تلفظ بها وتلبية بل يسنان فيقول بقلبه ولسانه نويت الحج وأحرمت به لله تعالى
ليبك اللهم ليبيك الى آخره (و) ثانيها (وقوف بعرفة) أي حضوره بأي جزء منها ولو لحظة ان كان نائما أو مارا
لخبر الترمذي الحج عرفه وليس بمسجد إبراهيم عليه السلام ولا عمرة والافضل للذكر تحرير موقفه صلى
الله عليه وسلم وهو عند الصخرات المعروفة وصميت عرفه قيل لأن آدم وحواء تعارفا بها وقيل غير ذلك ووقته
(بين زوال الشمس يوم عرفته وهو تاسع ذي الحجة (و) بين طلوع (جحر) يوم (نحر) وسن

(قوله وهو) أي يوم الشك
المختص بأحكام من بين باقي
أيام شعبان (قوله ولم يثبت)
أي لفقد من يشهد أو شهد
بالحلال من لم تقبل شهادته
كبيد أو صبيان أو فسقة أو
نساء وظن صدقهم أو عدل
ولم يكتف به وانما لم يصح
صومه عن رمضان لانه لم
يثبت كونه منه نعم من اعتقد
صدق من قال انه رآه ممن
ذكر يجب عليه الصوم كما
تقدم عن البغوي في طائفة
أول الباب (قوله وان قل ما
يأخذه) أي ما لم يكن مما
يتسامح فيه لشدة قلته (قوله
مرة واحدة) منه يؤخذ انه
لوحج مثلا ثم ارتد ثم عاد
للالسلام لم تجب عليه إعادة
مآتي به قبل رده وهو كذلك
خلافا للحنفية (قوله وعن
آفاق معضوب) المعضوب
بضاد معجمة من الغضب
وهو القطع كأنه قطع عن
كال الحركة وبضاد مهملة
كانه قطع عصبه

له الجمع بين الليل والنهار والأراق دم تمتع ندبا (و) ثالثها (طواف افاضة) ويدخل وقته بانتصاف ليلة النحر وهو افضل الاركان حتى من الوقوف خلافا لركشي (و) رابعها (سمى) بين الصفا والمروة (سما) يقينا بعد طواف قدوم ما لم يقف برفة أو بعد طواف افاضة فلواقتصر على ما دون السبع لم يجزئه ولو شك في عددها قبل فراغه أخذ بالاقل لانه المتيقن ومن سعى بعد طواف القدوم لم يندب له اعادته السعي بعد طواف الافاضة بل يكره ويجب أن يبدأ فيه في المرة الاولى بالصفا ويحتم بالمروة للاتباع فان بدأ بالمروة لم يحسب مروره منها الى الصفا وذهابه من الصفا الى المروة مرة وعوده منها اليه مرة أخرى ويسن للذكر أن يرقى على الصفا والمروة قدر قامة وأن يمشي أول السعي وآخره ويعود الذي في الوسط ومحلها معروف (و) خامسها (ازالت شعر) من الرأس بحلق أو تقصير لتوقف التحلل عليه وأقل ما يجزئ ثلاث شعرات فتعميمه صلى الله عليه وسلم لبيان الافضل خلافا لمن أخذ منه وجوب التعميم وتقصير المرأة أولى من حلقها ثم يدخل مكة بمدرج حجر العقبة والحلق يطوف للركن فيسعى ان لم يكن سعى بعد طواف القدوم كما هو الافضل والحلق والطواف والسعي لا آخر لوقتها ويكره تأخيرها عن يوم النحر وأشد منه تأخيرها عن أيام التشريق ثم عن خروجه من مكة (و) سادسها (ترتيب) بين معظم أركانها بان يقدم الاحرام على الجميع والوقوف على طواف الركن والحلق والطواف والسعي ان لم يسع بعد طواف القدوم ودليله الاتباع (ولا يجزئ) أي الاركان (بدم) وسيأتي ما يجزئ بالدم (وغير وقوف) من الاركان الستة (أركان العمرة) لشمول الأدلة لها وظاهر ان الحلق يجب تأخيرها عن سعيها فالترتيب فيها في جميع الاركان (تنبيه) يؤديان بثلاثة أوجه افراد بان يجزئ ثم يعتمر وتمتع بان يعتمر ثم يجزئ وقران بان يحرم بهما معا وأفضلها افراد ان اعتمر طاهمه ثم تمتع وعلي كل من المتمتع والقارن دم ان لم يكن من حاضري المسجد الحرام وهو من دون مرحلتين (وشر وطواف) ستة أحدها (طهر) عن حدث وخبث (و) ثانيها (ستر) لمورة قادر فلوزاد جدد وبني علي طوافه وان تعمد ذلك وطال الفصل (و) ثالثها (نيتة) أي الطواف (ان استقل) بان لم يشمله نسك كسائر العبادات والافهي سنة (و) رابعها (بدؤه بالحجر الاسود محاذياله) في مروره يبدنه أي بجميع شقه الايسر وصفة المحاذاة ان يقف بجانبه من جهة اليماني بحيث يصير جميع الحجر عن يمينه ثم ينوي ثم يمشي مستقبلا حتى يحاوزه حينئذ ينتقل ويحمل يسار البيت ولا يجوز استقبال البيت الا في هذا (و) خامسها (جعل البيت عن يساره) ما رآه فوجهه فيجب كونه خارجا بكل بدنه حتى يبدنه عن شاذروانه وحجره للاتباع فان خالف شيئا من ذلك لم يصح طوافه واذ استقبل الطائف الجودعاء فليحترز عن أن يمر منه أدنى جزء قبل عودته الى جعل البيت عن يساره ويلزم من قبل الحجر أن يقر قدميه في محلها حتى يعتدل قائما فان رأسه حال التقبيل في جزء من البيت (و) سادسها (كونه سبعا) يقينا ولو في الوقت المكروه فان ترك منها شيئا وان قل لم يجزئه (وسن ان يفتتح) الطائف (بسلام الحجر) الاسود بيده (و) أن (يستلمه في كل طوفة) وفي الاوتار آكسوان يقبله ويضع جبهته عليه (و) يستلم (الركن) اليماني ويقبل يده بعد استلامه (و) أن (يرمل ذكر في) الطوافات (الثلاث الاولى من طواف بعده سعي) بأسراع مشيه مقاربا خطاه وأن يمشي في الاربعة الاخيرة على هيئته للاتباع ولو ترك الرمل في الثلاث الاولى لا يقضيه في البقية ويسن ان يقرب الذكرك من البيت ما لم يؤذ أو يتأذ بزحمة فلوا تمارض القرب منه والرمل قدم لان ما يتعلق بنفس العبادة أولى من المتعلق بمكانها وأن يضطجع في طواف يرمل فيه وكذا في السعي وهو جعل وسط ردائه تحت منكبه الايمن وطرفه على الايسر للاتباع وأن يصلي بعده ركعتين خلف المقام في الحجر (فرع) يسن ان يبدأ كل من الذكر والانثى بالطواف عند دخول المسجد للاتباع رواه الشيخان الآن يحد الامام في مكتوبة أو يخاف فوت فرض اوراتبة مؤكدة فيبدأ بها بالطواف (وواجباته) أي الحج خمسة وهي ما يجب بتركه القدية (احرام من ميقات) فيقات الحج لمن بمكة هي وهو الحج والعمرة للمتوجه من المدينة ذوالحليفة المسماة بئر علي ومن الشام ومصر والمغرب جحفة ومن تهامة

(قوله يؤديان) أي الحج والعمرة (قوله طهر عن حدث) هذا هو الصحيح المتمد ولنا قول ضعيف ذكره المزني في مختصره ان الطواف يصح مع الحدث (قوله بأسراع) باؤه للتصوير (قوله قدم) أي الرمل مع البعد (قوله وهو) أي الاضطباع المطلوب هنا (قوله ركعتين) أي بنية سنة الطواف (قوله في الحجر) أي في المسجد في الحرم حيث شاء

الذين يلمون من نجد اليمن والحجاز قرن ومن المشرق ذات عرق وميثاق العمرة لمن بالحرم الحلال وأفضله الجعرانة
فالتنميم فالحد بيته وميثاق من لاميقات له في طريقه محاذة الميثاق الواردان حاذيه في برأويحرو الاقرحلتان من
مكة فيحرم الجائي في البحر من جهة اليمن من الشعب المحرم الذي يحاذي يلمون ولا يجوز له تأخير احرامه الي
الوصول الى جدة خلافا لما أفتى به شيخنا من جواز تأخيرها اليها وعلل بان مسافتها الى مكة كسافة يلمون اليها ولو
أحرم من دون الميثاق لزمه دم ولو ناسيا أو جاهلا لم يعد اليه قبل تلبسه بنسك ولو طواف قدوم وأثم غيرهما
(وميت بمزدلفة) ولو ساعة من نصف ثان من ليلة النحر (و) ميت (بمعنى) معظم ليالي التشريق نعم ان نفر قبل
غروب شمس اليوم الثاني جاز وسقط عنه ميت الليلة الثالثة وري يومها وانما يجب الميت في لياليها لغير الرعاء
وأهل السقاية (وطواف الوداع) لغير حائض ومكي ان لم يفارق مكة بعد حجه (ورمي) الى جمره العقبة بعد
انتصاف ليلة النحر سبعا والى الجمرات الثلاث بعد زوال كل يوم من أيام التشريق سبعا سبعا مع ترتيب بين
الجمرات (بحجر) أي بما يسمى به ولو عقيقا ولو راولو ترك رمي يوم تداركه في باقي أيام التشريق والا لزمه دم
بترك ثلاث رميات فأكثر (وتحجر) أي الواجبات بدم وتسمى هذه أبعاض (وسننه) أي الحج (غسل) فقيم
(لا حرام ودخول مكة) ولو حلالا بنى طوى (ووقوف) بعرفة عشيتها ومزدلفة ولري أيام التشريق (وتطيب)
في البدن والثوب ولو بماله جرم (قبيله) أي الاحرام وبعد الغسل ولا يضر استدامته بعد الاحرام ولا انتقاله
بعرق (وتلبية) وهي لبيك اللهم لبيك لبيك لا شريك لك لبيك ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك ومعنى
ليبك أن اقيم علي طاعتك ويسن الاكثر منها والصلاة علي النبي صلى الله عليه وسلم وسؤال الجنة والاستعاذة
من النار بعد تكرير التلبية ثلاثا وتستمر التلبية الى رمي جمره العقبة لكن لا تسن في طواف القدوم والسعي
بعده لو روادا كرامة فيها (وطواف قدوم) لانه تحية البيت وانما يسن لحاج أو قارن دخل مكة قبل
الوقوف ولا يفوت بالجلوس ولا بالتأخير نعم يفوت بالوقوف بعرفة (وميت بمى ليلة عرفه ووقوف بجميع)
المسمى الآن بالشعر الحرام وهو جبل في آخر مزدلفة فيذكرون في وقوفهم ويدعون الى الاسفار مستقبليين
القبلة للاتباع (وأذكار) وأدعية مخصوصة بأوقات وأمكنة معينة وقد استوعبها الجلال السيوطي في
وظائف اليوم والليلة فلتطلبه (فائدة) يسن متأكدا زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم ولو لغير حاج ومعتبر
لاحديث وردت في فضلها وشرب ماء زمزم مستحب ولو لغير ما ورد أنه أفضل المياه حتى من الكوثر
(فصل في عمرات الاحرام) (يحرم باحرام) على رجل وانثى (وطه) آية فلا رقت اي لا ترفثوا والرفث مفسر
بالوطه ويفسده الحج والعمرة (وقبله) ومباشرة بشهوة (واستمناء) بيد بخلاف الازال بنظر أو فكر (ونكاح)
لغير مسلم لا ينكح المحرم ولا ينكح (وتطيب) في بدن أو ثوب بما يسمى طيبا ككسك وعنبر وكافور وحى وميت
ووردومانه ولو بشد نحو مسك بطرف ثوبه أو يخله في جيبه ولو خفيت رائحة الطيب كالكاذي والفاغية وهي
نمر الحناء فان كان بحيث أو أصابه الماء فاحت حرم والافلا ودهن) بفتح أوله (شعر) رأس أو لحية بدهن ولو غير
مطيب كزيت ومن (وازالته) أي الشعر ولو واحدة من رأسه أو لحيته أو بدنه نعم ان احتاج الى حلق شعر
بكثرة قل أو جراحة فلا حرمه وعليه الفدية فلو نبت شعر بعينه أو غطاها فأزال ذلك فلا حرمه ولا فدية (وقل)
الظفر ولو بفضه من يدا أو رجل نعم له قطع ما انكسر من ظفره ان تأذى به ولو أدنى تأذى (ويحرم ستر رجل) لا امرأة
(بعض رأس بما يدهس) عراف من غيظ أو غيره كقطن أو خرق أو ما لا يعد ساترا كخيصر رقيق وتوسدع و
عمامة ووضع يلم بقصد بها الستر فلا يحرم بخلاف ما إذا قصد به طي نزاع فيه وكحمل نحو زنبيل لم يقصد به ذلك أيضا
واستظلال بمحمل وان مس رأسه (ولبسه) أي الرجل (محيطا) بحياطة كقميص وقباء أو نسج أو عقد في
سائر بدنه (بلا عذر) فلا يحرم على الرجل ستر رأس لعذر كحرو برد ويظهر ضبطه هنا بما لا يطبق الصبر عليه
وان لم يبع التيمم فيحل مع الفدية قياسا على وجوبها في الحلق مع العذر ولا لبس محيط ان لم يجد غيره ولا قدر على

(قوله لغير حائض ومكي)
فلا يجب عليها طواف
وداع اما طواف الافاضة
فلا يجوز تركه بحال نعم
قد يجب تأخيرها لنحو
حيض (قوله الجمرات)
بفتح الميم واحدها جمره
بسكونها (قوله بترك ثلاث
رميات) وأما ترك رمية
واحدة ففيها مدو في اثنتين
مدان وصورة ترك رمية
أورميتين لا تكون الا في
آخر جمره أيام التشريق
فقط اذا لو تركت رمية من
غير اجرة الاخيرة لما صح
رمي ما بعدها فيلزم الدم
فتنبه لذلك (قوله محيط)
بالمهمله سواء أحاط بجميع
بدنه أو بعض منه كخرطة
للحيته سواء كان شفاقا
كزجاج أم لا

حصيله ولو بنحو استعارة بخلاف الهبة لمعظم المنفعة فيحل ستر العورة بالحيط بلا فدية ولبسه في باقي بدنه لحاجة نحو
 حر وبرد مع فدية ونحو الارتداء والالتحف بالقميص والقباء وعقد الأزار وشديط عليه لثبته لا وضع
 طوق القباء على رقبته وان لم يدخل يده (و) يحرم (ستر امرأة لرجل) بعض وجهه بما يمس اترا (وفدية) ارتكاب
 واحد (مما يحرم) بالاحرام غير الجماع (ذبح شاة) مجزئة في الاضحية وهي جذعة ضأن أو ثنية معز (أو تصدق
 بثلاثة أصع لسته) من مساكين الاحرام الشاملين للفقراء لكل واحد نصف صاع (أو صوم ثلاثة) أيام فترك
 المحرم بخير في الفدية بين الثلاثة المذكورة (فرع) لو فعل شيئاً من المحرمات نلتسيا أو جاهلاً بتحريره وجبت
 الفدية ان كان اتلافاً كحلق شعر وقلم ظفر وقتل صيد ولا تجب ان كان تمتعاً كلبس وتطيب والواجب في ازالة
 ثلاث شعرات أو أظفار أو لاه بالتحاذر زمان ومكان عرفاً فدية كاملة وفي واحدة مدطعام وفي اثنتين مدان (ودم
 ترك ما مور) كاحرام من الميقات ومبيت بمزدلفة ومنى ورمي الاحجار وطواف الوداع كدم التمتع والقرآن
 (ذبح) أى ذبح شاة تجزئ أضحية في الحرم (ف) الواجب على العاجز عن الذبح فيه ولوليفية ماله وان وجد من
 يقرضه أو وجد به أكثر من ثمن المثل (صوم) أيام (ثلاثة) فوراً بعد احرام (وقبل) يوم (نحر) ولو مسافر فلا
 يجوز تأخير شيء منها عنها لأنها تصير قضاء ولا تقديمه على الاحرام بالحج للآية (و) يلزمه أيضاً صوم (سبعة
 بوطنه) أى اذا رجع الى اهله ويسن تواليها كالثلاثة قال تعالى فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة
 اذا رجعتم (ويجب على مفسد نسك) من حج وعمره (بوطه بدنة) بصفة الاضحية وان كان النسك نفلاً والبدنة
 المرادة الواحد من الابل ذكر أو أنثى فان عجز عن البدنة فبقرة فان عجز عنها فسبع شياه ثم يقوم البدنة
 ويتصدق بقيمتها طعاماً ثم يصوم عن كل مديوم أو لا يجب شيء على المرأة بل تأثم وعلم من قولى بمفسد نسك أنه
 يبطل بوطه ومع ذلك يجب مضى في فاسده (وقضاء فوراً) وان كان نسكه نفلاً لأنه وان كان وقته موسعاً تضيق
 عليه بالشروع فيه والنفل من ذلك يصير بالشروع فيه فريضاً أى واجب الامام كالفرض بخلاف غيره من
 النفل (تتمة) يسن لقاصد مكة وللحاج آكد أن يهدي شيئاً من النعم يسوقه من بلده والافيشترية من الطريق
 ثم من مكة ثم من عرفة ثم من منى وكونه مميحاً حسناً ولا يجب الا بالذکر (مهمات) يسن متاً كذا الحار قادر
 تضحية بذبح جذع ضأن له سنة أو سقط سنه ولو قبل تمامها أو أنثى معز أو بقر لها سنتان أو ابل له خمس سنين بنية
 اضحية عند ذبح أو تعيين وهي أفضل من الصدقة وقتها من ارتفاع شمس نحر الى آخر أيام التشريق ويحزى
 سبع بقر أو ابل عن واحد ولا يجزئ عجفاء ومقطوعة بعض ذنب أو اذن أو بين وان قل وذات عرج وعور
 ومرض ين ولا يضر شق اذن أو خرقها والمعتد عدم اجراء التضحية بالاحمال خلافاً لما صححه ابن الرمة ولو نذر
 التضحية بمعية أو صغيرة أو قال جعلتها أضحية فانه يلزم ذبحها ولا يجزئ أضحية وان اختص ذبحها بوقت الاضحية
 وجرت مجراها في الصرف ويحرم الاكل من أضحية أو هدى وجب بنذره ويجب التصديق ولو على فقير واحد
 بشيء نيا ولو يسير امن المتطوع بها والافضل التصديق بكله الا لهما يتبركاً بها وان تكون من الكبدة وان
 لا يأكل فوق ثلاث والتصدق بجلدها وله اطعام اغنياء لا تملكهم ويسن أن يذبح الرجل بنفسه وان يشهدها من
 وكل به وكره لمز يد هاز الله نحو شعر في عشر ذي الحجة وأيام التشريق حتى يضحي ويندب لمن تلزمه نفقة فرعه
 ان يعق عنه من وضع الى بلوغه وهي كضحية ولا يكسر عظم كالتصدق بمطبوخ يبعثه الى الفقراء أحب من ندائهم
 بها ومن التصديق نيا وأن يذبح سابع ولادته ويسمى فيه وان مات قبله بل يسن تسمية سقط بلغ زمن نفخ
 ابروح وأفضل الاسماء عبدالله وعبد الرحمن ولا يكره اسم نبي أو ملك بل جاء في التسمية بمحمد فضائل عليه
 ويحرم التسمية بملك الملوك وقاضى القضاء وحاكم الحكام وكذا عبد النبي وجار الله والتكفي بابي القاسم وسن
 أن يخلق رأسه ولو أنشئ في السابع ويتصدق بزمته ذهباً أو فضة وان يؤذن ويقرأ سورة الاخلاص وآية انا
 أعبدك بك وذريتها من الشيطان الرجيم بتائيب الضمير ولو في الذكر في اذنه اليمنى ويقام في اليسرى عقب

(قوله غير الجماع) أى اما الجماع
 فحكمه سيأتى وظاهره ان
 الجماع مطلقاً مخالف في الحكم
 لما هنا وليس كذلك بل
 حكم الجماع الذى بين التحليلين
 حكم ما هنا (قوله ولا تجب)
 أى الفدية (قوله ان كان)
 أى الشيء المفعول من المحرمات
 (قوله نيا) أى ليتصرف فيه
 المسكين بما شاء من بيع وغيره
 كافي الكفارات فلا يكفي
 جملة طعاما ودعاه الفقير اليه
 لان حقه في تملكه لا في أكله
 ولا تملكه له مطبوخاً

(قوله من دعاء الكرب)

هو لا اله الا الله العظيم
الحليم لا اله الا الله رب
العرش العظيم لا اله الا
الله رب السموات السبع
ورب الارض ورب
العرش الكريم (قوله

غيا) أى وقتا بعد وقت
وذلك باعتبار الحاجة

(قوله بشعر نجس)

للبلبسة النجاسة لغير آدمي
أى لاحترامه (قوله وان

يحد شفرته) بفتح الشين
وسكون الفاء السكين

المريض وجمعه شفار
وفى الحديث ان الله كتب

الاحسان على كل شئ
فاذا قتلتم فاحسنوا القتل

واذا ذبحتم فاحسنوا الذبحة
وليحد أحدكم شفرته

وليبرح ذبيحته

والوضع وأن يحسكه رجل فامرأته من أهل الخير بتمر خلوه لم يمسه النار حين يولد ويقرأ عندها وهى
تطلق آية الكرسي وإن ربك الله الآب والمعوذتان والاكثر من دعاء الكرب قال شيخنا أما قراءة سورة
الانعام الى ولا رطب ولا يابس الا فى كتاب مبين يوم يعق عن المولود فمن مبتدعات العوام الجهلة فينبغي
الانكفاف عنها وتحذير الناس منها ما أمكن انتهى (فرع) يسن لكل أحد الادمان غيا والاكتحال
بالايمد وترا عند نومه وخضب شيب رأسه وحلته بحمرة أو صفرة ويحرم حلق الحية وخضب يدي الرجل
ورجليه بحناء خلافا لجمع فيها وبحث الأذرى كراهة حلق ما فوق الحلقوم من الشعر وقال غيره انه مباح
ويسن الخضب للمفترشة ويكره للخلية ويحرم وشر الاسنان ووصل الشعر بشعر نجس أو شعر آدمي وربطه
به لا يحيط الحرير أو الصوف ويستحب أن يكف الصبيان أول ساعة من الليل وأن يعطى الاوانى ولو بنحو
عود يمرض عليها وأن يفلق الابواب مسما الله فهم ماوان يطغى المصاييح عند النوم ■ واعلم ان ذبح
الحيوان البرى المقدور عليه بقطع كل حلقوم وهو مخرج النفس وكل مرى وهو مجرى الطعام تحت الحلقوم
بكل محد يخرج غير عظم وسن وظفر كحدي وقصب وزجاج وذهب وفضة فيحرم مامات بشقل ما أصابه من
محدد أو غيره كبنفقة وان أنهر الدم وأبان الرأس أو ذبح بكال لا يقطع الا بقوة الذابح فلذا يذبح الاسراع بقطع
الحلقوم بحيث لا ينتهى الى حركة المذبوح قبل تمام القطع ويحل الجنين بذبح أمه ان مات فى بطنها أو خرج فى
حركة مذبوح ومات حالا ما غير المقدور عليه بطير انه أو شدة عدوه وحشيا كان أو انسيا كجمل أو جدى
نفر شاردا ولم يتيسر لحوقه حالا وان كان لو صبر سكن وقد ر عليه وان لم يخف عليه نحو سارق فيحل بالجرح
المهرق بنحو سهم أو سيف فى أى محل كان ثم ان أدركه وبه حياة مستقرة فان تعذر ذبحه من غير تقصير منه
حتى مات كان اشتغل بتوجهه للقبلة أو سل السكين فات قبل الامكان حل والا كان لم يكن معه سكين أو علق فى
الغمد بحيث تسر اخرجه فلا ويحرم قطع ارمي الصيد بالبندق المعتاد الآن وهو ما يصنع بالحديد ويرى بالنار
لانه محرق مذقف سر يما بالبال شيخنا نعم ان علم حاذق انه انما يصيب نحو جناح كبير فليد شقه فقط احتمل
الجواز والرمي بالبندق المعتاد قديما هو ما يصنع من الطين جائز على المعتمد خلافا لبعض المحققين وشرط الذابح
ان يكون مسلما أو كتابيا ينسكح ويسن ان يقطع الودجين وهما عرقا صفحتى عنق وان يحد شفرته ويوجه
ذبيحته لقبله وان يكون الذابح رجلا عاقلا فامرة فصديا ويقول ندباعد الذبح وكذا عند رمي الصيد ولو سكا
وارسال الجارحة بسم الله الرحمن الرحيم اللهم صل وسلم على سيدنا محمد ويشترط فى الذبيح غير المريض
شيان * أحدهما ان يكون فيه حياة مستقرة أول ذبحه ولو ظنا بنحو شدة حركة بعده ولو وحدها على المعتمد
وانفجار دم وتدفقه اذا غلب على الظن بقاؤه فيها فان شك فى استقراره فقد العلامات حرم ولو جرح حيوان
ان سقط عليه نحو سيف أو عضة نحو هرة فان بقيت فيه حياة مستقرة فذبحه حل وان يقن هلاكه بعد ساعة
والا لم يحل كالحل بقطع بمدرفع السكين ولو لم يدر ما بقى بعد انتهائها الى حركة مذبوح قال شيخنا فى شرح المنهاج
وفى كلام بعضهم انه لو رفع يده لنحو اضطراره فاعادها فور أو أتم الذبح وحل وقول بعضهم لو رفع يده ثم أعادها
لم يحل مفرع على عدم الحياة المستقرة عند اعادةها أو محمول على ما اذا لم يعدها على الفور وبؤيده افتاء غير واحد
فيما لو انفلت شفرته فردها حالا انه يحل انتهى ولو انتهى لحركة مذبوح بمرض وان كان سببه أكل نبات مصر
كفى ذبحه فى آخر رمقه اذا لم يوجد ما يحل عليه الهلاك من جرح أو نحوه فان وجد كأن أكل نباتا ويؤدى الى
الهلاك اشتراط فيه وجود الحياة المستقرة فيه عند ابتداء الذبح ولو بالظن بالعلامة المذكورة بعده (فائدة) من
ذبح بقر بالله تعالى لدفع شر الجن عنه لم يحرم أو بقصد حرم وثانيهما كونه مأكولا وهو من الحيوان البرى
الانعام والخيل وبقرو حش حماره وظبي وضع وضب وأرنب وتعلب وسنجاب وكل لقاط للجب لا أسد
وقرد وصقر وطاوس وحاداة ويوم ودره وكذا غراب أسود وما دى اللون خلافا لبعضهم ويكره جلالة
ولو من غير نم كدجاج وان وجد فيهارج النجاسة ويحل أكل بيض غير الماء كحل خلافا لجمع ويحرم من

الحيوان البحري ضفدع وتسماح وسلحفاة وسرطان لا قرش ودنيس على الاصح فيها قال في المجموع الصحيح المعتمد أن جميع ما في البحر يحل ميتة الا الضفدع ويؤيده نقل ابن الصباغ عن الاصحاب حل جميع ما فيه الا الضفدع ويحل أكل ميتة الجراد والسمك الا مات غير ولو في صورة كلب أو خنزير ويسن ذبح كبيرها الذي يطول بقاءه ويكره ذبح صغيرها وأكل مشوى سمك قبل تطيب جوفه وما أتى منه كاللحم وقلي حتى في دهن مغلي وحل أكل دود نحو الفاكهة حيا كان أو ميتا بشرط أن لا ينفر عنه والالم يحل أكله ولو معه كمنل السم لا يضره ما قلنا من أن لا ينفر عنه على ما قاله الراد خالف البعض أصحابنا ويحرم كل جماد مضر لبدن أو عقل كحجر و تراب وسم وان قل الامن لا يضره ومسكر ككثير أفيون وحشيش وبنج (فائدة) أفضل المكاسب الزراعة ثم الصناعة ثم التجارة قال جمع هي أفضلها ولا تجرم معاملة من أكثر ماله حرام ولا الأكل منها كما صححه في المجموع وأنكر النووي قول الغزالي بالحرمه مع أنه تبعه في شرح مسلم ولو عم الحرام الارض جاز أن يستعمل منه ما تمس حاجته اليه دون ما زاد هذا ان توقع معرفة أربابه والا صار لبيت المال فياخذ منه بقدر ما يستحقه فيه كما قاله شيخنا (فرع) نذكر فيه ما يجب على المكلف بالنذر وهو قرابة على ما اقتضاه كلام الشيخين وعليه كثيرون بل بالغ بعضهم فقال دل على ندبه الكتاب والسنة والاجماع والقياس وقيل مكروه للنبى عنه وحمل الاكثر من النهى عن نذر الاجاج فانه تعليق قرابة بفعل شيء أو تركه كان دخلت الدار أو ان لم أخرج منها لله على صوم أو صدقة بكذا فتخير من دخلها أو لم يخرج بين ما التزمه وكفارة يمين ولا يمين الملتزم ولو نحو الفروع ما ندرج تحت أصل كلي (النذر التام) مسلم (مكلف) رشيد (قرابة لم تتعين) نفلا كانت أو فرض كفاية كادامة وترو عيادة مريض وزيارة رجل قبر أو تزوج حيث سن خلافا لجمع وصوم أيام البيض والاثنين فلو وقعت في أيام التشريق أو الحيض أو النفاس أو المرض لم يجب القضاء وكهالة جنازة وتجهيز ميت ولو نذر صوم يوم بعينه لم يصح قبله فان فعل انهم كتقديم الصلاة على وقتها المعين ولا يجوز تأخير عنه كهي بلا عذر فان فعل صح وكان قضاء ولو نذر صوم يوم خميس ولم يعين كفاه أى خميس ولو نذر صلاة فيجب ركعتان بقيام قادر أو صوما فصوم يوم أو صوم أيام ثلاثة أو صدقة فتمول ويجب صرفه لحر مسكين مالم يمين شخصاً أو أهل بلد أو الاثنين صرفه له ولا يتعين لصوم وصلاة مكان عينه ولا الصدقة فزمان عينه وخرج بالمسلم المكلف الكافر والصبي والمجنون فلا يصح نذرهم كنذر السفينة وقيل يصح من الكافر وبالقرابة المعصية كصوم أيام التشريق وصلاة لاسبب لها في وقت مكره فلا ينعقدان وكالمعصية المكره كالصلاة عند القبر والنذر لأحد أبويه أو أولاده فقط وكذا المباح كالله على أن آكل وأنام وان قصد تقوية على العبادة أو النشاط لها ولا كفارة في المباح على الاصح ويلم تتعين ماتعين عليه من فعل واجب عيني ككتابة وأداء ربع عشر مال تجارة وكترك محرم وانما ينعقد النذر من المكلف (بلفظ منجز) بان يلتزم قرابة من غير تعليق بشيء وهذا نذر تبرر (الله على كذا) من صلاة أو صوم أو نساك أو قراءة أو اعتكاف أو على كذا) وان لم يقل لله (أو نذرت كذا) وان لم يذكر مع الله على المعتمد الذي صرح به البغوي وغيره من اضطراب طويل (أو) بلفظ (معلق) ويسمى نذر مجازاة وهو ان يلتزم قرابة في مقابلة ما يرغب في حصوله من حدوث نعمة أو اندفاع نقمة (كان شقائي الله أو سألني الله لا فعلان كذا) أو التزمته نفسه أو واجب على كذا وخرج بلفظ النية فلا يصح بمجرد النية كسائر العقود الا باللفظ وقيل يصح بالنية وحدها (فيانم) عليه (ما التزمه حالاً في منجز وعند وجود صفة في معلق) أو ظاهر كلامهم أنه يابز منه الفور بآدائه عقب وجود المعلق عليه خلافاً للقضية كلام ابن عبد السلام ولا يشترط قبول المندور له في قسمي النذر ولا القبض بل يشترط عدم رده ويصح النذر بما في ذمة المدين ولو مجهول لا فيبر أحوالاً وان لم يقبل خلافاً للجلال البلقيني ولو نذر لغير أحد أصله أو فروعه من ورثته بماله قبل مرض موته بيوم ملكه كله من غير مشارك لزال ملكه عنه ولا يجوز للأصل الرجوع فيه وينعقد معلقاً في نحو إذا مرضت فهو نذر له قبل مرضي بيوم وله التصرف قبل حصول

(قوله وثانيها) أى ثاني شرطي حل الذبح بمعنى المذبح (قوله الا نعام) أى الابل والبقر والغنم (قوله والحيل) لا واحد له من لفظه كقوم وقيل مفردة خائل كراكب (قوله لا أسد) أى فلا يحل وقد ذكر بعضهم أنه له خمسة اسم وزاد غير مائة وثلاثين اسماً (قوله مسلم) ولو رقيقاً أو سفياً أو مفلساً على ماسياً (قوله لم تتعين) أى قبل الاثنين بصيغة النذر (قوله خلافاً لجمع) أى حيث قالوا لا يصح نذره وان كان يسن في بعض حالاته (قوله والاثنين) جمع الاثنين (قوله مالم يعين شخصاً) أى والا فيتين صرفه الى ذلك الشخص ولو كان من بنى هاشم وبنى المطلب

المعلق عليه ويلغو قوله متى حصل لي الأمر الفلاني أجيء لك بكذا ما لم يقترب به لفظ الترام أو نذر وأفتى جمع
فيمن أراد أن يتبايعا فاتفقا على أن يندركل للآخر بمتاعه ففعلا صح وان زاد المتبدي أن نذرت لي بمتاعك
وكثيرا ما يفعل ذلك فيما لا يصح بيعه ويصح نذره ويصح إبراء المنذور له الناذر عما في ذمته قال القاضي ولا
يشترط معرفته الناذر ما نذره به كخمس ما يخرج له من معشر وكسك ولدا أو ثمرة يخرج من أمي أو شجرتي هذه
وذكر أيضا أنه لا زكاة في الخمس المنذور وقال غيره محله أن نذر قبل الاشتداد ويصح النذر للجنين كالوصية له بل
أولى لا للميت الا أقبر الشيخ الفلاني وأراد به قرابة ثم كسراج ينتفع به أو طرد عرف فيحمل النذر له على ذلك

ويقع لبعض العوام جعلت هذا للنبي صلى الله عليه وسلم فيصح كالحث لانه أشهر في عرفهم للنذر ويصرف
لمصالح الحجرة النبوية قال السبكي والأقرب عندي في الكعبة والحجرة الشريفة والمساجد الثلاثة أن من خرج
من ماله عن شيء لها واقتضى العرف صرفه في جهة من جهاتها صرف إليها واختصت به أهال شيخنا فان لم يقتض
العرف شيء فالذي يتجه أنه يرجع في تعيين المصروف لرأي ناذره اقال وظاهر أن الحكم كذلك في النذر لمسجد
غيرها اه وأفتى مضمم في أن قضى الله حاجتي فلي للكعبة كذا بأنه يتعين لمصالحها ولا يصرف لفقراء الحرم
كأدل عليه كلام المذهب وصرح به جمع متأخرون ولو نذر شيئا للكعبة ونوى صرفه لقرية معينة كالسراج
تعين صرفه فيها ان احتج لذلك والابيع وصرف لمصالحها كما استظهره شيخنا ولو نذر سراج نحو شمع أو
زيت بمسجد صح ان كان ثم من يتففع به ولو على نذوره والافلا ولو نذر اهداء منقول الى مكة لزمه نقله والتصدق
بعينه على فقراء الحرم ما لم يعين قرية أخرى كتطيب الكعبة فيصرفه إليها على الناذر مؤنة ايصال الهدى
المعين الى الحرم فان كان معسرا باع بعضه لنقل الباقي فان تسر نقله كمقار أو حجر حرمي باعه ولو بهيراذن حاكم
ونقل ثمنه وتصدق به على فقراء الحرم وهل له امساكه بقيمته أولا وجهان ولو نذر الصلاة في أحد المساجد
الثلاثة أجزأ بعضها عن بعض كالاغتساف ولا يجوز ألف صلاة في غير مسجد المدينة عن صلاة نذر بها فيه
كمكسه كالايجزئ قراءة الاخلاص عن ثلث القرآن المنذور ومن نذر اتيان سائر المساجد وصلاة التطوع
فيه صلى حيث شاء ولو في بيته ولو نذر التصديق بدرهم لم يجز عنه جنس آخر ولو نذر التصديق بمال بعينه زال عن
ملكه فلو قال علي أن تصديق بعشرين دينارا وعينها على فلان أو ان شفي مريض في فلي ذلك ملكها وان
لم يقضها ولا قبلها بل وان رد فله التصرف فيها وينعقد حولز كما هان حين النذر وكذا ان لم يعينها ولم يردها
المنذور له فتصير ديناله عليه ويثبت لها أحكام الديون من زكاة وغيرها ولو تلف المعين لم يضمه الا ان قصر على
ما استظهره شيخنا ولو نذر أن يعمر مسجدا معينا أو في موضع معين لم يجز له أن يعمر غيره بدلا عنه ولا في
موضع آخر كالمو نذر التصديق بدرهم فضة لم يجز التصديق بدله دينار لاختلاف الأغراض (تتمة) اختلف جمع
من مشايخ شيوخنا في نذر مقترض مالا معينا المقرضه مادام دينه في ذمته فقال بعضهم لا يصح لانه على هذا الوجه
الخاص غير قرينة بل يتوصل به الى ربالنسيئة وقال بعضهم يصح لانه في مقابلة حدوث نعمت ترج القرض ان
انجر به أو فيه اندفاع نعمة المطالبة ان احتاج لبقائه في ذمته لا عسارا وانفاق لانه يسر للمقترض أن يرد زيادة
عما اقترضه فاذا ائتمرها بنذرا انعقد وزمته فهو حينئذ مكافأة احسان لا وصلة للرب اذ هو لا يكون الا في عقد كبيع
ومن ثم لو شرط عليه النذر في عقد القرض كان ربا وقال شيخ مشايخنا العلامة المحقق الطنيد اوي فيما اذا نذر
المديون للدائن منفعة الارض المرهونة مدة بقاء الدين في ذمته والذي رأيت له متأخري أصحابنا اليمنيين ما هو
صريح في الصحة ومن أفتى بذلك شيخ الاسلام محمد بن حسين القباط والعامة الحسن بن عبد الرحمن الاهدلى

(قوله كتطيب الكعبة)
اي وما حولها من المسجد الحرام
قال شيخ الاسلام في شرح
البيعة لا تطيب مسجد
آخر ولو مسجد المدينة
والاقصى فلا يزم بالنذر كما
مال اليه الامام بعد تردده
واقره الرافي لكن قال
النووي في مجموعه المختار
الازوم لان تطيبه سنة
مقصودة فيلزم بالنذر كسائر
القرب بخلاف البيوت ومحوها

(باب البيع)
جمعه بيوع واصله (١) بووع
فهو او ي العين وقعت الواو
اثر كسرة فقلت ياء وفي
الاشباه البيع اقسام صحيح
قولا واحدا وفاسد قولا
واحدا وصحيح على الاصح
وفاسد على الاصح وحرام
يصح ومكروه انظر تفصيله
في الحاشية
(١) قوله في الهامش واصله
الح فيه نظر ظاهر فتأمل

باب البيع

هو لغة مقابلة شيء بشيء أو شرعا مقابلة مال بمال على وجه مخصوص والاصل فيه قبل الاجماع آيات كقوله تعالى
وأحل الله البيع واخبار كخبر سئل النبي صلى الله عليه وسلم أي الكسب أطيب فقال عمل الرجل بيده وكل بيع

مبور أو لا غش فيه ولا خيانة (يصح) البيع (بالحجاب) من البائع ولو هزل أو هو مادل على التملك دلالة ظاهرة
 (كبعثك) ذاك بكذا أو هو لك بكذا (وملكتك) أو وهنتك (ذا بكذا) وكذا جعلته لك بكذا أن نوى به البيع
 (وقبول) من المشتري ولو هزل أو هو مادل على التملك كذلك (كاشتريت) هذا بكذا (وقبلت) أو رضىت أو
 أخذت أو تملك (هذا بكذا) وذلك لتمام الصيغة الدال على اشتراطها قوله صلى الله عليه وسلم إنما البيع عن
 تراض والراضى فاعتبر ما يدل عليه من اللفظ فلا ينقد بالمعاطة لكن اختياره لا نقاد بكل ما يتعارف بالبيع
 بهافيه كالخبز واللحم دون نحو الدواب والأراضي فعلى الأول المقبوض بها كالمقبوض بالبيع الفاسد أى فى
 أحكام الدنيا أما فى الآخرة فلا مطالبة بها ويحجرى خلافها فى سائر العقود وصورته أن يتفق على ثمن وضمن
 وإن لم يوجد لفظ من واحد ولو قال متوسط للبائع بعت فقال نعم أو لى وقال للمشتري اشتريت فقال نعم صح ويصح
 أيضا بتم منها الجواب قول المشتري بعت والبائع اشتريت ولو قرن بالاحجاب أو القبول حرف استقبال كايحك
 لم يصح قال شيخنا ويظهر أنه يقتصر من العاين نحو فتح تاء التكلم وشرط صحة الاحجاب والقبول كونهما (بالا
 فصل) بسكوت طويل يقع بينهما بخلاف اليسير (و) لا (تحلل لفظ) وان قل (أجنبي) عن العقد بان لم يكن
 من مقتضاه ولا من مصالحه ويشترط أيضا ان يتوافقا معنى لالفاظا لوقال بعتك بالف فزاد أو نقص أو بالف
 حالة فاجل أو عكسه أو موجه بشهر فزاد لم يصح للمخالفه (و) بالا (تعليق) فلا يصح معه كان مات أبى فقد بعتك
 هذا (و) لا (تأقبت) كبعثك هذا شهرا (وشرط في عاقد) بائعا كان أو مشتريا (تكيليف) فلا يصح عقد
 صبي وعجنون وكذا من مكره بغير حق لعدم رضاه (واسلام لملك) رقيق (مسلم) لا يعتق عليه وكذا يشترط
 أيضا اسلام لملك مرتد على المعتد لكن الذى فى الروضة وأصلها حجة بيع المرتد للكافر (و) لملك شيء من
 (مصحف) معنى ما كتب فيه قرآن ولو آية وان أثبتت لغير الدراسة كما قاله شيخنا ويشترط أيضا عدم حرابة
 من يشتري آلة كسيف ورمح ونشاب وترس ودرع وخيل بخلاف غير آلة الحرب ولو مما تأنى منه كالحديد
 اذ لا يتعين جملة عدة حرب ويصح بيع اللذنى أى فى دارنا (و) شرط (فى موقوف) عليه مضمنا كان أو غنا ملك
 له أى لا ما قد (عليه) فلا يصح بيع فضولى ويصح بيع مال غيره ظاهرا ان بان بعد البيع انه له كان باع مال
 مورثه ظانا حياته فبان ميتا حينئذ لثنين انه ملكه ولا أثر لظن خطا بان صحته لان الاعتبار فى العقود بما فى نفس
 الأمر لا بما فى ظن المكلف (فائدة) لو أخذ من غيره بطريق جائز ما ظن حله وهو حرام باطنا فان كان ظاهر
 المأخوذ منه الخير لم يطالب فى الآخرة ولا طوبى قاله البغوى ولو اشترى طعاما فى الذمة وقضى من حرام فان
 أقبضه له البائع برضاه قبل توفية الثمن حل له أكله أو بعده ما مع عامه انه حرام حل أيضا والاحرم الى أن يبرئه
 أو يوفيه من حل قاله شيخنا (وطهره) أو مكان طهره بغسل فلا يصح بيع نجس كخمر وجلد ميتة وان أمكن
 طهرها بتخلل أو دباغ ولا تمتجس لا يمكن طهره ولو دهننا تنجس بل يصح هبته (ورؤيته) أى الموقوف عليه
 ان كان معينا فلا يصح بيع معين لم يره العاقدان أو أحدهما كرهنه وأجارته للغير المنهي عنه وان بالغ فى وصفه
 وتكنى الرؤية قبل العقد فيما لا يلب تغيره الى وقت العقد وتكنى رؤية بعض المبيع ان دل على باقيه كظاهر
 صبرة نحو بر وأعلى المائع ومثل النموذج متساوى الاجزاء كالجبوب أو لم يدل على باقيه بل كان صوانا للباقي
 لبقائه كقشور رمان وبيض وقشرة سفلى لنحو جوز فيكنى رؤيته لان صلاح باطنه فى بقائه وان لم يدل هو
 عليه ولا يكتفى رؤية القشرة العليا اذا انفقدت السفلى ويشترط أيضا قدرة تسليمه فلا يصح بيع آبق وضال
 ومفصوب لغير قادر على انتزاعه وكذا اسمك بركة شق تحصيله (مهمة) من تصرف فى مال غير يبيع أو غيره
 ظانا تعديه فبان ان له عليه ولاية كان مال مورثه فبان موته أو مال أجنبي فبان اذنه له أو ظانا فقد شرط
 فبان مستوفيا للشرط صح تصرفه لان العبرة فى العقود بما فى نفس الأمر وفى العبادات بذلك وبما فى ظن
 المكلف ومن ثم لو تراضوا لم يظن انه مطلق بطل ظهوره وان بان مطلقا لان المدار فيها على ظن المكلف ومثل

(قوله وصورته) أى
 المعاطاة أى صورة
 بيعها (قوله متوسط)
 أى كالدلال والمصلح

(قوله فلو أبرأ من حق)
 أي معين كالف درهم مثلا
 وإنما قيدنا الحق بكونه
 معيناً لما سيأتي أن الأبراء
 من المجهول باطل لا اعتداد
 به (قوله ببيع موصوف) أي
 شيء موصوف في الذمة
 هذه خاصته المتفق عليها
 وأما لفظ السلم فيشترط
 على الأصح قال الزركشي
 وليس لما عقد يختص
 بصيغة إلا هذا والنكاح
 (قوله وحرم ربا) قد أفرد
 غير مؤلفنا بترجمة وهو
 بكسر رائه مع القصر
 وبفتحها والماء ألفه بدل
 من واو وتكتب بهما
 وبالياء اه حجج (قوله)
 وطرق الخلاص الخ
 والخيلة المخلصة من الربا
 مكروهة بسائر أنواعه
 خلافاً لمن حصر الكراهة
 في التخلص من ربا الفضل
 (قوله التفريق بالسفر) أي
 ولو لغير نقل كما قال ع

قولنا يبيع أو غيره التزويج والابراء وغيرهما فلو أبرأ من حق ظننا أنه لاحق له فبان له حق صح على المعتد ولو
 تصرف في النكاح فإن كان مع الشك في ولاية نفسه فبان وليها حينئذ صح اعتباراً بما في نفس الأمر (وشرطي
 بيع) ربوي وهو محصور في شيتين (مطعوم) كالبر والشعير والتمر والزبيب والملح والارز والذرة والفول
 (ونقد) أي ذهب وفضة ولو غير مضرورين كطلي وتبر (بجنسه) كبربر وذهب بذهب (حلول) للموضين
 (وتقايض قبل تفرق) ولو تقايض البعض صح فيه فقط (ومثاله) بين الموضين يقينا بكيل في مكيل ووزن في
 موزون وذلك لقوله صلى الله عليه وسلم لا تبعوا الذهب بالذهب ولا الورق بالورق ولا البر بالبر ولا الشعير
 بالشعير ولا التمر بالتمر ولا الملح بالملح الاسواء بسواء عينا بين يديها فإذا اختلفت هذه الاصناف فبيعوا
 كيف شئتم إذا كان يدايد أي مقابضة قال الرافعي ومن لازمه الحلول أي غالباً فيطل بيع الربوي بجنسه
 جزافاً أو مع ظن بمثاله وإن خرجت سواء (و) شرط في بيع أحدهما (بغير جنسه) واتحاداً في علة الربا كبر
 بشعير وذهب بفضة (حلول وتقايض) قبل تفرق لامثاله فيطل بيع الربوي بغير جنسه إن لم يقبض في
 المجلس بل يحرم البيع في الصورتين أن اختلف شرط من الشروط واتفقوا على أنه من الكبائر لو رور واللعن
 لا كل الربا وموكله وكتبه وعلم بما تقرره لو يبيع طعام بغيره كنقد أو ثوب أو غير طعام لم يشترط شيء
 من الثلاثة (و) شرط (في بيع موصوف في ذمة) ويقال له السلم مع الشروط المذكورة للبيع غير الرؤية
 (قبض رأس مال) معين أو في الذمة في مجلس خيار وهو (قبل تفرق) من مجلس العبد ولو كان رأس المال منقعة
 وإنما يتصور تسليم المنفعة بتسليم العين كدار وحيوان ولمسلم اليه قبضه ورده لمسلم ولو عن ديتة (و) كون
 مسلم فيه ديناً (في الذمة حالاً) كان أو مؤجلاً لأنه الذي وضع له لفظ السلم فاسلمت اليك ألفاً في هذه العين
 أو هذا في هذا ليس سماً لاتقاء الشرط ولا يعم لاختلال لفظه وقال اشتريت منك ثوباً صفته كذا
 بهذه الدرام فقال بعتك كان بيعاً عند الشيخين نظراً للفظ وقيل سلم نظراً للعنى واختاره جمع
 محققون (و) كون المسلم فيه (مقدوراً) على تسليمه (في محله) بكسر الحاء أي وقت حلوله فلا يصح السلم في
 منقطع عند المحل كالرطب في الشتاء (و) كونه (معلوم قدر) بكيل في مكيل أو وزن في موزون أو ذرع في
 مذروع أو عد في معدود وصح في نحو جوز ولو زبون وموزون بكيل يعد فيه ضابطاً ومكيل بوزن ولا يجوز
 في بيضة ونحوها لأنه يحتاج إلى ذكر جرهما مع وزنها فيورث عزة الوجود ويشترط أيضاً بيان محل تسليم السلم
 فيه أن أسلم بمحل لا يصلح للتسليم أو لحمله إليه مؤنة ولو ظفر المسلم بالمسلم اليه بعد المحل في غير محل التسليم ونقله إلى
 محل الظفر مؤنة لم يلزمه أداء ولا يطالبه بقيمته ويصح السلم حالاً ومؤجلاً باجل معلوم لا مجهول ومطلقه حال
 ومطلق المسلم فيه جيد (و) حرم ربا) مربيانه قريبا وهما أنواع ربا فضل بان يزيد أحد الموضين ومنه ربا القرض
 بان يشترط فيه ما فيه نفع للقرض وربا يدين يفرق أحدهما مجلس العقد قبل التقايض وربا نساء بان يشترط
 أجل في أحد الموضين وكلما جمعت عليهما الموضان أن اتفاقاً جنسا اشترط ثلاثة شروط تقدمت أو علة وهي الطم
 والتقديرة اشترط شرطان تقدم ما قال شيخنا ابن زياد لا يدفع اسم إعطاء الربا عند الاقتراض للضرورة
 بحيث أنه ان لم يعط الربا لا يحصل له القرض اذ له طريق إلى إعطاء الزائد بطريق النذر أو التملك لا سيما إذا
 قلنا النذر لا يحتاج إلى قبول لفظاً على المعتد وقال شيخنا يندفع الاسم للضرورة (فائدة) وطريق الخلاص
 من عقد الربا ببيع ذهباً بذهب أو فضة بفضة أو ربا بر أو رزاً بارز متفاضلان بان يهب كل من البائعين حقه
 للآخر أو يقرض كل صاحبه ثم يبرئه ويتخلص منه بالقرض في بيع الفضة بالذهب أو الارز بالبر بلا قبض قبل
 تفرق (و) حرم (تفريق بين أمة) وإن رضيت أو كانت كافرة (و) فرع (لم يميز) ولو من زنا المملوكين لو أحد
 (بنحو بيع) كهبته وقسمته وهديته لغير من يعتق عليه لخبر من فرق بين الوالدة ولدها فرق الله بينهما وبين
 أحبته يوم القيامة (وبطل) العقد (فيهما) الربا والتفريق بين الأمة والولد وألحق الغزالي في فتاويه
 وأقره غيره التفريق بالسفر بنحو البيع وطرده في التفريق بين الزوجة ولدها وإن كانت حرة

بخلاف المطلقة والاب وان علوا والجدة وان علت ولو من الاب كالأب اذا عدت أما بعد التمييز فلا يحرم لاستقناه المميز عن الحضنة بالتفريق بوصية وعق ورهن ويجوز تفريق ولد البهيمة ان استغنى عن أمه بلبن أو غيره لكن يكره في الرضيع كتفريق الأدي المميز قبل البلوغ عن الامام فان لم يستغن عن اللبن حرم وبطل الا ان كان لغرض الذبح لكن بحث السبكي حرمة ذبح أمه مع بقاءه (و) حرم أيضا (بيع نحو غنم من) علم أو (ظن انه يتخذ مسكرا) للشرب والامرد من عرف بالفجور به والديك للمهاشدة والكباش للمناطحة والحريير لرجل يلبسه وكذا بيع نحو المسك لكافر يشتري لتطيبب الصنم والحيوان لكافر علم انه ياكله بالذبح لان الاصح أن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة كالمسلمين عندنا خلافا لابي حنيفة رضى الله تعالى عنه فلا يجوز الاعانة عليها ونحو ذلك من كل تصرف يفضي الى معصية يقينا أو ظنا ومع ذلك يصح البيع ويكره بيع ما ذكر من توهم منه ذلك وبيع السلاح لنحو بقاء وقطاع طريق ومعاملة من بيده حلال وحرام وان غلب الحرام الحلال نعم ان علم تحريم ما عقده حرم وبطل (و) حرم (احتكار قوت) كتمر وزبيب وكل عجزى في الفطرة وهو امساك ما اشتراه في وقت الغلاء لا الرخص لبيعه باكثر عند اشتداد حاجة أهل محله أو غيرهم اليه وان لم يشتريه بقصد ذلك لليسكه لنفسه أو عياله أو لبيعه بشئ مثله ولا امساك غلة أرضه وألحق الفز الى بالقوت كل ما يعين عليه كاللحم وصرح القاضي بالكرهية في الثوب (وسوم طي سوم) أى سوم غيره (بعد تقرر من) بالتراضي به وان حش نقص الثمن عن القيمة للنهي عنه وهو ان يزيد علي آخر في ثمن ما يريد شراءه أو يخرج له أرخص منه أو يرغب المالك في استرداده ليشتريه باغلى وتحريمه بعد البيع وقبل لزومه لبقاء الخيار أشد (ونجش) للنهي عنه والايذاء وهو ان يزيد في الثمن لا يرغبه بل ليخدع غيره وان كانت الزيادة في مال محجور عليه ولو عند نقص القيمة على الاوجه ولا خيار للمشتري ان يغني فيه وان واطأ البائع الناجش لتفريط المشتري حيث لم يتأمل ويسأل ومدح السلعة ليرغب فيها بالكذب كالنجش وشرط التحريم في الكل علم النهي حتى في النجش ويصح البيع مع التحريم في هذه المواضع

(فصل في خيار المجلس والشرط وخيار العيب) (ثبت خيار مجلس في كل بيع) حتى في الربوي والسلم وكذا في هبة ذات ثواب على المعتمد وخرج في كل بيع غير البيع كالإبراء والهبة بلا ثوب وشركة وقراض ورهن وحالة وكتابة واجارة ولو في الذمة أو مقدرة مدة فلا خيار في جميع ذلك لانها لا تسمى بيعا (وسقط خيار من اختار لزومه) أي البيع من بائع أو مشتركان يقول لا اختارنا لزمه وأجزأه فيسقط خيارها ومن أحدهما كان يقول اختارت لزومه فيسقط خياره ويبقى خيار الآخر ولو مشتركا (و) سقط خيار (كل) منهما (بفرقة بدن) منهما أو من أحدهما ولو ناسيا أو جاهلا عن مجلس العقد (عرفا) فإيذنه الناس فرقة يلزم به العقد وما لا فلا فان كان في دار صغيرة فالفرقة بان يخرج أحدهما منها أو في كبيرة فبان ينتقل أحدهما الى بيت من بيوتها أو في صحراء أو في سوق فبان يولى أحدهما ظهره ويمشي قليلا وان سمع الخطاب فيبقى خيار المجلس ما لم يتفرقا ولو طال مكثهما في محل وان بلغ سنين أو تماشيا منازل ولا يسقط بموت أحدهما فينتقل الخيار للوارث المتاهل (وحلف نافي فرقة أو فسخ قبلها) أي قبل الفرقة بان جاء أمعا وادعى أحدهما فرقة وأنكرها الآخر ليفسخ أو تفقعا عليها وادعى أحدهما ففسخا قبلها وأنكر الآخر فيصدق النافي لمواقفته للأصل (ويجوز) لهما أي للعاقدين (شرط خيار) لهما أو لأحدهما في كل بيع خيار مجلس الا فيما يعتق فيه المبيع فلا يجوز شرطه لمشتري المناقاة وفي ربوي وسلم فلا يجوز شرطه فيها لأحد لا شرط القبض فيها في المجلس (ثلاثة أيام فأقل) بخلاف ما أطلق أو أكثر من ثلاثة أيام فان زاد عليها لم يصح العقد (من) حين الشرط للخيار سواء أشرط في العقد أم في مجلسه والمالك في المبيع مع توابعه في مدة الخيار لمن انفر دنجيار من بائع ومشتريه ان كان لهما فوقوف فان تم البيع بان انه لمشتري من حين العقد والافباء (ويحصل فسخ) للعقد في مدة الخيار (بذخ وفسخت البيع)

(قوله ونجش) وهو الاثارة
لانه يشتر الرغبات في السلع
ويرفع أسعارها (قولا ويجوز
لها شرط خيار الخ) ضابط
ما ثبت فيه خيار المجلس ثبت
فيه خيار الشرط الا ما شرط
فيه القبض وهو الربوي
والسلم وما يسرع اليه الفساد
ومن يعتق علي المشتري
وما لا فلا

وكاستر جعت البيع (واجازة) فيها (بنحو أجزت) البيع كالمضيته والتصرف في مدة الخيار بوطء أو اعتاق
 وبيع وإجارة وتزويج من بائع فسخ ومن مشتر اجازة للشراء (و) يثبت (لمشتري جاهل) بما يأتي خيار في رد
 المبيع (١) ظهور (عيب قديم) منقص قيمة في المبيع وكذا البائع بظهور عيب قديم في الثمن وآثره الأول
 لأن الغالب في الثمن الانضباط فيقل فيه ظهور العيب والقديم ما قارن العقد أو الحدث قبل القبض وقد بقي الي
 الفسخ ولو حدث بعد القبض فلا خيار للمشتري وهو (كاستحاضة) ونكاح لامة (وسرقة وابق وزنا) من رقيق
 أي بكل منها وان لم يتكرر وتاب ذكره كان أو أنثى (وبول بفراش) ان اعتاده وبلغ سبع سنين وبحر
 وحنان مستحكين ومن عيوب الرقيق كونه نماما أو شتاما أو كذابا أو آكلالطين أو شار بالنحو خمر أو تاركا
 للصلاة لم يتب عنها أو أصم أو أبله أو مصطك الركتين أو رتقاء أو حاء لافي آدمية لابهيمة أو لا تحيض من بلغت
 عشرين سنة أو أحدث فيها أكبر من الآخر (وجاح) لحيوان (وعض) ورمح وكون الدار منزلة الجند أو كون
 الجن مسلطين على ساكنها بالرحم أو القرودة مثلا ترعي زرع الأرض (و) يثبت بتغير فعل وهو حر أم للتدليس
 والفسر (كتصرية) له وهي أن يترك حلبة مدة قبل يبعه ليوم المشتري كثرة اللبن وتحميد شعر الجارية
 (لا) خيار (بغير فاحش كظن) مشتر نحو (زجاجة جوهرية) لتقصيره بعمله بقضية وعنه من غير بحث
 (والخيار) بالميب ولو بتصرية (فوري) فيبطل بالتأخير بالاعذر ويقتبر الفور عادة فلا يضر صلاة أو كل
 دخل وقتها وقضاء حاجة ولا سلامة على البائع بخلاف عاقبته ولو علمه ليلافله التأخير حتى يصبح ويمدرفي
 تأخير يجهله جواز الرد بالعيب ان قرب عهده بالاسلام أو نشأ بعيداعن العلماء ويجهل فورته ان خفي عليه
 ثم ان كان البائع في البلد رد المشتري بنفسه أو وكيله على البائع أو وكيله ولو كان البائع غائبا عن البلد ولا وكيل
 له بهار فع الامر الى الحاكم وجوبه لا يؤخر لحضوره فاذا عجز عن الانتهاء لنحو مرض أشهد على الفسخ فان عجز
 عن الاشهاد لم يلزمه تلفظ على المشتري ترك استعمال فلوا استخدم رقيقا ولو بقوله اسقني او ناولني الثوب
 أو أغلق الباب فلا رد قهرا وان لم يفعل الرقيق ما أمر به فان فعل شيئا من ذلك بلا طلب لم يضر (فرع) لو باع
 حيوانا أو غيره بشرط براءته من العيوب في المبيع أو ان له يرد به اصح العقد ويرى من عيب باطن بالحيوان
 موجود حال العقد يمامه البائع لا عن عيب باطن في غير الحيوان ولا ظاهر فيه ولو اختلفا في قدم العيب واحتمل
 كل صدق البائع يمينه في دعواه حدوثه لان الاصل لزوم المقدوقيل لان الاصل عدم العيب في يده ولو حدث
 عيب لا يعرف القديم بدونه ككسر بيض وجوز وتقوير بطيخ مدود رد ولا أرش عليه للحادث ويتبع في
 الرد بالعيب الزيادة المتصلة كالسمن وتعلم الصنعة ولو باجرة وحمل قارن يعمالا المنفصلة كالولد والثمن وكذا
 الحمل الحادث في ملك المشتري فلا يتبع في الرد بل هي للمشتري

(قوله وجاح) بالكسر وهو
 امتناعها على راعيها وغير
 غيره بكونها جو حافقتي
 أنه لا بد ان يكون طبعها لها
 وهو متجه ومثله هربها عما
 تراه وشربها لبن نفسها
 وألحق به لبن غيرها (قوله
 فوري) أي اجماعا وعمله في
 البيع الممين فان قبض شياعا
 في الذمة بنحو بيع أو سلم
 فوجد معيالم يلزمه فورا
 لان الاصح أنه لا يملكه الا
 بالرضا بعينه

(فصل في حكم المبيع قبل القبض) * (المبيع قبل قبضه من ضمان بائع) بمعنى انفساح البيع بتلفه أو اتلاف
 بائع وثبوت الخيار بتعييبه أو تعيب بائع أو أجنبي وباتلاف أجنبي فلو تلف بأفة أو أتلغه البائع انفسخ البيع
 (واتلاف مشتر قبض) وان جهل انه المبيع (ويبطل تصرف) ولو مع بائع (بنحو بيع) كهبة وصدقة وإجارة
 ورهن واقراض (فيما لم يقبض) لا بنحو اعتاق) وتزويج ووقف لتشوف الشارع الى العتق ولعدم توقفه على
 القدرة بدليل صحة اعتاق الآبق ويكون به المشتري قابضا ولا يكون قابضا بالتزويج (وقبض غير منقول) من
 أرض ودار وشجر (بتخلية لمشتري) بان يمكنه منه البائع مع تسليمه المفتاح وافرغه من أمتعة غير المشتري
 (و) قبض (منقول) من سفينة أو حيوان (بنقله) من محله الى محل آخر مع تفريغ السفينة ويحصل القبض
 أيضا بوضع البائع المنقول بين يدي المشتري بحيث لو مد اليه يده لانه وان قال لا أريده وشرط في غائب عن محل
 المقدم اذن البائع في القبض مضى زمن يمكن فيه المضى اليه عادة ويجوز لمشتري استقلال قبض المبيع ان كان
 الثمن مؤجلا أو سلم الحال (وحاز استبدال) في غير ربوي بيع بمثل من جنسه (عن يمين) نقدا أو غيره لخبر ابن

عمر رضي الله عنه كنت أبيع الابل بالدنانير وأخذ مكانها الدرهم وأبيع بالدرهم وأخذ مكانها الدنانير فأتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألته عن ذلك فقال لا بأس إذا تفرقتا وليس بينهما شيء (و) عن (دين) قرض وأجرة وصدائق لا عن مسلم فيه لعدم استقراره ولو استبدل موافق في علة الربا كدراهم من دينار اشترط قبض البديل في المجلس حذر من الربا لأن استبدل مالا يوافق في العلة كقطعان عن درهم ولا يبدل نوع أسلم فيه أو مبيع في الذمة عقد بغير لفظ السلم بنوع آخر ولو من جنسه كحظمة تمراء عن بيضاء لأن المبيع مع تعيينه لا يجوز بيعه قبل قبضه فع كونه في الذمة أولى نعم يجوز ببداله بنوعه الاجود وكذا الاراد بالتراضي

(فصل في بيع الاصول والثمار) (يدخل في بيع أرض) وهبتها ووقفها والوصية مطلقا لا في رهنها والاقرار بها (ما فيها من بناء وشجر) رطب وثمر الذي لم يظهر عند البيع وأصول بقل تجز مرة بعد أخرى كقثاء وبطيخ لا مايو خذ دفعة كبر وجل لأنه ليس للدوام والثبات فهو كالمقولات في الدار (و) يدخل (في) بيع (بستان) وقرية (أرض وشجر وبناء) فيها لا مزارع وحولها لأنها ليست منهما (و) في بيع (دار هذه) الثلاثة أي الأرض المملوكة للبائع بحملتها حتى تحومها إلى الأرض السابعة والشجر المفروس فيها وان كثروا البناء فيها بأنواعه (و) أبواب منصوبة) وأغلقها المثبتة لا الأبواب المقلوعة والسرور والحجارة المدفونة بلا بناء (لا) في بيع (قن) ذكر أو غيره (حلقه) بآذنه أو خاتم أو نعل (و) كذا (ثوب) عليه خلافا للحاوي كالحريروان كان ساتر عورته (وفي) بيع (شجر) رطب بلا أرض عند الاطلاق (عرق) ولو يابس ان لم يشترط قطع الشجر بأن شرط ابقاءه أو أطلق لجوب بقاء الشجر الرطب ويلزم المشتري قلع اليابس عند الاطلاق للعادة فان شرط قطعه أو قلعه عمل به أو ابقاءه بطل البيع ولا ينتفع المشتري بمفرسها (وغصن رطب) لا يابس والشجر رطب لأن العادة قطعه وكذا ورق رطب لا ورق حناء على الوجه (لا) يدخل في بيع الشجر (مفرسه) فلا يتيمنه في بيعه لأن اسم الشجر لا يتناول (و) لا (ثمر ظهر) كقطع نخل يتشقق وثمر نحو عنب ببروز وجوز بان عقاد ظاهر منه للبائع ومالم يظهر للمشتري ولو شرط الثمر لاحدهما فهو له عملا بالشرط سواء أظهر الثمر أم لا (ويقيان) أي الثمر الظاهر والشجر عند الاطلاق فيستحق البائع بقية الثمر إلى أن الجذاذ فآخذ دفعة لا تدري يحاول للمشتري بقية الشجر مادام حيا فان انقلع فله غرسه ان نفع لا بدله (و) يدخل (في) بيع (دابة حملها) المملوك للمالكها فان لم يكن مملوكا للمالكها لم يصح البيع دون حملها وكذا عكسه

(فصل في اختلاف المتعاقدين) (ولو اختلف متعاقدان) ولو وكيلين أو وارثين (في صفة عقد معاوضة) كبيع وسلم وقراض وأجرة وصدائق (و) الحال انه قد (صح) العقد باتفاقهما أو بين البائع (كقدر عوض) من نحو مبيع أو ممن أو جنسه أو صفته أو أجل قدره (ولا يئنه) لاحدهما بما ادعاه أو كان لكل منهما يئنه ولكن قد تعارضا بان أطلقا أو أطلقت احدهما وأرخت الأخرى أو أرختا بتاريخ واحد والاحكي بمقدمة التاريخ (حلف كل) منهما يمينا واحدة تجمع نفيا لقول صاحبه وأثبتا لقوله فيقول البائع مثلا ما بعت بكذا ولقد بعت بكذا ويقول المشتري ما اشتريت بكذا ولقد اشتريت بكذا لأن كلا مدعى ومدعى عليه والوجه عدم الاكتفاء بما بعت الا بكذا لأن النفي فيه صريح والاثبات مفهوم (فان) رضى أحدهما بدون مادعاه أو سمح للآخر بما ادعاه لم يفسد العقد ولا رجوع فان (أصرا) على الاختلاف (فلسكل) منهما أو الحاكم (فسخه) أي العقودان لم يسألاه قطعا للزراع ولا تجب الفورية هنا ثم بعد الفسخ يرد المبيع بزيادته المتصلة فان تلف حسا أو شرعا كان وقفه أو باعه رد مثله ان كان مثليا أو قيمته ان كان متقوما ويرد على البائع قيمة آبق فسخ العقد وهو آبق من عند المشتري والظاهر اعتبارها بيوم الحرب (ولو ادعى) أحدهما (بيعا والآخر رهنًا) أو هبة كان قال أحدهما بعتك بالثمن فقال الآخر بل رهننته أو وهبته فلا تخالف اذ لم يتفق على عقد واحد بل (حلف كل) منهما للآخر (نفيا) أي يمينا نافية لدعوى الآخر لأن الأصل عدمه ثم يرد مدعى البيع الالف لأنه مقربها

(قوله وعن دين الخ)
أما بيع الدين ولو بعين
لغير من هو عليه فباطل
في الاظهر كأن يشتري
عبد زيد بمائة له على
عمرو لمجزه عن تسليمها
والمعتمد ما في الروضة
هنا وأصلها في الخلع من
جوازه بين أو دين
بشرطه السابق اه تحفة
(قوله الاصول) قال
النووي في تحريره الاصول
الشجر والأرض (قوله
والثمار) جمع ثمر وهو
جمع ثمرة (قوله مطلقا)
أي من غير نص على
الادخال والاخراج (قوله
وقفه) أي أو كاتبه (قوله
أو قيمته) أي وقت التلف
حسا أو شرعا وتلزم
القيمة وان زادت على
الثمر

ويسترد العين بزوائد المتصلة والمنفصلة (و) إذا اختلف العاقدان فادعى أحدهما اشتغال العقد على مفسد من
 اخلال ركن أو شرط كان ادعى أحدهما روثيته وأنكرها الآخر (حلف مدعى صحة) العقد بالتقديم
 للظاهر من حال المكلف وهو اجتناب للفاسد على أصل عدمها لتشوف الشارع إلى امضاء المقود وقد يصدق
 مدعى الفساد كان قال البائع لم أكن بالفاحين البيع وأنكر المشتري واحتمل ما قاله البائع صدق بيمينه لأن
 الأصل عدم البلوغ وإن اختلفا هل وقع الصلح على الإنكار أو الاعتراف فيصدق مدعى الإنكار لأنه الغالب
 ومن وهب في مرضه شيئاً فادعت ورثته غيبة عقله حال الهبة لم يقبلوا إلا أن علم له غيبة قبل الهبة وادعوا
 استمرارها إليها يصدق منكر أصل نحو البيع * (فروع) * لورد المشتري مبيعاً مبيعاً فأنكر البائع أنه المبيع
 فيصدق بيمينه لأن الأصل مضي العقد على السلامة ولو اتى المشتري بمافية فأرة وقال قبضته كذلك فأنكر
 القبض صدق بيمينه ولو أفرغه في ظرف المشتري فظهرت فيه فأرة فادعى كل أنهما من عند الآخر صدق البائع
 بيمينه أن أمكن صدقه لأنه مدع للصحة ولأن الأصل في كل حادث تقديره بأقرب زمن والأصل براءة البائع وإن
 دفع لدائنه دينه فرده ببيع فقال الدافع ليس هو الذي دفعته صدق الدائن لأن الأصل بقاء الذمة ويصدق
 غاصب رد عيناً وقال هي المفصوبة وكذا وديع

(فصل) في القرض والرهن (الاقراض) وهو تمليك شيء على أن يرد مثله (سنة) لأن فيه إهانة على
 كشف كربة فهو من السنن الأكيدة للأحداث الشهيرة كخبر مسلم من نفس أخيه كربة من كرب الدنيا
 نفس الله عنه كربة من كرب يوم القيامة والله في عون العبد مادام العبد في عون أخيه وصح خبر من أقرض الله
 مرتين كان له مثل أجر أحدهما لو تصدق به والصدقة أفضل منه خلافاً لبعضهم ومحل ندبه أن لم يكن المقترض
 مضطراً أو لا واجب وبمحرم الاقراض على غير مضطر لم يرج الوفاء من جهة ظاهرة فوراً في الحال وعند الحلول في
 المؤجل كالاقتراض عند العلم أو الظن من أخذه أنه ينفقه في مصيبة ويحصل (بإيجاب كأقرضتك) هذا أو
 ملككتك على أن ترد مثله أو خذه ورد بدله أو أصرفه في حوائجك ورد بدله فإن حذف ورد بدله فكناية وخذه
 فقط لئلا أن سبقه أقرضني هذا فيكون قرضاً أو أعطني فيكون هبة ولو اقتصر على ملككتك ولم ينو البديل
 فهبة والافكناية ولو اختلفا في نية البديل صدق الدافع لأنه أعرف بقصده وفي ذكر البديل صدق الآخذ في عدم
 الذكر لأنه الأصل والصفة ظاهرة فيما ادعاه ولو قال لمضطر أطعمتك بموض فأنكر صدق المطعم حملاً للناس على
 هذه المسكرمة ولو قال وهبتك بموض فقال بحاجتنا صدق للمتب ولو قال اشتري بدرهمك خبزاً فاشتري له كان
 الدرهم قرضاً لا هبة على المعتمد (وقبول) متصل به كاقترضته وقلت قرضه نعم القرض الحكمي كالانفاق على
 اللقيط المحتاج واطعام الجائع وكسوة العاري لا يفتقر إلى إيجاب وقبول ومنه أمر غيره بإعطاء ماله غرض فيه
 كأعطاء شاعر أو ظالم أو طامع فقير أو فداء أسير أو عمر داري وقال جمع لا يشترط في القرض الإيجاب والقبول
 واختاره الأذرعى وقال قياس جواز المعاطاة في البيع جوازها هنا وإنما يجوز القرض من أهل تبرع فيما يسلم فيه من
 حيوان وغيره ولو تقدم مفسوشاً نعم يجوز قرض الخبز والعجين والخير الحامض لا الروبة على الأوجه وهي خيرة
 لبن حامض تلقى على اللبن ليروب لا اختلاف حموضتها المقصودة ولو قال أقرضني عشرة فقال خذها من فلان فإن
 كانت له تحت يده جاز ولا فهو وكيل في قبضها فلا بد من تجديدها ولو تمتنع على ولي قرض مال مولى بلا ضرورة
 نعم يجوز للقاضي إقراض مال المحجور عليه بلا ضرورة لسكثرة أشغاله أن كان المقترض أميناً مرسراً (وملك
 مقترض بقبض) باذن مقرض وإن لم يتصرف فيه كالموهب قال شيخنا والأوجه في النقوط المعتاد في الإفراح
 أنه هبة لا قرض وإن اعتيد رد مثله ولو أنفق على أخيه الرشيد وغياله سنين وهو ساكت لا يرجع به على الأوجه
 (و) جاز (لمقرض استرداد) حيث بقي بملك المقترض وإن زال عن ملكه ثم عاد على الأوجه بخلاف ماله تعلق به
 حق لازم كرهن وكتابة فلا يرجع فيه حينئذ نعم لو أجره رجع فيه ويحب على المقترض رد المثل في المثل وهو

(قوله كان قال البائع لم
 اكن بالناس) أى أو كنت
 مجنوناً أو مجبوراً على
 وعرف له ذلك فإنه
 المصدق وأما إذا قال
 السيد كاتبك على نجم
 واحد وقال الرقيق بل
 على نجمين فإن الرقيق
 هو المصدق كما رجحه
 النووي (قوله والخير
 الحامض) هذا أحد وجهين
 ذكرهما في التتمة ورجحه
 بعض المتأخرين قال مر
 وهو الظاهر لأطراف
 العادة خلافاً لما جزم به
 في الأنوار من المنع قال
 السبكي والعبرة بالوزن
 كالخبز (قوله فلا بد من
 تحديد قرضها) أى
 لامتناع اتحاد القابض
 والمقبض وسيأتى الكلام
 على هذا في خاتمة قبيل
 مبحث الرهن

التقدو الحبوب ولو نقدا أبطله السلطان لأنه أقرب إلى حقه ورد المثل صورة في المتقوم وهو الحيوان والشياب
والجواهر ولا يجب قبول الردى عن الجيد ولا قبول المثل في غير محل الاقراض إن كان له غرض صحيح كان
كان لنقله مؤنة ولم يتحملها المقرض أو كان الموضوع خفافا ولا يلزم المقرض الدفع في غير محل الاقراض إلا إذا لم
يكن حمله مؤنة أو له مؤنة وتحملها المقرض لكن له المطالبة في غير محل الاقراض بقيمته بمحل الاقراض وقت
المطالبة فيما نقله مؤنة ولم يتحملها المقرض لجواز الاعتياض عنه (و) جاز المقرض (نفع) يصل له من مقرض
كره الزائد قدر أوصافه والوجود في الردى (بلا شرط) في المقدر بل يسن ذلك لمقرض لقوله صلى الله عليه وسلم إن
خياركم أحسنكم قضاء ولا يكره للمقرض أخذه كقبول هديته ولو في الربوي والأوجه أن المقرض يملك الزائد
من غير لفظ لأنه وقع تبعاً وأيضاً فهو يشبه الهدية وأن المقرض إذا دفع أكثر مما عليه وادعى أنه انما دفع ذلك
ظناً أنه الذي عليه حلف ورجع فيه وأما القرض بشرط نفع لمقرض ففساد الخبر كل قرض جر منفعة فهو
ربا وجبر ضعفه محجى معناه عن جمع من الصحابة ومنه القرض لمن يستاجر ماله أي مثلاً باكثر من قيمته لأجل
القرض أن وقع ذلك شرطاً اذ هو حينئذ حرام أجماعاً ولا كره عندنا وحرام عند كثير من العلماء قاله السبكي
ويجوز الاقراض بشرط الرهن أو الكفيل ولو قال أقرض هذا مائة وأنت لها ضامن فأقرضه المائة أو بعضها
كان ضامناً على الأوجه للحاجة كالنق متاعك في البحر وطي ضمانه وقال الغزوي لو ادعى المالك القرض
والأخذ الوديعة صدق الأخذ لأن الأصل عدم الضمان خلافاً للأنوار (ويصح رهن) وهو جعل عين يجوز
بيئها وثيقة بدنية يستوفى منها عند تدمير وفائه فلا يصح رهن وقف وأموله (بإيجاب وقبول) كرهنت وارتنت
ويشترط ما صرف في البيع من اتصال اللفظين وتوافقهما في ويا تني هنا خلاف المعاطاة (من أهل تبرع) فلا يرهن
ولي أبان أن وجد أو وصياً أو حاملاً ماله صبي ومجنون كالأيرتهن لها بالضرورة أو غبطة ظاهرة فيجوز له
الرهن والارتهان كان يرهن على ما يقتض حاجة المؤنة ليوفي بما ينتظر من القلة أو بحلول الدين وكان يرهن
على ما يقرضه أو يبيعه مؤجلاً للضرورة نهب أو نحوه للزوم الارتهان حينئذ (ولو كانت) العين المرهونة جزءاً
مشاعاً أو (عارية) وإن لم يصح بلفظها كان قال له مالها أرهنها بدينك لحصول التوثيق بها ويصح اطاره
النقد لذلك على الأوجه وإن منعنا اطاره لغير ذلك فيصح رهن معار باذن مالك بشرط معرفته المرتهن وجنس
الدين وقدره نعم في الجواهر لو قال أرهن عبيدي بما شئت صح أن يرهنه بأكثر من قيمته انتهى ولو عين قدرها
فرهن بدونه جاز ولا رجوع للمالك بعد قبض المرتهن العارية فلو تلف في يد الرهن ضمن لأنه مستعير الآن اتفاقاً
أو في يد المرتهن فلا ضمان عليهما إذا المرتهن أمين ولم يسقط الحق عن ذمة الراهن نعم إن رهن فاسداً ضمن
بالسليم على ما قاله غير واحد ويبيع الماعر بمراجعة مالكة عند حلول الدين ثم يرجع المالك على الراهن بثمنه الذي
يباع به (لا) يصح (بشرط ما يضر) الراهن أو المرتهن (كان لا يباع) أي المرهون (عند المحل) أي وقت حلول
الدين أو بأكثر من ثمن المثل (وكشترط منفعته) أي المرهون لمرتته (كان يشترط أن الزوائد) الحادثة
كشمن الشجر (مرهونة) فيبطل الرهن في الصور الثلاثة (ولا يلزم) الرهن كالمهبة (الابقض) بما صرف في قبض
المبيع (باذن) من رهن يصح تبرعه ويحصل الرجوع عن الرهن قبل قبضه بتصرف يزيل الملك كالمهبة والرهن
آخر لا بوطه وتزويج وموت عاقده وهر بمرهون (واليد) في المرهون (المرتته) بعد لزوم الرهن غالباً (وهي)
على الرهن (أمانة) أي يداً مائة ولو بعد البراءة من الدين فلا يضمن المرتته إلا بالتمدى كان امتنع من الرد بعد
سقوط الدين (وصدق) أي المرتته كالمستأجر (في) دعوى تلف يمينه (لا) في (رد) لأنها قبضا لغرض
أنفسهما فكانا كالمستعير بخلاف الوديعة والوكيل ولا يسقط بتلفه شيء من الدين ولو غفل عن نحو كتاب فاكلته
الأرضة أو جملة في محل هو مظنتها ضمنه لتفريطه (قاعدة) وحكم فاسد العقود إذا صدر من رشيد حكم صحيحها
في الضمان وعدمه لأن صحيح العقد إذا اقتضى الضمان بعد القبض كالبيع والقرض ففاسده أولى أو عدمه

(قوله كالأيرتهن لهما) أي
لأن الولي في حال الاختيار
لا يبيع إلا بحال مقبوض قبل
التسليم فلا ارتهان والسفيه
كالصبي والمجنون فيما ذكر
ولو عبر بدل الصبي
والمجنون بالمحجور لكان
أولى لأنه أعم وأخصر
(قوله لغير ذلك) أي لغير
الرهن وإنما امتنع اطاره
في مشتري النقد ليصرفه في
مشتري عين مثلاً لفوات شرط
المعار الآتي في بابيه وهو أن لا
يكون النفع المقصود في المعار
بذهاب عينه

كالمرهون والمستأجر والموهوب ففاسده كذلك (فرع) لو رهن شيئا وجعله مبيعا من المهرين بعد شهر أو
عارية له بعده بان شرط في عقد الرهن ثم قبضه المهرين لم يضمه قبل مضي الشهر وان علم فساد به على المقدم
وضمنه بعده لانه يصير بيعا أو عارية فاسدين لتعليقهما بانقضاء الشهر فان قال رهنه فك فان لم أقض عند الحلول
فهو مبيع منك فسد البيع لا الرهن على الاوجه لانه لم يشترط فيه شيئا (وله) أي للمهرين (طلب بيه) أي
المهرين أو طلب قضاء دينه ان لم يبيع ولا يلزم الرهن البيع بخصوصه بل انما يطلب أحد الأمرين (ان
حل دين) وانما يبيع الرهن باذن المهرين عند الحاجة لان فيه حقا ويقدم المهرين بشئ على سائر الغرماء فان
أبى المهرين الاذن قال له الحاكم انك في بيعه أو ابرئته من الدين (ويحجر رهن) أي يحجر الحاكم على أحد الأمرين
اذا امتنع بالحبس وغيره (فان أصر) على الامتناع أو كان غائبا وليس له ما يوفي منه غير الرهن (باعه) عليه
(قاض) بعد ثبوت الدين وملك الرهن والرهن وكونه بمحل ولايته وقضي الدين من ثمنه دفعا لضرر المهرين
ويحوز للمهرين بيعه في دين حال باذن الرهن وحضرته بخلافه في غيبته نعم ان قدر له الثمن صح مطلقا لا تنقضاء
التهمة ولو شرط ان يبيعه ثالث عند المحل جاز بيعه بشئ مثل حال ولا يشترط مراجعة الرهن في البيع لان الاصل
بقاء اذنه بل المهرين لانه قديم بل أو يبرئ (وعلى مالكة) من رهن أو معبر له (مؤنة) للمرهون كنفقة رفيق
وكسوته وعلف دابة وأجرة رد آبق ومكان حفظ واعادة ما يهدم اجماعا خلافا لما شذبه الحسن فان غاب أو أفسر
راجع المهرين الحاكم وله الاتفاق باذنه ليكون رهنه بالنفقة أيضا فان تعذر استئذانه وأشهد بالاتفاق ليرجع رجع
والافلا (وليس له) أي للمالك بعد لزوم الرهن بيعه ووقف (رهن لآخر) لئلا يراحم المهرين (ووطء) للمرهونة
بلاذنه وان لم تحبل حسب الباب بخلاف سائر التتمات فتحل ان أمن ووطء (وتزويج) الامه مرهونة لنقصه القيمة
(لا) ان كان التزويج (منه) أي المهرين أو باذنه فلا يمنع على الرهن وكذا لا يجوز الاجارة لغير المهرين بلاذن
ان جاوزت مدتها المحل ويجوز له الاتفاغ بالركوب والسكنى لا بالبناء والغرس نعم لو كان الدين مؤجلا وقال أنا أقلم
عند الاجل فله ذلك وأما ووطء المهرين الجارية المرهونة ولو باذن المالك فزنا حيث علم التحريم فعليه الحد يلزمه
المهر ما لم تطاوعه طالما بالتحريم وما نسب الى عطاء من تجوز به الوطء باذن المالك ضعيف جدا بل قيل انه مكذوب
عليه وسئل القاضي الطيب الناشري عن الحكم فيما اعتادته النساء من ارتهان الخلي مع الاذن في لبسها فاجاب
لا ضمان على المهرتة مع اللبس لان ذلك في حكم اجارة فاسدة معلا لذلك بان المقرضة لا تقرض ما لها الا لاجل
الارتهان واللبس يحمل ذلك عوضا فاسدا في مقابلة اللبس (ولو اختلفا) أي الرهن والمهرين (في) أصل (رهن)
كان قال رهنه تنكح كذا فانكر الآخر (أو) في (قدره) أي المرهون كرهنتي الارض مع شجرها فقال بل وحدها
أو قدر المرهون كبالفين فقال بل بالف (صدق رهن) يمينه وان كان المرهون بيد المهرين لان الأصل عدم
ما يدعيه المهرين ولو ادعى مهرين هو بيده أنه قبضه بالاذن وأنكره الرهن وقال بل غصبته أو أعتك
أو أجزت كره صدق في جمده يمينه (فرع) من عليه ألفان بأحد هارهن أو كفيل فادى ألفا وقال أديته عن ألف
الرهن صدق يمينه لان المؤدى أعرف بقصده وكيفيته ومن لم يؤد أدى لادائه شيئا وقصدانه عن دينه وقع عنه
وان ظنه الدائن هدية كذا قالوه ثم ان لم ينو الدافع شيئا حالة الدفع جعله عما شاء منها لان التمين اليه (تمة) المفلس
من عليه دين لأدبي حال زائد على ماله يحجر عليه بطلبه الحجز على نفسه أو طلب غرمائه وبالحجز يتعلق حق
الغرماء له فلا يصح تصرفه فيه بما يضرهم كوقف وهبة ولا بيعه ولو افرمائه يدينهم بغير اذن القاضي ويصح
اقراره بعين أو دين أسند وجوبه لما قبل الحجز ويبادى قاض ببيع ماله ولو لمسكنه وخادمه بحضرته مع غرمائه وقسم
ثمنه بين غرمائه كبيع مال ممتنع عن أداء حق وجب عليه أدائه ولقاض اكره ممتنع من الاداء بالحبس وغيره من
أنواع التميز ويحبس مدين مكاف عهده المالك لأصل وان علان من جهة أب أو أم بدين فرعه خلافا للحاوي
قالن الى واذا ثبت اعسار مدين لم يحجز حبسه ولا ملازمته بل يمهل حتى يوسر وللدائن ملازمة من لم يثبت اعساره

(قوله صح مطلقا) أي
حضر الرهن أو غاب
(قوله واعادة ما يهدم)
يجز اعادة عطف على نفقته
فيلزم المالك تمير نحو
البيت أو الاذن في بيعه
والله أعلم
(قوله والالا) أي والا يتعذر
استئذانه بان سهل أشهد
أولا أو تعذر ولم يشهد
ففي الصور الثلاث لا يرجع
بما أنفق

ما لم يختر المدين الحبس فيجاب اليه وأجرة الحبس وكذا الملازم على المدين وللحائم منع المحبوس عن
 الاستئناس بالمحادثة وحضور الجمعة وعمل الصناعة أن رأى المصلحة فيه ولا يجوز للدائن تجويع المدين بمنع الطعام
 كأفتي به شيخنا الزمزمي رحمه الله تعالى ويجوز لتفريم المفلس المحجور عليه أو الميت الرجوع فورا إلى متاعه
 أن وجد في ملكه ولم يتعلق به حق لازم والعوض حال وان نفرخ البيض المبيع ونبت البذر واشتد حب الزرع
 لأنها حدثت من عين ماله ويحصل الرجوع من البائع ولو بلا قاض بنحو فسخت ورجعت في المبيع لا بنحو بيع
 وعق فيه (فصل) يحجر يحنون إلى أفاقة وصال إلى بلوغ بكال خمس عشرة سنة قربة تحديدا بشهادة عدلين
 خبيرين أو خروج منى أو حيض وامكانهما كمال تسع سنين ويصدق مدعى بلوغ بامناه أو حيض ولو في خصومة
 بلايين إذا يعرف الامنه ونبت العانة الحشنة بحيث تحتاج إلى الحلق في حق كافر ذكر أو أنثى أمانة على بلوغه
 بالسن أو الاحتلام ومثله ولد من جهل اسلامه لا من عدم من يعرف سنه على الوجه وقيل يكون علامة في حق
 المسلم أيضا وألحقوا بالعانة الشعر الحشن في الأبطو إذا بلغ الصبي رشيدا أعطي ماله والرشد صلاح الدين والمال
 بأن لا يفعل محرما يطل عدل الثمن ارتكاب كبيرة أو اصرار على صغيرة مع عدم غلبة طاعاته معاصيه وبأن لا يذبح
 بتضييع المال باحتمال غبن فاحش في المعاملة وانفاقه ولو فلسا في محرم أو ماصرفه في الصدقة ووجوه الخبر
 والمطاعم والملابس والهدايا التي لا تليق به فليس بتبذير وبعد افاقة المحنون وبلوغ الصبي ولو بالرشد يصح
 الاسلام والطلاق والخلع وكذا التصرف المالي بعد الرشد وولي الصبي أب عدل فابوه وان علفا وصي قاضي
 بلد المولى أن كان عدلا أمينا فان ماله يبلد آخر فولي ماله قاضي بلد المال في حفظه وبيعه وأجارته عند خوف
 هلاكه فصلحاه ببلده ويتصرف الولي بالمصلحة يلزمه حفظ ماله واستنائه قدر النفقة والزكاة والمؤمن أن
 أمكنه وله السفر به في طريق آمن لمقصد آمن بر الأبحر أو شراء عقار يكفيه غلته أولى من التجارة ولا يبيع
 عقاره إلا الحاجة أو غبطة ظاهرة وأفتى بعضهم بأن للولي الصالح على بعض دين المولى إذا تبين ذلك طريقا
 لتخليص ذلك البعض كأن له بل يلزمه دفع بعض ماله لسلامة باقية انتهى وله بيع ماله نسيئة لمصلحة وعليه
 ارتهان بالثمن رهنه أو افيان لم يكن المشتري موسرا أو لولي اقراض مال محجور لضرورة ولقراض ذلك مطلقا
 بشرط كون المقرض مدينا أمينًا ولا ولاية له على الاصح ومن أدلى بها ولا لصبة نعم لهم الاتفاق من مال الطفل
 في تاديبه وتعليمه لانه قليل فسومح به عند فقد الولي الخاص ويصدق أب أو جد في أنه تصرف لمصلحة يمينه
 وقاض بلايين أن كان ثقة عدلا مشهور العفة وحسن السيرة لا وصى وقم وحكم فاسق بل المصدق يمينه
 هو المحجور حيث لا يبينه لانهم قديتهم ومن ثم لو كانت الاموصية كانت كالاولين وكذا آباؤها (فرع) ليس
 لولي أحد شيء من مال موليه أن كان غنيا مطلقا فان كان فقيرا أو انقطع بسببه عن كسبه أخذ قدر نفقته وإذا
 أيسر لم يلزمه بدل ما أخذه قال الاسنوي هذا في وصى وأمين أما أب أو جد في أخذ قدر كفايته اتفاقا سواء
 الصحيح وغيره وقيس بولي اليتيم فيما ذكر من جمع مالا لفقير أسير أي مثاقيله أن كان فقيرا الأكل منه وللأب
 والجد استخدام محجوره فيما لا يقابل باجرة ولا يضر به على ذلك خلافا لمن جزم بأن يضر به عليه وأفتى النووي
 لو استخدم ابن بنته لزمه أجرته إلى بلوغه ورشده وإن لم يكن يكرهه ولا يجب أجره الرشيد الآن أكره
 ويجري هذا في غير الجد للام وقال الجلال البلقيني لو كان للصبي مال غائب فانفق وليه عليه من مال نفسه بنية
 الرجوع إذا حضر ماله رجع أن كان آبا أو جدا لانه يتولى الطرفين بخلاف غيرهما أي حتى الحاكم بل يأذن لمن
 ينفق ثم يوفيه وأفتى جمع فيمن ثبت له عن أبيه دين فادعى انفاقه بأنه يصدق هو أو وارثه باليمين
 (فصل في الحوالة تصح) حوالة (بصيغة) وهي إيجاب من الحيل كاحيلك على فلان بالدين الذي لك على أو نقلت
 حقك إلى فلان أو جعلت مالي عليه لك وقبول من المحتمل بال تعليق ويصح بالحنى (وبرضا حيل ومحتال) ولا
 يشترط رضا المحال عليه (ويلزم بها) أي الحوالة (دين محتال محال عليه) فيبرأ الحيل بالحوالة عن دين المحتال

(قوله وامكانها) أي المعتبر
 من المني والحيض ما خرج
 عند كمال تسع سنين وبالأولى
 ما خرج بعد كمال التسع هذا
 مفاد كمال الشارح لكنه
 غير شامل لما خرج قبل
 التسع بما لا يسع أقل حيض
 وطهر مع أن ذلك ملحق
 بما بعد كمال التسع حكمه
 حكم الحيض فتنبه وأقل ما
 يسع أقل طهر وحيض ستة
 عشر يوما بلياليها (قوله
 تسع حوالة) الحوالة بفتح
 الحاء أفصح من كسرها
 ومعناها في اللغة الانتقال من
 قولهم حال عن العهد إذا
 انتقل عنه وتغير وفي الشرع
 عقد يقتضى نقل دين من
 ذمة إلى ذمة ويطلق على
 انتقاله من ذمة إلى أخرى

والمحال عليه عن دين المحيل ويتحول حق المحتال الى ذمة المحال عليه اجماعا (فان تعذرا أخذه منه بفلس) حصل
 للمحال عليه وان قارن الفلس الحوالة (أو جحد) أى انكار منه للحوالة أو دين المحيل وحلف عليه أو بغير ذلك
 كتعزز المحال عليه وموت شهود الحوالة (لم يرجع) المحتال (علي محيل) بشىء وان جهل ذلك ولا يتخير لوبان
 المحال عليه معسرا وان شرط يساره ولو طالب المحتال المحال عليه فقال أبرأني المحيل قبل الحوالة وأقام بذلك
 بينة سمعت وان كان المحيل في البلد ثم المتجه ان للمحتال الرجوع بدينه على المحيل الا اذا استمر على تكذيب المحال
 عليه ولو باع عبدا وأحال بمنه ثم اتفق المتبايعان على حريته وقت البيع أو ثبتت حريته حينئذ بينة شهدت
 حسيبة أو أقامها العبد لم تصح الحوالة وان كذبهما المحتال في الحرية ولا بينة فكل منهما تخليفه على نفي العلم بها
 وبقيت الحوالة (ولو اختلفا) أى الدائن والمدين في انه (هل وكل أو أحال) بان قال المدين وكلتك لتقبض لى فقال
 الدائن بل أحلتنى أو قال المدين أحلتك فقال الدائن وكلتنى (صدق منك حوالة) يمينه فيصدق المدين في
 الأولى والدائن في الاخرة لان الاصل بقاء الحق في ذمة المستحق عليه (تمت) يصح من كل مكلف رشيد ضمان
 بدين واجب سواء استقر في ذمة المضمون له كنفقة اليوم وما قبله للزوجة أو لم يستقر كضمن مبيع لم يقبض وصدق
 قبل وطه بما لا يجب كدين قراض ونفقة للزوجة ولا بنفقة القريب مطلقا ولا يشترط رضا الدائن والمدين
 وصح ضمان الرقيق باذن سيده وتصح منه كفالة بعين مضمونة كمنصوبة ومستعارة وبدين من يستحق
 حضوره مجلس حكم باذنه ويبرأ الكفيل باحضار مكفول شخصا كان أو عينا الى المكفول له وان لم يطالبه
 وبحضوره عن جهة الكفيل بلا حائل كتغلب بالسكان الذى شرط في الكفالة الاحضار اليه والحيث وقعت
 الكفالة فان غاب لزمه احضاره ان عرف محله وأمن الطريق والا فلا ولا يطالب كفيل بمال وان فات التسليم
 بموت أو غيره فلو شرط انه يفرض المال ولو مع قوله ان فات التسليم للمكفول لم تصح وصيغة الالتزام فيها كضمنت
 دينك على فلان أو تحملت أو تكفلت يدينه أو أنا بمال أو باحضار الشخص ضامن أو كفيل ولو قال أودى
 المال أو أحضر الشخص فهو وعد بالترام كاهو صريح الصيغة نعم ان حفت به قرينة تصرفه الى الانشاء انعقده
 كالجحش ابن الرفعة واعتمده السبكي ولا يصلح ان بشرط براءة أصيل ولا بتعليق وتوقيت والمستحق مطالبة
 الضامن والاصيل ولو برئ الضامن ولا عكس في الابرأء دون الاداء ولومات أحدهما والدين مؤجل حل عليه
 ولضامن رجوع على أصيل ان غرم ولو صالح عن الدين بما دونه لم يرجع الا بما غرم ولو أدى دين غيره باذن رجوع
 وان لم يشترط له الرجوع لان أداء بقصد التبرع (فرع) أفتى جمع محققون بانه لو قال رجلان لآخر ضمنا
 مالك على فلان طالب كلاهما جميع الدين وقال جمع متقدمون طالب كلا بنصف الدين ومال اليه الاذرعى قال
 شيخنا انما يسقط الضمان في ألقى متاعك في البحر وأما ركاب السفينة ضامنون لانه ليس ضمانا حقيقة بل
 استدعاء اتلاف مال لمصلحة فالتقصت التوزيع لثلايفر الناس عنها واعلم ان الصلح جائز مع الاقرار وهو
 على شىء غير المدعى معاوضة كالمو قال صالحتك عما تدعى على هذا الثوب فله حكم البيع وعلى بعض المدعى ابراء
 ان كان دينافلو لم يقل المدعى أبرأت ذمتك لم يضر وبلغوا الصلح حيث لا حاجة للمدعى مع الانكار أو السكوت من
 المدعى عليه فلا يصح الصلح على الانكار وان فرض صدق المدعى خلافا للائمة الثلاثة نعم يجوز للمدعى المحق أن
 يأخذ ما بذل له في الصلح على الانكار ثم ان وقع بغير مدعى به كان ظافرا أو سيأتي حكم الظفر (فرع) يحرم على
 كل أحد غرس شجر في شارع ولو لعموم النفع للمسلمين كبناء دكة وان لم يضر فيه ولو لذلك أيضا وان اتنى
 الضرر حالا أو كانت الدكة بفناء داره ويحل الفرس بالمسجد للمسلمين أو ليصرف ريعه بل يكره

(قوله وحلف عليه) أى على
 جحد له للحوالة بان قال لم
 يحلك على أولدين المحيل كان
 قال لم يكن له على دين رقوله
 ليس ضمانا حقيقة أى فلا
 يقال بعدم محتمل لكونه من
 باب ضمان ما لم يجب

(قوله وان لم يضر) أى البناء
 وقوله فيه أى فى الشارع
 (قوله ولو بلاذن سيد) أى
 لا فرق في صحة توكيله بين أن
 ياذن أولم ياذن (قوله وهى
 تفويض) هذا معنى الوكالة
 شرعا كما تقدم

باب في الوكالة والقراض

(تصح وكالة) شخص متمكن لنفسه كعبد وفاسق فى قبول نكاح ولو بلاذن سيد لا فى إيجابه وهى تفويض
 شخص أمره الى آخر فيما يقبل النيابة ليفعله فى حياته فتصح (فى كل عقد) كبيع ونكاح وهبة ورهن وطلاق

منجز (و) في كل (فسخ) كاقالة تورد بميب وفي قبض واقباض للدين أو العين وفي استيفاء عقوبة آدمي والدعوى والجواب وان كره الخصم وانما صح الوكالة فيأذ كر ان كان (عليه ولاية لموكل) يملك التصرف فيه حين التوكيل فلا يصح في بيع ماسيملكه وطلاق من سينكحها لانه لا ولاية له عليه حينئذ وكذا الووكل من يزوج موليته اذا طلقت وانقضت عدتها على ما قاله الشيخان هنالك رجع في الروضة في النكاح الصحة وكذا لو قالت له وهي في نكاح أو عدة أذنت لك في تزويجي اذا حلت ولو علق ذلك على الانقضاء أو الطلاق فسدت الوكالة ونفذ التزويج للاذن (لا) في (اقرار) أي لا يصح التوكيل فيه بان يقول لغيره وكلتك لتقر عني لفلان بكذا فيقول الوكيل أقررت عنك بكذا لانه اخبر عن حق فلا يقبل التوكيل لكن يكون الموكل مقر بالتوكيل (و) لافي (عين) لان القصد بها تعظيم الله تعالى فأشبهت العبادة ومثلها النذر وتعليق العتق والطلاق بصفة ولا في شهادة الحاقا لها بالعبادة والشهادة على الشهادة ليست توكيلا بل الحاجة جعلت الشاهد المتحمل عنه كحاكم أدى عنه عند حاكم آخر (و) لافي (عبادة) الا في حج وعمرة وذبح نحو أضحية ولا تصح الوكالة الا (بإيجاب) وهو ما يشعر برضا الموكل الذي يصح مباشرته الموكل فيه في التصرف (كوكلتك) في كذا أو فوضت اليك أو أنبتك أو أفتتكم مقامي فيه (أو بيع) كذا أو زوج فلانة أو طلقها أو أعطيت بيدك طلقها أو عتق فلانا قال السبكي يؤخذ من كلامهم صحة قول من لا ولي لها أذنت لكل عاقد في البلدان يزوجني قال الاذرعى وهذا ان صح محله ان عينت الزوج ولم تفوض الا صبغة فقط ونحو ذلك أفتى ابن الصلاح ولا يشترط في الوكالة القبول لفظا لكن يشترط عدم الرد فقط ولو تصرف غير عالم الوكالة صح ان تبين وكالته حين التصرف كمن باع مال أبيه ظانا حياته فبان ميتا ولا يصح تعليق الوكالة بشرط كذا جاز مضان فقد وكلتك في كذا فلو تصرف بعد وجود الشرط المعلق كأن وكله بطلاق زوجة سينكحها أو يبيع عبد سيملكه أو يتزويج بنته اذا طلقت واعتدت فطلق بعد ان نكح أو باع بعد ان ملك أو زوج بعد العدة نفذ عملا بمعوم الاذن وان قلنا بفساد الوكالة بالنسبة الى سقوط الجعل المسمى ان كان وجوب أجره المثل وصح تعليق التصرف فقط كبعه لكن بعد شهر وتأقيتها كوكلتك الى شهر رمضان ويشترط في الوكالة ان يكون الموكل فيه معلوما للوكيل ولو بوجه كوكلتك في بيع جميع أموالى وعتق أرقاقي وان لم تكن أمواله وأرقاؤه معلومة لقلة الفرغ فيه بخلاف بيع هذا وذاك وفارق أحد عبيدى بان الاحد صادق على كل وبخلاف بيع بعض مالى نعم يصح بيع أو هب منه ماشئت وتبطل في المجهول كوكلتك في كل قليل وكثير أو فى كل أمورى أو تصرف فى أمورى كيف شئت لكثرة الفرغ فيه (وباع) كالشريك (وكيل) صح مباشرته التصرف لنفسه (بشمن مثل) فأكثر (حالا) فلا يبيع نسيئة ولا بغير نقد البلد ولا بغير فاحش بان لا يحتمل غالبا فيبيع ما يساوى عشرة بتسعة محتمل وبثانية غير محتمل ومتى خالف شيئا مما ذكر فسدت تصرفه وضمن قيمته يوم التسليم ولو مثليا ان أقبض المشتري فان بقي استرده وله حينئذ يبعه بالاذن السابق وقبض الثمن ولا يضمنه وان تلف غرم الموكل بدله الوكيل أو المشتري والقرار عليه وهذا كله (اذا أطلق الوكيل) الوكالة في البيع بان لم يقيد بشمن ولا حلول ولا تأجيل ولا تقيد بشئ مائع (فرع) لو قال لوكيله بعه بك شئت فله يبعه بغير فاحش لا بنسيئة ولا بغير نقد البلد أو بماشئت أو بما تراه فله يبعه بغير نقد البلد لا بغير ولا بنسيئة أو بكيف شئت فله يبعه بنسيئة لا بغير ولا بغير نقد البلد أو بما عاز وهاهنا فله يبعه بعرض وغبن لا بنسيئة (ولا يبيع) الوكيل (لنفسه) وموليه وان أذن له في ذلك وقدر له الثمن خلافا لابن الرقعة لا امتناع الاتحاد الموجب والقابل وان انتفت التهمة بخلاف أبيه وولده الرشيد ولا يصح البيع بشمن المثل مع وجود رغب زيادة لا يتقارن بمثلها وان وثق به قال الاذرعى ولم يكن مما طاولوا ماله أو كسبه حر اما أى هو كله أو أكثره فان وجد رغب بالزيادة في زمن خيار المجلس أو الشرط ولو للمشتري وحده ولم يرض بالزيادة ففسخ الوكيل العقد وجوب بالبيع للرغب بالزيادة والا انفسخ بنفسه ولا يسلم الوكيل بالبيع بحال المبيع حتى يقبض الثمن الحال والاضمن للموكل

(قوله وهذا ان صح محله الخ) عبارة مر تنبيه يشترط في الوكيل تعيينه قلوا قال لا تبين وكنت أحكما في بيع دارى مثلا أو قال أذنت لسلك من أراد بيع دارى ان يبيعها لم يصح نعم لو قال وكنت زيدا في بيع كذا مثلا وكل مسلم صح كما بحثه شيخنا وقال عليه العمل (قوله صح ان تبين وكالته) أي لما تقدم من العبرة في العقود بما في نفس الامر فقط

(قوله أمينا) أى ان لم يعلم الموكل كقوله وكل من شئت كما يؤخذ من الاستثناء بعده وكذا لو عين له الثمن والمشتري لان المقصود حفظ مال الموكل وبذلك فارق جواز التزويج بنير الكف اذا قالت زوجنى بمن شئت وشمل ما ذكر مالو وكل أصله أو فرعه قال وعبرة الشورى قوله أمينا وانظر هل يشترط فيه أيضا ان يكون ممن يليق به ما يوكل فيه أولا ويوكل هو أيضا من يليق به ذلك الذى يظهر الثانى ووافق عليه شيخنا زى اه يجيزي على المنهج اه مصححه (قوله وفيه تفصيل معروف) وهو انه اذا ادعى رجعة فى العدة وهى منقضية ولم تنكح فان اتفقا على وقت انقضاء كيوم الجمعة فقال راجعت قبله وقالت بعده حلفت انها لا تملكه راجع فتصدق لان الأصل عدم الرجعة قبله فلو اتفقا على وقت الرجعة كيوم الجمعة وقالت انتقضت يوم الخميس

قيمة المبيع ولو مثليا (وليس له) أى للوكيل بالشراء (شراء معيب) لاقتضاء الاطلاق عرفا للتسليم (ووقع) الشراء (له) أى للوكيل (ان علم) العيب واشترى بضمن في الذمة وان ساوى المبيع الثمن الا اذا عينه الموكل وعلم بعيبه فيقع كما اذا اشترى بضمن في الذمة أو بعين ماله جاهلا بعيبه وان لم يساوى المبيع الثمن وعلم بما مر أنه حيث لم يقع للموكل فان كان الثمن عين ماله بطل الشراء والوقع للوكيل ويجوز لعامل القراض شراؤه لان المقصود من الرجوع وقضيته انه لو كان القصد هنا الرجوع جاز وهو كذلك ولكل من الموكل والوكيل في صورة الجهل رد بعيب لا للوكيل ان رضى به موكل ولو دفع موكله اليه مالا للشراء وأمره بتسليمه في الثمن فسلم من عنده فتبرع حتى لو تمذر مال الموكل لنحو غيبة مفتاح اذ يمكنه الاشهاد على أنه أدى ليرجع او اخبار الحاكم بذلك فان لم يدفع له شيئا ولم يأمره بالتسليم فيه يرجع للمقينة الدالة على اذنه في التسليم عنه (ولا) له (توكيل بلا اذن) من الموكل (فيما يتأتى منه) لانه لم يرض بغيره نعم لو وكله في قبض دين فقبضه وأرسله مع احد من عياله لم يضمن كما قاله الجوزي قال شيخنا والذي يظهر ان المراد بهم اولاده ومما ليك وزوجاته بخلاف غيرهم ومثله ارسال نحو ما اشتراه له مع احد من موكله بغيره نعم لو وكله في قبض دين فقبضه وأرسله مع احد من عياله لم يضمن لا يحسنه أولا يليق به فله التوكيل عن موكله لان نفسه وقضية التعليل المذكور امتناع التوكيل عند جهل الموكل بحاله ولو طرأ له العجز لطر ونحو مرض أو سفر لم يجز له أن يوكل واذا وكل الوكيل باذن الموكل فالثانى وكيل الموكل فلا يعزله الوكيل فان قال الموكل وكل عنك ففعل فالثانى وكيل الوكيل لانه مقتضى الاذن فينزل بعزله ويلزم الوكيل أن لا يوكل الا أمينا مالم يعين له غيره مع علم الموكل بحاله ولم يقل له وكل من شئت على الوجه كالموكل لو قال زوجنى بمن شئت فله تزويجها من غير الكف أيضا وقوله لو كيله في شيء افعله فيه ما شئت أو كل ما تملكه جائز ليس اذنا في التوكيل (فرع) لو قال بع لشخص معين كزيد لم يبيع من غيره ولو وكيل زيد أو بشيء معين من المال كالبند لم يبيع بالدرهم على المعتمد أو فى مكان معين تعين أو فى زمان معين كسهر كذا ويوم كذا تعين ذلك فلا يجوز قبله ولا بعده ولو فى الطلاق وان لم يتعلق به غرض عملا بالاذن وفارق اذا جاء رأس الشهر فأمر زوجته ببدك ولم يرد التقييد برأسه فله ايقاعه بعده بخلاف طلقها يوم الجمعة فانه يقتضي حصر الفعل فيه دون غيره وليلة اليوم مثله ان استوى الراغبون فيها ولو قال يوم الجمعة أو العيد مثلا تعين أول جمعة أو عيد يلقاه وانما يتعين المكان اذ لم يقدر الثمن أو نهاء عن غيره والاحاز البيع في غيره (وهو) أى الوكيل ولو يحمل (أمين) فلا يضمن ما تلف في يده بالاعتدو يصدق بيمينه فى دعوى التلف والرد على الموكل لانه ائتمنه بخلاف الرد على غير الموكل كرسوله فيصدق الرسول بيمينه ولو وكله بقضاء دين فقال قضيته وأنكر المستحق دفعه اليه صدق المستحق بيمينه لان الأصل عدم القضاء فيحلف ويطالب الموكل فقط (فان تعدى) كان ركب الدابة ولبس الثوب تعديا (ضمن) كسائر الامناء ومن التعدى ان يضع منه المال ولا يدري كيف ضاع أو وضعه بمحل ثم نسيه ولا ينزل بتعدي به غير اتلاف الموكل فيه ولو أرسل الى بزاز لياخذ منه ثوبا سو ما تلف في الطريق ضمنه المرسل لا الرسول (فرع) لو اختلف في أصل الوكالة بعد الصرف كوكلتنى فى كذا فقال ما وكتك أو فى صفته بان قال وكتنى بالبيع نسيئة أو بالشراء بعشرين فقال بل نقدا أو بعشرة صدق الموكل بيمينه فى الكل لان الأصل معه (وينزل) الوكيل (ينزل أحدهما) أى بان يعزل الوكيل نفسه أو بعزل الموكل سواء كان بلفظ العزل أم لا كفسخت الوكالة أو بطلتها أو ازالتها وان لم يعلم المعزول (و) ينزل أيضا بخروج أحدهما عن اهلية التصرف (بموت أو جنون) حصلا لأحدهما وان لم يعلم الآخر به ولو قصرت مدة الجنون (وزوال ملك موكل) عما وكل فيه أو منفعته كان باع أو وقف أو أجر أو رهن أو زوج امة (ولا يصدق) الموكل (بعد تصرف) أى تصرف الوكيل في قوله كنت عزلته (الا يبينه) يقيمها على العزل قال الاسنوى وصورته اذا أنكر الوكيل العزل فان وافقه على العزل لكن ادعى على أنه بعد التصرف فهو كدعوى الزوج تقدم الرجعة على انقضاء العدة وفيه تفصيل معروف انتهى ولو تصرف

و كيل أو حامل بعد انزاع الجاهل في عين مال موكله بطل وضمنها ان سلبها أو في ذمتها انه قدله (فروع) لو قال لمدينة
اشترى عبدا بما في ذمتك ففعل صح للموكل و برئ المدين وان تلف على الاوجه ولو قال لمدينة أنفق على اليتيم
الفلاني كل يوم درهمان ديني الذي عليك ففعل صح و برئ على ما قاله بعضهم و يوافقه قول القاضي لو أمر مدينه
ان يشتري له بدينه طعاما ففعل و دفع الثمن و قبض الطعام فتلف في يده برئ من المدين ولو قال لو كيله بع هذه بيلد
كذا واشترى بشمها فجاز له ايداعها في الطريق أو المقصد عند أمين من حاكم فقير اذا العمل غير لازم له ولا
تغير منه بل المالك هو المخاطر بماله و من ثم لو باعها لم يلزمه شراء القن ولو اشترى لم يلزمه رده بل له ايداعه عند
من ذكر و ليس له رد الثمن حيث لا قرينة قوية تدل على رده كما استظهره شيخنا لان المالك لم ياذن فيه فان
فعل فهو في ضمانه حتى يصل للمالكه و من ادعى أنه وكيل لقبض ما على زيد من عين أو دين لم يلزمه الدفع اليه الا
بينه بوكالته و لكن يجوز الدفع له ان صدقه في دعواه او ادعى أنه محتال به و صدقه و يجب الدفع لاعترافه بانتقال
المال اليه و اذا دفع الى مدعي الوكالة فأنكر المستحق و حلف أنه لم يوكل فان كان المدفوع عينا استرده ان بقيت
والا غرم من شاء منها و لا رجوع للعالم على الآخر لانه مظلوم بزعمه أو ديناطالب الدافع فقط أو الى مدعي
الحوالة فانكر الدائن الحوالة و حلف أخذ دينه ممن كان عليه و لا يرجع المؤدى على من دفع اليه لانه اعترف
بالمالك له قال السكال الدميري لو قال أنا وكيل في بيع أو نكاح و صدقه من يامله صح المقد فلو قال بعد المقدم يكن
و كيلا لم يلتفت اليه (ويصح قراض) وهو أن يعقد على مال يدفعه لغيره ليتجرفه على أن يكون الربح مشتركا
بينهما (في نقد خالص مضر و ب) لانه عقد غرر لعدم انضباط العمل و الوثوق بالربح و انما جاز للحاجة فاختص
بما يروج غالباً و هو النقد المضر و ب و يجوز عليه و ان أبطله السلطان و خرج بالنقد العرض و لو فلو ساو بالخالص
المفشوش و ان علم قدر غشه أو استهلك و جاز التعامل به و بالمضر و ب التبر و هو ذهب أو فضة لم يضرب و الحلي فلا
يصح في شيء منها و قيل يجوز على المفشوش ان استهلك غشه و جزم به الجرجاني و قيل ان راج و اختاره السبكي
و غيرهم و في وجه ثالث و في زوائد الروضة أنه يجوز على كل مثلي و انما يصح القراض بصيغة من ايجاب من جهة
رب المال كقارضتك أو عاملتك في كذا أو خذ هذه الدراهم و اتجر فيها أو بع واشتر على أن الربح بيننا و قبول
فورا من جهة العامل لفظاً و قيل يكفي في صيغة الامر كخذ هذه و اتجر فيها القبول بالفعل كافي الوكالة و شرط المالك
و العامل كالموكل و الوكيل صحة مباشرتها التصرف (مع شرط ربح لها) أي للمالك و العامل فلا يصح على أن
لا حد للربح (ويشترط كونه) أي الربح (معلومات بالجزئية) كنصف و ثلث ولو قال قارضتك على أن الربح
بيننا صح مناصفة أو على أن لك ربع سدس العشر صح و ان لم يعلمه عند العقد لسهولة معرفته وهو جزء من
ما تبين و أربعين جزءاً أو لشرط واحد عشر أو ربع صنف كالزبيب فساد القراض (و لعامل في) عقد قراض
(فاسد أجرة المثل) و ان لم يكن ربح لانه عمل طامعاً في المسمى و من القراض الفاسد على ما أفق به شيخنا بن زياد
رحمه الله تعالى ما اعتاده بعض الناس من دفع مال الى آخر بشرط أن يرد له لسكل عشرة اثني عشر ان ربح
أو خسر فلا يستحق العامل الا المثل و جميع الربح أو الخسر ان على المالك و يده على المال يد امانة فان قصر
بان جاوز المكان الذي أذن له فيه ضمن المال انتهى و لا أجرة للعامل في الفاسد ان شرط الربح كله للمالك لانه
طمع في شيء و يتجه انه لا يستحق شيئا ايضا اذا علم الفساد و انه لا أجرة له و يصح تصرف العامل مع فساد القراض
لكن لا يحل له الاقدام عليه بعد علمه بالفساد و يتصرف العامل و لو بعرض بمصلحة لا بفن فاحش و لا بنسيئة
بلاذن فيها و لا يسافر بالمال بلاذن و ان قرب السفر و اتقى الخوف و المؤنة فيضمن به و يائمه و مع ذلك
القراض باق على حاله اما بالاذن فيجوز لكن لا يجوز ركوب في البحر الا بنص عليه (ولا يعمون) أي لا ينفق منه
على نفسه حضر أو لا سفر الآن له نصيبا من الربح فلا يستحق شيء آخر فلو شرط المؤنة في العقد فسد (و صدق)
حامل يمينه (في) دعوي (تلف) في كل المال أو بعضه لانه مأمون نعم نص في البويطي و اعتمده جمع المتقدمون

وقال بل انقضت يوم
السبت صدق بيمينه انهما
انقضت يوم الخميس لاتفاقهما
على وقت الرجعة والاصل
عدم انقضاء العدة قبله هذا
ماسيد كره الشارح في باب
الرجعة فقص عليه

أنه لو أخذ ما لا يمكنه القيام به أثلف بعضه ضمنه لأنه فرط بأخذه ويطر بذلك في الوكيل والوديع والوصى ولو ادعى المالك بعد التلف أنه قرض والعامل أنه قراض حلف العامل كما أفتى به ابن الصلاح كالبنوي لأن الأصل عدم الضمان خلافا لما رجحه الزركشي وغيره من تصديق المالك فإن أقام بينة قدمت بينة المالك على الأوجه لأن معارضة علم (و) في (عدم ربح) أصلا (و) في (قدره) عملا بالأصل فيها (و) في (خسر) يمكن لأنه أمين ولو قال ربح كذا ثم قال غلطت في الحساب أو كذبت لم يقبل لأنه أقرب بحق لغيره فلم يقبل رجوعه عنه ويقبل قوله بعد خسرت أن احتمل كان عرض كساد (و) في (رد) للمال على المالك لأنه أئتمنه كالمودع ويصدق العامل أيضا في قدر رأس المال لأن الأصل عدم الزائد وفي قوله اشتريت هذا لي أو للقراض والعقد في الذمة لأنه أعلم بقصده أموالا كان الشراء بعين مال القراض فانه يقع للقراض وإن نوى نفسه كإقاله الإمام وحزمه في المطلب وعليه فتسمع بينة المالك أن اشتراه بمال القراض وفي قوله لم تنتهي عن شراء كذا لأن الأصل عدم النهي ولو اختلفا في القدر المشروط له أو النصف أو الثلث مثلاً تحالفا والعامل بعد الفسخ أجره المثل والربح جميعه للمالك أو في أنه وكيل أو مقارض صدق المالك يمينه ولا أجره عليه للعامل (تتمة) الشركة نوعان أحدهما فيما ملك اثنان مشتركا بآثار أو شراء والثاني أربعة أقسام منها قسم صحيح وهو أن يشترك اثنان في مال لهما ليتجزأ فيه وسائر الأقسام باطلة كأن يشترك اثنان ليكون كسبها بينهما بتساو أو تفاوت أو ليكون بينهما ربح ما يشترتانه في ذمتها بمؤجل أو حال أو ليكون بينهما كسبها وربحها بينهما أو مالهما وعليهما ما يمرض من غرم وشرط فيها لفظ يدل على الإذن في التصرف بالبيع والشراء فلو اقتصر على اشتراكنا لم يكف عن الإذن فيه ويتسلط كل واحد منهما على التصرف بلا ضرر أصلا بأن يكون فيه مصلحة فلا يبيع شئ من مثله ثم يرغب بآخذ ولا يسافر به حيث لم يضطر إليه لنحو قحط وخوف ولا يبيعه بغير إذنه فإن سافر به ضمن وصح تصرفه أو أبضعه بدفعه لمن يعمل لم يافيه ولو تبرع بالاذن ضمن أيضا والربح والخسران بقدر المالكين فإن شرط خلافه فسد العقد فسلط على الآخر أجره عمله ولو نفذ التصرف منهما مع ذلك للأذن وتفسخ بموت أحدهما وجنونه ويصدق في دعوى الرد إلى شريكه وفي الخسران والتلف وفي قوله اشتريته لي أو للشركة لا في قوله اقتسمنا وصار ما بيدي لي مع قول الآخر لا بل هو مشترك فالصدق المنكر لأن الأصل عدم القسمة ولو قبض وارث حصته من دين مورثه شاركه الآخر ولو باع شريكان عبدا صفقة وقبض أحدهما حصته لم يشاركه الآخر (فائدة) أفتى النووي كابن الصلاح فيمن غضب نحو نقد أو بر وخاطه بماله ولم يتميز بأن له أفرأز قدر المقتضوب ويحل له التصرف في الباقي

(فصل) انما تثبت الشفعة لشريك لا جاري في بيع أرض مع تابعها كبناء وشجر وثمر غير مؤبر فلا شفعة في شجر أفرأ بالبيع أو بيع مع مفرسه فقط ولا في ثمر ولا يملك الشفعي إلا بلفظ كأخذت بالشفعة مع بذل الثمن للشعري

باب في الاجارة

هي لفظة اسم للاجرة وشروطها عليك منفعة بموض بشروط آتية (تصح اجارة باليجاب كآجرتك) هذا أو كريتك أو ملكتك منافعة سنة (يكذا أو قبول كاستأجرت) واكثرية وقبلت قال النووي في شرح المذهب أن خلاف المعاوضة يجري في الاجارة والرهن والهبة وانما تصح الاجارة (بأجر) صح كونه ثمننا (معلوم) للعاقدين قدر أو جنسا وصفة أن كان في الذمة والا كفت معاينته في اجارة العين أو الذمة فلا تصح اجارة دار ودابة بمارة لها وعلف ولا استئجار لسليخ شاة يجلد ولطحن نحو بر يبيض دقيق (في منفعة متقومة) أي لها قيمة (معلومة) عينا وقدر أو وصفة (واقعة) للشعري غير متضمن لاستيفاء عين قصدا بأن لا يتضمنه العقد وخرج بمقومة ما ليس لها قيمة فلا يصح أكثره بيعا للتلف بمحض كلة أو كلات يسيرة على الأوجه ولو ايجابا وقولا وان روجت السلعة اذ لا قيمة لها من ثم اختص هذا بجميع مستقر القيمة في البلد كالحب بخلاف نحو عبد وثوب مما يختلف ثمنه باختلاف

(قوله تخلفا) أي باختلاف المتبايعين في قدر الثمن فلا يفسخ بالتخالف خلافا للرويانى (قوله بعد الفسخ) أي بفسخهما أو فسخ أحدهما أو الحاكم (قوله أجره المثل) أي بالغة ما بلغت لتعذر رجوع عمله إليه فوجب له قيمته وهو الاجرة ولو كانت القراض لم تجوز عليه ومدعى السائل دون الاجرة فلا تخالف كتنظيره من الصداق (قوله لم يكف عن الإذن) أي على الأصح ولا يتصرف كل منهما إلا في نصيبه لاحتمال كون ذلك اخبارا عن حصول الشركة في المال ولا يلزم من حصولها جواز التصرف بدليل المال الموروث بشركة (قوله لا في قوله اقتسمنا الخ) أموالا قال هو لي ولم يسنده إلى القسمة بل قال هو لي وقال شريكه هو صدق ذو اليد يمينه

متعاطيه فيخص بيمه من البياع بمزيد نفع فيصح استئجاره عليه وحيث لم يصح فان تعبد بكثرة تردد أو كلام
 فله أجره المثل والافلاو أفتى شيخنا المحقق ابن زياد بحرمه أخذ القاضي الاجرة على مجرد تلقين الايجاب اذ لا كلفة
 في ذلك وسبقه العلامة عمر الفتى بالافتاء بالجواز ان لم يكن ولي المرأة فقال اذ لقن الولي والزوج صيغة النكاح
 فله ان يأخذ ما اتفقا عليه بالرضا وان كثروا ان لم يكن لها ولي غيره فليس له أخذ شي على ايجاب النكاح لوجوبه
 عليه حينئذ اه وفيه نظر لما تقرر آنفا ولا استئجار درام ودنانير غير معارة للترين لان منفعة نحو التزين بها
 لا تقابل بمال وأما المعارة فيصح استئجارها على ما يحتمل الاذرى لانها حينئذ حلي واستئجار الحلي صحيح قطعاً
 وبمعلومة استئجار المجهول فأجر تك احدى الدارين باطل وبواقعة للمكترى ما يقع نفعها للاجير فلا يصح
 الاستئجار لعبادة تجب فيها نية غير نسك كالصلاة لان المنفعة في ذلك للاجير والمستأجر والامامة ولو في نقل
 كالترابيح لان الامام مصل لنفسه فمن أراد اقتدى به وان لم ينو الامامة أماماً لا يحتاج الى نية كالاذان والاقامة
 فيصح الاستئجار عليه والاجرة مقابلة لجميعه مع محور عاية الوقت وتجهيز الميت وتعليم القرآن كله أو بعضه وان
 تعين على المعلم لا يخبر الصحيح ان احق ما أخذتم عليه اجرا كتاب الله قال شيخنا في شرح المنهاج يصح الاستئجار
 لقراءة القرآن عند القبر او مع الدعاة بمثل ما حصل له من الاجر له أو لغيره عقبه عين زماناً أو مكاناً أو لونية الثواب
 له من غير دعاء له أو خلافاً لجمع وان اختار السبكي ما قالوه وكذا أهديت قراءتي أو ثوابها له خلافاً لجمع أيضاً أو
 بحضرة المستأجر أى أو نحو ولده فيما يظهر ومع ذكره في القلب حالتها كذا ذكره بعضهم وذلك لان موضوعها موضع
 بركة وتنزل رحمة والدعاء بعدها أقرب اجابة واحضار المستأجر في القلب سبب لشمول الرحمة له اذا نزلت على قلب
 القارىء وألحق بها الاستئجار لمحض الذكر والدعاء عقبه وأفتى بعضهم بانه لو ترك من القراءة المستأجر عليها آيات
 لزومه قراءة ماتركه ولا يلزمه استئناف ما بعده وبان من استؤجر لقراءة على قبر لا يلزمه عند الشروع ان ينوى ان
 ذلك عمن استؤجر عنه أى بل الشرط عدم الصارف فان قلت صرحوا في النذر بانه لا بد ان ينوى انها عنه قلت
 هنا قرينة صار فلو قوعها عمن استؤجر له ولا كذلك ثم ومن ثم لو استؤجر هنالمطلق القراءة ومخجناه احتاج
 للنية فيما يظهر أو لا لمطلقها فالقراءة بحضرة لم يحتج لها فذكر القبر مثال اهم اخصا وبغيره متضمن لاستيفاء
 عين ما تضمن استيفاءه فلا يصح اكثر استئناف ثمرته لان الاعيان لا تملك بعقد الاجارة قصداً ونقل التاج
 السبكي في توشيح اختيار والده التقي السبكي في آخره عمره حجة اجارة الاشجار لثروها وصرحوا بصحة استئجار
 قناة أو بئر لا انتفاع بمائها للحاجة قال في العباب لا يجوز اجارة الارض لدفن الميت لحرمته بنسبه قبل بلائه وجهالة
 وقت البلى (و) يجب (على مكتر تسليم مفتاح دار) لمكتر ولو ضاع من المكترى وجب على المكترى تجديدده والمراد
 بالمفتاح مفتاح الغلق المثبت أما غيره فلا يجب تسليمه بل ولا قفله كسائر المنقولات (وعمارتها) كبناء وتطيين
 سطح ووضع باب واصلاح منكسر وليس المراد بكون ما ذكره واجبا على المكترى انه يأنم بتركه او انه يجبر عليه
 بل انه ان تركه ثبت للمكترى الخيار كما بينته بقولي (فان بادر) وفعل ما عليه فذاك (والا فللمكترى خيار) ان
 نقصته المنفعة (وعلى مكتر تنظيف عرصتها) أى الدار (من كناسة) وتلج والعروسة كل بقعة بين الدور واسعة
 ليس فيها شئ من بناء وجمعها عرصات (وهو) أى المكترى (أمين) على الدين المكتراة (مدة الاجارة) ان قدرت
 بزمان او مدة امكان الاستيفاء قدرت بمحل عمل (وكذا بعدها) ما لم يستعملها استصحاباً لما كان ولا نه لا يلزمه
 الرد ولا مؤنته بل لو شرط أحدهما عليه فسد العقد وانما الذى عليه التخلية كالوديع ورجح السبكي انه كالأمانة
 الشرعية فيلزمه اعلام مالها أو الرد فوراً والا ضمن المعتقد خلافه واذ قلنا بالا فصح انه ليس عليه الا التخلية
 فقضية انه لا يلزمه اعلام المؤجر بتفريق العين بل الشرط أن لا يستعملها ولا يحبسها لطلبها وحينئذ يلزم من
 ذلك انه لا فرق بين ان يقفل باب نحو الحانوت بعد تفرقه أو لا لكن قال البغوى لو استأجرها حانوتاً شرفاً فاعلق
 بابه وغاب شهرين لزمه المسمي للشهر الاول وأجرة المثل للشهر الثاني قال شيخنا في شرح المنهاج وما ذكره البغوى

(قوله فلا يصح اكثر استئناف ثمرته) هذا هو المعتمد
 المفتى به وأما اختاره السبكي
 فضعيف أما اكثر استئناف
 ليربط بها نحو دابة أو
 يستظل بها أو الطائر
 للاستئناس بصوته
 كالغندليب أو لونه كالطاوس
 فيصح لان المنفعة مقصودة
 متقومة ويصح استئجار
 المرة لدفع الفارة والفهد
 والباز للصيد لان منافعها
 قيمة

في مسألة الغيبة متجه ولو استعمل العين بعد المدة لزمه أجره المثل (كاجير) فانه أمين ولو بعد المدة أيضا (فلا ضمان) على واحد منها فلو اكترى دابة ولم ينتفع بها قتلت أو اكترى لحياضة ثوب أو صيغة قلقت فلا يضمن سواء انقرد الاجير باليد أم لا كان قعد المكترى معه حتى يعمل أو أحضره منزله يعمل (الا بتقصير) فان ترك المكترى الانتفاع بالدابة قتلت بسبب كانه دام سقف اصطبلها عليها في وقت الانتفاع بها فيه عادة سلمت وكان ضررها أو أركبها أثقل منه ولا يضمن أجير لحفظ دكان مثلا إذا أخذ غيره ما فيها قال الزركشي أنه لا ضمان أيضا على الخفير وكان استاجره ليرعى دابته فأعطاها آخر يرعاها فيضمنها كل منها والقرار على من تلفت بيده وكان اسرف خباز في الوقود أو مات المتعلم من ضرب المعلم فانه يضمن ويصدق الاخير في انه لم يقصر مالم يشهد خبير ان بخلافه ولو اكترى دابة ليركبها اليوم ويرجع غدا فاقام بها ويرجع في الثالث ضمنها فيه فقط لانه استعملها فيه تعديا ولو اكترى عبد العمل معلوم ولم يبين موضعه فذهب به من بلد العقد الى آخر فابق ضمنه مع الاجرة (فرع) يجوز انحو القصار حبس الثوب كرهنه باجرته حتى يستوفى بها (ولا أجره) لعمل كحلق رأس وخياطة ثوب وقصارتها وصبغة بصنع مالكة (بلا شرط) الاجرة فلو دفع ثوبه الى خياط ليخطه أو قصار ليقصره أو صبغ ليصبغه ففعل ولم يذكر أحدهما أجره ولا ما يفهمه فافلا أجره له لانه متبرع قال في البحر ولا لوقال اسكني دارك شهر فاسكنه لا يستحق عليه اجرة اجماعا وان عرف بذلك العمل به المدم التزاما ولا يستثنى وجوبها على داخل حمام أو راكب سفينة مثلا بلا اذن لاستيفائه المنفعة من غير ان يصرفها صاحب اليه بخلافه باذنه اما اذا ذكر أجره فيستحقها قطعان صح العقد والافاجرة المثل اما اذا عرض بها كارضيك ولا اخيك أو ترى ما يسرك فيجب اجرة المثل (وتقرر) اي الاجرة التي سميت في العقد عليه اي المكترى (بعضى مدة) في الاجرة المقدرة بوقت أو بعضى مدة امكان الاستيفاء في المقدرة بعمل (وار لم يستوف) المستاجر المنفعة لأن المنافع تلفت تحت يده وان ترك لنحو مرض أو خوف طريق اذ ليس على المكري الاتمكين من الاستيفاء وليس له بسبب ذلك فسخ ولا رد الى تيسير العمل (وتتفسخ) الاجارة (بتلف مستوفى منه معين) في العقد كوت نحو دابة وأجير معينين وانهدام دار ولو فعل المستاجر (في) زمان (مستقبل) لفوات محل المنفعة فيه لافي ماض بعد القبض اذا كان مثله أجره لاستقراره بالقبض فيستقر قسطه من المسمى باعتبار أجره المثل وخرج بالمستوفى منه غير عملياتي وبالعين في العقد المعين عمافي الذمة فان تلفها لا يوجب انفساخا بل يبدلان ويثبت الخيار على التراخي على الاعتماد بعيب نحو الدابة المقارن اذا جهله والحادث لتضرره وهو ما أثر في المنفعة تأثيرا يظهر به تفاوت أجرتها ولا خيار في اجارة الذمة بعيب الدابة بل يلزمه الابدال ويجوز في اجارة عين أو ذمة استبدال المستوفى كالراكب والمسافر والمستوفى به كالمحمول والمستوفى فيه كالتريق بمثلها أو بدون مثلها مالم يشترط عدم الابدال في الآخرين (فرع) لو استاجر ثوبا للبس المطلق لا يلبسه وقت النوم ليلا وان اطردت عادتهم بذلك ويجوز لمستاجر الدابة مثلا منع المؤجر من حمل شيء عليها (فائدة) قال شيخنا أن الطبيب الماهر أي بان كان خطؤه نادر الوشروط له اجرة وأعطى ثمن الادوية فعاالجها فلم يبرأ استحق المسمى ان سحت الاجارة والافاجرة المثل وليس للعليل الرجوع عليه بشي لان المستاجر عليه المعالجة لا الشفاء بل ان شرط بطلت الاجارة لانه بيد الله تعالى لا غير أما غير الماهر فلا يستحق أجره ويرجع عليه ثمن الادوية لتقصيره بمباشرة به ليس هوله باهل (ولو اختلفا) أي المكري والمكترى (في) أجره أو مدة أو قدر منفعة هل هي عشرة فراسخ أو خمسة أو في قدر المستاجر هل هو كل الدار أو بيت منها (تحالفا وفسخت) أي الاجارة ووجب على المكترى أجره المثل لما استوفاه (فرع) لو وجد المحمول على الدابة مثلا ناقصا نقصا يؤثر وقد كاله المؤجر حط قسطه من الاجرة ان كانت الاجارة في الذمة والالم يحط شيء من الاجرة ولو استاجر سفينة فدخلها متمكفهل هوله أول المؤجر وجهان (تمة) تجوز المساقاة وهي أن يامل المالك غيره على نخل أو شجر غلب من راس معين في العقد صرني لها عنده ليعتمده بالسقي

(قوله ولو استعمل العين بعد المدة لزمه أجره المثل) اي للزائد واسمى للمدة (قوله ام لا) اي لم ينفرد باليد كان قعد قوله كان الخ تمثيل لما اذا لم ينفرد باليد (قوله معه) اي محضرته قال حج ويظهر الضبط هنا بما مر في ضبط مجلس الخيار (قوله او أحضره منزله) اي وان لم يقعد معه او حمل المتاع لثبوت يدا المالك وشي خلفه عليه حكما اه حج (قوله) لو وجد المحمول على الدابة مثلا ناقص الخ قد علم مما مر ان ذلك النقص غير مضمون على المكترى اذ هو مع امانته مالم يقصر في حفظه فان تنازع المكترى والمكري في التقصير صدق المكترى في عدم التقصير بيمينه فان نحل حلف المكري وغرم المكترى النقص

والثريته على ان الثمرة الحادثة والموجودة لها ولا تجوز في غير نخل وعنب الاتباع لها وجوزها القديم في سائر الاشجار وبه قال مالك وأحمد واختاره جمع من اصحابنا ولو ساقاه على ودي غير مفروس ليفرسه ويكون الشجر أو ثمرته اذا اثمر لها لم تجز لكن قضية كلام جمع من السلف جوازها والشجر لما لكان عليه وعلى الارض أجرة مثلها (والمزارعة) هي ان يعامل المالك غيره على أرض ليزرعها يجز مع ما يخرج منها والبذر من المالك فان كان البذر من العامل فهي مخارة وهما باطلان للنهي عنهما واختار السبكي كجمع آخرين جوازها واستدلوا بعمل عمر رضي الله عنه وأهل المدينة وعلى المار جرح فلو افردت الارض بالمزارعة فالمثل للمالك وعليه للعامل أجرة عمله ودوابه وآلاته وان افردت الارض بالمخارة فالمثل للعامل وعليه للمالك الارض أجرة مثلها وطريق جعل الغلة لها ولا أجرة أن يكتري العامل نصف الارض بنصف البذر ونصف عمله ونصف منافع آلاته أو بنصف البذر ويتبرع بالعمل والمنافع ان كان البذر منه فان كان من المالك استأجره بنصف البذر ليزرع له النصف الآخر من البذر في نصف الارض ويعيره نصفها

باب في العارية

بتشديد الياوم وتخفيفها وهي اسم لما يعار وللعقد المتضمن لباحة الانتفاع بما يحل الانتفاع به مع بقاء عينه ليرده من عارذ وبه جاء بسرعة لامن العار وهي مستحبة أصالة لشدة الحاجة اليها وقد تجب كإعارة ثوب توقفت صحة الصلاة عليه وما ينقذ غريقا أو يذبح به حيوان محترم بحشى موته (صح) من ذى تبرع (إعارة عين) غير مستعارة (لا انتفاع) مع بقاء عينه (مملوك) ذلك الانتفاع ولو بوضعية أو إجارة أو وقف وان لم يملك العين لان العارية تتردى على المنفعة فقط وقيد ابن الرفعة صحتها من الموقوف عليه بما اذا كان ناظر اقال الاسنوى يجوز للامام إعارة بيت المال (مباح) فلا يصح إعارة ما يحرم الانتفاع به كآلة لهو وفرس وسلاح لحربي وكأمة مشتملة لخدمة أجنبي وانما تصح إعارة من أهل تبرع (بلفظ يشعر باذن فيه) أى الانتفاع (كأعرتك) وأباحتك منفعة وكأركب وخذه لتنتفع به أو يكتفى لفظ أحدهما مع فعل الآخر ولا يجوز لاستعير إعارة عين مستعارة بلا اذن معير وله انابه من يستوفى المنفعة كان يركب دابة استعارها لركوب من هو مثله أو دونه لحاجته ولا يصح إعارة مالا ينتفع به مع بقاء عينه كالشمع للوقود لاستهلاكه ومن ثم صححت لأثرين به كالنقد وحيث لم تصح العارية جرت ضمنت لان الفاسد حكم صحيحه وقيل لا ضمان لان ما جري بينهما ليس بعارية صحيحة ولا فاسدة ولو قال احفر في أرضي بئر النفسك فحفر لم يملكها ولا أجرة له على الأمر فان قال امرتني بإجرة فقال بحا نصدق الأمر وإنه ولو أرسل صبيلا يستعير له شيئا لم يصح فلو تلف في يده أو تلفه لم يضمنه هو ولا مرسله كذا في الجواهر (و) يجب (على) مستعير ضمان قيمة يوم تلف (للمعار) ان تلف كله أو بعضه في يده ولو باق من غير تقصير بدلا أو أرسا وان شرط عدم ضمانه لخبر أبي داود وغيره العارية مضمونة أى بالقيمة يوم التلف لا يوم القبض في المتقوم وبالمثل في المثل على الأوجه وجزم في الانوار بلزوم القيمة ولو في المثل كخشب وحجر وشرط التلف المضمن ان يحصل (لا باستعمال) وان حصل معه فان تلف هو أو جزؤه باستعماله أذن فيه كركوب أو حمل أو لبس اعتيد فلا ضمان للاذن فيه وكذا لا ضمان على مستعير من نحوه مستأجر إجارة صحيحة فلا ضمان عليه لانه نائب عنه وهو لا يضمن فكذا هو وفي معنى المستأجر الموصى له بالمنفعة والموقوف عليه وكذا مستعار لرهن تلف في يده مرنه ضمان عليه كالرهن وكتاب موقوف على المسامين مثلا استعاره فقيه فتلف في يده من غير تفريط لانه من جملة الموقوف عليهم (فرع) لو اختلفا في ان التلف بالاستعمال المأذون فيه أو بغيره صدق المعير كإقال الجلال البلقيني لان الاصل في العارية الغمان حيث يثبت مسقطه (و) يجب (عليه) أى على المستعير (مؤنه رد) للمعار على المالك وخرج بمؤنه الرد مؤنه المعار فتلزم المالك لانهما من حقوق المالك وخالف القاضي فقال انها على المستعير (و) (جاز) (لكل) من المعير والمستعير (رجوع) في العارية مطلقة كانت أو مؤقتة حتى

(قوله ويجوز للامام اعارة بيت المال) في التحفة عن الاسنوى اعارة مال بيت المال اه

(قوله ولا رجوع لمستعير الخ) زيد على هذه مسائل لا رجوع فيها منها ما لو كفن الميت أجني فلا رجوع له لكن لو نبش قبره سبع وأكله جازله الرجوع في الكفن ومنها ما لو قال أعيروا دارى بعد موتى لزيد شهرا لم يكن للمالك وهو الوارث الرجوع قبل الشهر ومنها ما لو نذر المعير أن لا يرجع الا بعد سنة أو نذر أن يعيره سنة مثلا امتنع عليه الرجوع قبلها وغير ذلك (قوله ولو لونسية) أي نسي الغاصب المقتصوب منه هذا اذا علمه ابتداء أولم يعلمه أصلا فالحكم كذلك يبرأ الغاصب برد المقتصوب الى القاضي (قوله بالكنية) ومنها الكتابة وهل يصح قبول بعض الموهوب وقبول احد الشخصين نصف ما وهب لهما وجهان أو جههما كما قال شيخنا بعبا لبعض اليمانيين الصحة بخلاف البيع فانه لا يصح لانه معاوضة بخلاف الهبة انه مر

في الاعارة لدفن ميت قبل مواريته بالترا بولو بعد موضعه في القبر لا بعد المواراة حتى يبلى ولا رجوع لمستعير حيث تلزمه الاستعارة كاسكان ممتدة ولا معير في سفينة صارت في الهبة وفيها امتناع المستعير وبحث ابن الرفعة ان له الاجرة ولا في جزع لعدم جدار مائل بعد استناده وله الاجرة من الرجوع ولو استعار للبناء أو الفراس لم يجز له ذلك الامرة واحدة فلو قلع ما بناه أو غرسه لم يجز له اعادة الا باذن جديد الا اذا صرح له بالتجديد مرة أخرى (فروع) لو اختلف مالك العين والمتصرف فيها كأن قال المتصرف أعرتني فقال المالك بل أجزتك بكذا صدق المتصرف بيمينه ان بقيت العين ولم يمس مدة لها اجرة والا حلف المالك واستحقها كالواكل طعام غيره وقال كنت أبحث لي واذكر المالك او عكسه بان قال المتصرف أجزتني بكذا وقال المالك بل أعرتك والعين باقية صدق المالك بيمينه ولو أعطى رجلا حانو تاودرام أو أرضا وبذر او قال انجر أو أزرعه فيها لنفسك فالعقار عارية وغيره قرض على الاوجه لاهية خلافا لبعضهم ويصدق في قصده ولو أخذ كوزا من سقاء يشرب منه فوقع من يده وانكسر قبل شربه أو بعده فان طلبه مجانا ضمنه دون الماء أو بعوض والماء قدر كفايته فعكسه ولو استعار حليا وألبسه بنته الصغيرة ثم أمر غيره بحفظه في بيته ففعل فسرق غرم المالك المستعير ويرجع على الثاني ان علم انه عارية وان لم يكن يعلم انه عارية بل ظنه لآمر لم يضمن ومن سكن دارا مدة باذن مالك أهل ولم يذكر له اجرة لم تلزمه (مهمة) قال العبادي وغيره في كتاب مستعار رأي فيه خطأ لا يصلحه الا المصحف فيجب قال شيخنا والذي يتجه ان المملوك غير المصحف لا يصلح فيه شيئا الا ان ظن رضامالكة به وانه يجب اصلاح المصحف لكن ان لم ينقصه خطه لردائه وان الوقف يجب اصلاحه ان يتقن الخطا فيه (فصل) الغصب استيلاء على حق غير مولو منفعة كاقامة من قعد بمسجد أو سوق بلا حق كجلوسه على فراش غيره وان لم ينقله وازعاجه عن داره وان لم يدخلها او كركوب دابة غيره واستخدام عبده (وعلى الغاصب رد ضمان متمول تلف باقضى قيمة من حين غصب الى تلف ويضمن مثلي) وهو ما حصره كيل أو وزن وجاز السلم فيه كقطن ودقيق وماء ومسك ونحاس ودرام ودنانير ولو مغشوشة وتمروز بيب وحب جاف ودهن وسمين (بمثله) في أي مكان حل به المثل فان فقد المثل فيضمن باقضى قيم من غصب الى فقد ولو تلف المثل فله مطالبة بمثله في غير المكان الذي حل به المثل ان لم يكن لنقله مؤنة وأمن الطريق والافاقى قيم المسكان ويضمن متقوم أتلف كالمنافع والحيوان بالقيمة ويجوز أخذ القيمة عن المثل بالتراضي واذا أخذ منه القيمة فاجتمع ما يبطل التلف لم يرجع الى المثل وحيث وجب مثل فلا أثر لفلان أو رخص (فروع) لو حلر باط سفينة فغرق بسببه ضمنها او بمحادث ريح فلا وكذا ان لم يظهر سبب ولو حل وثاق بهيمة أو عبد لا يميز أو فتح قفصا عن طير فخرجوا ضمن ان كان تهيبه وتغيره وكذا ان اقتصر على الفتح ان كان الخروج حالا لا بعد اطلاقه قيد فابق ولو معتاد اللابق ولو ضرب ظالم عبده غير فابق لم يضمن ويبرأ الغاصب برد العين الى المالك ويكفي وضمانه ولو نسيه برى بالرد الى القاضي ولو خلط مثليا أو متقوما بما لا يميز كدهن أو حب وكذا درم على الاوجه بجنسه او غيره وتقدر التمييز صار مالكا لا مشتركا فيملكه الغاصب لكن الاوجه انه محجور عليه في التصرف فيه حتى يعطي بدله

باب في الهبة

أي مطلقها الشامل للصدقة والهبة (الهبة عمليك عين) يصح بيعها غالبا أو دين من متبرع أهل (بلا عوض) واحترزنا بقولنا بلا عوض عن البيع والهبة بثواب فانها بيع حقيقة (بالحباب كوهبتك) هذا وملككته ومنحتك (وقبول) متصل به (كتقبلت) ورضيت وتعتد بالكنية كالك هذا أو كسوتك هذا بالمطاة على المختار قال شيخنا في شرح المنهاج وقد لا تشتراط الصيغة كالمو كانت ضمنية كاعتق عبدك عنى فأعتقه وان لم يقل مجانا وكالوزن ولده الصغير بحلى بخلاف زوجته لانه قادر على تملكه بتولى الطرفين قاله القفال وأقره جمع لكن اعترض بان كلام الشيخين يخالفه حيث اشترط في هبة الاصل تولى الطرفين بالحباب وقبول وهبة وتولي غيره ان

يقبلها الحاكم أو نائبه وتقلوا عن العبادي وأقروا أنه لو غرس أشجار أو قال عند الفرس أغرسها لابني مثلاً
 يكن اقراراً بخلاف ما لو قال لعين في يده اشتريتها لابني أو لفلان اجنبي فانه اقرار ولو قال جعلت هذا لابني لم
 يملكه الا ان قبض له وضعف السبكي والاذرعي وغيرهما قول الخوارزمي وغيره ان الباس الاب الصغير حلياً
 يملكه اياه وتقل جماعة عن فتاوى القفال نفسه أنه لو جهز بنته مع أمتة بلامليك يصدق يمينه في أنه لم يملكها
 ان ادعته وهذا صريح في رد ما سبق عنه وأفتى القاضي فيمن بعث بنته وجهازها الى دار الزوج بانه ان قال هذا
 جهاز بنتي فهو ملك لها والافه وعارية يصدق يمينه وكخلع الملوكة لا اعتياد عدم اللفظ فيها انتهى ونقل شيخنا ابن
 زياد عن فتاوى ابن الحياط اذا أهدى الزوج للزوجة بعد العقد بسببه فانها تملكه ولا يحتاج الى ايجاب وقبول ومن
 ذلك ما يدفعه الرجل الى المرأة صبح الزواج مما يسمى صبحية في عرفنا وما يدفعه اليها اذا غضبت أو تزوج عليها
 فان ذلك تملكه المرأة بمجرد الدفع اليها انتهى ولا يشترط الايجاب والقبول قطعا في الصدقة وهي ما أعطاء محتاجا
 وان لم يقصد الثواب أو غدا الا لجل ثواب الآخرة بل يكفي فيها الاعطاء والاخذ ولا في الهدية ولو غير ما كوله وهي
 مانقولة الى مكان الموهوب له اكراما بل يكفي فيها البعث من هذا القبض من ذلك وكلها مسنونة وأفضلها الصدقة
 وأما كتاب الرسالة الذي لم تدل قرينة على عوده فقد قال المتولي انه ملك المكتوب اليه وقال غيره هو باق
 بملك الكاتب وللمكتوب اليه الانتفاع به على سبيل الاباحة وتصح الهبة باللفظ المذكور (بلا تعليق) فلا
 تصح مع تعليق كذا جاء رأس الشهر فقد وهبتك أو أبرأتك لا مع تأقيت بغير عمرى وورقى فان أقت الواهب
 الهبة بعمر المتب كوهبت لك هذا عمر لك أو ما عشت تحت وان لم يقل فاذا مت فعلى لورثتك وكذا ان شرط
 عودها الى الواهب أو وارثه بعد موت المتب فلا تعود اليه ولا الى وارثه للخبر الصحيح وتصح ويلغو الشرط فاذا
 أقت بعمر الواهب أو الاجنبي كاعمرتك هذا عمرى أو عمر فلان لم تصح ولو قال لغيره أنت في حل مما تأخذ أو تعطى
 وتأكل من مالى فله الا كل فقط لانه اباحة وهي تصح بمجهول بخلاف الاخذ والاعطاء قال العبادي ولو قال
 وهبت لك جميع مالى أو نصف مالى تحت ان كان المال أو نصفه معلوما للمهار الا فلا في الانوار لو قال أبحث لك مافى
 دارى أو مافى كرمى من العنب فله أكله دون بيعه وحمله واطعامه لغيره وتقصير الاباحة على الموجود أي عندها
 في الدار أو الكرم ولو قال أبحث لك جميع مافى دارى أو كلاً واستعمالاً ولم يعلم المبيع الجميع لم تحصل الاباحة انتهى
 وجزم بعضهم ان الاباحة لا ترتد بالرد وشرط الموهوب كونه عيناً يصح بيعها فلا تصح هبة المجهول كبيعها وقد
 مر أنفاً بانه بخلاف هديته وصدقته فتصحان فيما استظهره شيخنا وتصح هبة المشاع كبيعها ولو قبل القسمة
 سواء وهبه للشريك أو غيره وقد تصح الهبة دون البيع كهبته حتى يروى نحوها من المحقرات وجليد نجس على
 تناقض فيه في الروضة وكذا هبة من تنجس (وتلزم) أي الهبة بأنواعها الثلاثة (يقبض) فلا تلزم بالعقد بل
 بالقبض على الجديد لخبر أنه صلى الله عليه وسلم أهدى للنجاشي ثلاثين أوقية مسكافات قبل ان يصل اليه
 فقسمة صلى الله عليه وسلم بين نسائه ويقاس بالهدية الباقى وانما يمتد بالقبض ان كان باقباض الواهب أو باذنه
 أو اذن وكيله فيه ويحتاج الى اذنه فيه وان كان الموهوب في يده المتب ولا يكفي هنا الوضع بين يدي المتب
 بلا اذن فيه لان قبضه غير مستحق له فاعتبر تحققه بخلافه في البيع فلو مات أحدهما قبل القبض قام مقامه وارثه
 في القبض والاقباض ولو قبضه فقال الواهب رجعت عن الاذن قبله وقال المتب بعد صدق الواهب على
 ما استظهره الاذرعي لكن ميل شيخنا الى تصديق المتب لان الاصل عدم الرجوع قبله وهو قريب ويكفى
 الاقرار بالقبض كان قيل له وهبت كذا من فلان وأقبضته فقال نعم وأما الاقرار أو الشهادة بمجرد الهبة فلا
 يستلزم القبض نعم يكفي عنه قول الواهب ملكها المتب ملكاً لازماً قال بعضهم وليس للحاكم سؤال الشاهد عنه
 ثلاثاً قبله (ولاصل) ذكر أو اثني من جهة الاب أو الام وان علا (رجوع فيما وهب) أو تصدق أو أهدى
 لافياً أبرأ (لرفع) وان سفل (ان بقى) الموهوب (في سلطنته) بلا استهلاك وان غرس الارض أو بنى فيها

(قوله بغير عمرى وورقى)
 أى أما بهما فلا يضر
 التعليق ويلغو التعليق
 وتبقى مؤبدة (قوله للخبر
 الصحيح) هو حديث
 الصحيحين العمرى
 ميراث لاهلها اهـ (قوله
 الباقي) أى من الهبة
 والصدقة (قوله غير
 مستحق له) أى وبذلك
 فارق وضع المنصوب بين
 يدي المنصوب منه

أو تخلل عصير موهوب أو آجره أو علق عتقه أو رهنه أو وهبه بلا قبض فيها البقاء في سلطنته فلا رجوع إن زال ملكه بهبة مع قبض وإن كانت الهبة من الابن لابنه أو لاختيه لايه أو يبيع ولومن الوهاب على الأوجه أو بوقف ويمتنع الرجوع بزوال الملك وإن عاد إليه ولو باقالة أو رد بعيب لأن الملك غير مستفاد منه حيث نذر ولو وهبه الفرع لفرعه وأقبضه ثم رجع فيه ففي رجوع الأب وجهان والأوجه منهما عدم الرجوع لزوال ملكه ثم عوده ويمتنع أيضا أن تعلق به حق لازم كان رهنه لغير أصل وأقبضه ولم ينفك وكذا إن استهلك كان تفرخ البيض أو نبت الحب لأن الموهوب صار مستهلكا ويحصل الرجوع (بنحو رجعت) في الهبة كنقضها أو إبطالها أو ردت الموهوب إلى ملكي وكذا بكنائية كأخذته وقبضته مع النية لا بنحو بيع واعتاق وهبة لغيره ووقف لكمال ملك الفرع ولا يصح تعليق الرجوع بشرط ولو زاد الموهوب رجوع بزيادة المتصلة كتعلم الصنعة لا المنفصلة كالآجر أو الولد أو الحمل الحادث على ملك فرعه ويكره للأصل الرجوع في عطية الفرع إلا لعذر كأن كان الولد عاقا أو يصرفه في معصية ويبحث البلقيني امتناعه في صدقة واجبة كزكاة ونذر وكفارة وما ذكره أفقي كثير ومن سبقه وتأخر عنه وله الرجوع فيما أقر بأنه لفرعه كما أفقي به النووي واعتمده جمع متأخرون قال الجلال البلقيني عن أبيه وفرض ذلك فيما إذا فسر به الهبة وهو فرض لا بد منه انتهى وقال النووي لو وهب وأقبض ومات فادعى الوارث كونه في المرض والمتهب كونه في الصحة صدق انتهى ولو أقام بائنتين قدمت بينة الوارث لأن هبة زيادة علم (وهبة دين الدين إبراء) له عنه فلا يحتاج إلى قبول نظر الدعي (ولغيره) أي المدين هبة (محبة) إن عاقدته كما صححه جمع تبع للنص خلافا لما صححه المنهاج (تنبيه) لا يصح الإبراء من المجهول للدائن أو المدين لكن فيما فيه معاوضة كان أبرأتني فأنت طالق لا فيما عدا ذلك على المتمدن في القديم يصح من المجهول مطلقا ولو أبرأهم ادعى الجهل لم يقبل ظاهره بل باطنا ذكره الرافعي وفي الجواهر عن الزيلي تصدق الصغيرة المزوجة إجبارا بيمينها في جهلها بمهرها قال الفزري وكذا الكبيرة المجبرة أن دل الحال على جهلها وطريق الإبراء من المجهول أن يبرئه بما يعلم أنه لا ينقص عن الدين كالفك شك هل دينه يبلغها أو ينقص عنها ولو أبرأ من معين معتقدا أنه لا يستحقه فإن أنه يستحقه يرى ويكره له تفضيل في عطية فروع وإن سفلوا ولو الأحفاد مع وجود الأولاد على الأوجه سواء كانت تلك العطية هبة أم هدية أم صدقة أم وقفا أو أصول وإن بعدوا سواء الذكور وغيره إلا تفاوت حاجة أو فضل على الأوجه قال جمع يحرم ومن نقل في الروضة عن الدارمي فإن فضل في الأصل فيفضل الأم وأقره لما في الحديث إن هاتين البريل في شرح مسلم عن الحاسبي الاجتماع على تفضيلها في البر على الأب (فروع) الهدايا المحمولة عند الحتان ملك للأب وقال جمع للابن فعلية يلزم الأب قبولها ومحل الخلاف إذا أطلق المهدى فلم يقصد واحد منهم ما لا فعي لمن قصده اتفاقا ويجزى ذلك فيما يعطاه خادم الصوفية فهو له فقط عند الإطلاق أو قصده ولم عند قصد ماله ولم عند قصد ما أي يكون له النصف فيما يظهر وقضية ذلك أن ما اعتدى في بعض النواحي من وضع طاسة بين يدي صاحب الفرح يضع الناس فيها دراهم ثم يقسم على الخالق أو الخاتن أو نحوها يجزى فيه ذلك التفصيل فإن قصد ذلك وحده أو مع نظرائه المعاونين له عمل بالقصد وإن أطلق كان ملكا لصاحب الفرح يعطيه لمن يشاء وبهذا يعلم أنه لا نظر هنا للفرع أم أم قصد خلافه فواضح وأما مع الإطلاق فلأن حمله على ذكر من الأب والخادم وصاحب الفرح نظرا للغالب أن كلامه هؤلاء هو المقصود هو عرف الشرع فيقدم على عرف المخالف له بخلاف ما ليس للشرع فيه عرف فانه تحكم فيه العادة ومن ثم لو نذر لولي ميت بمال فإن قصد أنه يملكه لغاوان أطلق فإن كان على قبره ما يحتاج للصرف في مصالحه صرف له والأفان كان عنده قوم اعتيد قصد المبالغة لولي صرف لهم ولو أهدى لمن خلع منه من ظالم لثلاثا ينقض ما فعله لم يحل له ولا لأهل أي وإن تعين عليه تخليصه ولو قال خذها واشترك به كذا تعين مالم ير بالتبسط أي أو تدل قرينة حاله عليه ومن دفع لخطوبته أو وكيلها أو وليها طعاما أو غيره ليتزو جها فردد قبل المقدر رجع على من أقبضه ولو بعث هدية إلى شخص

(قوله لا فيما عدا ذلك) وما عدا هو الإبراء في غير معاوضة (قوله على المتمدن) اعلم أن ما عتمده من صحة الإبراء من المجهول في غير المعاوضة هو الضعيف وإن الذي عليه الفتوى المتمدن في المذهب عدم صحة الإبراء من المجهول لا فرق بين أن يكون في معاوضة أم في غيرها

فات المهدي اليه قبل وصولها بقيت على ملك المهدي فان مات المهدي لم يكن للرسول حملها الى المهدي اليه

باب في الوقف

(قوله بقيت على ملك المهدي) أي ولذا لما مات النجاشي قبل وصول ما أهده رسول الله صلى الله عليه وسلم اليه ردا لهدية (قوله على الوقف) أي لان غيره من الصدقات ليست جارية بل يملك المتصدق عليه أعيانها ومنفعتنا جاز أو أما الوصية بالمنافع وان شملها الحديث فعلى نادرة حمل الصدقة في الحديث على الوقف أولى (قوله لا يصح إلا بلفظ) هذا في الناطق أما الآخرس فيقع منه بكتابته مع النية كالناطق وبشارة ولو غير مفهومة والافهام شرط أي لكونه وقفا ليحكم بالظاهر في نفيته لا لحصول الوقف ولو نوى بقلبه أو أشار إشارة لم تفهم صح الوقف فيما بينه وبين الله وان كان لا اطلاع لنا على ذلك وفائدته حصول الثواب قاله الاسنوي اه مناوي

هو لغة الحبس وشرعا حبس مال يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه بقطع التصرف في رقبته على مصرف مباح وجهة والاصل فيه خبر مسلم اذا مات المسلم انقطع عمله الا من ثلاث صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح أي مسلم يدعوله وحمل العلماء الصدقة الجارية على الوقف دون نحو الوصية بالمنافع المباحة ووقف عمر رضي الله عنه أرضا أصابها بحجير بامر صلى الله عليه وسلم وشرط فيها شروطا منها انه لا يباع أصلها ولا يورث ولا يوهب وان من وليها يأكل منها بالمروءة ويطعم صديقا غير متمول رواء الشيخان وهو أول من وقف في الاسلام وعن أبي يوسف انه لما سمع خبر عمر أنه لا يباع أصلها رجع عن قول أبي حنيفة ببيع الوقف وقال لو سمع لقال به (صح وقف عين) معينة (مملوكة) ملكا يقبل الثقل (تفيد) فائدة حالا أو مالا كشمرة أو منفعة يستأجر لها غالبا (وهي باقية) لانه لا شرع ليكون صدقة جارية وذلك كوقف شجرة لريه وحل للبس ونحو مسك لشم وربحان مزروع بخلاف عود البخور لانه لا ينتفع به الا باستهلاكه والمطعم لان نفعه في اهلاكه وزعم ابن الصلاح صحة وقف الماء اختيارا له ويصح وقف المنصب وان عجز عن تخليصه ووقف العلودون السفلى مسجدا والاوجه صحة وقف المشاع وان قل مسجدا او محرم المكث فيه على الجنب تغليبا للنفع ويمتنع اعتكاف وصلاة به من غير اذن مالك المنفعة (توقفت وسلت) وحسبت (كذا على كذا) أو أراضى موقوفة أو وقف عليه ولو قال تصدقت بكذا على كذا صدقة محرمة أو مؤبدة أو صدقة لا تنبع ولا توهب أو لا تورث فصريح في الاصح (و) من الصراح قوله (جعلت هذا) المكان (مسجدا) فيصير به مسجدا وان لم يقل لله ولا في شيء مما مر لان المسجد لا يكون الا وقفا ووقفه للصلاة صريح في الوقفية وكناية في خصوص المسجد فلا بد من نيتها في غير المواضع ونقل القموني عن الرويانى وأقره من أنه لو عمر مسجدا اخر ابا ولم يقف آلا انه كانت عارية له يرجع فيها متى شاء انتهى ولا يثبت حكم المسجد من جهة الاعتكاف وحرمة المكث للجانب لما أضيف من الارض الموقوفة حوله اذا احتيج الى توسعته على ما أفنى به شيخنا ابن زياد وغيره وعلم مما مر أن الوقف لا يصح الا بلفظ ولا يأتي فيه خلاف المعاطاة فلو بنى بناء على هيئة مسجد واذن في إقامة الصلاة فيه لم يخرج بذلك عن ملكه كما اذا جعل مكانا على هيئة المقبرة واذن في الدفن بخلاف ما أذن في الاعتكاف فيه فانه يصير بذلك مسجدا قال البغوي في فتاويه لو قال لقيم المسجد اضرب اللبن من أرضي للمسجد فضربه وبنى به المسجد صار له حكم المسجد وليس له نقضه وله استرداده قبل أن يبنى به انتهى وأحق البلقيني بالمسجد في ذلك البئر المحفورة للسبيل والاسنوي المدارس والربط وقال الشيخ أبو محمد وكذا الواحد من الناس لبنى به زاوية أو رباطا فيصير له كذلك بمجر دنائه وضعفه بعضهم ويصح وقف بقرة على رباط ليشرب لبنها من نزل أو ليبيع نسلها لمصالحها (وشرط له) أي للوقف (تأييد) فلا يصح تأقيته كوقفه على زبدسته (وتنجيز) فلا يصح تعليقه كوقفه على زيد اذا جاء رأس الشهر نعم يصح تعليقه بالموت كوقف دارى بعد موتى على الفقراء قال الشيخان وكان وصية لقول القفال انه لو عرض الببيع كان رجوعا (وامكان تملك) للموقوف عليه العين الموقوفة ان وقف على معين واحد أو جمع بان يوجدها جاتا هلالا للملك فلا يصح الوقف على معدوم كمل مسجدين بنى أو على ولده ولا ولده أو على من يولد له ثم الفقراء لا تقطاع أوله أو على فقراء أولاده ولا فقير فيهم أو على ان يطعم المساكين ريعه على رأس قبره بخلاف قبر أبيه الميت وأفتى ابن الصلاح بانه لو وقف على من يقر أعلى قبره بعد موته ففات ولم يعرف له قبر بطل انتهى ويصح على المعدوم تبعال الموجود كوقفه على ولدى ثم على ولد ولدى ولا على أحد هذين ولا على عمارة مسجدان لم يدينه ولا على نفسه لتعذر تملك الانسان ملكه أو منافع ملكه لنفسه ومنه أن يشترط نحو قضاء دينه بموقفه أو انتفاعه به لاشترط نحو شربه أو مطالعته من ثمر أو كتاب وقفهما على نحو الفقراء كذا قاله

بعض شراح المنهاج ولو وقف على الفقراء مثلاً ثم صار فقيراً اجاز له الاخذ منه وكذا لو كان فقيراً حال الوقف ويصح شرط النظر لنفسه ولو بمقابل ان كان بقدر أجرة مثل فأقل ومن حيل صحة الوقف على نفسه أن يقف على أولاد أبيه ويذكر صفات نفسه فيصح كما قاله جمع متأخرون واعتمدوا بن الرفعة وعمل به في حق نفسه فوقف على الألقه من بنى الرفعة وكان يتناوله ويبطل الوقف في جهة معصية كهارة الكنائس وكوقف على قطاع طريق ووقف على عمارة قبور غير الانبياء والعلماء والمصالحين (فرع) يقع لكثيرين انهم يقفون أموالهم في صحتهم على ذكر أولادهم قاصدين بذلك حرمان اناسهم وقد تكرر من غير واحد الافتاء ببطلان الوقف حيث ذكروا شيخنا كالطنبنداي فيه نظر ظاهر بل الوجه الصحة (لا قبول) فلا يشترط (ولو من معين) نظر الى أنه قرية بل الشرط عدم الرد وما ذكرته في المعين هو المنقول عن الأكثرين واختاره في الروضة ونقله في شرح الوسيط عن نص الشافعي وقيل يشترط من المعين القبول نظر الى أنه تملكه وهو مارجحه المنهاج كأصله فاذا رد المعين بطل حقه سواء شرط قبوله أم لا نعم لو وقف على وارثه الخائن شيئاً يخرج من الثلث لزم وان رده وخرج بالمعين الجهة العامة وجهة التحرير كالمسجد فلا قبول فيه جز ما لو وقف على اثنين معينين ثم الفقراء فأت أحدهما نصيبه يصرف للآخر لأنه شرط في الانتقال الى الفقراء انقراضهما جميعاً ولم يوجد (ولو انقضى) أي الموقوف عليه المعين (في منقطع آخر) كان قال ووقف على أولادى ولم يذكر أحداً بعد أو على زيد ثم نسله ونحوهما ما لا يدوم (فصرفه) الفقير (الأقرب) رحماننا (الى الواقف) يوم انقراضهم كان البنات وان كان هناك ابن أخ مثلاً لان الصدقة على الأقارب أفضل وأفضل منه الصدقة على أقربهم فافقرم ومن ثم يجب أن يخص به فقراءهم فان لم يعرف أرباب الوقف أو عرف ولم يكن له أقارب فقراء بل كانوا أغنياء ومن حرمت عليه الزكاة صرفه الامام في مصالح المسلمين وقال جمع يصرف الى الفقراء والمساكين أي يبذل الموقوف ولا يبطل الوقف على كل حال بل يكون مستمر اعليه الا فيما لم يذ كر المصروف كوقف هذا وان قال الله لان الوقف يقتضى تملك المنافع فاذا لم يمين متملكاً بطل وانما صح أو وصيت بشئ وصرف للمساكين لان غالب الوصايا لهم حمل الاطلاق عليهم والافى منقطع الاول كوقفه على من يقرأ على قبرى بعد موتى أو على قبر أبي وهو حي فيبطل بخلاف وقفه الآن أو بعد موتى على من يقرأ على قبرى بعد موتى فانه وصية فان خرج من الثلث أو أجز وعرف قبره صحت والافلا وحيت صححنا الوقف أو الوصية كفى قراءة شي من القرآن بلا تعيين بسورة يس وان كان خالب قصد الواقف ذلك كما أفى به شيخنا الزمري وقال بعض أصحابنا هذا اذا لم يطرد عرف في البلد بقراءة قدر معلوم أو سورة معينة وعلمه الواقف والافلا بد منه اذا عرف البلد المطرد في زمنه بمنزله شرطه (ولو شرط) أي الواقف (شيئاً) بقصد كشرط أن لا يؤجر مطلقاً أو الاكذا كسنة أو أن يفضل بعض الموقوف عليهم على بعض ولو أنشئ على ذكر أو يسوي بينهم أو اختصاص نحو مسجد كمدرسة ومقبرة بطائفة كشافعية (اتبع) شرطه في غير حالة الضرورة كسائر شروطه التي لم تخالف الشروع وذلك لما فيه من وجوه المصلحة أما ما خالف الشرع كشرط الزوابة في سكان المدرسة أي مثلاً فلا يصح كما أفى به البلقيني وخرج بغير حالة الضرورة ما لم يوجد غير المستأجر الاول وقد شرط أن لا يؤجر لانيان أكثر من سنة أو أن الطالب لا يقيم أكثر من سنة ولم يوجد غيره في السنة الثانية فيمهل شرطه حيث ذكروا قاله ابن عبد السلام (فائدة) الواء العاطفة للتسوية بين المتعاطفات كوقف هذا على أولادى وأولاد أولادى وشم والفاء للترتيب ويدخل أولاد بنات في ذرية ونسل وعقب وأولاد أولاد الان قال على من ينسب الى منهم فلا يدخلون حيث ذكروا المولى يشمل معتقاً وعتيقاً (تنبيه) حيث أجمل الواقف شرطه اتبع فيه العرف المطرد في زمنه لانه بمنزلة شرطه ثم ما كان أقرب الى مقاصد الواقفين كايذل عليه كلامهم ومن ثم امتنع في السقايات المسبلة على الطرق غير الشرب ونقل الماء منها ولوللشرب وبخت بعضهم حرمة نحو بصاق وغسل وسخ في ماء مطهرة المسجد وان كثروا مثل العلامة الطنبنداي عن الجوابي والجزر التي عند المساجد فيها الماء

(قوله كشرط أن لا يؤجر مطلقاً أو الاكذا كسنة) قال في مرلو شرط الواقف أن لا يؤجر أكثر من ثلاث سنين فاجره ست سنين فان كان في عقد لم يصح في شيء منها ولا يخرج على تفريق الصفقة كما مرث الاشارة اليه في فصله اه (قوله كشرط الزوابة الخ) علل فساد ذلك بان فيه مخالفة الكتاب والسنة والاجماع اذ مقتضى الثلاثة طلب التزويج ومقتضى ذلك الشرط طلب ترك التزويج فتدبر

اذا لم يعلم أنها موقوفة للشرب أو الوضوء أو الفسل الواجب أو المسنون أو غسل النجاسة فاجاب أنه اذا دلت
قرينة على أن الماء موضوع لتعميم الانتفاع جاز جميع ما ذكر من الشرب وغسل النجاسة وغسل الجنابة وغيرها
ومثال القرينة جريان الناس على تعميم الانتفاع من غير تكثير من فقيه وغيره اذا الظاهر من عدم التكثير أنهم
أقدموا على تعميم الانتفاع بالماء بفسل وشرب ووضوء وغسل نجاسة فثل هذا انتفاع يقال بالجواز وقال ان فتوي
العلامة عبد الله باخرمة توافق ما ذكره اه قال القفال وتبعوه ويجوز شرطه من مستعير كتاب وقف ياخذ
الناظر منه ليحمله على رده وألحق به شرط ضامن وأفتى بعضهم في الوقف على النبي صلى الله عليه وسلم أو النذر له
أنه يصرف لمصالح حجرته الشريفة فقط أو على أهل بلد أعطى مقيم بها أو غائب عنها الحاجة غيبة لا تقطع نسبتته
اليها عرفا (فروع) قال التاج الفزاري والبرهان المراغي وغيرهما من شرط قراءة جزء من القرآن كل يوم
كفاه قدر جزء ولو مفرا ونظر اوفي المفرق ونظر ولو قال ليتصدق بثلثه في رمضان أو عاشوراء ففات تصدق بعده
ولا ينتظر مثله نعم ان قال فطر الصوامه انتظره وأفتى غير واحد بانه لو قال على من يقرأ أعلى قبر أبي كل جمعة يس
بانه ان حدالقرأة بمدة معينة أو عين لكل سنة غلة اتبع والابطل نظير ما قالوه من بطلان الوصية لزبد كل شهر
بدينار الا في دينار واحد اه وانما يتجه الحاق الوقف بالوصية ان علق بالموت لانه حينئذ وصية وأما الوقف
الذي ليس كالوصية فلذي يتجه تحته اذا ليرتب عليه محذور بوجه لان الناظر اذا قرر من يقرأ كذلك استحق
ما شرط مادام يقرأ فإذا مات مثلاً قرر الناظر غيره وهكذا ولو قال الواقف وقفت هذا على فلان ليعمل كذا قال
ابن الصلاح احتمال أن يكون شرط الاستحقاق وأن يكون توصية له لاجل وقفه فان علم مراده اتبع وان شك لم
يمنع الاستحقاق وانما يتجه فيما لا يقصد صرف الغلة في مقابلة والا فلتقرأ أو تتعلم كذا فهو بشرط الاستحقاق
فما استظهره شيخنا ولو وقف أو وصي للضيف صرف للوارد على ما يقتضيه العرف ولا يزداد على ثلاثة أيام مطلقا
ولا يدفع له حب الا ان شرطه الواقف وهل يشترط فيه الفقر قال شيخنا الظاهر لا وسئل شيخنا الزمعي عما
وقف ليصرف غلته للاطعام عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فهل يجوز للناظر أن يطعمهما من نزل به من
الضيفان في غير شهر المولد بذلك القصد أو لا وهل يجوز للقاضي أن يأكل من ذلك اذا لم يكن له رزق من بيت
المال ولا من مياسير المسلمين فاجاب بانه يجوز للناظر ان يصرف الغلة المذكورة في اطعام من ذكر ويجوز
للقاضي الاكل منها أيضا لانها صدقة والقاضي اذا لم يعرفه المتصدق ولم يكن القاضي عارفا به قال السبكي لاشك
في جواز الاخذ له بقوله اقول لا تنفاه المعنى المانع والايحتمل ان يكون كالمدية ويحتمل الفرق بان المتصدق انما
تصد ثواب الآخرة اه وقال ابن عبد السلام ولا يستحق ذو وظيفة كقرأة داخل بها في بعض الايام وقال النووي ان
اخذ واستناب لعذر كمرض او حبس بقى استحقاقه وان لم يستحق لمدة الاستنابة فافهم بقاء اثر استحقاقه لغير
مدة الاخلال وهو ما اعتمد السبكي كابن الصلاح في كل وظيفة تقبل الانابة كالتدريس والامامة (والموقوف
عليه) عين مطلقا والاستقلال ريعا غير نفع خاص منها (ربيع) وهو فوائد الموقوف جميعها كأجرة ودر وولد
حادث بعد الوقف وثمر وغصن يعتاد قطعه او شرط ولم يؤد قطعه لموت اصله فيتصرف في فوائده تصرف المالك
بنفسه وبغيره ما لم يخالف شرط الواقف لان ذلك هو المقصود في الوقف واما اخلل المقارن فوقف تبعالامه اما اذا
وقف عليه عين لنفع خاص كدابة للر كوب فقوائدها من در ونحوه للواقف ولا يجوز وطهامة موقوفة ولو من
واقف وموقوف عليه لعدم ملكها بل يحذر ان يزوجه اقاض باذن الموقوف عليه لاله ولالواقف واعلم ان
المالك في رقة الموقوف على معين اوجهة ينتقل الى الله تعالى اى ينفك عن اختصاص الآدميين فلو شغل
المسجد بامتعة وجبت الاجرة له فتصرف لمصالحه على الاوجه (فائدة) ومن سبق الى محل من مسجد لا قراء
قرآن او حديث او علم شرعي أو آله او له لم يملكه ما ذكر او كسب ما درس بين يدي مدرس وفارقه ليعود اليه ولم تطل
مفارقة بحيث انقطع عنه الالفه فحقه باق لان له غرضافى ملازمة ذلك الموضع ليألفه الناس وقيل يبطل حقه

(قوله وغصن يعتاد قطعه)
اي بخلاف ما لا يعتاد قطعه
نعم ان شرط قطع الاغصان
التي لا يعتاد قطعها مع ثمارها
كانت له قاله الامام اه معنى
ولو وقف الاصل دون
الاغصان جاز قطعها قطعا
كالثمار قال ابن الهادي ولو
وقف شجرة عليها غصن
يابس فان امكن الانتفاع به
وحده دخل في الوقف وان
لم يدخل في البيع والا فلا
ويكون للواقف اه

(قوله وتعدرت اعادته) أي بنقضه ثم ان رجي عوده حفظ نقضه وجوبا ولو بنقضه الى محل آخر وان خيف عليه لو بقي للحاكم هدمه ونقل نقضه الى محل أمين ان خيف على أخذه لو لم يهدم فان يرج عوده بنى به مسجد آخر لانحو مدرسة وكونه بقره أولى فان تعدرت المسجد بنى به غيره وأما غلته التي ليست لارباب الوظائف بان كانت لهارته وحصره وقناده فكنقضه والا فعلى لاربابها وان تعدرت أى الوظائف لعدم تقصير كدرس لم تحضر طلبته بخلاف امام لم يحضر من يصلى معه فلا يستحق الا ان صلى في البقعة وحده لان عليه فعل الصلاة فيه وكونه اماما فاذا تعدر أحدهما بقي الآخر وهذا مسجد تمكن فيه تلك الوظائف والا كمسجد بجانب البحر مثلا وصار أى المسجد داخل اللجة فينبغى نقل وظائفه أى مع بقائها لاربابها لما ينقل اليه نقضه اهـ قل اهـ بحجري على المنهج

بقيامه وأطالوا في ترجيعه نقلا ومضى أول الصلاة ولو قبل دخول وقتها أو قراءة أو ذكر وفارقه بعذر كقضاء حاجة واجابة داع حقه باق ولو صلبا في الصف الاول في تلك الصلاة وان لم يترك رداءه فيه فيحرم على غيره العالم الجلوس فيه بغير اذنه أو ظن رضاه نعم ان أقيمت الصلاة في غيبته واتصلت الصفوف فالوجه سد الصف مكانه لحاجة اتمام الصفوف ذكره الاذرى وغيره فلو كان له سجدة فيه فينجحها برجله من غير ان يرفع يدها عن الارض لثلاث تدخل في ضمانه أما جلوسه لاعتكاف فان لم ينو مدة بطل حقه بخروجه ولو لحاجة والا لم يبطل حقه بخروجه أثناء الحاجة وأفتى القفل بالمنع تعليم الصبيان في المساجد (ولا يباع موقوف وان خرب) فلو انهدم مسجد وتعدرت اعادته لم يبيع ولا يعود ملكا بحال لا مكان الصلاة والاعتكاف في أرضه أو جف الشجر الموقوف أو قلعه ربح لم يبطل الوقف فلا يباع ولا يوهب بل ينتفع به الموقوف عليه ولو بحمله أبوابا ان لم يمكنه اجارته خشبا بحاله فان تعدر الا تنفع به بالاستهلاك كان صار لا ينتفع به الا بالاحراق انقطع الوقف أى ويملكه الموقوف عليه حينئذ على المتمد فينتفع به منه ولا يبيعه ولا يجوز بيع حصر المسجد الموقوف عليه اذا بليت بان ذهب جمالها ونفعها وكانت المصلحة في بيعها وكذا اجنوده المنكسرة خلافا لجمع فيها ويصرف ثمنها لمصالح المسجد ان لم يمكن شراء حصير أو جذع به والخلاف في الموقوفة ولو بان اشتراها الناظر ووقفها بخلاف الموهوبة والمشتراة للمسجد فتباع جز ما لمجرد الحاجة أى المصلحة وان لم تبلى وكذا انحو القناديل ولا يجوز استعمال حصر المسجد ولا فراشه في غير فرش مطلقا سواء كانت الحاجة أم لا كما أفتى به شيخنا ولو اشترى الناظر أخشابا للمسجد أو وهبت له وقبلها الناظر جاز بيعها للمصلحة كان خاف عليها نحو سرقة لان كانت موقوفة من أجزاء المسجد بل تحفظ له وجوبا ذكره الكمال الراد في فتاويه ولا ينقض المسجد الا اذا خيف على نقضه فينقض ويحفظ أو يعمر به مسجد آخر ان رآه الحاكم والاقرب اليه أولى ولا يعمر به غير جنسه كباطو كالعكس الا اذا تعدر جنسه والذي يتجه ترجيعه في ربيع وقف المنهدم أنه ان توقع عوده حفظه والاصرف لمسجد آخر فان تعدر صرف للمقراء كما يصرف النقض لنحو رباطو وسئل شيخنا عما اذا عمر مسجد بآلات جدود بقيت لانه القديمة فهل يجوز عمارة مسجد آخر قديم بها أو تباع ويحفظ ثمنها فاجاب بانه يجوز عمارة مسجد قديم وحادث بها حيث قطع بعدم احتياج ما هو منه اليها قبل فنائها ولا يجوز بيعه بوجه من الوجوه اهـ ونقل نحو حصير المسجد وقناده كمنقل آتته ويصرف ربيع الموقوف على المسجد مطلقا أو على عمارته في البناء ولو لم يبق له في التخصيص المحكم والسلم وفي أجرة القيم لا المؤذن والامام والحصر والدهن الا ان كان الوقف لمصالحه فيصرف في ذلك لافي التزويق والنقش وما ذكرته من أنه لا يصرف للمؤذن والامام في الوقف المطلق هو مقتضى ما نقله النووي في الروضة عن البغوى لكنه نقل بعده عن فتاوى الغزالي انه يصرف لها وهو الاوجه كافى الوقف على مصالحه ولو وقف على دهن لاسراج المسجد به أسرج كل الليل ان لم يكن مغلقة مجرور أو أفتى ابن عبد السلام يجوز ايقاد اليسير من المصابيح فيه ليلا احتراما مع خلوه من الناس واعتمده جمع وجزم في الروضة بحرمة اسراج الخالي قال في المجموع يحرم أخذ شيء من زيت وشمعه كحصاء وترابه (فرع) ثمر الشجر النابت بالمقبرة المباحة مباح وصرفه لمصالحها أولى وثمر المغروس في المسجد ملكه ان غرس له فيصرف لمصالحه وان غرس ليؤكل أو جهل الحال فباح وفي الانوار ليس للامام اذا اندرست مقبرة ولم يبق بها أثر اجارتها للزراعة أى مثلا وصرف غلتها للمصالح وحمل على الموقوفة فالمملوكة مالها ان عرف والا فالضائع أى ان ايس من معرفته يعمل فيه الامام بالمصاحبة وكذا المجهولة وسئل العلامة الطنيد او في شجرة نبتت بمقبرة مسلبة ولم يكن لها ثمر ينتفع به الا أن بها أخشابا كثيرة تصلح للبناء ولم يكن لها ناظر خاص فهل للناظر العام أى القاضي بيعها وقطعها وصرف قيمتها الى مصالح المسلمين فاجاب نعم للقاضي في المقبرة العامة المسلبة بيعها وصرف ثمنها في مصالح المسلمين كثمر الشجرة التي لها ثمر فان صرفها في مصالح المقبرة أولى هذا عند سقوطها بنحو ربح أو ما قطعها مع سلامتها فيظهر ابقاؤها للرفق بالزائر والمشيح (ولو

شرط واقف نظره) أي لنفسه (أو لغيره اتبع) كسائر شروطه وقبول من شرطه النظر كقبول الوكيل على
الوجه وليس له عزل من شرط نظره حال الوقف ولو لمصلحة (والا) بشرط واحد (فهو لقاض) أي قاضي بلد
الموقوف بالنسبة لحفظه وأجارته وقاضى بلد الموقوف عليه بالنسبة للمعاد ذلك على المذهب لانه صاحب النظر
العام فكان أولى من غيره ولو واقفاً أو موقوفاً عليه وجزم الخوارزمي بثبوته للواقف وذريته بلا شرط
ضعيف قال السبكي ليس للقاضى أخذ ما شرط للنظر إلا أن صرح الواقف بنظره كأنه له أخذ شيء من سهم
حامل الزكاة قال ابنه التاج ومحلّه في قاض له قدر كفايته ومحت بعضهم أنه لو خشي من القاضي أن كل الوقف لجوره
جاز لمن هو بيده صرفه في مصارفه أي أن عرفها والافوضه لفقهاء عارف بها أو سألها وصرفها وشرط
النظر واقفاً كان أو غيره العدالة والاهتداء إلى التصرف المفوض اليه ويجوز للنظر ما شرطه من الأجرة
وإن زاد على أجرة مثله ما لم يكن الواقف فإن لم يشترط له شيء فلا أجر له نعم له رفع الأصر إلى الحاكم ليقرر له
الأقل من نفقته وأجرة مثله كولي اليتيم وأفتى ابن الصباغ بأن له الاستقلال بذلك من غير حاكم وينزل الناظر
بالفسق فيكون النظر للحاكم ولو الواقف عزل من ولده ونصب غيره إلا أن شرط نظره حال الوقف (تتمه) لو
طالب المستحقون من الناظر كتاب الوقف ليكتبوا منه نسخة حفظاً لاستحقاقهم لزمه تمكينهم كما فتى به بعضهم

باب في الاقرار

هولعة الاثبات وشرعاخبار الشخص بحق عليه ويسمى اعترافاً (يؤخذ باقرار مكلف مختار) فلا يؤخذ باقرار
صبي ومجنون ومكره بغير حق على الاقرار بأن ضرب ليقراً ما مكره على الصدق كأن ضرب ليصدق في قضية
اتهم فيها فيصح حال الضرب وبه على اشكال قوى فيه سيما ان علم أنهم لا يرفعون الضرب إلا بأخذت ثلاثاً ولو
ادعى صباً أمكن أو نحو جنون عهدوا أو كراهوا ثم أماره كحبس أو ترسيم وثبت بيئته أو باقرار المقر له أو يمين
مردودة صدق يمينه ما لم تقم بيئته بخلافه وأما إذا ادعى الصبي بلوغاً بمناهة ممكن فيصدق في ذلك ولا يخلف عليه
أو بسن كلف بيئته عليه وإن كان غريباً لا يعرف وهو رجلان نعم أن شهد أربع نسوة بولادته يوم كذا قبل
ويثبت بهن السن تبعاً كما قاله شيخنا (وشرط فيه) أي الاقرار (لفظ) يشعر بالتزام بحق (كلى) أو عندي
كذا) لزيد ولو زاد فيما ظن أو أحسب لغائمه أن كان المقرب به معينا كالزيد هذا الثوب أو خذبه أو غيره كله
ثوب أو ألف اشترط أن يضم إليه شيء مما يأتي كفندي أو على وقوله على أو في ذمتي للدين ومي أو عندي للعين
ويحمل العين على أدنى المراتب وهو الوديعة فيقبل قوله يمينه في الرد والتلف (و) كذا (نعم) وبلى وصدقت
(و) أبرأتني منه أو أبرأتني منه (وقضيت لجواب أليس لي) عليك كذا (أو) قال له (لي عليك كذا) من غير
استفهام لأن المفهوم من ذلك الاقرار ولو قال أقتضى الالف الذي لي عليك أو أخبرت أن لي عليك ألفاً قال نعم أو
أهلهي أو لا أنكر ما تدعيه أو حتى أفتح الكيس أو أجد المفتاح أو ألزمت مثلاً فإقرار حيث لا استهزاء فإن اقترن
بواحد مما ذكر قرينة استهزاء كإيراد كلامه بنحو ضحك وهز رأس مما يدل على التعجب والانكار أي وثبت ذلك
كما هو ظاهر لم يكن به مقراً على المتمدن وطلب البيع اقرار بالملك والعارية والإجارة بملك المنفعة لكن تعيينها
إلى المقر وأما قوله ليس على أكثر من ألف جواباً لقوله لي عليك ألفاً أو تتحاسب أو اكتبوا لزيد على
ألف درهم أو شهدوا على بكذا أو بما في هذا الكتاب فليس باقرار بخلاف أشهدكم مضافاً لنفسه وقوله لمن شهد
عليه هو عدل فما شهد به اقراراً كذا شهد على فلان بمائة أو قال ذلك فهو صادق فانه اقرار وإن لم يشهد (و) شرط
(في مقرره أن لا يكون) ملكاً (المقر) حين يقر لأن الاقرار ليس أزاله عن الملك وإما هو اخبار عن كونه ملكاً
للمقر له إذ لم يكن به يقول داري أو ثوبي أو دارى التي اشتريتها لنفسى لزيد أو ديني الذي على زيد لعمر ولقولان
الإضافة إليه تقتضى الملك له فتتأني الاقرار به لغيره اذ هو اقرار بحق سابق ولو قال سكنى أو ملبوسى لزيد فهو
اقرار لانه قد يسكن ويلبس ملك غيره لو قال الدين الذي كتبت له أو باسمي على زيد لعمر وصح أو الدين الذي لي

(قوله العدالة) قال
الناوى الباطنة والكفاية
ومن لازمها الاهتداء إلى
التصرف لأن من لا يمتدى
إليه لا يكون كافياً واكتفاء
السبكي بالظاهر أطال
الأذرعى في تزيينه قال
البلقينى ونظر الذى
على وقف الذى الموقوف
على أهل الذمة إذا كان
عدلاً في دينه كوصية ذمى
لذى كذلك والأصح فيها
الصحة وكذا ولاية
كافر على مال طفل كافر
اه (قوله فليس باقرار)
أما بالنسبة للأولى فلان
نفي الزائد عليه لا يوجب
اثباته ولا اثبات مادونه
وأما بالنسبة للثانى فلم
يدعن له شيء وأما
الثالث فلان الأمر بأن
يكتب له ألف بل ولأن
كتب بنفسه أن له عليه
ألفاً ليس باقرار إذ ليست
الكتابة المجردة عن اللفظ
اقراراً

علي زيد لم ير ولم يصح الا ان قال واسمى في الكتاب عارية ولو أقر بحرية عبد معين على يد غيره أو شهد بهما ثم اشتراه لنفسه أو ملكه بوجه آخر حكم بحريته ولو أشهدانه سيقرانه بما ليس عليه فأقران عليه لفلان كذا الزمة ولم ينفعه ذلك الا شهدا (وصح اقرار مريض) مرض موت (ولو لوارث) بدين أو عين فيخرج من رأس المال وان كذبه ببقية الورثة لانه انتهى الى حالة يصدق فيها الكاذب ويتوب الفاجر فالظاهر صدقه لكن للوارث تخليف المقر له الاستحقاق فيما استظهره شيخنا خلافا للقال ولو أقر بنحوه مع قبض في الصحة قبل وان أطلق أو قال في عين عرف انها ملكه هذه ملك لوارثي نزل على حالة المرض قاله القاضي فيتوقف على اجازة بقية الورثة كالمو قال وهبته في مرضي واختار جمع عدم قبوله ان اتهم لفساد الزمان بل قد تقطع القرائن بكذبه فلا ينبغي لمن خشى الله أن يقضي أو يفتي بالصحة ولا شك فيه اذا علم أن قصده الحرمان وقد صرح جمع بالحكمة حينئذ وأنه لا يحل للمقر له أخذه ولا يقدم اقرار صحته على اقرار مرض (وصح اقرار) (بمجهول) كشيء أو كذا فيطلب من المقر تفسيره فلو قال له على شيء أو كذا قبل تفسيره بغير عيادة المريض ورد سلام ونجس لا يقتضي كخبره ولو قال له على مال قبل تفسيره بتمول وان قل لا بنجس ولو قال هذه الدار وما فيها لفلان صح واستحق جميع ما فيها وقت الاقرار فان اختلفا في شيء أو هو بها وقت صدق المقر وعلى المقر له البينة (وصح اقرار) (بذنب) الحق بنفسه كأن قال هذا ابني (بشرط امكان) فيه بأن لا يكذبه الشرع والحس بأن يكون دونه في السن زمن يمكن فيه كونه ابنه وبأن لا يكون معروف النسب بغيره (وصح تصديق مستلحق) أهل له فان لم يصدقه أو سكت لم يثبت نسبة الابنية (ولو أقر ببيع أو هبة وقبض واقباض) بعدها (فادعى فسادا لم يقبل) في دعواه فسادا وان قال أقررت لظني الصحة لان الاسم عند الاطلاق يحمل على الصحيح نعم ان قطع ظاهر الحال بصدقه كبذوي حلف فينبغي قبوله كما قاله شيخنا وخرج باقباض ما لو اقتصر على الهبة فلا يكون مقرا باقباض فان قال ملككم املاكم لا زما هو يعرف معنى ذلك كان مقرا باقباض وله تخليف المقر له أنه ليس فاسدا لا مكان ما يدعيه ولا تقبل بينته لانه كذبها باقراره فان نكل حلف المقر أنه كان فاسدا وبطل البيع أو الهبة لان اليمين المردودة كالاقرار ولو قال هذا لزيد بل لمرو أو غصبت من زيد بل من عمرو وسلم لزيد سواء قال ذلك متصلا بما قبله أو منفصلا عنه وان طال الزمن لا متناع الرجوع عن الاقرار بحق آدمي وغرم بدله لمعرو ولو أقر بشيء ثم أقر ببعضه دخل الاقل في الاكثر ولو أقر بدين لآخر ثم ادعى أداءه اليه وانه نسي ذلك حالة الاقرار سمعت دعواه للتخليف فقط فان أقام بينة بالأداء قبلت على ما أفتى به بعضهم لاحتمال ما قاله كالمو قال لا بينة لي ثم أتى بينة تسمع ولو قال لاحق لي على فلان ففيه خلاف والراجح منه أنه ان قال فيما أظن أو فيما أعلم ثم أقام بينة بأن له عليه حقا قبلت وان لم يقل ذلك لم تقبل بينته الا ان اعتذر بنحو نسيان أو غلط ظاهر

(قوله مضاف) أي ولو تقدير (قوله لما بعد الموت) أي وليس بتدبير ولا تعليق عتق وان التحق بها حكما كالتبرع المنجز في مرض الموت أو الملتحق به وأركان الوصية أربعة موصي وموصى له وبه وصيغة (قوله مختار عند الوصية) أي فقط فلو كان مختارا عندها ثم أكره على بقائها وعدم الرجوع عنها فهي صحيحة باقية على صحتها والله أعلم ولم أر من صرح به حرره

باب في الوصية

هي لغة الايصال من وصى الشيء بكذا وصله به لان الموصى وصل خير ديناه بخير عقباه وشرعاً تبرع بحق مضاف لما بعد الموت وهي سنة مؤكدة اجماعا وان كانت الصدقة بصحة فرض أفضل فينبغي أن لا يغفل عنها ساعة كما صرح به الخبر الصحيح ما حق امرى مسلم له شيء يوصي فيه يبيت ليلة أو ليلتين الا ووصية مكتوبة عند رأسه أي ما الحزم أو المعروف شرعا لذلك لان الانسان لا يدري متى يفجؤه الموت وتكره الزيادة على الثلث ان لم يقصد حرمان ورثته والاحرم (وتصح وصية مكلف حر) مختار عند الوصية فلا تصح من صبي مجنون وورقيق ولو مكاتب لم يأذن له السيد ولا من مكره والسكران المكلف وفي قول تصح من صبي عميز (لجهة حل) كعمارة مسجد ومصالحة وتحمل عليها عند الاطلاق بأن قال أوصيت به للمسجد ولو غير ضرورة عملا بالعرف ويصرفه الناظر للام والاصلح ما جهاده وهي للكعبة وللضريح النبوي تصرف لمصالحها الخاصة بهما كترميم ما وهى من الكعبة دون بقية الحرم وقيل في الاولى لمساكين مكة قال شيخنا يظهر أخذها ما قالوه في النذر للقبر المعروف

جريان صحة الوصية كالوصية لصریح الشيخ الفلاني ونصرف في مصالح قبره والبناء الجائر عليه ومن يخدمونه
أو يقرؤن عليه اما اذا قال للشيخ الفلاني ولم ينو صريحه ونحوه فهي باطلة ولو اوصى لمسجد سيدي لم تصح وان بنى
قبل موته الاتباع وقيل تبطل فيما لو قال اردت تملكه وكمارة نحو قبعة علي قبر نحو عالم في غير مسيلة ووقع في زيادات
العبادي ولو اوصى بأن يدفن في بيته بطلت الوصية وخرج بجهة حل جهة المصيبة كمارة كنيسة واسراج فيها
وكتابة نحو تورا أو علم محرم (وتصح لمل) موجود حالة الوصية يقينا فتصح لمل انفصل وبه حياة مستقرة لدون
سته أشهر من الوصية أولا ربع سنين فأقل ولم تكن المرأة فراسا لزوج أو سيد أو أمكن كون الحمل منه لان الظاهر
وجوده عندها لندرة وطء الشبهة وفي تقدير الزنا ساءة ظن بها نعم لو لم تكن فراسا قط لم تصح الوصية قطعا للحمل
سيحدث وان حدث قبل موت الموصي لانها تملك وتمليك المعدوم تمتنع فاشبهت الوقف علي من سيولده نعم
ان جعل المعدوم بعماله وجود كان اوصى لاولاد زيد المولودين ومن سيحدث له من الاولاد تحت لهم تبعا
ولا غير معين فلا تصح لاحد هذين هذا اذا كان بلفظ الوصية فان كان بلفظ اعطوا هذا احد ما صح لانه وصية
بالتعليك من الموصي اليه (وتصح لو ارث) للموصي (مع اجازة) بقية (ورثة) بعد موت الموصي وان كانت الوصية
ببعض الثلث ولا أثر لاجازتهم في حياة الموصي اذا لحق لهم حينئذ والحيلة في اخذهم من غير توقف علي اجازة ان
يوصي لفلان بألف أي وهو ثلثه فأقل ان تبرع لولده بخمسائة أو بألفين كما هو ظاهر فاذا قبل وأدى للابن
ما شرط عليه أخذ الوصية ولم يشارك بقية الورثة الابن فيما حصل له ومن الوصية له ابراهمه وحبته والوقف عليه نعم
لو وقف عليهم ما يخرج من الثلث على قدر نصيبهم نفذ من غير اجازة فليس لهم تقضه والوصية لكل وارث بقدر
حصته كنصف وثلث لغو لانه يستحقه بغير وصية ولا يأثم بذلك وبعين هي قدر حصته كان ترك ابنين وقنا
ودار قيمتها سواء غنص كلاهما احد صحيحه ان اجاز أو اوصى للفقراء بشئ لم يجز للموصي أن يطع منه شيئا
لورثة الميت ولو فقره كان نص عليه في الام وانما تصح الوصية (باعطوه كذا) وان لم يقل من مالي او وحبته له
او جعلته له (أو هو له بعد موتي) في الاربعه وذلك لان اضافة كل منها للموت صيرتها بمعنى الوصية (وبوصيت
له) بكذا وان لم يقل بعد موتي لو ضمه اشرع بذلك فلو اقتصر على نحو وحبته له فهو هبة ناجزة أو علي نحو ادفعوا
اليه من مالي كذا أو اعطوا فلانا من مالي كذا فتوكيل يرتفع بنحو الموت وليست كناية وصية أو ولي جعلته له
احتمل الوصية والهبة ان علمت نيته لاحدهما والابطل اوعلى ثلث مالي للفقراء لم يكن اقرارا ولا وصية وقيل وصية
للفقراء قال شيخنا ويظهر انه كناية وصية أو علي هو له فاقراء فان زاد من مالي فكناية وصية وصرح جمع
متأخرون بصحة قوله لمدينه ان مت فاعط فلانا ديني الذي عليك او فقره علي الفقراء ولا يقبل قوله في ذلك بل
لا بد من بينة به وتنعقد بالكناية كقوله عينت هذا له أو ميزته له أو عبي هذا له والكتابة كناية فتعقد بها مع
النية ولو من ناطق ان اعترف نطقا هو أو وارثه بنية الوصية بها ولا يكفي هذا خطي وما فيه وصيقي وتصح بالالفاظ
المذكورة من الموصي (مع قبول) موصى له (معين) محصور ان تاهل والافتح وولي (بعد موت موص) ولو
بترأخ فلا يصح القبول كالد قبل موت الموصي لان للموصي ان يرجع فيها فلمن رد قبل الموت القبول بعده ولا
يصح الرد بعد القبول ومن صريح الرد ردتها ولا قبلها ومن كنيته لا حاجة لي بها أو ناغى عنها ولا يشترط
القبول في غير معين كالفقراء بل تلزم بالموت ويحوز الاقتصار على ثلاثة منهم ولا يجب التسوية بينهم واذا قبل
الموصي له بعد الموت بان به اي بالقبول الملك له في الموصي به من الموت فيحكم بترتب أحكام الملك حينئذ من
وجوب نفقة وفطرة والفوز بالفوائد الحاصلة وغير ذلك (لا) تصح الوصية (في زائد علي ثلثي) وصية وقعت في
(مرض مخوف) لتولد الموت عن نفسه كثيرا (ان رده وارث) خاص مطلق التصرف لانه حقه فان كان غير
مطلق التصرف فان توقعت أهليته عن قرب وقف اليها والابطلت ولو اجاز بعض الورثة فقط صح في قدر حصته
من الزائد وان اجاز الوارث الال فاجازته تنفيذ الوصية بالزائد والمخوف كاسهال متتابع وخروج الطعام بلا

(قوله مخوف) بان لا ينذر
الموت منه حل وفي شرحه
ان المخوف ما يكثر فيه الموت
ما جلا وان خالف المخوف عند
الاطباء فلا يشترط في كونه
مخوفا غلبة حصول الموت بل
عدم ندرته كالبرسام الذي هو
مرض في حجاب القلب أو
الكبد يصعد أثره الى الدماغ كما
تقلده عن الامام وأقره وهو
المعتمد اه

استحالة هضم أو كان يخرج بشدة ووجع أو معدم من عضو شريف كالكبد دون البواسير أو بلا استحالة
وحى مطبقة وكطلق حامل وان تكررت ولادتها لعظم خطره ومن ثم كان موتهامنه شهادة وبقاء مشيمة
والتحام قتال بين المتكافئين واضطر ابريج في حق راكب سفينة وان أحسن السباحة وقرب من البر وأما
زمن الوباء والطاعون فتصرف الناس كلهم فيه محسوب من الثلث وينبغي لمن ورثته أغنياء أو فقراء ان
لا يوصي بزيادة على ثلث والاحسن أن ينقص منه شيا (ويعتبر منه) أي الثلث أيضا (عتق علق بالموت) في
الصحة أو المرض (و) تبرع نجز في مرضه (كوقف وهبة) وبراءة ولو اختلف الوارث والمتهب هل الهبة في الصحة
أو المرض صدق المتهب يمينه لان العين في يده ولو وهب في الصحة وأقبض في المرض اعتبر من الثلث أما المنجز
في تحته فيحتسب من رأس المال كحجة الاسلام وعتق المستولدة ولو ادعى الوارث موته في مرض تبرعه والمتبرع
عليه شفاءه وموته من مرض آخر أو حاجة فان كان غوفا صدق الوارث والأفلاخرو لو اختلفا في وقوع التصرف
في الصحة أو في المرض صدق المتبرع عليه لان الأصل دوام الصحة فان أقاما بينتين قدمت بينة المرض (فرع)
لو أوصى لجيراته فلا ريب من دار من كل جانب فتقسم حصه كل دار على عدد سكانها أو للعلماء فلحدث يعرف
حال الراوي قوة أو ضدها والمروي صحة و ضدها ومفسر يعرف معنى كل آية وما ريد بها و فقيه يعرف الاحكام
الشرعية نصا واستنباطا والمراد هنا من حصل شيامن الفقه بحيث يتاهل به لفهم باقيه وليس منهم نحوى وصر في
ولغوى ومتكلم ويكفي ثلاثة من اصحاب العلوم الثلاثة أو بعضها ولو أوصى لأعلم الناس اختص بالفقهاء أو للقرءاء
لم يعط الا من يحفظ كل القرآن عن ظهر قلب أو لاجل الناس صرف لعباد الوثن فان قال من المسلمين فن يسب
الصحابه ويدخل في وصية الفقراء المساكين وعكسه ويدخل في أقارب زيد كل قريب وان بعد لأصل وفرع
ولا تدخل في أقارب نفسه ورثته (وتبطل) الوصية المتعلقة بالموت ومثلها تبرع علق بالموت سواء كان التعليق في
الصحة أو المرض فلم يوصى الرجوع فيها كالهبة قبل القبض بل أولى ومن ثم لم يرجع في تبرع نجز في مرضه وان
اعتبر من الثلث (برجوع) عن الوصية (بنحو نقضتها) كابطلتها أو ردتها أو أزلتها أو أوجه صحة تعليق الرجوع
فيها على شرط لجواز التعليق فيها قال في الرجوع عنها (و) بنحو (هذا الوارثي) أو ميراث عنى سواء أنسي
الوصية أم ذكرها أو سئل شيئا عما لو أوصى له بثلث ماله لا يكتبه ثم بعد مدة أوصى له بثلث ماله ولم يستثن هل
يعمل بالأولى أو بالثانية فأجاب بان الذي يظهر العمل بالأولى لأنها نص في اخراج الكتب والثانية محتمل انه
ترك الاستثناء فيها للتصريح به في الأولى وانه تركه باطلا له والنص مقدم على المحتمل (و) بنحو (بيع ورهن)
ولو بالقبول (وعرض عليه) وتوكيل فيه (و) نحو (غراس) في ارض أوصى بها بخلاف زرعه بها ولو اختص
نحو الغراس ببعض الارض اختص الرجوع بمحله وليس من الرجوع انكار الموصى الوصية ان كان لفرض
ولو أوصى بشئ لمزيد ثم أوصى به لعمرو فليس رجوعا بل يكون بينهما نصفين ولو أوصى به لثالث كان بينهم أثلاثا
وهكذا قاله الشيخ زكريا في شرح المنهج ولو أوصى لزيد بمائة ثم بخمسين فليس له الا خمسون لتضمن الثانية
الرجوع عن بعض الأولى قاله النووي (وتتفع ميتا) من وارث وغيره (صدقة) عنه ومنها وقف لمصحف وغيره
وبناء مسجد وحفر بئر وغرس شجرة منه في حياته أو من غيره عنه بعد موته (ودعاء) له اجتماع وصح في الخبر
ان الله تعالى يرفع درجة العبد في الجنة باستغفار ولده له وقوله تعالى وأن ليس للانسان الا ما سعى عام مخصوص
بذلك وقيل مذسوخ ومعنى نفعه بالصدقة انه يصير كأنه تصدق قال الشافعي رضي الله عنه وواسع فضل الله ان
يشيب المتصدق أيضا ومن ثم قال اصحابنا يسن له نية الصدقة عن أبيه مثلا فانه تعالى يشيهم ما لا ينقص من أجره
شيا ومعنى نفعه بالدعاء حصول المدعو به له اذا استجيب واستجابته محض فضل من الله تعالى اما نفس الله
و ثوابه فهو للداعي لانه شفاعة أجره لا للشافع ومقصود هال المشفوع له نعم دعاه الولد لمحصل ثوابه نفسه للوالد الملت
لان عمل ولده لتسببه في وجوده من جملة عمله كما صرح به خبر يقطع عمل ابن آدم الا من ثلاث ثم قال أو ولد صالح

(قوله وعتق المستولدة)
اعلم أن الوصية بنحو الثلث
لنحو مستولدة صحيحة
وان تاخر العتق والتملك
عن موت الموصي وتقدم
سبب ملك المستولدة بالوصية
لها لا يمنعه تاخر عتقها بموت
سيدها خلافا لما سبق في
ذهن بعض الطلبة وبني
عليه عدم صحة وصية السيد
لمستولدة اه

أى مسلم يدعو له جعل دعاءه من عمل الوالد أما القراء فقد قال النووي في شرح مسلم المشهور من مذهب الشافعي أنه لا يصل ثوابها إلى الميت وقال بعض أصحابنا يصل ثوابها للميت بمجرد قصده بها ولو لم يدعها وعليه الأئمة الثلاثة واختاره كثيرون من أئمتنا واعتد به السبكي وغيره فقال والذي دل عليه الخبر بالاستنباط أن بعض القرآن إذا قصده نفع الميت نفعه وبين ذلك وحمل جمع عدم الوصول الذي قاله النووي على ما إذا قرأ لأب محضرة الميت ولم ينو القاري ثواب قراءته له أو نواه ولم يدع وقد نص الشافعي والأصحاب على ندب قراءته ما تيسر عند الميت والدعاء عقبها أى لا نه حيث نذر أرحى للأجابة ولأن الميت تناله بركة القراءة كالخى للحاضر قال ابن الصلاح وينبى الجزم بنفع اللهم أو صل ثواب ما قرأته أى مثله فهو المراد وإن لم يصرح به فلأن لا نه إذا نفعه الدعاء بما ليس للداعى قاله أولى ويحرم هذا فى سائر الاعمال من صلوات وصوم وغيرها

باب الفرائض

(قوله الفرائض) قد ورد الحث على تعلم الفرائض وتعليمها في خبر ضعيف تعلموا الفرائض وعلوها فانه نصف العلم أى صنف منه أو تعلقه بالموت المقابل للحياة وهو أول علم ينزع من أمى أى يموت أهل وصح تعلموا الفرائض وعلوه فاني امرؤ مقبوض وان العلم سيقبض وتظهر الفتن حتى يختلف الرجال في الفريضة فلا يحدان من يقضى بينهما اه (قوله فرع وارث) اما الفرع الغير الوارث لنحو قتل أو اختلاف دين فوجوده كعدمه (قوله في الاولى) أى في صورة زوج وأب وأم (قوله وفي الثانية) هى زوجة وأب وأم (قوله بابن) أى وإن انفرد لانه يجوز الجميع

أى مسائل قسمة الموارث جمع فريضة بمعنى مفروضة والفرض لغة التقدير وشرعا هنا نصيب مقدر للوارث وهو من الرجال عشرة ابن وابنة وأب وأبو وأخ مطلقا وابنة الام وعم وابنة اللام وزوج وذو ولا ومن النساء سبع بنت وبنت ابن وأم و جدة وأخت وزوجة وذات ولا ولو فقد الورثة كلهم فاصل المذهب انه لا يورث ذوو الاحام ولا يرد على أهل الفرض فيما إذا وجد بعضهم بل المال لبيت المال ثم ان لم ينتظم بيت المال رد ما فضل عنهم عليهم غير الزوجين بنسبة الفروض ثم ذوى الارحام وهم أحد عشر ولد بنت وبنت أخ وعم وعم لام وخال وخالة وعم وأبو وأم أبي أم وولد أخ لام (الفروض) المقدرة (في كتاب الله) ستة ثلثان ونصف وربع وثمان وثلث وسدس قال (ثلثان) فروض أربعة (لاثنين) فأكثر (من بنت وبنت ابن واخت لابوين ولا بوعصب كلا من البنت وبنت الابن والاخت لابوين أو لأب (أخ ساوي) له في الرتبة والادلاء فلا يعصب ابن الابن البنت ولا ابن الابن بنت ابن لعدم المساواة في الرتبة ولا يعصب الأخ لابوين الاخت لاب ولا الأخ لاب الاخت لابوين لعدم المساواة في الادلاء وان تساوى في الرتبة (و) أعصب (آخرين) أى الاخت لابوين أو لأب (الاوليان) وهما البنت وبنت الابن والمعنى ان الاخت لابوين أو لأب مع البنت أو بنت الابن تكون عصبه فقسقط أخت لابوين أو لأب اجتمعت مع بنت أو بنت ابن أخلاب كاي سقط الأخ الأخ لأب (ونصف) فرض خمسة (لهن) أى لمن ذكر ن حال كونهن (منفردات) عن اخواتهن وعن معصهن (ولزوج ليس لزوجته فرع) وارث ذكر كان أو أنثى (وربع) فرض اثنين (له) أى للزوج (معه) أى مع فرعها (وربع) لها أى لزوجتها أكثر (دونه) أى دون فرع له (وثمان لها) أى للزوجة (معه) أى مع فرع لزوجها (وثلث) فرض اثنين (لام ليس لميتها فرع) وارث (ولا عدد) اثنان فأكثر (من اخوة) ذكر كان أو أنثى (ولو لديها) أى ولدي أم فأكثر يستوى فيه الذكروالانثى (وسدس) فرض سبعة (لاب وجدوليتها فرع) وارث (وأم لميتها ذلك أو عدد من اخوة) وأخوات اثنان فأكثر (وجدة) أم أب وأم أم وان علت سواء كان معها ولد أم لا هذا ان لم تدل بذلك بين اثنين فان أدلت به كام أبي أم لثرت بخصوص القرابة لانها من ذوى الارحام (وبنت ابن فأكثر مع بنت أو بنت ابن أبي) منها (واخت فأكثر لأب مع أخت لابوين وواحد من ولدهم) ذكر كان أو غيره (وثلث باقى) بعد فرض الزوج أو الزوجة (لأم مع أحد زوجين وأب) لاثنت الجميع لياخذ الأب مثلى ما تأخذه الأم فان كانت مع زوج وأب فالسئلة من ستة للزوج ثلاثة للأب اثنان وللأم واحد ان كانت مع زوجة وأب فالسئلة من أربعة للزوجة واحد وللأم واحد وللأب اثنان واستبقوا فيها لفظ الثلث محافظة على الادب في موافقة قوله تعالى وورثه أبواه فلامه الثلث والا فأتأخذه الأم في الاولى سدس وفي الثانية ربع (ويحجب ولده ابن وابن ابن اقرب منه) يحجب (جد باب) يحجب (جدة لام بام) لانها أدلت بها (و) جدة (لاب باب) لانها أدلت به (وام) بالاجماع (و) يحجب (أخ لابوين باب وابن وابنه) وان نزل

(و) يحجب (أخ لابهما) أي بآب وابن (و) باخ لاوين معها بنت أو بنت ابن كاسياني (و) يحجب (أخ لام بآب) وأبيه وان علا (و) فرغ) وارث لليت وان تزل ذكرًا كان أو غيره (و) يحجب (ابن أخ لاوين بآب وجد وابن) وابنه وان تزل (و) أخ لاوين (أولاب) (و) يحجب ابن أخ (لاب بهؤلاء) الستة (وابن أخ لاوين) لأنه أقوى منه ويحجب عم لاوين بهؤلاء السبعة وابن أخ لاوين أولاب وعم لاب بهؤلاء الثمانية وبعم لاوين وابن عم لاوين بهؤلاء التسعة وبعم لاب وابن عم لاب بهؤلاء العشرة وابن عم لاوين ويحجب ابن ابن أخ لاوين بآب أخ لاب لأنه أقرب منه وبنات الابن بآب أو بنتين فأكثر لليت إن لم يصب أخ وابن عم فإن عصبت به أخذت معه الباقي بعد ثلث البنات بالتعصيب والاخوات لاب باختين لاوين فأكثر إلا أن يكون معهن ذكر فيعصبن ويحجبن أيضا باخت لاوين معها بنت أو بنت ابن واعلم أن ابن الابن كالابن لأنه ليس له مع البنت مثلاً والجد كالأب لأنهم لا يرثون الثلث ولا الثلث الباقي بل فرضا دائما السدس والجد كالأب لأنه لا يحجب الاخوة لاوين أولاب وبنت الابن كالبنت لأنها تحجب بالابن والاخ لاب كالأخ لاوين لأنه ليس له مع الاخت لاوين مثلاً (و) ما فضل) من التركة عن له فرض من أصحاب الفروض (أو الكل) أي كل التركة أن لم يكن له ذفر فرض (لعصبة) ويسقط عند الاستفراق (وهي ابنه) بعده (ابنه وان سفل فاب قابوه) وان علا (فأخ لاوين) (و) أخ (لاب فبنوها) كذلك (فعم لاوين فلاب فبنوها) كذلك ثم عم الأب ثم بنوه ثم عم الجد ثم بنوه وهكذا (ف) بعد عصبة النسب عصبة الولاء (وهو) (معتق) ذكرًا كان أو أنثى (ف) بعد المعتق (ذكر عصبته) دون اناتهم ويؤخر هذا الجد عن الاخ وابنه فمعتق المعتق فمصبته (فلو اجتمع بنون وبنات او اخوة واخوات فالتركة) هل (لذكر مثل حظ الانثيين) وفضل الذكر بذلك لاختصاصه بلزوم ما يلزم الانثى من الجهاد وغيره وولد ابن كولد واخ لاب كاخ لاوين فيما ذكر * (فصل) في بيان اصول المسائل (اصل المسئلة عدد الرؤس ان كانت الورثة عصبات) كثلث بنين او اعمام فاصلها ثلاثة (وقدر الذكر اثنيان اجتماعا) أي الصنفان من نسب ففي ابن وبنت يقسم المترك على ثلاثة للابن اثنان وللبنات واحد وخارج الفروض اثنان وثلاثة وأربعة وستة وثمانية واثناعشر واربعة وعشرون فان كان في المسئلة فرضان فأكثر اكتفى عند تماثل المخرجين باحدهما كنصفين في مسئلة زوج وأخت فهي من الاثنين وعند تداخلهما باكثرهما كسدس وثلث في مسئلة أم وولدها وأخ لاوين أولاب فهي من ستة وكذا يكتفى في زوجة وأوين وعند توافقهما بمضروب وفق أحدهما في الآخر كسدس وثلث في مسئلة أم وزوجة وابن فهي من اربعة وعشرين حاصل ضرب وفق أحدهما وهو نصف الستة او الثمانية في الآخر وعند تباينهما بمضروب أحدهما في الآخر كثلث ورابع في مسئلة أم وزوجة وأخ لاوين أولاب فهي من اثني عشر حاصل ضرب ثلاثة في أربعة (وأصل) مسئلة (كل فريضة فيها نصفان) كزوج وأخت لاب (أو نصف وما بقى) كزوج وأخ لاب (اثنان) مخرج النصف (أو) فيها (ثلثان وثلث) كاختين لاب واختين لام (أو ثلثان وما بقى) كبنين وأخ لاب (أو ثلث وما بقى) كام وعم (ثلاثة) مخرج الثلث (أو) فيها (رابع وما بقى) كزوجة وعم (أربعة) مخرج الربع (أو) فيها (سدس وما بقى) كام وابن (أو سدس وثلث) كام واخوين لام (أو سدس وثلثان) كام واختين لاب (أو) سدس (ونصف) كام وبنت (ستة) مخرج السدس (و) فيها (ثلثان وثلث) كام واختين لاب (أو) ثمن (ونصف وما بقى) كزوجة وبنت واخ لاب (ثمانية) مخرج الثمن (أو) فيها (رابع وسدس) كزوجة واخ لام (اثنا عشر) مضروب وفق أحد المخرجين في الآخر (أو) فيها (ثلثان وسدس) كزوجة وجد وابن (أربعة وعشرون) مضروب وفق أحدهما في الآخر (وتقول) من اصول مسائل الفرائض ثلاثة (ستة إلى عشرة) وتراوشفها فقولها إلى سبعة كزوج واختين لغير أم وإلى ثمانية كهم وأم وإلى تسعة كهم واخ لام وإلى عشرة كهم واخ آخر لام (و) تقول (اثنا عشر إلى سبعة عشر وتراوشفها

(قوله فان كان في المسئلة فرضا الخ) هذا شروع في تصحيح المسائل والحاصل ان الفرضي أول ما ينظر الى مخرج الفروض المذكورة الموجودة في المسئلة فان وجدها متماثلة كنصفين وثلثين أخذ من المماثلين واحدا وان وجد الخارج متداخلة أي يقفني أصغرها أكبرها لوزيد بالضعف أخذ الاكبر وان وجدها متوافقة كخرج الربع والسدس أخذ وفق أحدهما وضربه في كامل الآخر فاحصل جعله أصلا للمسئلة وان كان بينهما تباین كخرج النصف والثلث فيضرب كامل أحدهما في كامل الآخر ويحصل المتحصل أصلا للمسئلة ثم متى حلت المسئلة من أصلها وانقسمت على الورثة فلا تكلف شيء غير ذلك

فمولا الى ثلاثة عشر كزوجة وأم وأختين لغير أم والى خمسة عشر كهم وأخ وأم والى سبعة عشر كهم وأخ آخر لام (و) تقول (أربعة وعشرون لسبعة وعشرين) فقط كبتين وأبون وزوجة للبنتين ستة عشر وللأبون ثمانية وللزوجة ثلاثة وتسمى بالمنبرية لأن عليا رضي الله عنه كان يخطب على منبر الكوفة قائلا الحمد لله الذي يحكم بالحق قطعا ويجزى كل نفس بما تسعى واليه المآب والرجى فستل حينئذ عن هذه المسألة فقال ارتجالا صار ثمن المرأة تسعاً ومضى في خطبته وانما طالوا ليدخل النقص على الجميع كارباب الديون والوصايا اذا ضاق المال عن قدر حصتهم

*(فصل) * صح ايداع محترم باودعتك هذا واستحفظتلكه ويخذه مع نية وحرم على حاجز عن حفظ الوديعة أخذها وكره على غير وثائق بامانتها ويضمن وديع بايداع غيره ولو قاضيا بلاذن من المالك الا ان كان لعذر كمرض وسفر وخوف حرق واشراف حرز على خراب وبوضع في غير حرز مثلها ونقلها الى دون حرز مثلها وبترك دفع متلفاتها كتهوية ثياب صوف أو ترك لبسها عند حاجتها وبمدول عن الحفظ الماء ورهه من المالك وبجحد هاو تأخير تسليمها للمالك بالاعذر بعد طلب مالكتها وبالتفريط بها كلبس وركوب بلاغرض المالك وبأخذ درهم مثلامن كيس فيه دراهم مودعة عنده وان رد اليه مثله فيضمن الجميع اذالم يتميز الدرهم المرودود عن البقية لانه خلطها بمال نفسه بالاتميز فهو متعد فان تميز بنحو سكة أو رد اليه عين الدرهم ضمنه فقط وصدق وديع كوكيل وشريك وعامل قراض يمين في دعوى ردها على مؤتمنه لا على وارثه وفي قوله مالك عندى وديعة وفي تلفها مطلقا أو بسبب خفي كسرقة أو بظاهر كحريق عرف دون عمومها فان عرف عمومها لم يخلف حيث لا تهمة *(فائدة) * الكذب حرام وقد يجب كذا اذا سأل ظالم عن وديعة يريد أخذها فيجب انكارها وان كذب وله الخلف عليه مع التورية واذالم ينكرها ولم يتنع من اعلامها بها جهده ضمن وكذا لو رأي معصوما اختفى من ظالم يريد قتله وقد يجوز كذا اذا كان لا يتم قصود حرب واصلح ذات الدين وارضاه زوجته الا بالكذب فباح ولو كان تحت يده وديعة لم يعرف صاحبها أو يس من معرفته بعد البحث التام صرفها فيما يجب على الامام الصرف فيه وهو أم مصالح المسلمين مقدما أهل الضرورة وشدة الحاجة لافي بناء نحو مسجد فان جهل ما ذكر دفعه لشقة عالم بالمصالح الواجبة التقديم والاورع الاعلم أولى

*(فصل) * لو انقطع شيئا لا يخشى فساد كنفق ونحاس بهارة أو مفازة عرفه سنة في الاسواق وأبواب المساجد فان ظهر مالكة والامانة بلفظ تملك وان شاء باعه وحفظ ثمنه أو ما يخشى فساد كهريسة وبقل وفاكهة ورطب لا يتم في خير ملتقطه بين آكله متملكا له ويغرم قيمته ويبيع ويصرفه بعد بيعه ليمتلك ثمنه بعد التعريف فان ظهر مالكة أعطاه قيمته ان آكله أو ثمنه ان باعه وفي التعريف بعد الاكل وجهان أحدهما في المارة وجوبه وفي المفازة قال الامام الظاهر انه لا يجب لانه لا فائدة فيه ولو وجد بيته درهما مثلامن جوز انه لمن يدخنونه عرفه لم يلقطه قاله الفقهاء ويعرف حقير لا يمرض عنه غالبا وقيل هو درهم زمنيظن أن فاقده يمرض عنه بعده غالبا ويختلف ذلك باختلاف المال فدائق الفضة حالا والذهب نحو ثلاثة أيام أما ما يعرض عنه غالبا كحبة زبيب استبد به واجده بلا تعريف ومن رأى لقطة فرقهها برجله ليعرفها وتركه لم يضمنها ويجوز أخذ نحو سنابل الحصادين التي اعتيد الاعراض عنها ولو بمافيه زكاة خلافا للزكشي وكذا برادة الحدادين وكسرة خبز من رشيد ونحو ذلك مما يعرض عنه عادة فيمده آخذوه وينفذ تصرفه فيه آخذوا بظاهر أحوال السلف ويحرم أخذ تمر تساقط ان حوط عليه وسقط داخل الجدار قال في المجموع ماسقط خارج الجدار ان لم يعتد ابا حته حرم وان اعتيدت حل عملا بالعادة المستمرة المغلبة على الظن ابا حته له

(قوله ويضمن وديع
بايداع غيره) قاعدة * كل
من ضمن الوديعة بالاتلاف
ضمنها بالتفريط الا الصبي
المميز فانه يضمنها بالاتلاف
في الاظهر ولا يضمنها
بالتفريط قطعا لان المفرط
هو الذي أودعه (قوله عرفه)
أى وجوبا ان لقط لحفظ
فان لقط لحيانة امتنع تعريفها
لاجل التملك ولو دفع لقطة
لقاض لزمه قبولها وليعرف
اللائق جنس ما لقط
وصفته وقدره ووكاه ثم
يعرفه في نحو سوق (قوله
النكاح) قال البلقيني ليس
لنا عبادة شرعت في عهد
آدم ثم تستمر في الجنة الا
الايان والنكاح اه اشباه
وعبارة شيخنا السيجوري
يجوز للانسان النكاح أي
في الجنة ولو لمحارمه ماعدا
الاصول والفروع فلا ينكح
أمه ولا بنته

باب النكاح

وهو لغة الضم والاجتماع ومنه قولهم تناكحت الاشجار اذا تمايلات وانضم بعضها الى بعض وشرعا عقد يتضمن

اباحة وطه بلفظ النكاح أو تزويج وهو حقيقة في المقدحجاز في الوطء على الصحيح (سن) أي النكاح (لثائق)
 أي محتاج للوطء وإن اشتغل بالعبادة (قادر) على مؤنة من مهر وكسوة فصل تمكين ونفقة بومه للاخبار
 الثابتة في السنن وقد أوردت جملة منها في كتابي احكام احكام النكاح ولمافيه من حفظ الدين وبقاء النسل
 وأما الثاني العاجز عن المؤن فالأولى له تركه وكسر حاجته بالصوم لا بالدواء وكراهة العاجز عن المؤن غير ثابت ويجب
 بالنذر حيث ندب (و) (سن) (نظر كل) من الزوجين بعد العزم على النكاح وقبل الخطبة الآخر (غير عورة)
 مقررة في شروط الصلاة فينظر من الحررة وجهها ليعرف جمالها وكيفية ما يظهرها وبطنها ليعرف خصوصية بدنها
 ممن بهارق ما عدا ما بين السرة والركبة وهما تنظر أن منه ذلك ولا بد في حل النظر من تيقن خلوها من نكاح
 وعدة وإن لا يغلب على ظنه أنه لا يحجب وندب أن لا يتيسر له النظر أن يرسل نحو امرأة لتأملها وتصفهاله
 وخرج بالنظر المس فيحرم إذا حاجة إليه (مهمة) يحرم على الرجل ولو شيخاها تعمد نظر شيء من بدن
 أجنبية حررة أو أمة بلغت حدا تشبه فيه ولو شوها أو يجوز عكسه خلافا للاحاوي كالرافعي وإن نظر بغير
 شهوة أو مع أمن الفتنة على المعتمد لا في نحو امرأة كالأفتي به غير واحد وقول الاسنوي تبعا للروضة الصواب
 حل النظر إلى الوجه والكفين عند أمن الفتنة ضعيف وكذا اختيار الاذري قول جمع محل نظر وجهه وكف
 يجوز يؤمن من نظرهما الفتنة ولا يحل النظر إلى عنق الحررة ورأسها قطعاً وقيل يحل مع الكراهة النظر بلا
 شهوة وخوف فتنة إلى الأمة إلا ما بين السرة والركبة لأنها عورتها في الصلاة وليس من العورة الصوت فلا يحرم
 سماعه إلا أن خشى منه فتنة أو التذبه كما يحسنه الزركشي وأفتى بعض المتأخرين يجوز أن نظر الصغير للنساء في الولائم
 والأفراح والمعتمد عند الشيخين عدم جواز نظر فرج صغيرة لا تشبهه وقيل يكره ذلك وصحح المتولي حل
 نظر فرج الصغير إلى التمييز وجزم به غير موقيل يحرم ويجوز لنحو الام نظر فرجها ومسه من الرضاع والتربية
 للضرورة وللعدل النظر إلى سيدة المتصفة بالمدة ما عدا ما بين السرة والركبة كهي والحرم ولو فاسقا أو
 كافرا نظر ما وراء سرة وركبة منها كنظرها إليه ولحرم ومماثل مس ما وراء السرة والركبة نعم مس ظهر أو ساق
 محرمة كامه وبنته وعكسه لا يحل إلا الحاجة أو شفقة وحيث حرم نظره حرم مسه بلا حائل لأنه أبلغ في الذلة نعم
 يحرم مس وجه الأجنبية مطلقا وكل ما حرم نظره منه أو منها متصلا حرم نظره منفصلا كقلامة يدها ورجل وشعر
 امرأة وعانة رجل فيجب مواراها وتحتجب وجوباً بمسامة عن كافترة وكذا عفيفة عن فاسقة أي بسحاق
 أوزنا أو قيادة ويحرم مضاجعة رجلين أو امرأتين حارين في ثوب واحد وإن لم يتاسا أو تباعدا مع اتحاد
 الفراش خلافا للسبكي وبحث استثناء الاب أو الام لخبر فيه بعيد جدا ويجب التفريق بين ابن عشر سنين
 وأبويه وأخوته في المضجع وإن نظر فيه بعضهم بالنسبة للاب أو الأم ويستحب تصافح الرجلين أو المرأتين
 إذا تلاقيا ويحرم مصافحة لامرأ الجليل كنظر بشهوة ويكره مصافحة من به عاهة فلا برص والاجذم ويجوز
 نظره المرأة عند المعاملة ببيع وغيره للحاجة إلى معرفتها وتعليم ما يجب تعلمه كالفاحشة دون ما يسن على الأوجه
 والشهادة تحملا وأداء لها وعليها وتعمد النظر للشهادة لا يضر وإن تيسر وجود نساء أو محارم يشهدون على
 الأوجه (و) (يسن) (خطبة) يضم الحياء من الولي (له) أي للنكاح الذي هو العقد بأن تكون قبل إيجابه
 فلا تندب أخرى من الخاطب قبل قبوله كما صححه في المنهاج بل يستحب تركها خروجاً من خلاف من أبطل
 بها كما صرح به شيخنا وشيخه زكريا رحمهما الله لكن الذي في الروضة وأصلها نديها وتسن خطبة أيضا
 قبل الخطبة وكذا قبل الإجابة فيبداً أكل بالحمد والثناء على الله تعالى ثم بالصلاة والسلام على رسول الله صلى
 الله عليه وسلم ثم يوصي بالتقوى ثم يقول في خطبة الخطبة جئتكم راعياً في كرميتكم أو فتاتكم وإن كان
 وكذا قال جاءكم موكلني أو جئتكم عنه خاطباً كرميتكم فيخطب الولي أو نائبه كذلك ثم يقول لست
 بمرغوب عنكم ويستحب أن يقول قبل العقد أزوجك على ما أمر الله به عز وجل من أمساك بمعروف أو
 تسريح بإحسان (فروع) يحرم التصريح بخطبة المعتدة من غيره رجعية كانت أو بائناً بطلاق أو فسخ

(قوله أي محتاج) قال في
 المغنى ولو خصيها كما اقتضاه
 كلام الأصحاب

أو موت ويحوز التعريض بها في عدة غير رجعية وهو كانت جميلة وربر اغرب فيك ولا يحل خطبة المطلقة
منه ثلاثا حتى تتحلل وتنقضي عدة الحمل ان طلق رجعيًا والاجاز التعريض في عدة المحلل ويحرم على عالم بخطبة
الغير والاجابة له خطبة على خطبة من جازت خطبته وان كرهت وقد صرح لفظا باجابه الا باذنه له من غير خوف
ولا حياء أو باعراضه كأن طال الزمن بعد اجابته ومنه سفره البعيد ومن استشير في خاطب أو نحو عالم يريد
الاجتماع به ذكر وجوب مساويه بصدق بذل النصيحة الواجبة (ودينة) أي نكاح المرأة الدينية التي وجدت فيها
صفة العدالة الأولى من نكاح الفاسقة ولو بغير نحو بالخبر المتفق عليه فافطر بذات الدين (ونسيية) أي
معرفة الأصل وطيبته لنسبتها الى العلماء والصلحاء أو لو من غير هاتين تحيروا النطقكم ولا تضمنوها في غير
الاكفاء وتكره بنت الزنا والفاسق (وجميلة) أولى لخبر خير النساء من تسرا إذا نظرت (و) قرابة (بعيدة)
عنه من في نسبه أولى من قرابة قريبة أو أجنبية لضعف الشهوة في القرية فيجىء الولد نحيفا والقرية من
هي في أولى درجات العمومة والخولة والاجنبية أولى من القرابة القريبة ولا يشكل ما ذكر تزوج النبي صلى
الله عليه وسلم زينب مع أنها بنت عمته لأنه تزوجها باللعن ولا تزوج علي فاطمة رضي الله عنها لأنها بعيدة
أدهى بنت ابن عمه لابنت عمه (وبكر) أولى من الثيب للامر به في الاخبار الصحيحة الا لذكر كضعف آله
عن الاقتضاض (وولود) وودود (أولى) للامر بهما يعرف ذلك في البكر باقاربها والأولى أيضا أن
تكون وافرقة العقل وحسنة الخلق وأن لا تكون ذات ولد من غير المصلحة وأن لا تكون شقراء ولا طويلة
مهزولة للنهي عن نكاحها وحمل رعاية جميع ما مر حيث لم تتوقف العفة على غير متصف بها والأفهى أولى قال
شيخنا شرح المنهاج ولو تعارضت تلك الصفات فالذي يظهر أنه يقدم الدين مطلقا على العقل وحسن الخلق
ثم الولادة ثم النسب ثم البكارة ثم الجمال ثم المصلحة فيه أظهر بحسب اجتهاده اهـ وجزم في شرح الارشاد بتقديم
الولادة على العقل وندب الولي عرض موليته على ذوى الصلاح ويسن أن ينوي بالنكاح السنة وصون دينه
وأنما يثاب عليه أن قصده طاعة من نحو عفة أو ولد صالح وأن يكون العقد في المسجد ويوم الجمعة وأول النهار وفي
شوال وأن يدخل فيه أيضا (أركانه) أي النكاح خمسة (زوجة وزوج وولي وشاهدان وصيغة وشرط فيها)
أي الصيغة (ايجاب) من الولي وهو (كزوجتك وأنكحك) موليتي فلانة فلا يصح الايجاب الا باحد هذين
اللفظين لخبر مسلم اتقوا الله في النساء فانكم أخذتموهن بامانة الله واستحلتم فروجهن بكلمة الله وهي ما ورد
في كتابه ولم يرد فيه غير ما ولا يصح بازوجك وأنكحك على الأوجه ولا بكنية كاحلتك ابنتي أو عقدتها لك
(وقبول متصل به) أي الايجاب من الزوج وهو (كزوجتها وأنكحتها) فلا بد من دال عليها من نحو اسم أو ضمير
أو إشارة (أو قبلت أو رضيت) على الأصح خلافا للسبكي لافلت (نكاحها) أو تزوجها أو قبلت النكاح أو
التزويج على المعتمد لا قبلت ولا قبلتها مطلقا أي المنكوحه ولا قبلته أي النكاح والأولى في القبول قبلت نكاحها
لأنه القبول الحقيقي (وصح) النكاح (بترجمة) أي ترجمة أحد اللفظين بأي لغة ولو عن بحسن العربية لكن
يشترط أن يأتي بما يعده أهل تلك اللغة صريحا في لغتهم هذا ان فهم كل كلام نفسه وكلام الآخر والشاهدان وقال
العلامة التقي السبكي في شرح المنهاج أو توطأ أهل قطر على لفظ في ارادة النكاح من غير صريح ترجمته لم ينقد
النكاح به اهـ والمراد بالترجمة ترجمة معناه اللغوي كالضم فلا ينقد بالفاظ اشتهرت في بعض الاقطار للنكاح
كما افق به شيخنا المحقق الزمزمي ولو عقد النكاح بالصيغة العربية لعجمي لا يعرف معناها الأصلي بل
يعلم انها موضوعة لعقد النكاح صح كذا افق به شيخنا والشيخ عطية وقال في شرح الارشاد والمنهاج انه
لا يضر لحن العامي كفتح تاء المتكلم وابدال الجيم زايًا أو عكسه وينقد بإشارة اخرس مفهومة وقيل لا ينقد
النكاح الا بالصيغة العربية فعليه يصبر عند العجز الى أن يتعلم أو يوكل وحكي هذا عن احمد وخرج بقوله متصل
ما إذا تحلل لفظ اجنبي عن العقد وان قل كانكحك ابنتي فاستوص بها خير ولا يضر تحلل خطبة خفيفة من الزوج

(قوله مساويه) بفتح الميم
عيوبه أي ذكر عيوبه
الشرعية وكذا العرفية
فيما يظهر أخذ من الخبر الآتي
وأماماوية فصعلوك لا مال
له هذا ان لم ينزجر المستشير
بقول المستشار ما يصلح
كما قاله النووي كالغزالي والا
اقتصار المستشار على أقل ما
ينزجر به المستشير (قوله ولا
يضر تحلل خطبة الخ)
المراد بالخطبة هنا الحمد لله
والصلاة على نبيه والوصية
بالتقوى لا غير

وان قلنا بدم استجابها خلافا للسبكي وابن أبي شريف ولا يقل قبلت نكاحها لأنه من مقتضى العقد فلو
أوجب ثم رجع عن ايجابه أو رجعت الأذنة في اذنها قبل القبول أو جنت أو ارتدت امتنع القبول (فرع) لو قال
الولي زوجته كذا فقال الزوج قبلت نكاحها ولم يقل على هذا الصداق صح النكاح بمهر المثل خلافا
للبارزي (لا) يصح النكاح (مع تعليق) كالبيع بل أولى لاختصاصه بمنزلة الاحتياط كان يقول الاب
للآخر ان كانت بنتي طلقت واعتدت فقد زوجتكها فقبل ثم بان انقضاء عدتها وانما أذنت له فلا يصح لفساد
الصيغة بال تعليق وبحث بعضهم الصحة في ان كانت فلانة موليتي فقد زوجتكها وفي زوجتك ان شئت كالبيع اذ
لا تعليق في الحقيقة (و) لامع (ناقبة) بالنكاح بمدة معلومة أو مجهولة فيفسد لصحة النكاح المتمة
وهو المؤقت ولو بالف سنة وليس منه ما لو قال زوجتكها بمدة حياتك وحياتها لانه مقتضى العقد بل يبقى أثره
بعد الموت ويلزم في نكاح المتعة المهر والنسب والعدة ويسقط الحدان عقد بولي وشاهدين فان عقد بينه
وبين المرأة وجب الحدان وطىء وحيت وجب الحدان ثبت المهر ولا ما بعده وينفقد النكاح بلا ذكر مهر في العقد
بل يسن ذكره فيه وكره اخلاؤه عنه نعم لو زوج أمته لم يستحب (و) شرط (في الزوجة) أي المنكوحه
(خلو من نكاح وعدة) من غيره (وتعيين) لها فزوجتك احدى بنتي باطل ولو مع الإشارة ويكفي التعيين
بوصف أو إشارة كزوجتك بنتي وليس له غيرها أو التي في الدار وليس فيها غيرها أو هذه وان سماها بغير اسمها
في الكل بخلاف زوجتك فاطمة وان كان اسم بنته لان نواياها ولو قال زوجتك بنتي الكبرى وسماها باسم
الصغيري صح في الكبرى لان الكبر صفة قائمة بذاتها بخلاف الاسم فقدم عليه ولو قال زوجتك بنتي خديجة
فبان بنت ابنه صح ان نواياها أو عينها بإشارة أو لم يعرف لصلبه غيرها أو الا فلا (و) شرط فيها أيضا (عدم
محرمية) بينها وبين الخاطب (بنسب في حرم) به لآية حرمت عليكم (نساء قرابة غير) ما دخل في (ولد عمومة
وخولة) حينئذ يحرم نكاح أم وهي من ولدتك أو ولدت من ولدك ذكر اكان أو أنثى وهي الجدة من
الجهتين وبنت وهي من ولدتها أو ولدت من ولدها ذكر اكان أو أنثى لا مخلوقة من ماء زنا وأخت وبنت أخ
وأخت وعمة وهي أخت ذكر ولدك وخالة وهي أخت أنثى ولدتك (فرع) لو تزوج محمولا النسب فاستلحقها
أبوها ثبت نسبها ولا يفسخ النكاح ان كذبها الزوج ومثله عكسه بان تزوجت محمولا فاستلحقه أبوها ولم تصدقه
(أو رضاع في حرم به) أي بالرضاع (من محرم بنسب) للخبر المتفق عليه يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب
فرضعتك ومرضعتها ورضعة من ولدك من نسب أو رضاع وكل من ولدت مرضعتك أو ذالبتها أمك من رضاع
والمرضعة لبنك ولبن فرعك نسباً أو رضاعاً وبنتها كذلك وان سفلت بنتك والمرضعة لبن أحد أبويك نسباً
أو رضاعاً أختك وقس على هذا بقية الاصناف المتقدمة ولا يحرم عليك برضاع من أرضعت أخاك أو ولدك ولا
أم مرضعة ولدك وبنتها وكذا أخت أخيك لا لبنك ولا أمك من نسب أو رضاع (تنبيه) الرضاع المحرم ووصول
لبن آدمية بلغت سن حيض ولو قطرة أو مختلطاً بغيره وان قل جوف رضيع لم يبلغ حولين يقينا خمس مرات
يقينا فافان قطع الرضيع اعراضا وان لم يشتغل بشيء آخر أو قطعه المرضعة ثم عاد إليه فيها فوراً فرفضت أو
قطعه لنحوه ولو كنوم خفيف وعاد حالاً أو طال والثدي بفمه أو تحول بتميلها من ثدي لآخر أو قطعه لشغل
خفيف ثم عادت إليه فلا تعد في جميع ذلك وتصير المرضعة أمه وذو اللبن أباه وتسرى الحرمة من الرضيع إلى
اصولها وفروعها وحواشيها نسباً ورضاعاً وإلى فروع الرضيع وإلى اصوله وحواشيه ولو أفر رجل وامرأة
قبل العقد ان بينهما أخوة رضاع وامكن حرم تناكحهما وان رجع عن الاقرار أو بدمه فهو باطل
فيفرق بينهما وان اقربهما فأنكرت صدق في حقه ويفرق بينهما أو اقربت به دونه فان كان بعد ان عينته
في الاذن للتزويج أو مكنته من وطئه إياها لم يقل قولها والاصدقت يمينها ولا تسمع دعوى نحوأب
محرمية بالرضاع بن الزوجين ويثبت الرضاع رجل وامرأتين وباربع نسوة ولو فبين أم المرضعة

(قوله وان قلنا بدم استجابها) أي وهو المعتمد
خلافاً لما في الروضة فعلى هذا
يكون المطلوب للنكاح ثلاث
خطب واحدة لاخطبة
بالكسرة وثانية لقبولها
وثالثة من الموجب للعقد
(قوله لا مخلوقة من ماء زنا)
أي ولا فرق بين ان تكون
الزاني بها مطاوعة أو غير
مطاوعة وسواء تحقق اسمها
من مائه أم لا فلا تحرم عليه
بل تحمل له لانها اجنبية عنه
اذلا حرمة الماء الزنا بدليل
اتقاء سائر احكام النسب
من ارث وغيره عنها اهم

ان شهدن حسبة بلا سبق في دعوى كشهادة أبي امرأة وابنها بطلاقها كذلك وتقبل شهادة مرضعة مع غيرها لم تطلب أجر الرضاع وان ذكرت فعلها كأشهادي أرضعتها وشرط شهادة الرضاع ذكر وقت الرضاع وعدد وتفرق المرات ووصول اللبن الى جوفه في كل رضعة ويعرف بنظر حلب ويحار وازدراد أو بقرائن كاتمهصاص ثدى وحر كة خلقه بعد علمه انها ذات لبن والام يحل له ان يشهد لان الاصل عدم اللبن ولا يكفي في أداء الشهادة ذكره القرائن بل يعتمدها ويجزم بالشهادة ولو شهد به دون النصاب أو وقع شك في تمام الرضعات أو الحولين أو وصول اللبن جوف الرضيع لم يحرم النكاح لكن الورع الاجتناب وان لم يخبره الا واحدة نعم ان صدقها يلزم الاخذ بقولها ولا يثبت الاقرار بالرضاع الا برجلين عدلين (أو مصاهرة فتحرّم زوجة أصل) من أب أو جد لاب أو أم وان علامن نسب أو رضاع (وفصل) من ابن وابنه وان سفل منهما (وأصل زوجة) أي أمهاتها بنسب أو رضاع وان علت وان لم يدخل بها إلاية وحكمته ابتلاء الزوج بمكالتها والخلوة لترتيب أمر الزوجة حرمت كسابقتهما بنفس العقد ليمكن من ذلك واعلم انه يعتبر في زوجي الاب والابن وفي أم الزوجة عند عدم الدخول بهن أن يكون العقد صحيحا (وكذا فصلها) أي الزوجة بنسب أو رضاع ولو بواحدة سواء بنت ابنها وبنت ابنتها وان سفلت (ان دخل بها) بان وطئها ولو في الدبر وان كان العقد فاسدا وان لم يطأها لم تحرم بنتها بخلاف أمها ولا تحرم بنت زوج الام ولا أم زوجة الاب والابن ومن وطئ امرأة بملك أو شبهة منه كان وطئ بفاسد نكاح أو شراء وبطن زوجة حرم عليه أمهاتها وبنتها وحرمت على آباءه وأبنائه لان الوطء بملك اليمين نازل بمنزلة عقد النكاح وبشبهة ثبت النسب والعدة لاحتمال حملها منه سواء أوجد منها شبهة أيضا أم لا لكن يحرم على الواطئ بشبهة نظر أم الموطوءة وبنتها ومسهما (فرع) لو اختلطت محرمة بنسوة غير محصورات بان يعسر عدهن على الأحاد كالف امرأة نكح من شاء منهن الى ان تبقى واحدة على الارجح وان قدر ولو بسهولة على متيقنة الحل أو بمحصورات كعشرين بل مائة لا ينكح منهن شيئا نعم ان قطع بتميزها كسوداء اختلطت بمن لاسواد فهن لم يحرم غيرها كما استظهره شيخنا (تنبيه) اعلم انه يشترط أيضا في المذكورة كونها مسلمة أو كتابية خالصة ذمية كانت او حرية فيعمل مع الكراهة نكاح الاسرا تبليدة بشرط ان لا يعلم دخول آبائهم في ذلك الدين بعد بعثة عيسى عليه السلام وان علم دخوله فيه بعد التحريم ونكاح غيرها بشرط ان يعلم دخول اول آبائهم قبله ولو بعد التحريم ان تجنبوا المحرف ولو أسلم كتابي وتحتته كتابية دام نكاحها وان كان قبل الدخول او وثني وتحتته وثنية فتخلفت قبل الدخول تنجزت الفرقة او بعده وأسلمت في العدة دام نكاحه والا فالفرقة من اسلامه ولو أسلمت وأصر على الكفر فان دخل بها أو أسلم في العدة دام النكاح والا فالفرقة من اسلامها وحيث أدمننا لا يضر مقارنة مفسد هوزائل عند الاسلام فتقر على نكاح في عدة هي منقضية عند الاسلام وعلى غضب حربي لحربية ان اعتقدوه نكاحا وكالفصب المطاوعة قال شيخنا ونكاح الكفار صحيح على الصحيح ولا يصح نكاح الجنية كمكسه على ما عليه أكثر المتأخرين (و) شرط (في الزوج تعيين) فزوجت بنتي أحدا كباطل ولومع الاشارة (وعدم حرمة) فاخت وعمة وخالة (المخطوبة بنسب أو رضاع تحتته) أي الزوج ولو في العدة الرجعية لان الرجعية فالزوجة بدليل التوارث فان نكح حر مبن في عقد بطل فيها اذا مرجح او في عقدين بطل الثاني وضابط من يحرم الجمع بينهما كل امرأتين بينهما نسب أو رضاع يحرم تناسل كدهما ان فرضت احدهما ذكر او يشترط أيضا ان لا تكون تحتها أربع من الزوجات سوى المخطوبة ولو كانت احدها في العدة الرجعية لان الرجعية في حكم الزوجة فلو نكح الحر خمس امرأتين بطلت في الخامسة أو في عقد بطل في الجميع أو زاد البعد على الثنتين بطل كذلك أما اذا كانت المحرمة المخطوبة أو إحدى الزوجات الاربعة في العدة البائن فيصح نكاح محرمتها والخامسة لان البائنة أجنبية (و) شرط (في الشاهدين أهلية شهادة) تأتي شروطها في باب الشهادة وهي حرية كاملة وذكورة محققة وعدالة ومن لازمها الاسلام والتكليف

(قوله لو اختلطت محرمة)
أي بنسب أو رضاع أو
مصاهرة أو محرمة بسبب
آخر كلعان أو توثن (قوله على
الارجح) أي خلافا للسبكي
وقال الروياني ورجحه انه
ينكح الى ان يبقى عدد
محصور فقط وعليه عول
الخطيب والذي مال اليه
حج هو ماجري عليه
مؤلفنا اه

وسمع ونطق وبصر لما تاتي ان الاقوال لا تثبت الا بالمعينة والسماع وفي الاعمي وجه لانه اهل للشهادة في الجملة
والاصح لا وان عرف الزوجين ومثله من بظلمة شديدة ومعرفة لسان المتعاقدين (وعدم تعيينهما) أو أحدهما
(للولاية) فلا يصح النكاح بحضرة عبيدين أو امرأتين أو فاسقين أو أصميين أو أخرسين أو عميين أو من لم يفهم
لسان المتعاقدين ولا بحضرة متعينين للولاية فلو وكل الأب أو الأخ المنفرد في النكاح وحضر مع آخر لم يصح لانه
ولي عاقد فلا يكون شاهداً ومن ثم لو شهدا أخوان من ثلاثة وعقد الثالث بغير وكالة من أحدهما صح والأفلا
(تنبيه) لا يشترط الاشهاد على اذن معتبرة الاذن لانه ليس ركناً للعقد بل هو شرط فيه فلم يجب الاشهاد عليه
ان كان الولي غير حاكم وكذا ان كان حاكم على الأوجه ونقل في البحر عن الاحتجاب انه يجوز اعتماد صبي أرسله
الولي الى غيره ليزوج موليته أي ان وقع في قلبه صدق الخبر (فرع) لو زوجها وليها قبل بلوغ اذنها اليه صح على
الأوجه ان كان الاذن سابقاً على حالة التزويج لان العبرة في العقود بما في نفس الامر لا بما في ظن المكلف (وصح)
النكاح (بمستورى عدالة) وهما من لم يعرف لهما مفسق كما نص عليه واعتمده جمع وأطالوا فيه وبطل
الستر بتجريح عدل واذا تاب الفاسق لم يلتحق بالمستور ويسن استتابة المستور عند العقد ولو علم الحاكم
فسق الشاهدين لزمه التفريق بين الزوجين ولو قبل الترافع اليه على الأوجه ويصح أيضاً بائني الزوجين أو
عدويهما وقد يصح كون الأب شاهداً أيضاً كان تكون بنته قنة وظاهر كلام الحنطلي بل صريحه انه لا يلزم
الزوج البحث عن حال الولي والشهود قال شيخنا وهو كذلك ان لم يظن وجود مفسد للعقد (وبان بطلانه) أي
النكاح (بحجة فيه) أي في النكاح من بينة أو علم حاكم (أو باقرار الزوجين في حقهما بما يمنع صحته) أي النكاح
كفسق الشاهد أو الولي عند العقد والرق والصالحا وكوقوعه في العدة وخرج بنى حقهما حق الله تعالى كان
طلقها ثلاثاً ثم اتفق على فساد النكاح بشيء مما ذكر أو اراد انكاحا جديداً فلا يقبل اقرارها بل لابد من محل
للتهمة ولانه حق الله ولو أقام عليه بينة لم تسمع أمينة الحسبة فتسمع نعم محل عدم قبول اقرارها في الظاهر
أما في الباطن فالنظر لما في نفس الامر ولا يتبين البطلان باقرار الشاهدين بما يمنع الصحة فلا يؤثر في الابطال
كالا يؤثر فيه بعد الحكم بشهادتهما وان الحق ليس لهما فلا يقبل قولهما أما اذا أقربه الزوج دون الزوجة فيفرق
بينهما مؤاخذه له باقراره وعليه نصف المهر ان لم يدخل بها والا فكله اذا لا يقبل قوله عليها في المهر بخلاف
ما اذا أقرت به دونه فيصدق هو يمينه لان العصمة بيده وهي تريد فيها فلا تطالبه بمهر ان طلقت قبل
وطء وعليه ان وطئ الاقل من المسمى ومهر المثل ولو أقرت بالاذن ثم ادعت انها انما أذنت بشرط صفة
في الزوج ولم توجد ونفى الزوج ذلك صدقت بيمينها فيما استظهره شيخنا (و) اذا اختلفا فادعت انها
محرمة بنحور ضاع وأنكر (حلفت مدعية محرمية) وصدقت وبان بطلان النكاح فيفرق بينهما ان (لم
ترضه) أي الزوج حال العقد ولا عقبه لا جبارها أو اذنها في غير معين ولم ترض بعد العقد بنطق ولا يمكن
لاحتمال ما تدعيه مع عدم سبق مناقضه فهو كقولها ابتداء فلان أخي من الرضاع فلا تزوج منه فان رضيت ولم
تعتذر بنحو نسيان أو غلط لم تسمع دعواها (و) ان اعتذرت سمعت دعواها للعتذر ولكن (حلف هو) أي
الزوج (لراضية اعتذرت) بنسيان أو غلط (و) شرط (في الولي عدالة وحرية وتكليف) فلا ولاية لفاسق غير
الامام الاعظم لان الفسق نقص يقدر في الشهادة فيمنع الولاية كالرق هذا هو المذهب للخبر الصحيح لان نكاح
الابوي مرشداً ي عدل وقال بعضهم انه يلي والذي اختاره النووي كابن الصلاح والسبكي ما أفق به الفزالي من
بقاء الولاية للفاسق حيث تنتقل لحاكم فاسق ولو تاب الفاسق توبة صحيحة تزوج حالاً على ما اعتمده شيخنا
كغيره لكن الذي قاله الشيخان انه لا يزوج الا بعد الاستبراء واعتمده السبكي والراقي كنه أو بعضه لنفسه
والصبي ومجنون لنفسه أيضاً وان تقطع الجنون تغليباً لزمه المقتضي لسلب العارية فيزوج الا بعد منة فقط
ولا تنتظر افاقة نعم ان قصر من الجنون كيوم في سنة انتظرت افاقة وكذا ذو ألم يشغله عن النظر بالمصلحة

(قوله بمستورى عدالة)

فيد خرج به مستورا

الاسلام والحرية بان لم تعرف

حالتهم فيها باطنا وان كان

بمحل كل اهله مسلمون او

أحرار لسهولة الوقوف على

الباطن فيها وكذا البلوغ

ونحوه مما نعم ان باناً مسلمين

أو حريين أو بالبين مثلاً بان

انقاده كالوبان الختني ذكرنا

اه م ومثله حج

(قوله فلا ولاية لفاسق)

وأما الكافر الاصل غير

الفاسق في دينه فيلى الكافرة

وان اختلف دينها سواء

كان الزوج مسلماً أم ذمياً

وهى عجرة أو غير عجرة

لقوله تعالى والذين كفروا

بعضهم أولياء بعض لا المسلمة

اجماها ولا المسلم الكافرة

الا لامام أو نائبه فانه يزوج

من لا ولي لها ومن عضلها

وليها عموم الولاية اه

وختل النظر بنحوهم ومن به بعد لافاقة آثار خبل توجب حدة في الخلق (وينقل ضد كل) من الفسق والرق والصبا والجنون (ولاية لا بعد) لالحاكم ولو في باب الولاء حتى لو أعتق شخص أمة ومات عن ابن صغير وأخ كبير كانت الولاية للأخ لالحاكم على المعتمد ولا ولاية أيضا لاني فلا تزوج امرأة نفسها ولو باذن من وليها ولا بناتها خلافاً لابي حنيفة فيهما ويقبل اقرار مكلف به لمصدقها وان كذبها وليها لان النكاح حق الزوجين فيثبت بتصادقهما (وهو) أي الولي (أب) مند عدمه حساً أو شرعاً (أبوه) وان علا (فيزوجان) أي الاب والجد حيث لا عدو ظاهرة (بكر أو ثيباً بلاوطه) كن زالت بكارتها بنحو أصبع (بغير اذن) فلا يشترط الاذن منها بالغة كانت أو غير بالغة لاكمال شفقتها وخبر الدارقطني الثيب أحق بنفسها من وليها والبكر يزوجه أبوها (لكف) موسر بمهر المثل فان زوجها المجبر أي الاب أو الجد لغير كف لم يصح النكاح وكذا ان زوجها لغير موسر بالمهر على ما اعتمدته الشيخان لكن الذي اختاره جمع محققون الصحة في الثانية واعتمدته شيخنا ابن زياد ويشترط لجواز مباشرته لذلك لا يصحته كونه بمهر المثل الحال من نقد البلد فان اتفيا صح بمهر المثل من نقد البلد (فرع) لو أقر مجبر بالنكاح لكف قبل اقراره وان أنكرته لان من ملك الانشاء ملك الاقرار بخلاف غيره (لا) يزوجان (ثيباً بلاوطه) ولو زنا وان كانت ثيباً بقولها ان حلفت (الاباؤها نطقاً) للخبر السابق (بالغة) فلا تزوج الثيب الصغيرة العاقلة الحرة حتى تبلغ لعدم اعتبار اذنها خلافاً لابي حنيفة رضي الله عنه (وتصدق) المرأة بالغة (في) دعوى بكاره (بلايين وفي ثبوتة قبل عقد) عليها (بيمينها) وان لم تزوج ولم تذكر سبباً فلا تسأل عن السبب الذي صارت به ثيباً وخرج بقولي قبل عقد دعواها الثبوتية بعد ان يزوجه الاب بغير اذنها بظنه بكر افلا تصدق هي لما في تصديقها من ابطال النكاح مع ان الاصل بقاء البكاره بل شهدت أربع نسوة بثبوتها عند العقد لم يطل لاحتمال ازاها بنحو أصبع أو خلقت بدونها وفي فتاوى الكمال الرداد يجوز للاب تزويج صغيرة أخبرته أن الزوج الذي طلقها لم يطأها أي اذا غلب على ظنه صدق قولها وان عاشرها الزوج أياماً ولا ينتظر بلوغها للتزويج (ثم) بعد الاصل (عصبتها وهو) من على حاشية النسب فتقدم (أخ لا بون فاخ لا ب فبنوها) كذلك فيقدم بنو الاخوة لا بون ثم بنو الاخوة لا ب (ف) بعد ابن الاخ (عم لا بون ثم لاب ثم بنوها) كذلك ثم عم لاب ثم بنو كذلك وهكذا (ثم) بعد فقد عصبة النسب من كان عصبة بولاء كترتيب ارثهم فيقدم (معتق فمعتباته) ثم معتق المعتق ثم عصباته وهكذا (فيزوجون) أي الأولياء المذكورون على ترتيب ولايتهم (بالغة) لا صغيرة خلافاً لابي حنيفة (باذن ثيب بلاوطه نطقاً) لخبر الدارقطني السابق ويجوز الاذن منها بلفظ الوكالة كقولك في تزويجي ورضيت بمن يرضاه أبي أو أي أو بما يفعله أبي لا بما تفعله له أي لانها لا تمقد ولان رضى أبي أو أي للتعليق ورضيت فلان زواجاً ورضيت أن أزوجه وكذا بأذنت له ان يعقد وان لم تذكر نكاحاً طلي ما بحث ولو قيل لها أرضيت بالتزويج فقالت رضيت كفي (وصمت بكر) ولو عتيقة (استؤذنت) في كف وغيره وان بكت لكن من غير صياح أو ضرب خد لخبر والبكر تستأمر واذنها سكوتها وخرج بثيب بلاوطه من البكاره بنحو أصبع حكمها حكم البكر في الاكتفاء بالسكوت بعد الاستئذان ويندب للاب والجد استئذان البكر البالغة تطيباً لحاظها أما الصغيرة فلا اذن لها وبحث ندي في الميزة ولغيرهما الاشهاد على الاذن (فرع) لو أعتق جماعة أمة اشترط رضا كلهم فيكون واحد منهم أو من غيرهم ولو أراد أحدهم ان يزوجه (فرع) الباقون مع القاضي فان مات جميعهم كفي رضا كل واحد من عصبة كل واحد ولو اجتمع عدد من عصبات المعتق في درجة جاز ان يزوجه أحدهم برضاها وان لم يرض الباقون (ثم) بعد فقد عصبة النسب والولاء (قاض أو نائبه) لقوله صلى الله عليه وسلم السلطان ولي من لا ولي لها والمراد من الولاية من الامام والقضاة ونوابهم (فيزوج) أي القاضي (بكف) لا بغيره (بالغة) كائنه في محل ولايته حالة المقد ولو محتاجة به وان كان اذنها له وهي خارجه أما اذا كانت خارجه عن محل ولايته حالته فلا يزوجه وان اذنت له قبل خروجهامنه او كان هو

قوله ولغيرهما (أي
الاب والجد أي ويندب
لغيرهما الاشهاد على
الاذن المعتبر ولا
يشترط ذلك لصحة
النكاح (قوله مع
القاضي وأما الباقون
فمن انفسهم وأما القاضي
فمن الزوج اذ ليس له ان
يزوج نفسه بنفسه فليس
له ان يتولي الطرفين

فيه لان الولاية عليها لا تتعلق بالمخاطب وخرج بالبالغة القيمة فلا يزوجه القاضي ولو حنفيا لم يأذن له سلطان
حنفي فيه وتصدق المرأة في دعوى البلوغ بحض أو اماناء بلايين اذ لا يعرف الامناء في دعوى البلوغ بالنسب
الا بينة خيرة تذكر عدد السنين (عدم وليها) الخاص بنسب أو لاه (أو غاب) أي أقرب أوليائها (مرحلتين)
وليس له وكيل حاضر في التزويج وتصدق المرأة في دعوى غيبة الولي وخلوها من النكاح والعدة ولو لم تقم بينة
بذلك ويسن طلب بينة بذلك منها والافتحليفها ولو زوجها الغيبة الولي فبان انه قريب من بلد العقد وقت النكاح
لم ينعقد ان ثبت قربه فلا يقدح في صحة النكاح مجرد قوله كنت قريبا من البلد بل لا بد من بينة على الاوجه خلافا
لما نقله الزركشي والشيخ زكريا عن فتاوى البغوي (أو) غاب الى دونها مال سكن (تعذر وصول اليه) أي الى
الولي (الخوف) في الطريق من القتل أو الضرب أو أخذ المال (أو فقد) أي الولي بان لم يعرف مكانه ولا موته
ولا حياته بعد غيبة أو حضور قتال أو انكسار سفينة أو أسر عدو هذا ان لم يحكم بموته والازواجه الا بعد (أو
عضل) الولي ولو جبر أي منع (مكففة) أي بالغة عاقلة (دعت الي) تزويجها من (كف) ولو بدون مهر مثل
من تزويجها به (فرع) لا يزوج القاضي ان عضل مجبر من تزويجها بكف عينته وقد عين هو كفاً آخر غير
معينها وان كان معينه دون معينها كفاً فلا يزوج غير المجبر ولو أباً أو جد ابان كانت ثيباً لا بمن عينته والا كان
عاضلاً ولو ثبت تواري الولي أو تزوجه زوجها الحاكم وكذا يزوج القاضي اذا أحرم الولي أو أراد نكاحها
كأن عم قد من يساويه في الدرجة ومعتق فلا يزوج الا بعد في الصور المذكورة لبقاء الاقرب على ولايته وانما
يزوج للقاضي أو طفله اذا أراد نكاح من ليس لها ولي قاض آخر بمجل ولايته أي اذا كانت المرأة في عمله أو نائب
القاضي الذي يتزوج هو أو طفله (ثم) ان لم يوجد ولي من مرفيز زوجها (محكم مدل) حرولته مع خاطبها أمرها
لتزوجها منه وان لم يكن مجتهدا اذ لم يكن ثم قاض ولو غير أهل والا في شرط كون المحكم مجتهدا قال شيخنا نعم ان
كان الحاكم لا يزوج الا بدراهم كما حدث الآن فيتجه ان لها ان تولى عدلا مع وجوده ان سلمنا أنه لا ينزل بذلك
بان علم موليه ذلك منه حال التولية اه ولو وطئ في نكاح بلا ولي كان زوجت نفسها ولم يحكم حاكم بصحته ولا
بيطانه لزمه مهر المثل دون المسمى لفساد النكاح ويعز به معتقد تحريره ويسقط عنه الحد (و) يجوز (لقاض
تزويج من قالت أنا خلية عن نكاح وعدة) أو طلبة في زوجي واعتدت (لم يعرف لها زوجا) معينا (والا) أي
وان عرف لها زوجا باسمه أو شخصه أو عينته (شرط) في صحة تزويج الحاكم لها دون الولي الخاص (اثبات لفراقه)
بنحو طلاق أو موت سواء أعاب أم حضر وانما فرقوا بين المعين وغيره مع ان المدار على العلم بسبق الزوجيه أو
بعدمه حتى يعمل بالاصل في كل منهما لان القاضي للمعين الزوج عنه باسمه أو شخصه تأكده الاحتياط
والعمل بالاصل بقاء الزوجية فاشترط الثبوت ولانها لما ذكرت معينا باسم العلم كانها ادعت عليه بل صرحوا بانها
دعوى عليه فلا بد من اثبات ذلك بخلاف ما اذا عرف مطلق الزوجية من غير تعيين بما ذكره كفتي باخبارها
بالخلو عن الموانع لقول الاصحاب ان العبرة في العقود بقول أربابها وأما الولي الخاص فيزوجها ان صدقها وان
عرف زوجها الاول من غير اثبات طلاق ولا يمين لكن يسن له كفاً لم يعرف زوجها طلب اثبات ذلك وفرق
بين القاضي والولي حيث فصل بين المعين وغيره في ذلك دون هذا لان القاضي يجب عليه الاحتياط أكثر من
الولي (و) يجوز (للمجبر) وهو الأب والجد في البكر (توكيل) معين صح تزوجه (في تزويج موليته) بغير اذنها وان
لم يعين المجبر الزوج في توكيله (وعلى وكيل) ان لم يعين الزوج (رعاية حظ) واحتياط في أمرها فان زوجها
بغير كف أو بكف وقد خطبها كفاً منه لم يصح التزويج لمخالفته الاحتياط الواجب عليه (و) يجوز التوكيل
(لغيره) أي غير المجبر بان لم يكن أباً أو جداً في البكر أو كانت موليته ثيباً فليدرك (بعد اذن) حصل منها (له فيه)
أي التزويج ان لم تنه عن التوكيل واذا عينت للولي رجلاً فليعينه للوكيل والام يصح تزويجه ولو لم ينه عينته لان
الاذن المطلق مع ان المطلوب معين فاسد وخرج بقولي بعد اذنها للولي في التزويج مالم يملكه قبل اذنها فيه فلا يصح

قوله معتقد تحريره (أما
من لا يعتد بحريمه كحنفي
أو معتد حنفياً فلا يعز به
وهذا هو المعتد خلافاً
لما أسلفناه عن ابن
الصلاح المبني على الضعيف
قوله طلب) فاعل يسن
(قوله اثبات ذلك) اسم
الإشارة عائداً على الطلاق

التوكيل ولا النكاح نعم لو وكل قبل ان يعلم اذنها لظانها جوار التوكيل قبل الاذن فزوجها الوكيل صح ان تبين انها كانت اذنت قبل التوكيل لان العبرة في العقود بما في نفس الامر لا بما في ظن المكلف والا فلا (فروع) لو زوج القاضي امرأة قبل ثبوت توكيله بل بخبر عدل نفذ وصح لكنه غير جائز لانه تعاطى عقد افساد في الظاهر كما قاله بعض أصحابنا ولو بلغت الولي امرأة اذن موليته فيه فصدقها ووكّل القاضي فزوجها صح التوكيل والتزويج ولو قالت امرأة لوليها اذنت لك في تزويجي لمن اراد تزويجي الآن وبعد طلاق وانقضاء عدتي صح تزويجه بهذا الاذن ثانيا فلو وكل الولي اجنبيا بهذه الصفة صح تزويجه ثانيا ايضا لانه وان لم يملكه حال الاذن لكنه تابع لما ملكه حال الاذن كما في حق الطيب الناصري وأقره بعض أصحابنا ولو أمر القاضي رجلا بتزويج من لا ولي لها قبل استئذانها فيه فزوجها باذنها جاز بناء على الاصح ان استئذنه في شغل معين استخلاف لا توكيل (فروع) لو استخلف القاضي فقها في تزويج امرأة لم يكف الكتاب فقط بل يشترط اللفظ عليه منه وليس للمكتوب اليه الاعتماد على الخط هذا ما في أصل الروضة وتضعيف البلقيني له مردود بتصریحهم بان الكتابة وحدها لا تفيد في الاستخلاف بل لابد من اشهاد شاهدين على ذلك قاله شيخنا في شرحه الكبير (و) يجوز (لزوجه توكيل في قبوله) أي النكاح فيقول وكيل الولي للزوج زوجته فلانة بنت فلان بن فلان ثم يقول موكله أو وكالة عنه ان جهل الزوج أو الشاهدان وكالته والام يشترط ذلك وان حصل العلم باخبار الوكيل ويقول الولي لو وكيل الزوج زوجته بنتي فلان بن فلان فيقول وكيله كما يقول ولي العبي حين يقبل النكاح له قبلت نكاحها له فان ترك لفظه فيمالم يصح النكاح وان نوى الموكل أو الطفل كالوقال زوجته بدل فلان لعدم التوافق فان ترك لفظه في هذه انعقد للوكيل وان نوى موكله (فروع) من قال أنا وكيل في تزويج فلانة فمن صدقه قبول النكاح منه ويجوز لمن أخبره عدل بطلاق فلان أو موته أو توكيله أن يعمل به بالنسبة لما يتعلق بنفسه وكذا خطه الموثوق به وأما بالنسبة لحق الغير أو لما يتعلق بالحاكم فلا يجوز اعتماد عدل ولا خط قاض من كل مالم يس بمحجة شرعية (فروع) يزوجه عتيقة امرأة حية (عدم ولي عتيقتها نسبا (وليها) أي المعلقة تبعاً لولايتها عليها فيزوجها أبو المعلقة ثم جدها بترتيب الاولياء ولا يزوجه ابن المعلقة مادامت حية (بإذن عتيقة) ولولم ترض المعلقة اذ لا ولاية لها فاذا ماتت المعلقة تزوجه ابنها (و) يزوجه (أمة) امرأة (بالغة) رشيدة (وليها) أي ولي السيدة (بإذنها وحدها) لانها المالكة لها فلا يعتبر اذن الامة لان لسيدتها اجبارها على النكاح ويشترط ان يكون اذن السيدة نطقاً وان كانت بكر (و) يزوجه (أمة صغيرة بكر أو صغيرة أب) فأبوه (القبطة) وجدت كتحصيل مهر أو نفقة (لا) يزوجه (عندها) لا تقطع كسبه عنها خلافاً للمالك ان ظهرت مصلحة ولا أمة ثيب صغيرة لانه لا يلي نكاح مالكتها ولا يجوز للقاضي ان يزوجه أمة الغائب وان احتاجت الى الذبح وتضررت بعدم النفقة نعم ان رأى القاضي بيعها لان الحظ فيه للغائب من الاتفاق عليها بها (و) يزوجه (سيد) بالملك ولو فاسقا (أمة) المملوكة كلها لا المشتركة كقولوا بغتنام بينه وبين جماعة أخرى بغير رضا جميعهم (ولو) بكر (صغيرة) أو ثيباً غير بالغة أو كبيرة بلا اذن منها لان النكاح يرد على منافع البضع وهي مملوكة له وله اجبارها عليه لكن لا يزوجه الغير كصفه ببيع مثبت للخيار أو فسق أو حرقة ذنبته الا برضاها وله تزويجها بريق ودنى نسب لعدم النسب لها والمكاتب لا لسيده تزويج أمة ان اذن له سيده فيه ولو طلبت الامة تزويجها لم يلزم السيد لانه ينقص قيمته قال شيخنا يزوجه الحائض أمة كافر أسلمت باذنه والموقوفه باذن الموقوف عليهم أي ان المحصر والام تزوجه فيما يظهر (ولا ينكح عبد) ولو مكاتباً (الا باذن سيده) ولو كان السيد أنثى سواء أطلق الاذن أم قيد بامرأة معينة أو قبيلة فينكح بحسب اذنه ولا يعدل عما اذن له فيه مراعاة لحقه فان عدل عنه لم يصح النكاح ولو نكح العبد بلاذن سيده بطل النكاح ويفرق بينهما خلافاً للمالك فان وطئ فلامش عليه لرشيده مختارة أما السفينة والصغيرة فيلزم فيهما مهر المثل ولا يجوز للعبد ولو مأذوناً في التجارة أو مكاتباً ان يتسرى وان جازله

(قوله من اشهاد شاهدين)
على ذلك أي على الاستخلاف
(قوله فيهما) أي في
الصورتين السابقتين
(قوله مادامت حية) قيد
أخرج به ما دامات المعلقة
فيزوج عتيقتها بنها لا تنقل
الولاية اليه اذ هو أقرب
عصبات المعلق

النكاح الا باذن المأذون له لا يملك ولضعف الملك في المكاتب ولو طاب العبد النكاح لا يجب على السيد اجابته ولو مكاتب ولا يصدق مدعى عتق من عبد أو أمة الابالينة المعتبرة الآتي بينها في باب الشهادة وصدق مدعى حرية أصالة يمين ما لم يسبق اقرار برق أو لم يثبت لان الاصل الحرية (فصل في الكفاءة) وهي معتبرة في النكاح لاصحته بل لانها حق للمرأة والولي فلهما اسقاطها (لا يكفي) حرية) أصلية أو عتيقة ولا من لم يمسها الرق أو آباءها أو الاقرب اليها منهم غيرها بان لا يكون مثلهما في ذلك ولا أثر لمس الرق في الاءات (ولا عقيقة) وسنية غيرها من فاسق ومبتدع والفاسق كفء للفاسقة أي ان استوى فسقهما (و) لا (نسبية) من عربية وقرشية وهاشمية ومطلبية غيرها يني لا يكفي عربية أبان غيرها من الهجم وان كانت أمة عربية ولا قرشية غيرهما من بقية العرب ولا هاشمية أو مطلبية غيرهما من بقية قريش وصح نحن وبنو المطلب شيء واحد فهم متكافئون ولا يكفي من أسلم بنفسه من لهأب أو أكثر في الاسلام ومن له أبوان من له ثلاثة آباء فيه على ما صرحوا به لكن حكى الفاضل أبو الطيب وغيره فيه وجهانها كفاً واختاره الروياني وجزم به صاحب العباب (و) لا (سليمة من حرف دينية) وهي ما دلت ملاسته على انحطاط المروءة غير هافلا يكفي من هو أبوه حجام أو كناس أو راع بنت خياط ولا هو بنت تاجر وهو من يحلب البضائع من غير تقييد بجنس أو زازو هو بائع البز ولاها بنت عالم أو قاض عدل قال الروياني وصوبه الاذرعى ولا يكفي عالمة جاهل خلافاً للروضة والاصح ان اليسار لا يعتبر في الكفاءة لان المال ظل زائل ولا يفخر به أهل المروءات والبصائر (و) لا سليمة حالة لعقد (من عيب) مثبت لخيار (نكاح) لجاهل به حالته (كجنون) ولو متقطعا وان قل وهو مرض يزول به الشعور من القلب (وجذام) مستحكي وهي علة يحرم منها العضو ثم يسود ثم يتقطع (وبرص) مستحكم وهو يبايض شديد يذهب دموية الجلد وان قل وعلامة الاستحكام في الاول اسوداد العضو وفي الثاني عدم احمراره عند عصره (غيره) ممن به عيب منها لان النفس تعاف صحبة من به ذلك ولو كان به عيب أيضاً فلا كفاءة وان اتفقا وكان ما بها أقبح أما العيوب التي لا تثبت الخيار فلا تؤثر كالمى وقطع الطرف وتشوه الصورة خلافاً لجمع متقدمين (تمة) ومن عيوب النكاح رتق وقرن فيها وجب وعنفه فذلك من الزوجين الخيار فوراً في فسخ النكاح بما وجد من العيوب المذكورة في الآخر بشرط ان يكون بحضور الحاكم وليس منها استحاضة ونحر وصنان وقرح وسبالة وضيق منفذ ويجوز لكل من الزوجين خيار بخلف شرط وقع في العقد لاقبله كان شرط في أحد الزوجين حرية أو نسب أو جمال أو يسار أو بكار أو وشاب أو سلامة من عيوب كز وجتك بشرط أنها بكر أو حرة مثلاً فان بان أدنى مباشر فله فسخ ولو بلا قاض ولو شرطت بكارة فوجدت ثيباً وادعت ذهابها عنده فانكر صدقت يمينها بالدفع الفسخ أو ادعت اقتضاضها فانكر فالقول قولها يمينها لدفع الفسخ أيضاً لكن يصدق هو يمينه لتشطير الميزان طلق قبل الدخول (ولا يقابل بعضها) أي بعض خصال الكفاءة (بعض) من تلك الخصال فالزوج حرة بحجمية بريق عربي ولا حرة فاسقة بعد عفيف قال المتولى ليس من الحرف الدينية خبارة ولو اطرد عرف بل بدتفضيل بعض الحرف الدينية التي نصوا عليها لم يعتبر ويعتبر عرف بلدها فيلم ينصوا فيه وليس للاب تزويج ابنة الصغير أمة لانه مأمون الغت (ويزوجها بغير كفء ولى) بنسب أو ولاء (لاقاض برضا كل) منها ومن وليها أو أولياؤها المستوين الكاملين لزوال المانع برضا أم القاضى فلا يصح له تزويجها بغير كفء وان رضيت به على المتمدان كان لها ولى غائب أو مفقود لانه نائب عنه فلا يترك الحظ له ويبحث جمع متأخرون انه لو لم تجد كفؤاً وخافت الفتنة لزم القاضى اجابته بالضرورة قال شيخنا وهو متجه مدركاً ما من ليس لها ولى أصلاً فتزويجها القاضى لغير كفء بطليها التزويج منه صحيح على المختار خلافاً للشيخين (فروع) لو زوجت من غير كفء بالاجار أو بالاذن المطلق عن التقييد بكفء أو بغيره لم يصح التزويج لعدم رضاها به فان أذنت في تزويجها بمن ظنته كفؤاً فإن خلافاً لصح النكاح ولا خيار لها

(قوله في الكفاءة) هي لغة المساواة في نحو الرتبة (قوله من فاسق) أي فوجود الفسق فيه أو في أحد آباءه مانع للكفاءة ما لم تكن هي مثله أو أكثر منه (قوله ولو متقطعا) تبع في هذا التعميم شيخه حجج قال مر ويستثنى من المتقطع كاقاله المتولى الخفيف الذي يطرأ في بعض الازمان اه قال ع ش أي كيوم في سنة اه (قوله ويعتبر عرف بلدها الخ) أي بلد الزوجة لا بلد العقد لان المدار على عارها به وعدمه وذلك انما يعرف بالنسبة لعرف بلدها أي التي هي بها حالة العقد كما في حج

لتقصير هالترك البحث نعم لما خبار ان بان ميبأ أور قيقاوهى حرة (تمة) يجوز للزوج كل تمتع منها بأسوى حلقة دبرها ولو بمص بظرها أو استمناء بيدها لا ييده وان خاف الزنا خلافا لا حد ولا اقتضاى باصبع ويسن ملاعبة الزوجة انساوان لا يخلها عن الجماع كل أربع ليال مرة بلا عذر وان يتجرى بالجماع وقت السحر وان يميل لتنزل اذا تقدم انزاله وان يجامعها عند القدوم من سفره وان يطيبها للغشيان وأن يقول كل ولو مع اليأس عن الولد بسم الله اللهم جنبنا الشيطان وجنب الشيطان ما رزقنا وأن ينام على فراش واحد والتقوى له بادوية مباحة بقصد صالح كعفة ونسل وسيلة لمحبوب فليكن محبوبا فيا يظهر قاله شيخنا ويحرم عليها منه من استمتع جائز ويكره لها ان تصف لزوجها أو غيره امرأة أخرى لغير حاجة وله الوطء في زمن يعلم دخول وقت المكتوبة فيه وخروجه قبل وجود الماء وانها لا تغتسل عقبه وتفتت الصلاة

(فصل) في نكاح الامة (حرم الحر) ولو عقيا أو آيسامن الولد (نكاح أمة) لغيره ولو بمعضة (الا) بثلاثة شروط أحدها (يعجز عن تصالح تمتع) ولو أمة أو رجعية لانها في حكم الزوجة ما لم تنقض عدتها بدليل التوارث بان لا يكون تحتها شئ من ذلك ولا قادر اعلى نكاح حرة اقدمها أو فقره أو التسرى بعدم أمة في ملكه أو ممن لشراؤها ولو وجد من يقرض أو يهب مالا أو جارية لم يلزمه القبول بل يحل مع ذلك نكاح الامة لان له ولد موسر أما اذا كان تحتها صغيرة لا تحتل الوطء أو هرمة أو مجنونة أو مجنومة أو برصاء أو رتقاء أو قرناه فتحل الامة وكذا ان كان تحتها زانية على ما أفتى به غير واحد ولو قدر على غائبة في مكان قريب لم يشق قصدها وأمكن انتقالها لبلده لم تحل الامة أما لو كان تحتها غائبة في مكان بعيد عن لده ولحقه مشقة ظاهرة بان ينسب متحملها في طاب الزوجة الى مجاوزة الحد في قصدها أو يخاف الزنا مدة قصدها فهي كالمدم كالتي لا يمكن انتقالها الى وطنه لمشقة القرية له (و) ثانيها (بخوفه زنا) بغلبة شهوة وضعف تقواه فتحل للآية فان ضعفت شهوته وله تقوى أو مروءة أو حياء يستتبع معه الزنا أو قويت شهوته وتقواه لم تحل له الامة لانه لا يخاف الزنا ولو خاف الزنا من أمة بعينها القوة ميله اليها لم تحل له كاصرحوا به والشرط الثالث أن تكون الامة مسلمة يمكن وطؤها فلا تحل له الامة الكتابية وعند أبي حنيفة رضى الله عنه يجوز للحر نكاح أمة غيره ان لم يكن تحتها حرة (فروع) لو نكح الحر الامة بشرطه ثم أيسر أو نكح الحر أمة لم ينسخ نكاح الامة ولد الامة من نكاح أو غيره كزنا أو شبهة بان نكحها وهو موسر قبل المال كها ولو غروا أحد بحرية أمة وتزوجها فاولادها الحاصلون منه أحرار ما لم يعلم برقها وان كان عبدا ويلزمه قيمته يوم الولادة (وحل لمسلم) حر (وطء) أمته (الكتابية) لا الوثنية والمجوسية (تمة) لا يضمن سيدا بذنه في نكاح عبده مهورا ولا مؤنة وان شرط في اذنه ضمان بل يكونان في كسبه وفي مال تجارة أذن له فيها ثم ان لم يكن مكتسبا ولا مأذونا فانه في ذمته فقط كزائد على مقداره ومهور وجب بوطء في نكاح فاسد لم يأذن فيه سيده ولا يثبت مهر أصلا بتزويج أمته لبعده وان سباه وقيل يجب ثم يسقط

(فصل) في الصداق وهو ما وجب بنكاح أو ووطء وسمى بذلك لاشاره بصديق رغبة باذله في النكاح الذي هو الأصل في ايجابه ويقال له أيضا مهر وقيل الصداق ما وجب بتسمية في العقد والمهر ما وجب بغير ذلك (سن) ولو في تزويج أمته بعبده (ذكر صداق في عقد) وكونه من فضة للتابع فيها وعدم زيادة خمسمائة درهم أصدقة بناته صلى الله عليه وسلم أو نقصان عشرة دراهم خالصه وكره اخلاؤه عن ذكره وقد يجب لعارض كان كانت المرأة غير جائزة التصرف (وماصح) كونه (ثمناصح) كونه (صداقا) وان قل لصحة كونه عوضا فان عقد بمالا يتمول كنواة وحصة وقع باذبحان وترك حد قد فسدت التسمية لخروجه عن العوضية (ولها) كولي ناقصة بصفر أو جنون وسيد أمة (حبس نفسها التقبض غير مؤجل) من المهر المعين أو الحال سواء كان بعضه أم كله أموال كان مؤجلا فلا حبس لها وان حل قبل تسليمها نفسها له ويسقط حق الحبس بواطئه اياها طائفة كاملة فله غير الحبس بعد الكمال الآن يسألها الولي بمصاحته وتمهل وجوب النحو تنظف بالطلب منها أو من وليها ما يراه

(قوله بظرها) بالباء الهنة التي تقطعها الخاتنة من فرج المرأة عند الحضانة كافي مر (قوله في ذمته) أى يطالب بها بعد العتق واليسار لوجوبها برضا مستحقها وفي قول على السيد لان الاذن لمن هذا حاله التزم للمؤن والسيد المسافرة به ان تكفل بالمهر والنفقة ويفوت الاستمتاع عليه للمسكة الرقية وتقدم حقه (قوله ذكر صداق) أى في صلب العقد فلا اعتبار بالتوافق قبله أو بعده في استحباب أو التزم حتى لو خالف المسمى فيه المتفق عليه قبله وبعبده كان المتبر مافي صلب العقد

قاض من ثلاثة أيام فاقبل لا لا تقطاع حيض ونفاس نم لو خشيت أنه يطؤها سامت نفسها وعليها الامتناع فان علمت أن امتناعها لا يفيد واقتضت القرائن بالقطع بأنه يطؤها لم يبعد أن لها بل عليها الامتناع حينئذ على ما قاله شيخنا (ولو أنكح الولي صغيرة) أو مجنونة (أو رشيدة بكرة بلاذن بدون مهر مثل) أو عينت له قدرا فنقص عنه أو أطلقت الاذن ولم تعرض لمهر فنقص عن مهر مثل (صح) النكاح على الاصح (بمهر مثل) لفساد المسمى كما اذا قبل النكاح لطفه بفوق مهر مثل من ماله ولو ذكر وامهر اسرا أو أكثر منه جهرا الزمه ما عقد به اعتبارا بالعقد واذا عقد سر بالالف ثم أعيد جهرا بالالفين تجمل لازم ألف (وفي وطء نكاح) أو شراء (فاسد) كافي وطء شبهة (يحب مهر مثل) لاستيفائه منفعة البضع ولا يعمد بتعدد الوطء ان اتحدت الشبهة (ويقرر طء) أي كل الصداق بموت) لاحدهما ولو قبل الوطء لاجتماع الصحابة على ذلك (أو وطء) أي بفسية الحشفة وان بقيت البكارة (ويسقط) أي كله (بفراق) وقع منها (قبله) أي قبل وطء (كفسخهما) بعينه أو باعساره وكردها أو بسببها كفسخه بعينها (ويتشطر) المهر أي يجب نصفه فقط (بطلاق) ولو باختيارها كان فوض الطلاق اليها فطلقت نفسها أو علقه بفعل ما فعلت أو فورقت بالخلع وبانفساخ نكاح برده وحده (قبله) أي الوطء (وصدق نافي وطء) من الزوجين يمينه لان الاصل عدمه الا اذا نكحها بشرط البكارة ثم قال وجدها ثيبا ولم أطأها فقالت بل زالت بوطئك فتصدق يمينها لدفع الفسخ ويصدق هو لتشطيره ان طلق قبل وطء (واذا اختلفا) أي الزوجان (في قدره) أي المهر المسمى وكان ما يدعيه الزوج أقل (أو في) (صفته) من نحو جنس كدنانير وحلول وقدر أجل وصحة وضدها (ولا يبينه) لاحدهما أو تعارضت بينهما (تحالفا) كافي البيع (ثم) بعد التحالف يفسخ المسمى ويحب مهر المثل وان زاد على ما دعيته الزوجة وهو ما يرغب به عادة في مثلها نسبيا وصفة من نساء عصباتها فتقدم أخت لابوين فلا يثبت اخ فعمه كذلك فان جهل مهر من فيتمهر مهر رحم لها كجدة وخالة قال الماوردي والرويانى تقدم الام فالأخت للام فالجدات فالخالة فثبتت الاخت أي للام فثبتت الخالة ولو اجتمع أم وأب وأم فالذي يتجه استواءهما فان تعذرت اعتبرت بمنزلة في الشبهة من الاجنبيات ويعتبر مع ذلك ما يختلف به غرض كسكن ويسار وبكارة وجمال وفصاحة فان اختصت عنهن بفضل أو نقص زيد عليه أو نقص منه لائق بالحال بحسب ما يراه قاض ولو ساحت واحدة لم يجب موافقتها (وليس لولي عفو عن مهر) لموليته كسائر ديونها وحقوقها ووجد من خط العلامة الطنيد اوي ان الحيلة في براءة الزوج عن المهر حيث كانت المرأة صغيرة أو مجنونة أو سفيهة أن يقول الولي مثلا طلق موليتي على خمسمائة درهم مثلا على فيطلق ثم يقول الزوج أحلت عليك موليتك بالصداق الذي لماعلي فيقول الولي قبلت فيبرأ الزوج حينئذ من الصداق اه ويصح التبرع بالمهر من مكلفة بلفظ البراءة والعفو والاسقاط والتحليل والاباحة والهبة وان لم يحصل قبول (مهرات) لو خطب امرأة ثم أرسل أو دفع باللفظ اليها ما قبل العقد أي ولم يقصد التبرع ثم وقع الاعراض منها أو منه رجع بما وصلها منه كاصرح به جمع محققون ولو أعطاهما ما لا فقال هدية وقال صداق صدق يمينه وان كان من غير جنسه ولو دفع لخطوبته وقال جعلته من الصداق الذي سيجب بالعقد أو من الكسوة التي ستجب بالعقد والتمكين وقالت بل هي هدية فالذي يتجه تصديقها اذا قرينة هنا على صدقته في قصده ولو طلق في مسئلتنا بعد العقد لم يرجع بشيء كارجحه الا ذرعى خلافا للبغوى لانه انما اعطى لاجل العقد وقد وجد (تمة) تجب عليه لزوجها موطوءة ولو أمة متعة بفراق بغير سببها وبغير موت أحدهما وهي ما يترضى الزوجان عليه وقيل أقل مال يجوز جعله صداقا ويسن ان لا ينقص عن ثلاثين درهما فان تنازعا قدرها القاضي بقدر حالها من يساره واعساره ونسبها وصفاتها (خاتمة) الوليمة لعرس سنة مؤكدة لازوج الرشيد وولي غيره من مال نفسه ولاحد لا قبلها السكن الافضل للقادر شاة ووقتها الافضل بعد الدخول للاتباع وقبله بعد العقد يحصل بها اصل السنة والمتجه استمرار طلبها بعد الدخول وان طال الزمن كالعقيقة أو طلقها وهي ليل الأولى وتجب على غير معذور باعذار الجمعة

(قوله واذا اختلفا أي الزوجان في قدره الخ) قد عقد صاحب المنهاج لهذا المبحث فصلا (قوله أي المهر المسمى) انما قيده بالمسمى ليخرج ماله وجب مهر مثل لنحو فساد تسمية ولم يعرف لها مهر مثل فاختلف فيه فيصدق الزوج يمينه لانه غارم (قوله ولو دفع لخطوبته الخ) مفعول دفع محذوف أي مالا أو شيئا

وقاض الاجابة الى وليمة عرس عملت بعد عقد لاقبله ان دعاه مسلم اليها بنفسه أو نائبه الثقة وكذا عجز لم يمهده منه كذب وعم بالدعاء الموصوفين بوصف قصده كجيرانه وعشيرته أو أصدقائه أو أهل حرفته فلو أكثر نحو وعشيرته أو عجز عن الاستيعاب لفقره لم يشترط عموم الدعوة على الأوجه بل الشرط أن لا يظهر منه قصد تخصيص لغى أو غيره وإن يعين المدعو بعينه أو وصفه فلا يكفي من أراد فليحضر أو ادع من شئت أو لقيت بل لا تنس الاجابة حينئذ وإن لا يترتب على اجابته خلوة محرمة فالمرأة تحجب المرأة أن أذن زوجها أو سيد هال الرجل إلا أن كان هناك مانع خلوة محرمة كحرم لها أوله أو امرأته أمامع الخلوة فلا يجبها مطلقا وكذا مع عدمها إن كان الطعام خاصا به كان جلست بيت وبعثه الطعام الى بيت آخر من دارها خوف الفتنة بخلاف ما إذا لم تخف فقد كان سفيان وأضرابه يزورون رابعة العدوية ويسمعون كلامها فإن وجد رجل كسفيان وامرأة كرابعة لم يحرم الاجابة بل لا تكره وإن لا يدعى لنحو خوف منه أو طمع في جاهه أو لاعتائه على باطل ولا الى شبهة بأن لا يعلم حرام في ماله أما إذا كان فيه شبهة بأن علم اختلاطه أو طعام الوليمة بحرام وإن قل فلا تجب الاجابة بل تكره إن كان أكثر ماله حراما فإن علم أن عين الطعام حرام حرمت الاجابة وإن لم يرد الاكل منه كما استظهره شيخنا ولا الى محل فيه منكر لا يزول بحضوره ومن المنكر ستر جدار بحريز وفرش مفصولة أو مسرورة وجود من يضحك الحاضرين بالفحش والكذب فإن كان حرمت الاجابة ومنه صورة حيوان مشتملة على ما لا يمكن بقاؤه بدونه وإن لم يمكن لها نظير كفرس باجنحة وطير بوجه انسان على سقف أو جدار أو ستر علق لينة أو ثياب ملبوسة أو وسادة منصوبة لانهما تشبه الاصنام فلا تجب الاجابة في شيء من الصور المذكورة بل تحرم ولا أتربح حمل النقد الذي عليه صورة كاملة لانه لا حاجة ولا نهمة بالمعاملة بها ويجوز حضور محل فيه صورة ممتن كالصور ببساط يداس ومخدة ينام أو يتكأ عليها وطبق وخوان وقصعة وأبريق وكذا ان قطع رأسها والزوال مابه الحياة ويحرم ولو على نحو أرض تصوير حيوان وإن لم يمكن له نظير نعم يجوز تصوير لعب البنات لان عائشة رضي الله عنها كانت تلعب بها عنده صلى الله عليه وسلم كافي مسلم وحكته تدريهن على أمر التريبة ولا يحرم أيضا تصوير حيوان بالراس خلافا للوالي ومحل صوغ حلي ونسج حرير لانه لا يحل للنساء نعم صنعة لمن لا يحل له استعماله حرام ولودعاه اثنان اجاب أسبقهما دعوة فإن دعياه معا اجاب الاقرب رحا فدا راثم بالقرعة وتسبب اجابة سائر الولائم كما عمل للختان والولادة وسلامة المرأة من المطلق وقدم المسافر وختم القرآن وهي مستحبة في كلها (فروع) ■ يندب الاكل في صوم نفل ولو مؤكدا لارضاء ذى الطعام بان شق عليه امساكه ولو آخر النهار للامر بالفطر ويشاب على ماضى وقضى ندبا يوم ما كانه فان لم يشق عليه امساكه لم يندب الافطار بل الامساك اولى قال الفزالي يندب ان ينوي بفطره ادخال السرور عليه ويجوز للضيف ان يأكل مما قدم باللفظ من المضيف نعم ان انتظر غيره لم يحز قبل حضوره الا بلفظ منه وصرح الشيخان بكرامة الاكل فوق الشبع وآخرون بحرمته وورد بسند ضعيف زجر النبي صلى الله عليه وسلم ان يعتمد على يده اليسرى عند الاكل قال مالك وهو نوع من الاتسكاه فالسنة للآكل أن يجلس جاثيا على ركبتيه وظهور قدميه أو ينصب رجليه اليمنى ويجلس على اليسرى ويكره الاكل متكئا وهو المتمد على وطاء تحته ومضطجعا لا فيا ينتقل به لا قائما والشرب قائما بخلاف الاولى ويسن الآكل ان يفسل اليدين والفم قبل الاكل وبعده ويقرأ سورة الاخلاص وقرئ بعده ولا يتلع ما يخرج من أسنانه بالخلال بل يرميه بخلاف ما يجمعه بلسانه من بينها فانه يتلعه ويحرم ان يكبر اللقم مسرعا حتى يستوفي أكثر الطعام ويحرم غيره ولو دخل على آكلين فأذنوا له لم يحز له الاكل معهم إلا ان ظن انه عن طيب نفس لا نحو حياء ولا يجوز للضيف ان يطعم سائلا أو هرة إلا ان علم رضا الداعي ويكره الداعي تخصيص بعض الضيفان بطعام نفيس ويحرم للاراذل أكل ما قدم للامثال ولو تناول اناه طعاما فانسكس منه ضمنه كما يحثه الزركشى لانه في يده في حكم العارية ويجوز للانسان أخذ من نحو طعام صديقه مع ظن رضا مالكة بذلك ويختلف بقدر

(قوله لفي) خرج مالو
خص الفقراء لفقرم فلا
يمنع من الوجوب وهو
صادق بثلاث صور بان يعم
النوعين أو يخص الفقراء
لفقرم أو يخص الاغنياء
لسكونهم أهل حرفته
أو جيرانه (قوله وفرش
مفصولة) عبارة غير موافقة
ملا يحل قال البجيرمي هذا
لا يتناول نصبه على الجدران
مع انه حرام على الرجال
والنساء قال الزركشى
ومعه بالنسبة للحضور
اما مجرد الدخول فلا يحرم
بل يكره كافي الشرح الصغير
عن الاكثرين فافى غيره
عنهم من التحريم ضعيف

الماخوذ وجنسه وبحال المضيف ومع ذلك ينبغي له مراعاة نصفه أمحابه فلا يأخذ الا ما يخصه أو يرضون به
عن طيب نفس لا عن حياء وكذا يقال في قران نحو تمرتين أما عند الشك في الرضا فيحرم الاخذ كالتطفل ما لم يسم
كان فتح الباب ليدخل من شاء ولزم مالك طعام اطعام مضطر قدر سد رمقه ان كان معصوما مسلما أو ذميا وان
احتاجه مال السكة ما لا وكذا بهيمة الغير المحترمة بخلاف حربي ومر تدوزان محصن وتارك صلاة وكتب عقور فان
منع فله أخذه قهر ابغض ان حضر والافسيحة ولو أطمعه ولم يذكر عوضا فلا عوض له لتقصيره ولو اختلفا
في ذكر العوض صدق المالك بيمينه ويجوز نثر نحر سكر وتبديل وتركه أولى ويحل التقاطه للعلم برضا مالكه
ويكره أخذه لانه دناءة ويحرم أخذ فرخ طير عشش بملك الغير وصمك دخل مع الماء حوضه
* (فصل في القسم والنشوز) * (يجب قسم لزوجات) ان باتت عند بعضهن بقرعة أو غير هافيلز مه قسم لمن بقى
منهن ولو قام بين عذر كرض وحيف وتسن التسوية بينهما في سائر أنواع الاستمتاع ولا يؤخذ بميل القلب الى
بعضهن وأن لا يعطى لمن باتت عندهن ولا قسم بين اماء ولا اماء وزوجة ويجب على الزوجين أن يتعاشرا
بالمعروف بان يتمتع كل عما يكره صاحبه ويؤدي اليه حقه مع الرضا وطلاقة الوجه من غير أن يجوجه الى مؤنة
وكلفة في ذلك (غير) معتدة عن وطء شبهة لتحريم الخلوة بها وصغيرة لا تطبق الوطء و (ناشرة) أي خارجة عن
طاعته بان تخرج من غير اذنه من منزله أو تمنعه من التمتع بها أو تغلق الباب في وجهه ولو مجنونة وغير مسافرة
وحدها لحاجتها ولو باذنه فلا قسم لمن كالأففة لمن * (فرع) * قال الاذرعى نقلا عن تجزئة الروياني ولو ظهر زناها
حل له منع قسمها وحقوق التفقدي منه نص عليه في الام و أصبح القولين اها قال شيخنا وهو ظاهر ان أراد به
نه يحل له ذلك باطنا ما قبله الناطيخ فرأشه أما في الظاهر فدعواه عليه اذ ذلك غير مقبولة بل ولو ثبت زناها لا يجوز
للقاضي أن يمكنه من ذلك فيما يظهر (وله) أي للزوج (دخول في ليل) لو احدى (على) زوجة (أخرى لفرورة)
لا لغيرها كمرض الخوف ولو ظنا (و) له دخول (في نهار الحاجة) كوضع متاع أو أخذه وعبادة وتسليم نفقة
وتعرف خبر (بالاطالة) في مكث عرفا على قدر الحاجة وان أطال فوق الحاجة عصى لجوره وقضى وجوب الذات
النوبة بقدر ما مكث من نوبة المدخول عليها هذا ما في المذهب وغيره وقضية كلام المنهاج والروضة وأصلهما
خلافه في اذ ادخل في النهار الحاجة وان طال فلا يجب تسوية في الإقامة في غير الاصل كأن كان نهارا أي في قدرها
لانه وقت التردد وهو يقل ويكثر وعند الدخول يجوز له ان يتمتع ويحرم بالجماع لالذاته بل لا امر خارج ولا
يلزمه قضاء الوطء لتعلقه بالنشاط بل يقضى منه ان طال عرفا واعلم ان أقل القسم ليلة لسكر واحدة وهي من
الغروب الى الفجر (وأكثره ثلاث) فلا يجوز أكثر منها وان تفرق في البلاد الا براضاهن وعليه يحمل
قول الام بقسم مشاهرة ومسانة الاصل فيه لمن عمله نهار الليل والنهار قبله أو بعده وهو أولى تبعة لحررة ليلتان
ولا مة سامت له ليلتان ونهار ليلة ويبد أو جوبا في القسم بقرعة (والجديدة) نكحها وفي عصمتها زوجة فاكتر (بكر
سبع) من الايام يقيمها عندها متوالية وجوبا (والجديدة) ثيب ثلاث (ولاء) بقضاء ولو أمة فيهما قوله صلى الله
عليه وسلم سبع للبكر وثلاث للثيب ويسن تحخير الثيب بين ثلاث بقضاء وسبع بقضاء للاتباع (تنبيه) يجب
عند الشيخين وان أطال الاذرعى كالزكري في رده ان يتخلف ليلالى مدة الزفاف عن نحو الخروج للجماعة
وتشجيع الجنائز وان يسوى ليلالى القسم بينهما في الخروج لذلك أو عدمه فيأتم بتخصيص ليلة واحدة بالخروج
لذلك (و) عظم زوجته ندبا لاجل خوف وقوع نشوز منها كاعراض والمبوس بعد الاقبال وطلاقة الوجه
والكلام الحسن بعد لينه و (محرم) ان شاء (مضجما) مع وعظها لافي الكلام بل يكره فيه ويحرم المجرب
ولو لغير الزوجة فوق ثلاثة أيام للخبر الصحيح نعم ان قصده ردها عن المعصية واصلاح دينها جاز (وضربها)
جواز ضربها بغير مبرح ولا مدم على غير وجهه ومقتل ان أفاد الضرب في ظنه ولو بسوط وعصا لكن نقل الروياني
تعيينه بيده أو بمندبل (بنشوز) أي بسببه وان لم يتكرر خلافا للمحرم ويسقط بذلك القسم ومنه

(قوله وتارك صلاة) أي بعد
أمر الامام ولم يفعلها أما قبل
أمر الامام فمحترم كما هو
ظاهر (قوله صدق المالك
بيمينه) أي في استحقاق
أصل العوض لا في قدره اما
اذا اختلفا في قدره فالصدق
الفارم بيمينه حيث لا بينة
للاخر (قوله تبديل) شجر
معروف عند أهل اليمن (قوله
وصغيرة) أي ومنصوبة
ومحبوسة وأمة لم يكمل تسليمها
ومدعية عليه انه طلقها كما
في حج (قوله وسبع بقضاء)
أي بقضاء جميع السبع
تأسيما بتخير صلى الله عليه
وسلم أم سلمة فاخترت ثلاثا
ومن سافرت وحدها بغير
اذنه ولو لحاجة ناشرة فلا
قسم لها نعم لو سافرها السيد
وقد باتت عند الحررة ليلتين
قضاها لما اذار جمعت أمان
سافرت باذنه لحاجته فقط
أو لحاجتها معا فيقضي لها

امتنعن اذ ادعاهن الى بيته ولولا اشتغالها بحاجتها لمخالفتها ان عذرت لنحو مرض أو كانت ذات قدر وخفر
لم تعد البروز لم تلزمها اجابته وعليه أن يقسم لها في بيتها ويجوز له أن يؤدها على شتمها له (خاتمة) يعضى
بطلاق من لم تستوف حقه بعد حضور وقته وان كان الطلاق رجعيا قال ابن الرقعة ما لم يكن بسؤالها
(فصل في الخلع) بضم الخاء من الخلع يخلع بها وهو النزع لأن كلام من الزوجين لباس للآخر كما في الآية
وأصله مكروه وقد يستحب كالطلاق ويزيد هذا بنده لمن حلف بالطلاق الثلاث على شيء لا بدله من فعله قال
شيخنا وفيه نظر لكثرة القائلين بمودالصفة فالوجه أنه مباح لذلك لا مندوب وفي شرح المنهاج والارشاد له
لونهما نحو نفقة لتختلع منه بمال ففعلت بطل الخلع ووقع رجعا كما نقله جمع متقدمون عن الشيخ أبي حامد
أولا بقصد ذلك وقع باثنا وعليه يحمل ما نقله الشيخان عنه أنه يصح ويأثم بفعله في الحالين وان تحقق زناها لكن
لا يكره الخلع حينئذ (الخلع) شرعا (فرقة بموض) مقصود كنية من زوجة أو غيرهما راجع (لزوج) أو سيد
(بلفظ طلاق أو خلع) أو مفاداة ولو كان الخلع في رجعية لأنها كالزوجة في كثير من الاحكام (فلو جرى) الخلع
(بلا) ذكر (عوض) معها (ببيل التماس قبول) منها ان قال خالعتك أو فاديتك ونري التماس قبولها
فقبلت (فهر مثل) يحب عليها بطراد العرف يجريان ذلك بعوض فان جرى مع أجنبي طلقت مجانا كما لو كان
معه والعوض فاسد ولو أطلق فقال خالعتك ولم ينو التماس قبولها وقع رجعا وان قبلت (واذا بدأ) الزوج
(ب) صيغة معاوضة (كطلقتك) أو خالعتك بالف معاوضة (لاخذه عوضا في مقابلة البضع المستحق له وفيها
شوب تعليق لتوقف وقوع الطلاق بها على القبول (فله رجوع قبل قبولها) لأن هذا شأن المعاوضات (وشرط
قبولها فورا) أي في مجلس التواجب بلفظ كقبلت أو ضمننت أو بفعل كأعطائها الأنف على ما قاله جمع محققون
فلو تحلل بين لفظه وقبولها من أو كلام طويل لم ينفذ ولو قال طلقتك ثلاثا بالف فقبلت واحدة بالف فتقع الثلاث
وتجب الالف فاذا بدأت الزوجة بطلب طلاق كطلقتي بالف وان طلقتني فلك على كذا فاجابها الزوج فمعاوضة
من جانبها فله رجوع قبل جوابه لأن ذلك حكم المعاوضة ويشترط الطلاق بعد سؤالها فورا فان لم يطلها فورا
كان تطليقه لها ابتداء للطلاق قال الشيخ زكريا لو ادعاه أن جوابه وكان جاهلا معذورا صدق بيمينه (أو بدأ
(ب) صيغة (تعليق) في إثبات (كتمى) أي أوحين (أعطيتني كذا فانت طالق) فتعليق لاقتضاء الصيغة له (فلا)
طلاق الا بعد تحقق الصفة ولا (رجوع له) عنه قبل الصفة كسائر التعليقات (ولا يشترط) فيه (قبول) لفظا
(ولا اعطاء فورا) بل يكفي الاعطاء ولو به ان تفرقا عن المجلس لدلالته على استغراق كل الازمة منه صريحا
وإنما وجب الفور في قولها متى طلقتني فلك كذا لان الغالب على جانبها المعاوضة فان لم يطلها فورا حمل على
الابتداء لقدرته عليه أما اذا كان التعليق في النفي كتمى لم تعطني ألفا فانت طالق فللفور فتطلق بمضى زمن يمكن
فيه الاعطاء فلم تعطه (وشرط فور) أي الاعطاء في مجلس التواجب بان لا يتخلل كلام أو سكوت طويل عرفا
من حرة حاضرة أو غائبة علمته (في ان) أو اذا (أعطيتني) كذا فانت طالق لانه مقتضى اللفظ مع العوض
وخولف في نحو متى لصراحتي في جواز التأخير لكن لا رجوع له عنه قبله ولا يشترط القبول لفظا (تنبيه)
الابراهيم في كذا لا اعطاء في ان أبرأتني لا بد من ابرائها فورا براءة محيضة عقب علمها والام يقع واقفاء بعضهم
بانه يقع في الغائبة مطلقا لأنه لم يخاطبها بالعوض بعيد مخالف كلامهم ولو قال ان أبرأتني فانت وكيل في طلاقها
فأبرأتها برئ ثم الوكيل غير فان طلق وقع رجعا لأن الابرا وقع في مقابلة التوكيل ومن علق طلاق زوجته
بابرائها ياه من صداقها لم يقع عليه الا أن وجدت براءة محيضة من جميعه فيقع باثنا بان تكون رشيدة وكل منها
يملك قدره ولم تتعلق به زكاة خلافا لما أطال به الرمي أنه لا فرق بين تعلقها به وعدمه وان نقله عن المحققين وذلك
لأن الابرا لا يصح من قدرها وقد علق بالابرا من جميعه فلم توجد الصفة المعلق عليها وقيل يقع باثنا بمهر المثل
ولو أبرأتها ثم ادعت الجهل بقدره فان زوجت صغيرة صدقت بيمينها أو بالغه ودل الحال على جهلها به لكونها عجيبة

(قوله لان ذلك) أي التأخير
المستفاد من التفريع
(قوله ولا يشترط فيه)
أي في التعليق
(قوله ان أبرأتني فانت وكيل
في طلاقها الخ) صريحه
صحة هذه الوكالة وليس
كذلك لوجود التعليق فلو
قال بدل ذلك ولو وكل
غيره في طلاق زوجته ثم
قال له لا تطلقها الا ان أبرأتني
لاستقامت المبارة وصحت

لم تستأذن فكذلك والاصدق يمينه ولو قال ان أبرأتني من مهرك فانت طالق بعد شهر فابرأته برئ مطلقا
ثم ان حاش الى مضي الشهر طلقت والا فلا وفي الانوار في أبرأتك من مهرى بشرط ان تطلق في فطرق وقوع ولا يبرأ
لكن الذي في الكافي وأقره البلقي وغيره في أبرأتك من صدقي بشرط الطلاق أو علي ان تطلق في تين و يبرأ
بخلاف ان طلقت ضرتي فانت بري من صدقي فطلق الضررة وقع الطلاق ولا براءة قال شيخنا والمتجه ما في
الانوار لأن الشرط المذكور متضمن للتعليق (فروع) لوقال ان أبرأتني عن صداك أطلقك فابرأت فطلق
برئ وطلقت ولم تكن غالبة ولو قالت طلقني وانت بري من مهرى فطلقها بابت به لانها صيغة التزام أو
قالت ان طلقني فقد أبرأتك أو قالت فانت بري من صدقي فطلقها بابت بمهر المثل على المعتمد لفساد العوض
بتعليق الابراء وأفتى أبو زرعة فيمن سأل زوج بنته قبل الوطء ان يطلقها على جميع صداقها والتزم به والدها
فطلقها واحتال من نفسه على نفسه لها وهي محجورة به بأنه خلع على نظير صداقها في ذمة الأب نعم شرط صحة
هذه الحوالة ان يحيله الزوج به لبنته اذ لا بد فيها من ايجاب وقبول ومع ذلك لا تصح الا في نصف ذلك لسقوط
نصف صداقها عليه بينوتهما فيبقى للزوج على الأب نصفه لانه لما سأل بنظير الجميع في ذمته فاستحققه
والمستحق على الزوج النصف لا غير فطريقه ان يسأله الخلع بنظير النصف الباقي لمحجورة لبراءته حينئذ
بالحوالة عن جميع دين الزوج انتهى قال شيخنا وسيعلم مما يأتي ان الضمان يلزمه به مهر المثل فالالتزام المذكور مثله
وان لم توجد الحوالة ولو اختلعت الأب أو غيره بصداقها أو قال طلقها أو أنت بري منه وقوع رجعيها ولا يبرأ من شيء
منه نعم ان ضمن له الأب أو الاجنبي الدرك أو قل على ضمان ذلك وقع بانها مهر المثل على الأب أو الاجنبي ولو قال
لاجنبي سل فلانا ان يطلق زوجته بالف اشترط في ازوم الالف ان يقول على بخلاف سل زوجي ان يطلقني
على كذا فانه توكيل وان لم تقل على ولو قال طلق زوجك على ان أطلق زوجتي ففعلها بابتلاؤه خلع غير فاسد
لان العوض فيه مقصود خلافا لبعضهم فلعل على الآخر مثل مهر زوجته (تنبيه) الفرقه بلفظ الخلع طلاق
ينقص العدد وفي قول نص عليه في القديم الجديد الفرقه بلفظ الخلع اذ لم يقصد به طلاقا فسح لا ينقص عددا
فيجوز تجديد النكاح بعد تكرره من غير حصر واختاره كثيرون من أصحابنا المتقدمين والمتأخرين بل تكرر
من البلقيين الا فتا به أما الفرقه بلفظ الطلاق بعوض فطلاق ينقص العدد قطعا كما لو قصد بلفظ الخلع الطلاق
لكن نقل الامام عن المحققين القطع بانه لا يصير طلاقا بالنية

(فصل في الطلاق) وهو لغة حل القيد وشرا حل عقد النكاح باللفظ الآتي وهو اما واجب كطلاق مول لم يرد
الوطء أو مندوب كان به جز عن القيام بحقوقها ولو لعدم الميل اليها أو تكون غير عفيفة مالم ينحس الفجور بها
أو سبته الخلق أي بحيث لا يصبر على عشرتها عادة فيها استظهاره شيخنا والافتى توجد امرأة غير سيئة الخلق وفي
الحديث المرأة الصالحة في النساء كالغراب الاعصم كناية عن ندره وجودها اذ الاعصم هو أبيض الجناحين
أو يامر به أحد والديه أي من غير تغت أو احرام كالبدعي وهو طلاق مدخول بها في نحو حيض بلا عوض منها
أو في طهر جامعها فيه وكطلاق من لم يستوف دورها من القسم وكطلاق المريض بقصد الحرمان من الارث ولا
يحرم جمع ثلاث طلاقات بل يسن الاقتصار على واحدة أو مكرره بان سلم الحال من ذلك كله للخبر الصحيح أنه ينقض
الخلال الى الله الطلاق واثبات بنفضه تعالى له المقصود منه زيادة التنفير عنه لاحقيقته لمنافاتها لخله انما (يقع) لغير
بائن ولو رجعية لم تنقض عدتها فلا يقع لمختلعة ورجعية انقضت عدتها (طلاق) مختار (ككف) أي بالغ عاقل فلا
يقع طلاق صبي ومجنون (ومعتد بسكر) أي يشرب خمر أو كل بنج أو حشيش لعصيانه بازلة العقل بخلاف سكران
لم يتعد بتناول مسكر كان أكره عليه أو يعلم انه مسكر فلا يقع طلاقه اذا صار بحيث لا يميز لعدم تعديده وصدق مدعي
اكرهه في تناوله يمينه ان وجدت قرينة عليه كجنس والا فلا بد من البينة ويقع طلاق المازل به بان قصد لفظه
دون معناه أو لعب به بان لم يقصد شيئا ولا اثر الحكاية طلاق الغير وتصور الفقيه والتلفظ به بحيث لا يسمع نفسه
واتفقوا على وقوع طلاق النسيان وان ادعى زوال شهوره بالنسيان (لا) طلاق (مكره) بغير حق (محذور)

(قوله وشرا حل) قال مرو عرفة
المصنف في تهذيبه بانه
تصرف مملوك للزوج يحده
بلا سبب فيقطع النكاح
والأصل فيه قبل الاجماع
الكتاب كقوله تعالى
الطلاق مرتان فامسك بمرور
أو تسريح باحسان وقوله
تعالى يا أيها النبي اذا طلقتم
النساء فطلقوهن لعدتهن
والسنة كقوله صلى الله عليه
وسلم ليس شيء من الحلال
أنفض الى الله تعالى من الطلاق
زواه أبو داود باسناد صحيح
والحاكم وصححه

مناسب كجنس طويل وكذا قليل للذي مرواؤه وصفة له في الملاء كاتلاف مال يضيق عليه بخلاف نحو خمسة دراهم في حق موسر وشرط الا كراه قدره المكره على تحقيق ما هدبه حاجلا بولاية أو تغلب وعجز المكره عن دفعه بفرار أو استغاثة وظنه أنه ان امتنع فعل ما خوفه ناجز افلا يتحقق العجز بدون اجتماع ذلك كله ولا يشترط التورية بان ينوي غير زوجته أو يقول سر عقبه ان شاء الله فاذا قصد المكره الايقاع للطلاق وقع كما اذا كره بحق فان قال مستحق القود طلق زوجته والقتلتك بقتلك أبي أو قال لا آخر طلقها أو لاقتلتك غدا فطلق فيقع فيهما (١) صريح وهو ما لا يحتمل ظاهره غير الطلاق ك(مشتق طلاق) ولومن عجمي عرف انه موضوع لحل عصمة النكاح أو بعده عنها وان لم يعرف معناه الاصل كما أفتى به شيخنا (وفراق وسراج) لتكررها في القرآن كطلقتك وفارتك وسرحتك أو زوجته وكانت طالق أو مطلقة بتشديد اللام المفتوحة ومفارقة ومسرحة أمامصادر هافكنية كانت طلاق أو فراق أو سراج (تنبيه) ويشترط ذكر مفعول مع نحو طلقت ومتد مع نحو طالق فلو نوى أحدهما لم يؤثر كالو قال طالق ونوى أنت أو امرأتى ونوى لفظ طالق الا ان سبق ذكرها في سؤال نحو طلق امرأتك فقال طلقت بلامفعول أو فوض اليها بطلق نفسك فقالت طلقت ولم تقل نفسي فيقع فيها (وترجمته) أي مشتق ماذكر بالعجمية فترجمة الطلاق صريح على المذهب وترجمة صاحبيه صريح أيضا على المعتد ونقل الاذرعى عن جمع الجزم به (و) منه (أعطيت) أو قلت (طلاك أو وقت) أو ألفت أو وضعت (عليك الطلاق) أو طلاق ويطلق ويامطلقة بتشديد اللام لانت طلاق ولك الطلاق بلها كناية تان كان فعلت كذا فافيه طلاك أو فهو طلاك فيما استظهره الشيخان لان المصدر لا يستعمل في العين الا نوسة ولا يضر الخطأ في الصيغة اذا لم يخل بالمعنى كالخطأ في الأعراب (وفروع) لو قال له طلقتي فقال هي مطاقة فلا يقبل ارادة غير هالان تقدم سؤالها يصرف اللفظ اليها ومن ثم لم يتقدم لها ذكر رجوع لنتية في نحو أنت طالق وهي غائبة أو هي طالق وهي حاضرة قال البغوي ولو قال ما كدت أن أطلقك كان اقرار بالطلاق انتهى ولو قال لوليا زوجها فقرر بالطلاق قال المزجد لو قال هذه زوجة فلان حكيم بار تفاع نكاحه وأفتى ابن الصلاح فيما لو قال رجل ان غبت عنها سنة فأنا لها زوج بأنه اقرار في الظاهر بزوال الزوجية بعد غيبته السنة فلها بعدهم بعد انقضاء عدتها تزوج بغيره (فوائد) ولو قال لا آخر أطلقت زوجته ملتسما الانشاء فقال نعم أو لا وقع وكان صريحا فاذا قال طلقت فقط كان كناية لان نعم متعينة للجواب وطلقت مستقلة فاحتملت الجواب والابتداء أما اذا قال له ذلك مستخبر فأجاب بنعم فقرار بالطلاق ويقع عليه ظاهر أو ان كذب ويدين وكذا وجهل حال السؤال فان قال أردت طلاقا ماضيا وراجعت صدق يمينه لاحتماله ولو قيل لمطلق أطلقت زوجته ثلاثا فقال طلقت وأراد واحدة صدق يمينه لان طلقت محتمل للجواب والابتداء ومن ثم لو قالت طلقتي ثلاثا فقال طلقتك ولم ينو عدد واحدة ولو قال لام زوجته ابنتك وطالق قال أردت بنته الاخرى صدق يمينه كما لو قال لزوجة وأجنبية احدا كما طالق وقال قصدت الأجنبية لتردد اللفظ بينهما فصحت اراستها بخلاف ما لو قال زينب طالق واسم زوجته زينب وقصدت أجنبية اسمها زينب فلا يقبل قوله ظاهر ابل يدين (مهمة) ولو قال عامي أعطيت تلاق فلانة بالناء أو طلاكها بالكاف أو دلاقتها بالدال وقع به الطلاق وكان صريحا في حقه ان لم يطاوعه لسانه الا على هذا اللفظ المبدل أو كان ممن لفته كذلك كما صرح به الجلال البلقيني واعتمده جمع متأخرون وأفتى به جمع من مشايخنا والافه كناية لان ذلك الابدال أصل في اللغة (و) يقع (بكناية) وهي ما يحتمل الطلاق وغيره ان كانت (معينة) لا يقع الطلاق (مقترنة بأولها) أي الكناية وتعبيرى بمقترنة بأولها هو ما رجحه كثير من واعتمده الاسنوي والشيخ زكريا تبع الجمع محققين ورجح في أصل الروضة الاكتفاء بالمقارنة لبعض اللفظ ولو لا آخره وهي (كانت هي حرام) أو حرمتك أو حلال الله علي حرام ولو تعارفوه طلاقا خلا للرافعي ولو نوى تحريم عينها أو نحو فرجها أو وطئها لم تحرم وعليه مثل كفارة يمين وان لم يطاوعه لسانه هذا الثوب أو الطعام حرام على فلقو لاشي فيه (و) أنت

(قوله أو بعده عنها)
أى أو عرف ان ذلك
اللفظ موضوع لاجل
البعد عنها أى عن عصمة
النكاح (قوله ويامطلقة
بتشديد اللام) أى المفتوحة
وأما بكسرها فكناية
لا فرق بين نحوى وغيره
فيقتقر الى نية وأما طلقك
الله فصريح وقد أحسن
من قال في ذلك
ما فيه الاستقلال بالانشاء
وكان مسند الذى الآله
فهو صريح ضده كناية
فكن لذل الصا بط ذاراية

(خلى) أى من الزوج فعلة بمعنى فاعلة أو برثة منه (وبائن) أى مفارقة (و) كانت (حرة) ومطلقة بتخفيف اللام أو أطلقتك (و) أنت (كأنى) أو بنتى أو أختى (و) كزنا بنتى لممكنة كونها بنته باحتمال السن وإن كانت معلومة النسب (و) كزنا بنتك وتركتك وقطعت نكاحك (وأزلتك) وأحللتك أى للزواج وأشركتك مع فلانة وقد طلقت منه أو من غيره (و) كزنا زوجى أى لاني طلقك وأنت حلال لغيرى بخلاف قوله للولى زوجها فإنه صريح (واعتدى) أى لاني طلقك وودعنى من الوداع أى لاني طلقك (و) كزنا طلاقك ولا حاجة لى فيك) أى لاني طلقك ولست زوجتى إن لم يقع فى جواب دعوى والا فإقرار (و) كزنا طلاقك) أو سقط طلاقك إن فعلت كذا (و) كزنا طلاقك واحد) وثنان فإن قصد به الإيقاع وقع والا فلا وملكك الطلاق أو طلقه وكذا سلام عليك على ما قاله ابن الصلاح ونقله شيخنا فى شرح المنهاج (لا) منها (كطلاقك عيب) أو نقص (ولا قلت) أو أعطيت (كلتكم أو حكمتكم) فلا يقع بها الطلاق وإن نوى به المثلث الطلاق لأنها ليست من الكنايات التى تحتل الطلاق بلا تعسف ولا اثر لا شتهارها فى الطلاق فى بعض القطر كما أفق به جمع من محقق مشايخ عصرنا ولو نطق بلفظ من هذه الألفاظ الملقاة عند اداة الفراق فقال له الآخر مستخبراً أطلقت زوجتك فقال نعم طانا وقوع الطلاق باللفظ الاول لم يقع كما أفق به شيخنا وسئل البلقينى عما لو قال لها أنت على حرام ووطن أنها طلقت به ثلاثاً فقال لها أنت طالق ثلاثاً ووقع الثلاث بالعبارة الاولى فاجاب بأنه لا يقع عليه طلاق بما أخبر به ثانياً على الظن المذكور انتهى ويجوز لمن ظن صدقه أن لا يشهد عليه (فرع) لو كتب صريح طلاق أو كناية ولم ينو إيقاع الطلاق فلفظ حال الكتابة أو بعد ما صرح ما كتبه نعم يقبل قوله أردت قراءة المكتوب لا الطلاق لاحتماله ولا يلحق الكناية بالصريح طلب المرأة الطلاق ولا قرينة غضب ولا اشتهاى بعض ألفاظ الكنايات فيه (و) (صدق منكرية) فى الكناية (ييمينه) فى انه ما نوى بها طلاقاً فالقول فى النية اثباتاً ونفى قول النوى إذا تعرف الامنه فإن لم تمكن مراجعة نية بموت أو فقد لم يحكم بوقوع الطلاق لأن الأصل بقاء العصمة (فروع) قال فى الباب من اسم زوجته فاطمة مثلاً فقال ابتداءً أو جواباً طلبها الطلاق فاطمة طالق وأراد غير هالم يقبل ومن قال لامرأته يا زينب أنت طالق واسمها عمرة طلقت للإشارة ولو أشار الى اجنبية وقال يا عمرة أنت طالق واسم زوجته عمرة لم تطلق ومضى قال امرأتى طالق مشير الاحدى امرأته وأراد الأخرى قبل يمينه ومن له زوجتان اسم كل واحدة منها فاطمة بنت محمد وعرف احدهما يزيد فقال فاطمة بنت محمد طالق ونوى بنت زيد قبل انتهى قال شيخنا لم يقبل فى المسئلة الاولى أى ظاهراً بل يدين نعم يتجه قبول ارادته لمطلقه اسمها فاطمة انتهى ولو قال زوجتى عائشة بنت محمد طالق وزوجته خديجة بنت محمد طلقت لأنه لا يضر الخطأ فى الاسم ولو قال لابنه المسكف قل لأمك أنت طالق ولم يرد التوكيل يحتمل التوكيل فإذا قاله لها طلقت كما تطلق به لو أراد التوكيل ويحتمل أنها تطلق وكون الابن غيباً لها بالحال قال الاسنوي ومدر ك التردد ان الامر بالامر بالشىء ان جعلناه كصدور الامر من الاول كان الامر بالاخبار بمنزلة الاخبار من الاب فيقع والا فلا اه قال الشيخ زكر وبالجمله فينبغى ان يستفسر فان تعذر استفساره عمل بالاحتمال الأول حتى لا يقع الطلاق بقوله بل بقول الابن لانه لان الطلاق لا يقع بالشك (ولو قال طلقك ونوى عدداً) اثنتين أو واحدة (وقع منوى) ولو فى غير موطنه فان لم ينو وقوع طلاقه واحدة ولو شك فى العدد الملفوظ أو المنوى فيأخذ بالاقول ولا يخفى الورع (فرع) لو طلقك واحدة وثنيتين فتقع به الثلاث كما هو ظاهر وبه أفق بعض محققى علماء عصرنا ولو قال له دخول بها أنت طالق طلقه بل طلقين فيقع به ثلاث كما صرح به الشيخ زكر فى شرح الروض (ويقع طلاق الوكيل) فى الطلاق (بطلقت) فلانة ونحوه وإن لم ينو عند الطلاق أنه مطلق لموكله (ولو قال لآخر أعطيت) أو جعلت بيدك (طلاق زوجتى) أو قال له رج بطلاقها واعطها (فهو توكيل) يقع الطلاق بتطبيق الوكيل لا بقول الزوج هذا اللفظ بل بحصول الفرقه من حين قول الوكيل متى شاء طلقت فلانة لا بأعلامها

(قوله مشير الاحدى امرأته) أراد الاخرى (الح) هذه فى اجتماع الإشارة والنية مع اختلاف موجبها فتقدم النية على الإشارة اما اذا اجتمعت الإشارة والعبارة واختلف موجبها غلبت الإشارة على العبارة فلو قال طلقت فلانة هذه وسماها بغير اسمها صح

الخبر بان فلانا أرسل يدي طلاقك ولا باع لامها ان زوجها طلق واذا قال له لا تعطه الا في يوم كذا فيطلق في اليوم الذي عينه أو بعده لا قبله ثم ان قصد التقييد يوم طلق فيه لا بعده (ولو قال لها) أي الزوجة المكلفة بمنجز (طلق نفسك ان شئت فهو تملك) للطلاق لا توكيل بذلك وبحث ان منه قوله طلقيني فقالت أنت طالق ثلاثا لكنه كناية فان نوى التفويض اليها طلقت والا فلا يخرج بتقييدي بالمكلفة غير الفساد عبارتها وبمنجز المعلق فلو قال اذا جاء رمضان فطلق نفسك لغاوا اذا قلنا انه تملك (فيشترط وقوع الطلاق) المفوض اليها (تطبيقها) ولو بكناية (فورا) بأن لا يتخلل فاصل بين تفويضه وايقاعها ثم لو قال لها طلق نفسك فقالت كيف يكون تطبيق نفسي ثم قالت طلقت وقع لانه فصل يسير (بطلقت) نفسي أو طلقت فقط لا بقبلت وقالت بعضهم كمختصر الروضة لا يشترط الفور في متى شئت فطلق متى شئت وجزم به صاحبا التنية والكفاية لكن المعتمد كما قال شيخنا انه يشترط الفورية وان أتى بنحو متى ويجوز له رجوع قبل تطبيقها كسائر العقود (فائدة) يجوز تعليق الطلاق كالمعقد بالشروط ولا يجوز له الرجوع فيه قبل وجود الصفة ولا يقع قبل وجود الشرط لو علمه بفعله شيئا ففعله ناسيا للتعلق أو جاهلا بأنه المعلق عليه لم يطلاق ولو علق الطلاق على ضرب من وجهه بغير ذنب فشمته فضر به لم يثبت ان ثبت ذلك والاصدق فتحلف (مهمة) يجوز الاستثناء بنحو الا بشرط أن يسمع نفسه وأن يتصل بالعدد المملوظ كطلقتك ثلاثا الا اثنتين فيقع طلاقه أو الواحدة فطلقتان ولو قال أنت طالق ان شاء الله لم يطلاق (وصدق مدعى اكرام) على طلاق (أو اغواء) حالته (أو سبق لسان) الى لفظ الطلاق (بيمينه ان كان ثم قرينة) كحبس وغيره في دعوى كونه مكرها وكرض واعتياد صرع في دعوى كونه مفسيا عليه وككون اسمها طالع أو طالبا في دعوى سبق للسان (والا) تكن هناك قرينة (فلا) يصدق الا بينة (تمة) من قال لزوجه يا كافرة مريدا حقيقة الكفر جرى فيها ما تقرر في الردة أو الشتم فلا طلاق وكذا ان لم يرد شيئا لأصل بقاء العصمة وجرى ان ذلك للشتم كثير مراد به كفر النعمة (فرع) في حكم المطلقة بالثلاث (حرم لحرم من طلقها) ولو قبل الوطء (ثلاثا ولعبد من طلقها اثنتين) في نكاح أو أنكحة (حتى تنكح) زوجها غيره بنكاح صحيح ثم يطلقها وتتقضى عدتها منه كما هو معلوم (ويوجب) بقبلها (حشفة) منه أو قدرها من فاقدتها مع اقتضاء لبكرو شرط كون الايلاج (بانتشار) للذكر أي معه وان قل أو عين بنحو أصعب ولا يشترط ازال وذلك للآية والحكمة في اشتراط التحلل التنفير من استيفاء ما يملكه من الطلاق (ويقبل قولها) أي المطلقة (في تحليل) وانقضاء عدة عندا مكان (وان كذبها الثاني) في وطئها لعسر اثباته (و) اذا ادعت نكاحا وانقضاء عدة وحلفت عليهما جاز (ل) الزوج (الاول نكاحها) وان ظن كذبها لان العبرة في العقود بقول أربابها ولا عبرة بظن المستند له ولو ادعى الثاني الوطء وأنكرته لم تحل للاول ولو قالت لم أنكح ثم كذبت نفسها وادعت نكاحا بشرطه جاز للاول نكاحها ان صدقها (ولو أخبرته) أي المطلقة زوجها الاول (انها تحللت ثم رجعت) وكذبت نفسها (قبلت) دعواها (قبل عقد) عليها للاول فلا يجوز له نكاحها (لا بعده) أي لا يقبل انكارها التحليل بعد عقد الاول لان رضاها بنكاحه يتضمن الاعتراف بوجود التحليل فلا يقبل منها خلافه (وان صدقها الثاني) في عدم الاصابة لان الحق تعلق بالاول فلم تقدر على ولا مصدقها على رفعه كما أتى به جمع من مشايخنا المحققين (تمة) انما يثبت الطلاق بالاقرار به بشهادة رجلين حريين عدلين فلا يحكم بوقوعه بشهادة الاناث ولو مع رجل أو كن أربعا ولا بالعبود ولو صلحاه ولا بالفساق ولو كان الفسق باخراج مكتوبة عنه وقتها بلا عذر ويشترط الاداء والقبول أن يسماه ويصير المطلق حين النطق به فلا يصح تحملها الشهادة اعتمادا على الصوت من غير أن يريا المطلق لجواز اشتباه الاصوات وأن يبين اللفظ الزوج من صريح أو كناية ويقبل فيه شهادة أي المطلقة وانها ان شهدا حسبه ولو تعارضت بينتا لتعلق وتنجيز قدمت الاولى لان معها زيادة علم بسماع التعليق (فصل) في الرجمة هي لفظة المارة من الرجوع وشرطه المرأة التي النكاح من طلاق غير بائن

(قوله تملك) أي معطى
حكم التمليكات على المعتمد
لان ما يتعلق بفرضها
كغيره من التمليكات منزل
منزلة قوله ملكتك
طلاقك ولذا اشترط
تكليفها وتكليفه (قوله
لنا) أي على قول التملك
لان التملك لا يصح تعليقه
كما اذا قال ملكتك هذا
العبد اذا جاء رأس الشهر
وجاز على قول التوكيل
كافي توكيل الاجنبي اه
كذا في الروضة (فائدة)
قال البحيري في مذهب
الامام أحمد بن حنبل
ان الولد اذا كان دون
عشر سنين يصح نكاحه
بنفسه ويصح طلاقه
ولا عدة عليه فان بلغ
عشرا وجبت العدة
وهذه العمل بها أحسن
من العمل بالملقة فان
بعض العلماء دعا على من
يعمل بها وعمله ما لم يعلم
انه محلل فان علم انه
محلل فلا يكفي عندهم
كما أخبرنا بذلك بعض
علماء الحنابلة

في العدة (صحر جوع مفارقة بطلاق دون أكثره) فهو ثلاث لحر وثنتان لعبد (عجائنا) بلا عوض (بعد ووطه) أي في عدة ووطه (قبل انقضاء عدة) فلا يصح رجوع مفارقة بغير طلاق كفسخ ولا مفارقة بدون ثلاث مع عوض كخلع لينوثها ومفارقة قبل ووطه اذ لا عدة عليها ولا من انقضت عدتها لانها صارت أجنبية ويصح تجديد نكاحهن باذن جديده وولي وشهود ومهر آخر ولا مفارقة بالطلاق الثلاث فلا يصح نكاحها الا بعد التحليل وانما يصح الرجوع (براجعت) أو رجعت (زوجتي) أو فلانة وان لم يقل إلى نكاحي أو إلى لسكن يسكن أن يزيد أحد ما مع الصيغة ويصح بردها إلى نكاحي وبمسكتها وأما عقد النكاح عليها باليجاب وقبول فكنية تحتاج إلى نية ولا يصح تعليقها كراجعتك إن شئت ولا يشترط الشهاد عليهما بل يسكن (فروع) يحرم التمتع برجمية ولو بمجرد نظر ولا حدان ووطي بل يمزو وتصدق يمينها في انقضاء العدة بغير الأشهر من أقراء أو وضع إذا أمكن وإن أنكره الزوج أو خالفت طاعتها لالنساء وتنت طي أرحامهن ولو ادعى رجعة في العدة وهي منقضية ولم تسكح فإن اتفقا على وقت الانقضاء كيوم الجمعة وقال راجعت قبله فقالت بل بعده حلفت أنها لا تعلم انه راجع فتصدق لان الأصل عدم الرجعة قبله فلو اتفقا على وقت الرجعة كيوم الجمعة وقالت انقضت يوم الخميس وقال بل انقضت يوم السبت صدق يمينه انها ما انقضت يوم الخميس لاتفاقهما على وقت الرجعة والأصل عدم انقضاء العدة قبله (ولو تزوج) رجل (مفارقة) ولو لم يلج (بدون ثلاث ولو بعد) أن نكحت (زوج آخر) ودخوله بها (عادت) إليه (بقيته) أي بقية الثلاث فقط من ثنتين أو واحدة

(قوله لا أطوك خمسة أشهر) ولو قال والله لا وطئتك أربعة أشهر فليس بمول ولو قال لا وطئتك خمسة أشهر فإذا مضت فوالله لا وطئتك سنة فإيلاً لكل منهما حكمه اه (قوله بالعود) أي المفسر بقوله وهو أن يسكها الخ (قوله فراقها) أي بطلاق أو غيره فلو ظاهر منها فاتبع صيغة الظهار بصيغة فراق فلا كفارة عليه

(فصل) الإيلاء حلف زوج بتصور ووطه على امتناعه من ووطه زوجته مطلقاً أو فوق أربعة أشهر كأن يقول لا أطوك أو لا أطوك خمسة أشهر أو حتى يموت فلان فإذا مضت أربعة أشهر من الإيلاء بلا ووطه فلها مطالبة بالفية وهي الوطه أو بالطلاق فإن أبي طلق عليه القاضي وينعقد الإيلاء بالحلف بالله تعالى وتعليق طلاق أو عتق أو التزام قرينة أو اذ وطى مختاراً بمطالبة أو دونها لزمته كفارة يمين أن حلف بالله (فصل) انما يصح الظهار بمن يصح طلاقه وهو أن يقول لزوجته أنت كظهر أمي ولو بدون طي وقوله أنت كأمي كناية وكالأم محرم لم يطر أنحرمها وتلزمه كفارة ظهار بالعود وهو أن يسكها زمناً يمكن فراقها فيه (فصل في العدة) هي مأخوذة من العدد لاشتغالها على عدد أقراء وأشهر غالباً وهي شرعاً مدة تترتب فيها المرأة لمرقة براءة رحمها من الحمل أو للتعب وهو اصطلاحاً ما لا يعقل معناه عبادة كان أو غيرها أو لتفجعها على زوج مات وشرعت أصالة صوناً للنسب عن الاختلاط (تجب عدة لفرة زوج حي) بطلاق أو فسخ نكاح حاضر أو غائب مدة طويلة (وطي) في قبل أو دبر بخلاف ما إذا لم يكن وطي وإن وجدت خلوة (وإن تيقن براءة رحم) كافي صغيرة وصغير (ولو وطه) حصل مع (شبهة) في حله كافي نكاح فاسد وهو كل ما لم يوجب حد طي الواطي (فرع) لا يستمتع بموطأة بشبهة مطلقاً مادامت في عدة شبهة حاملاً كانت أو غيره حتى تنقضي بوضع أو غيره لا اختلال النكاح بتعلق حق الغير قال شيخنا ومنه يؤخذ أنه يحرم عليه نظرها ولو بلا شهوة والخلوة بها وانما يجب لما ذكر عدة (بثلاثة قروء) والقروء هنا طهر بين دمي حيضتين أو حيض ونفاس فلو طلق من لم تحض أو لائم حاض لم يحسب الزمن الذي طلق فيه قرأ اذ لم يكن بين دمين بل لابد من ثلاثة أطهار بعد الحيضة المتصلة بالطلاق ويحسب بقية الطهر طهر رافى غير طهرها وتجب العدة بثلاثة أقراء (على حرة تحيض) لقوله تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء فن طلقت طاهر أو قد بقي من الطهر لحظة انقضت عدتها بالطعن في الحيضة الثالثة لا طلاق القروء على أقل لحظة من الطهر وإن وطى فيه أو حائضاً وان لم يبق من زمن الحيض إلا لحظة فتنقضي عدتها بالطعن في الحيضة الرابعة وزمن الطعن في الحيضة ليس من العدة بل يتبين به انقضاؤها (و) يجب عدة (بثلاثة أشهر) هلالية ما لم تطلق أثناء شهر والائتم المنكسر ثلاثين (ان لم تحض) أي الحرة أصلاً (أو) حاضت أو لائم انقطع و (يئست) من الحيض يلوغها إلى سن تئس فيه النساء من الحيض غالباً وهو

اثنان وستون سنة وقيل خمسون ولو حاضت من لم تحض قط في أثناء العدة بالاشهر اعتدت بالاطهار أو بدهام
تستأنف العدة بالاطهار بخلاف الآية (ومن انقطع حيضها) بعد ان كانت تحيض (بالاعلة) تعرف (لم تزوج
حتى تحيض أو تياس) ثم تعتد بالاقراء أو الاشهر وفي القديم هو مذهب مالك وأحمد أنها تتربص تسعة أشهر ثم
تعتد بثلاثة أشهر يعرف فراغ الرحم اذ هي غالب مدة الحمل وانصر له الشافعي بان عمر رضى الله عنه قضى به بين
المهاجرين والانصار ولم ينكر عليه ومن ثم أفتى به سلطان العلماء عز الدين بن عبد السلام والبارزى
والريعى واسماعيل الحضرمى واختاره البلقينى وشيخنا بن زياد رحمهم الله تعالى أمان انقطع حيضها بعلة
تعرف كرضاع ومرض فلا تزوج اتفاقا حتى تحيض أو تياس وان طالت المدة (و) تجب العدة (لوفاة) زوج حتى
(علي) حرة (رجعية وغير موطوءة) لصغر أو غيره وان كانت ذات اقراء باربعة أشهر وعشرة أيام ولياليها
للكتاب والسنة وتجب على المتوفى عنها زوجها العدة بما ذكر (مع احداد) يعنى يجب الاحداد عليها أيضا باى
صفة كانت للخبر المتفق عليه لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد طي ميت فوق ثلاث الا على زوج
أربعة أشهر وعشر أى فانه يحل لها الاحداد عليه هذه المدة أى يجب لان ما جاز بعد امتناعه واجب وللإجماع
على ارادته الا ما حكى عن الحسن البصرى وذكر الايمان للغالب أو لانه أبعد على الامتثال والافق لها أمان
يلزمها ذلك أيضا يلزم الولي أمره وليته به (تنبيه) الاحداد الواجب على المتوفى عنها زوجها ولو صغيرة ترك
لبس مصبوغ لزيينة وان خشن وبياح ابريسم لم يصنع وترك الطيب ولوليلاو التحلى نهارا بحلى ذهب أو فضة
ولو نحو خاتم أو قرط أو تحت الثياب للنبي عنه ومنه عمه باحدها ولو لؤلؤ ونحوه من الجواهر التى تتحل بها ومنها
العقيق وكذا نحو نحاس وحاج ان كانت من قوم يتحلون بهما وترك الاحتفال بائنا الحاجة وان كانت
سوداء ودهن شعر رأسها لاسائر البدن وحل تنظف بفسل وازال القسوخ وأكل تفل وندب احداد لبائنا بخلع أو
فسخ أو طلاق ثلاثا لا يفضى ترينها لفسادها وكذا الرجعية ان لم ترج عوده بالتزين فيندب وتجب على المعتدة
بالوفاة بطلاق بائن أو فسخ ملازمة مسكن كانت فيه عند الموت أو الفقرة الى انقضاء عدة ولها الخروج نهارا
لشراء نحو طعام وبيع غزل ولتجو احتطاب لاليلاو لو أوله خلافا لبعضهم لكن لما خرج ليلا الى دار جاره
الملاصق لازل وحديث ونحوها لكن بشرط أن يكون ذلك بقدر العادة وأن لا يكون عندها من يحدها
ويؤنسها على الوجه وان ترجع وتبيت في بيتها أما الرجعية فلا تخرج الا باذنه أو اضرة لان عليه القيام بجميع
مؤونتها كالزوجة ومثلها بائن حامل وتنتقل من المسكن لحوف على نفسها أو ولدها أو على المال ولو لغيرها كوديعة
وان قل وخوف هدم أو حرق أو سارق أو تأذت بالجيران اذى شديدا وعلى الزوج سكنى المفارقة ولو باجرة مالم
تكن ناشرة وليس له مساكنتها ولا دخول محل هي فيه مع انتفاء نحو المحرم فيحرم عليه ذلك ولو أعجمي وان كان
الطلاق رجعيا لان ذلك يجر الى الخلوة المحرمة بها ومن ثم لمزها منع ان قدرت عليه (و) كاعتد حرة بما ذكر
(اعتد غيرها) أى غير الحرة (بنصف) من عدة الحرة لانها على النصف في كثير من الاحكام (وكل الطهر
الثاني) اذا يظهر نصفه الا بظهور كله فلا بد من الانتظار الى ان يعود الدم (وتقتدان) أى الحرة والامة لوفاة
أو غيرها وان كانتا تحيضان (بوضع حمل) حملت الصاحب العدة ولو مضغة تتصور لو بقيت لا بوضع علة
(فرع) يلحق ذا العدة الولد الى أربع سنين من وقت طلاقه لان أنت به بعد نكاح لغير ذى العدة وامكان
لان يكون منه بأن أنت به لسته أشهر بعد نكاحه (وتصدق) المرأة (في) دعوى (انقضاء عدة) بغير أشهر ان
(أمكن) انقضاءها وان خالفت عاداتها أو كذبها الزوج اذ يمسر عليها اقامة البينة بذلك ولانها مؤمنة على ما في
رحمها وامكان الانقضاء بالولادة ستة أشهر ولحظتان وبالاقراء الحرة طلقت في طهر اثنان وثلاثون يوما ولحظتان
وفي حيض سبعة وأربعون يوما ولحظة (فائدة) يذنب تحليف المرأة على انقضاء العدة (ولا يقبل دعواها) أى
المرأة (عدم انقضائها) أى العدة (بعد تزوج) لاخر لان رضاها بالنكاح يتضمن الاعتراف بانقضاء العدة

(قوله وتجب العدة لوفاة
زوج الخ) هذا شروع منه في
بيان الضرب الثاني وهي فرقة
الموت وقد عقد لهذا المبحث
غير المصنف فصلا فقال
فصل عدة حرة وحائل أو
حامل بحمل لا يلحق
صاحب العدة لوفاة وان لم
توطأ أربعة أشهر وعشرة
أيام بلياليها لقوله تعالى
والذين يتوفون منكم ويذرون
أزواجا يتربصن بانفسهن
أربعة أشهر وعشر (قوله
تتصور لو بقيت) عبارة
غيره وتنقضى العدة بميت
لا علة ومضغة فيها صورة
أدى أخبر بها أهل الخبرة
بطريق الجزم ومنهم القوابل
وان خفيت تلك الصورة
على غير أهل الخبرة اذا عبرة
بهم لا بكل أحد فان لم يكن
فها صورة لكن قالوا لو بقيت
لتخلقت فكالتى فيها صورة

ولو ادعت بعد الطلاق الدخول فانكر صدق يمينه لان الاصل عدمه وعليها العدة مؤاخذه لها باقرارها وان رجعت وكذبت نفسها في دعوي الدخول لان الانكار بعد الاقرار غير مقبول (فرع) لو انقضت عدة الرجعية ثم تكلمت آخر فادعى مطلقها عليها أو الزوج الثاني رجعة قبل انقضاء العدة فثبت ذلك بيينة أو لم يثبت لكن أقر أي الزوجة والثاني له به أخذها لانه قد ثبت بالبيينة أو الاقرار ما يستلزم فساد النكاح ولها عليه الوطء مهر المثل فلو أنكر الثاني الرجعة صدق يمينه في انكاره لان النكاح وقع صحيحا والاصل عدم الرجعة أو أقرت هي دون الثاني فلا يأخذها التعلق حتى الثاني حتى تبين من الثاني اذ لا يقبل اقرارها عليه بالرجعة مادامت في عصمته لتعلق حقه بها أما اذا بان منه فقسلم للاول بلا عقد أو أعطت وجوب الاول قبل بينو تنهاهر المثل للحيولة الصادرة منها بينه وبين حقه بالنكاح الثاني حتى لو زال أخذت المهر لارتفاع الحيولة ولو تزوجت امرأة كانت في حيالة الزوج بان ثبت ذلك ولو باقرارها به قبل نكاح الثاني فادعى عليها الاول بقاء نكاحه وان لم يطلقها وهي تدعى انه طلقها وانقضت عدتها منه قبل ان تنكح الثاني ولا بيينة بالطلاق خلف انه لم يطلقها أخذها من الثاني لانها أقرت له بالزوجية وهو اقرار صحيح اذ لم يتفقا على الطلاق (وتنقطع عدة) بغير حمل (بمخالطة) مفارق لمفارقة (رجعية فيها) لا بائن ولو جمعت كخالطة الزوج وزوجته بان كان يحتل بها وتمكن عليها ولو في الزمن اليسير سواء أحصل وطء أم لا فلا تنقضي العدة لكن اذا زالت المعاشرة بان نوى انه لا يعود اليها كملت على ماضى وذلك لشبهة الفراش كالمزوجة حالها في العدة فلا يحسب زمن استفر اشه عنها بل تنقطع من حين الخلو ولا يبطل بها ماضى فتبني عليه اذا زالت ولا يحسب الاوقات المتخللة بين الخلوات (و) لكن (لارجمة) له عليها (بعدها) أي بعد العدة بالاقرار أو الاشهر على المتمدون ان لم تنقض عدتها لكن يلحقها الطلاق الى انقضائها والذي رجعه البلقيني انه لا مؤنة لها بعدها وجزم به غيره فقال لا تورث بينهما ولا يحد بوطئها (تمة) لو اجتمع عدة تاشخص على امرأة بان وطئ مطلقته الرجعية مطلقا أو البائن بشبهة تكفي عدة أخيرة منهما فتعده من فراغ الوطء وتدرج فيها بقية الاولى فان كرر الوطء استأنفت أيضا لكن لارجمة حيث لم يبق من الاولى بقية (فرع) في حكم الاستبراء وهو شرط تراض عن فهارق عند وجوده بسبب مما يأتي للعلم ببراءة زوجها أو للتعبد (يجب استبراء الحمل) تمتع أو (تزويج يملك أمة) ولو مقعدة بشرائه أو ارث أو وصية أو هبة مع قبض أو سبي بشرطه من القسمة أو اختيار تملك (وان ييقن براءة قرحم) كصغيرة وبكر وسواء أملكها من صبي أم امرأة أم من بائع استبرأها قبل البيع فيجب فيأذ كر بالنسبة لحل التمتع (وبزوال فراش) له (عن أمة موطوءة) غير مستولدة (أو مستولدة لعتقها) أي باعتاق السيد كل واحدة منهما أو موته لان استبرأ قبل اعتاق غير مستولدة مما زال عنها الفراش فلا يجب بل تزويج حالها اذا تشبه هذه منكوحة بخلاف المستولدة (و) يحرم بل (لا يصح تزويج موطوءة) أي المالك (قبل) مضى (استبراء) حذر من اختلاط الماءين أما غير موطوءة فان كانت غير موطوءة لا حد فله تزويجها مطلقا أو موطوءة غيره فله تزويجها من الماء منه وكذا من غيره ان كان الماء غير محترم أو مضت مدة الاستبراء منه ولو اعتق موطوءة فله نكاحها بالاستبراء (وهو) أي الاستبراء (لذات أقراء حيضة) كاملة فلا يكفي بقيتها الموجودة حالة وجوب الاستبراء ولو وطئها في الحيض حبلت منه فان كان قبل مضى أقل الحيض انقطع الاستبراء وبقى التحريم الى الوضع كالمزوجة من وطئها وهي طاهرة وان حبلت بعد مضى أقله كفي في الاستبراء لمضى حيض كامل لها قبل الحمل (ولذات أشهر) من صغيرة أو آيسة (شهر والحامل لا تتدب الوضغ) أي بوضع الحمل وهي التي حملها من الزنا أو المسببة الحامل أو التي هي حامل من السيد وزال عنها فراشه بعق سواء الحامل المستولدة وغيرها (وضعه) أي الحمل (فرع) لو اشترى نحو وثنية أو مربعة فحاضت ثم بعد فراغ الحيض أو في أثناءه ومثله الشهر في ذات الاشهر أسلمت لم يكف حيضها أو نحوه في الاستبراء لانه لا يستعقب حل التمتع الذي هو القصد في الاستبراء (وتصدق) المملوكة بلا يمين (في قولها حاضت) لأنه لا يعلم الامنها (وحرم

(قوله) كالمزوجة من وطئها
وهي طاهرة) أي ولا فرق
بين أن يكون ذلك الوطء
حراما كأن كان لغير شبهة
أو ليس بحرام كأن كان
لشبهة أو خوف فزنا فتنبه

في غير مسبية تمتع) ولو ينحو نظر بشهوة ومس (قبل) تمام (استبراء) لادائه الى الوطء المحرم ولا احتمال انها حامل محر فلا يصح نحو بيعها نعم تحل له الخلوة بها ما في المسبية فيحرم الوطء لا الاستمتاع بغيره من تقييل ومس لانه صلى الله عليه وسلم لم يحرم منها غيره مع غلبة امتداد الاعين والايدي الى مس الامام سيبا الحسن ولان ابن عمر رضي الله عنه قبل امة وقعت في سهمه من سبايا أو طاس وألحق الماوردي وغيره بالمسبية في حل الاستمتاع بغير الوطء كل من لا يمكن حملها كصبية وآيسة وحامل من زنا (فرع) لا نصير أمة فراش السيدها الا بوطء منه في قبلها ويعلم ذلك باقراره به أو بيينة فاذا ولدت للامكان من وطئه ولد الحق وان لم يعترف به (فصل في النفقة) من الاتفاق وهو الاخراج (يجب) المد الآتي وما عطف عليه (لزوجة) ولوامة ومريضة (مكنت) من الاستمتاع بها ومن نقلها الى حيث شاء عند أمن الطريق والمقصد ولو بر كوب بحر غلبت فيه السلامة فلا تجب بالمقد خلافا للقديم وانما تجب بالتمكين بما في صدق هو يمينه في عدم التمكين وهي في عدم النشوز والاتفاق عليها اذا مكنت من يمكن التمتع بها ولو من بعض الوجوه وجبت مؤنتها وان كان الزوج طفلا لا يمكن جماعه اذا لم تنع من جهتها وان عجزت عن وطئه بسبب غير الصغر كرتق أو مرض أو جنون لان عجزت بالصغر بان كانت طفلة لا تحتل الوطء فلا نفقة لها وان سلمها الولي الى الزوج اذا لا يمكن التمتع بها كالناشئة بخلاف من تحتلها ويثبت ذلك باقراره وبشهادة البينة به أو بانها في غيبته باذلة للطاعة ملازمة للسكن ونحو ذلك ولها مطالبة بها ان أراد سفر او طويلا (ورجعية) وان كانت حائلا أي يجب لها ما ذكر ما عدا آلة التنظيف لبقائه حبسه لها وقد رتبه على التمتع بها بالرجعة ولا متناعه عنها لم يجب لها آلة التنظيف ويسقط مؤنتها ما يسقط مؤنة الزوجة كالنشوز وتصدق في قدر اقراها يمين ان كذبها والا فلا يمين وتجب النفقة أيضا المطلقة حامل بائن بالطلاق الثلاث أو الخلع أو الفسخ بغير مقارن وان مات الزوج قبل الوضع ما لم تنشز ولو اتفق بظنه فبان عدمه رجع عليها أما اذا بان الحامل بموته فلا نفقة وكذا النفقة لزوجة تلبست بعدة شبهة بان وطئت بشبهة وان لم تجبل لا انتفاء التمكين اذ يحال بينه وبينها الى انقضاء العدة ثم الواجب له يجوز زوجة بمن مر (مد طعام) من طالب قوت محل اقامتها لا اقامته ويكفي دفعه من غير ايجاب وقبول كالدخول في الذمة قال شيخنا ومنه يؤخذ ان الواجب هنا عدم الصارف لا قصد الاداء خلافا لابن المقرئ ومن تبعه (على مفسر) ولو بقوله ما لم يتحقق له مال وهو من لا يملك ما يخرجه عن المسكنة (ولو مكتسبا) وان قدر على كسب واسع (و) على (رقيق) ولو مكاتب وان كثر ماله (ومدان على مفسر) وهو من لا يرجع بتكليفه مدين مفسرا (ومدو نصف على متوسط) وهو من يرجع بذلك مفسرا وانما تجب النفقة وقت طلوع فجر كل يوم فيوم (ان لم تأكله) على العادة برضاها وهي رشيدة فلأولئك معه دون الكفاية ويجب لها تمام الكفاية على الاوجه وتصدق هي في قدر ما اكلته ولو كلفها مؤاكلته من غير رضاها أو واكلته غير رشيدة بلا اذن ولي فلا تسقط نفقتها به وحينئذ هو متطوع فلا رجوع له بما اكلته خلافا للبلقيني ومن تبعه ولو زعمت انه متطوع وزعم انه مؤدع النفقة تصدق بيمينه على الاوجه وفي شرح المنهاج لو أضافها رجل اكراما له سقطت نفقتها ويكلف من أراد سفر او طويلا طلاقها أو توكيل من ينفق عليها من مال حاضر ويجب ما ذكر (بإدم) أي مع آدم اعتيد وان لم تأكله كسمن وزيت وتمر ولو تنازعا فيه أو في اللحم الآتي قدره قاض باجتهاده مغاوتافي قدر ذلك بين المفسر وغيره وتقدير الحاوي كالنص بأوقية زيت أو سمن تقريبا ويجب أيضا لحم اعتيد قدرا ووقتا بحسب يساره واعساره وان لم تأكله أيضا فان اعتيد مرة في الاسبوع فالاولى كونه يوم الجمعة أو مرتين فالجمعة والثلاثاء والنص أيضا رطل لحم في الاسبوع على المفسر ورطلان على المفسر محمول على قلة اللحم في أيامه بمصر فيزداد بقدر الحاجة بحسب عادة المحل والاوجه انه لا آدم يوم اللحم ان كفاها غداء وعشاء والاوجب (و) مع (ملح) وحطب (وما مشرب وملح) لتوقف الحياة عليه (و) مع (مؤنة) كاجرة طحن وعجن وخبز وطبخ ما لم تكن من قوم اعتادوا ذلك بانفسهم كاجزم به ابن الرفعة والاذرعي وجزم غيرهما بانه لا فرق (و) مع (آلة) لطبخ أو كل

(قوله لم يحرم منها غيره)
أي في قوله صلى الله عليه وسلم
في سبايا أو طاس الآتي بيانه
ألا لاوطأ حامل حتى تضع
ولا غير ذات حمل حتى تحيض
حيضة (قوله ويثبت ذلك)
أي التمكين المعتبر (قوله ولو
رجعية) أي لا فرق بين من
طلقت رجعا ومن لم تطلق
أصلا بخلاف من طلقت طلاقا
بائنا فانها ان كانت حائلا فلا
نفقة لها وان كانت حاملا
فيسبغ الشارح بوجوبها
لها ما لم تنشز (قوله ويجب
ما ذكر) أي من المد ونحوه

انها كالصاحبة لانه ان تلفظ باهداء أو قصده ملكته من غير جهة الزوجية والا فهو ملكه وأمام صرف العرس
فليس بواجب فاذا صرفته باذنه ضاع عليه وأما الدفع أي المهر فان كان قبل الدخول استرده والا فلا تقر به به فلا
يسترده بالنشوز (وتسقط) المؤن كلها (بنشوز) منها اجماعاً أي بخروج عن طاعة الزوج وان لم تأثم كصغيرة
ومجنونة ومكرهة (ولو ساعة) أي ولو لحظة فتسقط نفقة ذلك اليوم وكسوة ذلك الفصل ولا توزع على زمني
الطاعة والنشوز ولو جهل سقوطها بالنشوز فانفق رجوع عليها ان كان ممن يخفى عليه ذلك وانما لم يرجع من
أنفق في نكاح أو شراء فاسد وان جهل ذلك لانه شرع في عقدتها على أن يضمن المؤذن بوضع اليد ولا كذلك
هنا وكذا من وقع عليه طلاق باطناً ولم يعلم به فانفق مدة ثم علم فلا يرجع بما أنفق على الاوجه ويحصل النشوز
(يمنع) الزوجية والزوج (من تمتع) ولو بنحو لمس أو بموضع عينه (لا) ان منعه عنه (لعذر) ككبراً لتهيج
لا تحتمله ومرض بها يضر معه الوطء وقرح في فرجها وكنز حوض ويثبت كبراً لتهب قراره أو برجلين من
رجال الحتان ويحتالان لا انتشار ذكره بأي حيلة غير ايلاج ذكره في فرج محرم أو دبره أو بربع نسوة فان لم
يمكن معرفته الا بنظرهن اليها مكشوف في الفرجين حال انتشار عضوه جاز ليشهدن * (فرع) * لها منع التمتع
لقبض الصداق الحال اصاله قبل الوطء بالغه مختارة اذ لا الامتناع حينئذ فلا يحصل النشوز ولا تسقط النفقة
بذلك فان منع لقبض الصداق المؤجل أو بعد الوطء طائفة فتسقط فلو منته لذلك بعد ووطئها مكرهة أو
صغيرة ولو بتسليم الولي فلا ولو ادعى وطأها بتمكينها وطلب تسليمها اليه فانكرته وامتنعت من التسليم صدقت
(وخروج من مسكن) أي المحل الذي رضي باقامتها فيه ولو بيتها أو بيت أبيها ولو لعمالة وان كان الزوج غائباً
بتفصيله الآتي (بلاذن) منه ولا ظن لرضاه وغرضها بغير رضاه ولو لزيارة صالح أو عيادة غير محرم أو الى
مجلس ذكر عصيان ونشوز وأخذ الاذرى وغيره من كلام الامام ان لها اعتماد العرف الدال على رضا أمثاله
بمثل الخروج الذي تريده قال شيخنا وهو محتمل ما لم تعلم منه غيرة تقطعه عن أمثاله في ذلك (تنبيه) يجوز لها
الخروج في مواضع منها إذا أشرف البيت على الانهدام وهل يكفي قولها خشيت انه داهم أو لا بد من قرينة
تدل عليه عادة قال شيخنا كل محتمل والا قرب الثاني ومنها اذا خافت على نفسها أو مالها من فاسق أو سارق
ومنها اذا خرجت الى القاضي لطلب حقها منه ومنها خروجها لتعلم العلوم العينية والاستفتاء حيث لم يفنها الزوج
الثقة أو محرماً فيها استظهره شيخنا ومنها اذا خرجت الى اكتساب نفقة بتجارة أو سؤال أو كسب اذا
أعسر الزوج ومنها اذا خرجت على غير وجه النشوز في غيبة الزوج عن البلد بلاذنه لزيارة أو عيادة قريب
لا أجنبي أو أجنبية على الاوجه لان الخروج لذلك لا يعد نشوزاً عرفاً قال شيخنا وظاهر ان محل ذلك ان لم
يمنعها من الخروج أو يرسل اليها بالمنع (وبسفرها) أي بخروجها وحدها الى محل يجوز القصر منه للسافر
ولو لزيارة أبيها وللحج (بلاذن) منه ولو لفرضه ما لم تضطر كان جلا جميع اهل البلد أو بقي من لا تأمن معه
(و) باذنه ولكن (لفرضها) أو لفرض أجنبي فتسقط المؤن على الاظهر لعدم التمكين ولو سافرت باذنه
لفرضها مما يقتضي المرجح في الايمان فيما اذا قال لزوجته ان خرجت لغير الحمام فانت طالق فخرجت لها
ولغيرها انها لا تطلق عدم السقوط هنا لكن نص الامام والمختصر يقتضي السقوط (لا) بسفرها (معه) أي
الزوج باذنه ولو في حاجتها ولا يسفرها باذنه لحاجته ولو مع حاجة غيره فلا تسقط المؤن لانها يمكنه وهو المفقوت
لحقه في الثانية وفي الجواهر وغيره عاين الماوردي وغيره لو امتنعت من النقلة معه لم تجب النفقة الا ان كان يتمتع
بها في زمن الامتناع فتجب ويصير تمتعه بها عفو عن النقلة حينئذ اه قال شيخنا وقضيته جريان ذلك في
سائر صور النشوز وهو محتمل وتسقط المؤن ايضا باغلاقها الباب في وجهه وبدعواها طلاقاً بائناً كذباً وليس من
النشوز شتمه واذاؤه باللسان وان استحققت التأديب (مهمة) لو تزوجت زوجة المفقود غيره قبل الحكم بوته
سقطت نفقتها ولا تعود الابعاء عودها الى طاعته بعد التفريق بينهما * (فائدة) * يجوز للزوج منعها من

(قوله المؤن كلها) وكذلك
يسقط قسمها في الدور
الذي نشزت فيه وما بعده
مادامت ناشزة فيه وان لم
تأثم بالنشوز كصغيرة
ونحوها ما لم ترجع قبل
نوبتها المختصر من حاشية
ابن قاسم نقله مصححه
(قوله بموضع عينه) أي
كيدها وعينها وغذها (قوله
لعذر) ومثله ما اذا منعت تدللاً
فانه لا يعد نشوزاً اشيخنا
باجوري كتبه مصححه

انها كالصلحة لانه ان تلفظ باهداء أو قصده ملكته من غير جهة الزوجية والا فهو ملكه وأمام صرف العرس
فليس بواجب فاذا صرفته باذنه ضاع عليه وأما الدفع أى المهر فان كان قبل الدخول استرده والا فلا تقرره به فلا
يسترده بالنشوز (وتسقط) المؤن كلها (بنشوز) منها اجها أى بخروج عن طاعة الزوج وان لم تأثم كصغيرة
ومجنونة ومكرهة (ولو ساعة) أى ولو لحظة فتسقط نفقة ذلك اليوم وكسوة ذلك الفصل ولا توزع على زماني
الطاعة والنشوز ولو جهل سقوطها بالنشوز فأنفق رجوع عليها ان كان بمن يخفى عليه ذلك وانما لم يرجع من
أنفق في نسكاح أو شراء فاسد وان جهل ذلك لانه شرع في عقدائها على أن يضمن المؤذن بوضع اليد ولا كذلك
هنا وكذا من وقع عليه طلاق باطنا ولم يعلم به فأنفق مدة ثم علم فلا يرجع بما أنفقته على الاوجه ويحصل النشوز
(بمنع) الزوجة والزواج (من تمتع) ولو بنحو لمس أو بموضع عينه (لا) ان منعه عنه (لعذر) ككبر آلتها بحيث
لا تحتمله ومرض بها يضر معه الوطء وقرح في فرجها وكبح حيض ويثبت كبر آلتها باقراره أو برجلين من
رجال الحتان ويحتملان لا تتشاز ذكره بأى حيلة غير ايلاج ذكره في فرج محرم أو دبره أو بربع نسوة فان لم
يمكن معرفته لا ينظرهن اليه ما مكشوفى الفرجين حال انتشار عضوه جاز ليشهدن * (فرع) * لما منع التمتع
لقبض الصداق الحال اصاله قبل الوطء بالفه مختارة اذها الامتناع حينئذ فلا يحصل النشوز ولا تسقط النفقة
بذلك فان منعت لقبض الصداق المؤجل أو بعد الوطء طاعة فتسقط فلو منعه لذلك بعد وطئها مكرهة أو
صغيرة ولو بتسليم الولي فلا ولو ادعى وطأها بتمكينها وطلب تسليمها اليه فأنكرته وامتنعت من التسليم صدقت
(وخروج من مسكن) أى المحل الذى رضى باقامتها فيه ولو بيتها أو بيت أبيها ولو لعيادة وان كان الزوج غائبا
بتفصيله الآتى (بلاذن) منه ولا ظن لرضاه غروجهما بغير رضاه ولو لزيارة صالح أو عيادة غير محرم أو الى
مجلس ذكر عصيان ونشوز وأخذ الأذرى وغيره من كلام الامام ان لها اعتماد العرف الدال على رضا أمثاله
بمثل الخروج الذى تريده قال شيخنا وهو محتمل ما لم تعلم منه غيرة تقطعه عن أمثاله في ذلك (تنبيه) يجوز لها
الخروج في مواضع منها إذا أشرف البيت على الانهدام وهل يكفي قولها خشيت انهدامه أو لابد من قرينة
تدل عليه عادة قال شيخنا كل محتمل والا قرب الثانى ومنها اذا خافت على نفسها أو مالها من فاسق أو سارق
ومنها اذا خرجت الى القاضي لطلب حقها منه ومنها خروجهما لتعلم العلوم العينية والاستفتاء حيث لم يغنها الزوج
الثقة أو محرما فيها استظهره شيخنا ومنها اذا خرجت الى اكتساب نفقة بتجارة أو سؤال أو كسب اذا
أعسر الزوج ومنها اذا خرجت على غير وجه النشوز في غيبة الزوج عن البلد بلاذنه لزيارة أو عيادة قريب
لا أجنبى أو أجنبية على الاوجه لان الخروج لذلك لا يمد نشوزا عرفا قال شيخنا وظاهر ان محل ذلك ان لم
يمنعها من الخروج أو يرسل اليها بالمنع (وبسفرها) أى بخروجها وحدها الى محل يجوز القصر منه للسافر
ولو لزيارة أبيها أو لل حج (بلاذن) منه ولو لغرضه ما لم تضطر كان جلا جميع اهل البلد أو بقى من لا تأمن معه
(و) باذنه ولكن (لغرضها) أو لغرض أجنبى فتسقط المؤن على الاظهر لعدم التمكين ولو سافرت باذنه
لغرضها معا فتقتضى المرجح فى الايمان فما اذا قال لزوجته ان خرجت لغير الحمام فانت طالق فخرجت لما
ولغيرها انما لا تطلق عدم السقوط هنا لكن نص الامام والمختصر يقتضى السقوط (لا) بسفرها (معه) أى
الزوج باذنه ولو فى حاجتها ولا يسفرها باذنه لحاجته ولو مع حاجة غيره فلا تسقط المؤن لانها ممكنة وهو المفوت
لحقه فى الثانية وفى الجواهر وغيره عاين الماوردى وغيره لو امتنعت من النقلة معه لم تجب النفقة الا ان كان يتمتع
بها فى زمن الامتناع فتجب ويصير تمتعها عفو عن النقلة حينئذ اه قال شيخنا وقضيته جريان ذلك فى
سائر صور النشوز وهو محتمل وتسقط المؤن ايضا باغلاق الباب فى وجهه وبدعوها طلاقا باثنا كذبوا وليس من
النشوز شتمه واذاؤه باللسان وان استحقت التأديب (مهمة) لو تزوجت زوجة المفقود غيره قبل الحكم بموته
سقطت نفقتها ولا تعود الا بعهدها الى طاعته بعد التفريق بينهما * (فائدة) * يجوز للزوج منعها من

(قوله المؤن كلها) وكذلك
يسقط قسمها فى الدور
الذى نشرت فيه وما بعده
مادامت ناشرة فيه وان لم
تأثم بالنشوز كصغيرة
ونحوها ما لم ترجع قبل
نوبتها مختصرا من حاشية
ابن قاسم نقله مصححه
(قوله بموضع عينه) أى
كيدها وعينها وغذها (قوله
لعذر) ومثله ما اذا منعت تدللا
فانه لا يمد نشوزا له شيخنا
باجورى كتبه مصححه

الخروج من المنزل ولو لموت أحد أبويها أو شهو دجننازته ومن أن تمكن من دخول غير خادمة واحدة لمنزله ولو أبويها أو ابنهما من غيره لكن يكره منع أبويها حيث لا عذر فإن كان المسكن ماسكهم لم يمنع شيئا من ذلك الا عند الرية (تتمه) لو نشزت بالخروج من المنزل فغاب وأطاعت في غيبته بنحو عودها للمنزل لم تجب مؤنهاما دام غابا في الاصح لخروجها عن قبضته فلا بد من تجديد تسليم وتسليم ولا يحصلان مع الغيبة فالطريق في عود الاستحقاق ان يكتب الحاكم الى قاضي بلده ليثبت عودها للطاعة عنده فاذا علم وهادأ أو أرسل من يتسدها له أو ترك ذلك لغير عذر حاد الاستحقاق وقضية قول الشافعي في القديم ان النفقة تعود عندها للطاعة لان الواجب في القديم العقد لا التمكين وبه قال مالك وصرحوا أن نشوزها بالردة يزول باسلامها مطلقا زال المسقط وأخذ منه الاذرعى انها لو نشزت في المنزل ولم تخرج منه كأن منعتة نفسها فغاب عنها ثم طاعت للطاعة عادت نفقتها من غير قاض وهو كذلك على الاصح ولو التمس زوجة غائب من القاضي أن يفرض لها فرضا عليه اشترط ثبوت النكاح واقامتها في مسكنه وحلفها على استحقاق النفقة وانها لم تقبض منه نفقة مدة مستقبله حينئذ يفرض لها عليه نفقة المعسر الا ان ثبت يساره* (فرع في فسخ النكاح)* وشرع دفع الضرر للمرأة يجوز (لزوجة مكلفة) أي بالغة عاقلة لا لولي غير المكلفة (فسخ نكاح من) أي زوج (أعسر) مالا وكسبالا نقابه حالالا (باقل نفقة) تجب وهو مد (أو) أقل (كسوة) تجب قميص وخمار وجبة شتاء بخلاف نحو سراويل ونعل وفرش وغدة والاواني لعدم بقاء النفس بدونهما فلا فسخ بالاعسار بالادم وان لم يسغ القوت ولا بنفقة الخادم ولا بالعجز عن النفقة الماضية كنفقة الامس وما قبله لتزويجها من غيره (أو) أعسر (بمسكن) وان لم يعتاده (أو) أعسر (بغير) واجب حال لم تقبض منه شيئا حال كون الاعسار به (قبل وطء) طائفة فلها الفسخ للعجز عن تساميم العوض مع بقاء العوض بحاله وخيارها حينئذ عقب الرفع الى القاضي فوري فيسقط الفسخ تاخيرها بلا عذر كجهل ولا فسخ بعد الوطء لتلف العوض به وصيرورة العوض ديناني الذمة فلو وطئها مكرهه فلها الفسخ بعده أيضا قال بعضهم الا ان سدها الولي له وهي صغيرة بغير مصلحة فتحبس نفسها بغير دلو غيا فلها الفسخ حينئذ ان عجز عنه ولو بعد الوطء لان وجوده هنا كعدمه أما اذا قبضت بعضه فلا فسخ لها على ما أفق به ابن الصلاح واعتمده الاسنوي والزر كشي وشيخنا وقال البارزي كالجور جرى لها الفسخ أيضا واعتمده الاذرعى (تذنيه) يتحقق العجز عما مر بغيبة ماله لمسافة القصر فلا يلزمها العسر الا ان قال أحضره مدة الاهمال أو بتأجيل دينه بقدر مدة احضار ماله الغائب بمسافة القصر أو بحلوله مع اعسار المدين ولو الزوجة لانها في حالة الاعسار لاتصل لحقها والمعسر منظر وبعدم وجدان المسكتسب من يستعمله ان غلب ذلك أو بعروض ما يمنعه عن السكسب (فائدة) اذا كان للمرأة على زوجها الغائب دين حال من صداق أو غيره وكان عندها بعض ماله ودية فهل لها ان تستقبل باخذه لدينها بالرفع الى القاضي ثم تفسخ به أو لا فأجاب بعض أصحابنا ليس للمرأة المذكورة الاستقلال باخذ حقها بل ترفع الامر الى القاضي لان النظر في مال الغائبين للقاضي نعم ان علمت أنه لا يأذن لها الا بشيء ياخذ منه فاجاز لها الاستقلال بالاخذ اذا فرغ المال وأرادت الفسخ باعسار الغائب فان لم يعلم المال أهددت اعساره وانه لا مال له حاضر ولا ترك نفقة وأثبتت الاعسار وحلفت على الأخيرين ناوية بعدم ترك النفقة وعدم وجودها الآن وفسخت بشرطه وان علم المال فلا بد من بينة بفراغه ايضا تنبي (فلا فسخ) على المعتمد (بامتناع غيره) مو سر او متوسطا من الاتفاق حضر او غاب (ان لم ينقطع خبره) فان انقطع خبره ولا مال له حاضر جاز لها الفسخ لان تذر واجبها باق طاع خبره كعدمه بالاعسار كما جزم به الشيخ زكريا وخالفه تلميذه شيخنا واختار جمع كثير من محقق المتأخرين في غائب تذر تحصيل النفقة منه الفسخ وقوام ابن الصلاح وقال في فتاويه اذا تذرت النفقة لعدم مال حاضر مع عدم امكان أخذها منه حيث هو بكتاب حكيم وغيره لكونه لم يعرف موضعه او عرف ولكن تذرت مطالبته عرف حاله في اليسار والاعسار أو لم يعرف فلها الفسخ بالحكم والافتاء بالفسخ

(قوله ثم عادت للطاعة)
انظر باي شيء يحصل عودها
هل هو بقصدها الرجوع
الى طاعته او بعلمه بذلك
القصد اولاد من صريح
لفظ يدل على طاعتها ويبلغه
الخبر وهذا هو المتبادر ولم
يتوقف على قاض (قوله لعدم
بقاء النفس) باسكان الفاء
اي ليتوقف بقاء الروح
عليها

هو الصحيح انتهى ونقل شيخنا كلامه في الشرح الكبير وقال في آخره وأفتى بما قاله جمع من متأخري العيين
وقال العلامة المحقق الطنبغاوي في فتاويه والذي نختاره تبعاً للآئمة المحققين انه اذا لم يكن له مال كما سبق لما
الفسخ وان كان ظاهر المذهب خلافه لقوله تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج ولقوله صلى الله عليه وسلم
بمشت بالخيفية السمحة ولان مدار الفسخ على الاضرار ولا شك ان الضرر موجود فيها اذا لم يمكن الوصول الى
النفقة منه وان كان موسراً اذ سر الفسخ هو تضرر المرأة وهو موجود لا سيما مع اعسارها فيكون تمذراً وصولها
الى النفقة حكمه حكم الاعسار انتهى وقال تلميذه شيخنا خاتمة المحققين وابن زياد في فتاويه وبالجملة فالمذهب
الذي جرى عليه الرافعي والنووي عدم جواز الفسخ كما سبق واختار الجواز وجزم في قتيله أخرى بالجواز
(ولا) فسخ باعسار بنفقة ونحوها أو بمهر (قبل ثبوت اعساره) أي الزوج باقراره أو بينة تذكر اعساره
الآن ولا تكفي بينة ذكرت أنه غاب معسر أو يجوز للبينة الاعتماد في الشهادة على استصحاب حالته التي غاب
عليها من اعسار أو يسار ولا تسأل من أين لك أنه معسر الآن فلو صرح بمستنده بطلت الشهادة (عند قاض)
أو محكم فلا بد من الرفع اليه فلا ينفذ ظاهره ولا باطنا قبل ذلك ولا يحسب عدتها الا من الفسخ قال شيخنا فان
فقد قاض ومحكم بمحلها أو عجزت عن الرفع الى القاضي كان قال لا فسخ حتى تمطيني ما لا استقلت بالفسخ
للضرورة وينفذ ظاهره او كذا باطنا كما هو ظاهر خلافه من قيد بالاول لان الفسخ مبني على أصل صحيح وهو
مستلزم للنفوذ باطنا مراًيت غير واحد جزموا بذلك انتهى وفي فتاوى شيخنا ابن زياد لم تجز المرأة عن بينة
الاعسار جازها الاستقلال بالفسخ انتهى وقال الشيخ عطية المحكي في فتاويه اذا تمذّر القاضي أو تمذّر الاثبات
عنده لفقد الشهود أو غيبتهم فلها أن تشهد بالفسخ وتفسخ بنفسها كما قالوا في المارتمن اذا غاب الراهن وتمذّر
اثبات الرهن عند القاضي أن له بيع الرهن دون مراجعة قاض بل هذا أم وأعم وقوا اه (ف) اذا توفرت
شروط الفسخ من ملازمته المسكن اذا غاب عنها وهي فيه وعدم صدور نشوز منها وحلفت عليهما وعلى ان
لا مال له حاضر ولا ترك نفقة وأثبتت الاعسار بنحو النفقة على المعتمد أو تمذّر تحصيلها على المختار (يمهل)
القاضي أو المحكم وجوباً ثلاثة من الايام وان لم يستمهله الزوج ولم يرج حصول شيء في المستقبل ليتحقق اعساره
في فسخ غير اعساره بمهر فانه على الفور وأفتى شيخنا أنه لا امهال في فسخ نكاح الغائب (ثم) بعد امهال الثلاث
بديالها (يفسخ هو) أي القاضي أو المحكم أثناء الرابع لخبر الدارقطني والبيهقي في الرجل لا يجد شيئاً ينفق على
امرأته يفرق بينهما وقضى به عمر وعلي وأبو هريرة رضي الله عنهم قال الشافعي رضي الله عنه ولا أعلم أحداً من
الصحابة خالفهم ولو فسخت بالحكم على غائب فعاد ادعى ان له مالاً بالبلد لم يطل كما أفتى به النزاع الى الان ثبت
أنه ائتمله ويسهل عليها أخذ النفقة منه بخلاف نحو عقار وعرض لا يتيسر بيعه فانه كالمدم (أو) تفسخ (هي)
باذنه) أي القاضي بلفظ فسخت النكاح فلو سلم نفقة الرابع فلا تفسخ بما مضى لانه صار ديناً ولو أعسر بعد أن سلم
نفقة الرابع بنفقة الخامس بنت على المدة ولم تستأنفها وظهر قولهم انه لو أعسر بنفقة السادس استأنفتها وهو
محتمل ويحتمل أنه ان تخللت ثلاثة وجب الاستئناف أو أقل فلا كما قاله شيخنا ولو تبرع رجل بنفقة لم يلزمها
القبول بل لها الفسخ (فرع) لها في مدة الامهال والرضا باعساره الخروج نهاراً قهر عليه لسؤال نفقة أو
اكتسابها وان كان لها مال وأمكن كسبها في بيتها وليس له منها لان حبسه لها انما هو في مقابلة انفاقه عليها
وعليها رجوع الى مسكنها لئلا يلا نه وقت الايواء دون العمل ولها منعه من التمتع بها نهاراً وكذا ليلا لكن تسقط
نفقتها عن ذمته مدة المنع في الليل قال شيخنا وقياسه أنه لا نفقة لما زمن خروجها للكسب انتهى (فروع)
لا فسخ في غير مهر لسيدامة وليس له منها من الفسخ بغيره ولا الفسخ به عند رضاها باعساره أو عدم تكليفها
لان النفقة في الاصل لها بل له الجأؤا هاليه بان لا ينفق عليها ويقول لها فسخي أو جوعي دفعا للضرر عنه ولو زوج
أمته بمهر واستخدمه فلا فسخ لها ولا له اذ مؤنتها عليه ولو أعسر سيد المستولدة عن نفقتها قال أبو زيد

(قوله اذا لم يكن له مال) أي
اصلاً او كان وتمذّر الاستيفاء
منه ولو لتقلب الزوج
لشوكته (قوله بالخيفية) أي
المائلة الى الدين القيم بمعنى
المستقيم أي التي لا عوج جاج
فيها بل هي في غاية الاستقامة
والسمحة السهلة التي
لا يكلف فيها احداً لا وسعه

أجبر على عتقها أو تزويجها (فائدة) لو فقد الزوج قبل التمسكين فظاهر كلامهم لا فسخ ومذهب مالك رحمه الله
لا فرق بين الممكنة وغيرها إذا تضررت النفقة وضربت المدة وهي عندهم. للفحص عنه ثم يجوز الفسخ (تتمه)
يجب على مومس ذكر أو أنثى ولو بكسب يليق به بما فضل عن قوته وقوت مومسه وليتته وإن لم يفضل عن دينه
كفاية نفقة وكسوة مومس ودواء لاصل وإن علا ذكر أو أنثى وفرع وإن نزل كذلك إذا لم يملكها وإن اختلفا
دينا بان كان أحدهما حرياً أو مرتداً قال شيخنا في شرح الإرشاد ولا إن كان زانياً محصناً أو تاركاً للصلاة
خلافاً لما قاله في شرح المنهاج ولا إن بلغ فرع وترك كسباً لا تقا ولا أثر لقدرة أم أو بنت على النكاح لكن تسقط
نفقتها بالعقد وفيه نظر لأن نفقتها على الزوج إنما تجب بالتمسكين كما مروا أن كان الزوج معسر أم لم يفسخ ولا
تصير مؤن القريب بقوته ديناً عليه إلا باقتراض قاض لغية منفق أو منع صدر منه لا باذن منه ولو منع الزوج أو
القريب إلا اتفاق أخذها المستحق ولو بغير إذن قاض (فرع) من له أب وأم فنفقته على الأب وقيل هي عليها
لالبغ ومن له أصل وفرع فعلى الفرع وإن نزل أوله محتاجون من أصول وفروع ولم يقدر على كفايتهم قدم نفسه
ثم زوجته وإن تعددت ثم الأقرب فالأقرب نعم لو كان له أب وأم وابن قدم الأم ثم الأب ثم الأم ثم الأب ثم الأم
الكبير ويجب على أم أراضع ولدها اللبأ وهو اللبن أول الولادة ومدته يسيرة وقيل بثلاثة أيام وقيل سبعة ثم
بعدها إن لم توجد إلا هي أو أجنبية وجب أرضاعه على من وجدت ولها طلب الأجرة ممن ترضعه مؤتمته وإن وجد تالم
تجبر الأم خلية كانت أو في نكاح أبيه فإن رغب في أرضاعه فليس لآبيه منعها إلا أن طلبت فوق أجره المثل
وعلى أب أجرة مثل لأم لا رضاع ولدها حيث لا متبرع بالارضاع وكمتبرع عارض بما رضيت
(فصل) والأولى بالحضانة وهي تربية من لا يستقل إلى التمييز أم تزوج بآخر فامتهانها وإن علت فامتهانها
فالخت غالبة فبنت أخت فبنت أخ فعمة والمميز أن افترق أبوا من النكاح كان عند من اختاره منها ولأب
اختير منع الأنثى لا الذكراً زيارة الأم ولا تمنع الأم عن زيارتها على العادة والأم أولى بتمريضها عند الأب إن
رضى والأفندوها وإن اختارها ذكر فعندها ليل أو عنده نهاراً أو اختارتها أنثى فعندها أبداً ويؤثرها الأب على
العادة ولا يطلب حضارها عنده ثم إن لم يتجر واحد منهما فالأم أولى وليس لأحدهما فطمه قبل حولين من غير
رضا الآخر ولها فطمه قبلهما إن لم يضره ولا أحدهما بعد حولين ولها الزيادة في الرضاع على الحولين حيث
لا ضرر لكن أفتى الحنابلة بأنه يسر عدمها إلا الحاجة ويجب على مالك كفاية رقيقة المكاتب ولو أعمى أو زمناً
ولو غنياً أو أكولاً نفقة وكسوة من جنس المعتاد مثله من أرقاء البلد ولا يكفي سائر العورة وإن لم يتأذبه نعم إن
اعتيد ولو ببلاد العرب على الأوجه كفى إذا تخمير حيثن وطى السيد من دوائه وأجرة الطبيب عند الحاجة
وكسب الرقيق لسيدته نفقة منه إن شاء ويسقط ذلك بعض الزمن كنفقة القريب ويسن أن يناله مما يتنعم
به من طعام وادم وكسوة والفضل اجلسه معه لا كل ولا يجوز أن يكلفه كالدواب عملاً لا يطيقه وإن رضى إذا
يحرّم عليه أضرار نفسه فإن أبي السيد لا ذلك بيع عليه أي إن تعين البيع طريقاً أو أوجر عليه ما في بعض
الأوقات فيجوز أن يكلفه عملاً شاقاً ويتبع العادة في أراحته وقت القيول والاستمتاع وله منعه من نفل صوم
وصلاة وعلى مالك علف دابته المحترمة ولو كلباً محترماً وسقيها إن لم تألف الرعى ويكفها إلا كفى إرسالها للرعى
والشرب حيث لا مانع فإن لم يكفها الرعى لزمه التمسكين فإن امتنع من علفها وإرسالها أجبر على إزالة ملكه أو
ذبح المأ كولة فإن أبي فمل الحالك الأصلح من ذلك ورقيق كدابة في ذلك كله ولا يجب علف غير المحترمة وهي
الفواسق الخمس ويحب مالك الدواب ما لا يضر بها ولا يولد لها وحرم ماضراً أحدها ولو لقلعة العلف والظاهر ضبط
الضرر بما يمنع من نمو أمثالها وضبطه فيه بما يحفظه عن الموت توقف فيه الرافعي قالوا يجب التركة قدر ما يقيم
حتى لا يموت ويسن أن لا يبالغ الخالب في الحلب بل يبق في الضرع شيئاً وإن يقص أظفار يديه ويجوز الحلب إن
مات الولد بأي حيلة كانت ويحرّم التهريش بين البهائم ولا يجب عمارة داره أو قناته بل يكره تركه إلى أن تحرب

(قوله أجبر على عتقها أو تزويجها) وفي م ر لو عجز السيد
عن نفقة أم ولده أجبر على
تخليتها لتسكتسب وتنفق
على نفسها أو على أيجارها
ولا يجبر على عتقها أو تزويجها
كلا يرفع ملك اليمين بالمعز
عن الاستمتاع فإن عجزت
عن الكسب فنفقتهافي بيت
المالاه بمجروفه (قوله وتاربا
للصلاة) أي بعد امر الامام
وكان على الشارح أن يزيد
ذلك إلا أن يقال أنه متى اطلق
تارك الصلاة فالمراد منه
التارك لها بعد امر الامام
(قوله اللبأ) بهمة وقصر
لأن الولد لا يمشي غالباً بدونه
ولبأ غير ما لا يقى عنه ولها
أخذ الأجرة على ذلك إن كان
مما مثله أجرة ولا يلزمها التبرع
بارضاعه كما لا يلزمه بذل
الطعام للمضطر إلا بالبدل

بغير عذر كترك سقي زرع وشجر دون ترك زراعة الأرض وغرسها ولا يكره عمارة للحاجة وإن طالت والاختار الدالة على منع ما زاد على سبعة أذرع محمولة على من فعل ذلك للخيلاء والتفاخر على الناس والله سبحانه وتعالى أعلم

باب الجناية

من قتل وقطع وغيرهما والقتل ظاهراً كبير الكبائر بعد الكفر والقود أو العفو لا تبقى مطالبة أخرى والفعل المزهق ثلاثة عمد وشبه عمد وخطأ (لا قصاص إلا في عمد) بخلاف شبهة والخطأ (وهو قصد فعل) ظاهراً (و) عين (شخص) يعني الإنسان أذلو قصد شخصاً ظاهراً بغير أنساناً كان خطأ (بما يقتل) غالباً جارحاً كان كفرز ابرة بمقتل كدماغ وعين وخاصة وحليل ومثانة وعجان وهو ما بين الخصية والدبر أو لا كتجويع وسحر (وقصدما) أي الفعل والشخص (بغيره) أي غير ما يقتل غالباً (شبه) عمد سواء أقتل كثير أم نادراً كضربة يمكن عادة حالة الملاك عليها بحالها بنحو قلم أو مع خفتها جاداً فهدرو ولو غرز ابرة بغير مقتل كالية وغنونا لم حق مات فمعدوان لم يظهر أثر ومات حالاً فشبه عمد ولو حبسه كأن أغلق باباً عليه ومنعه الطعام والشراب أو أحدهما والطلب لذلك حتى مات جوعاً أو عطشاً فإن مضت مدة يموت مثله فيها غالباً جوعاً أو عطشاً فعمد لظهور قصد الاهلاك به ويختلف ذلك باختلاف حال المحبوس والزمن قوة حر أو حد الاطباء الجوع الممهلك غالباً باثنتين وسبعين ساعة متصلة فإن لم تمض المدة المذكورة ومات بالجوع فإن لم يكن به جوع أو عطش سابق فشبه عمد فيجب نصف دية لحصول الملاك بالامرئين ومال ابن العباد فيمن أشار لا إنسان يسكن نحو يفاستقطت عليه من غير قصد إلى أنه عمد موجب للقود قال شيخنا وفيه نظر لأنه لم يقصد عينه بالآلة فالوجه أنه غير عمد انتهى (تنبيه) يجب قصاص بسبب كباشرة فيجب على مكره بغير حق بأن قال اقتل هذا أو الاقتل فقتله وعلى مكره أيضاً وعلى من ضيف بمسوم يقتل غالباً غير مميز فإن ضيف به مميز أو دسه في طعامه غالباً كله منه فأكله جاهلاً فشبه عمد فيلزم دية ولا قوداً وله الطعام باختياره وفي قول قصاص لتغيره وفي قول لا شيء تغليباً للمباشرة وعلى من ألقى في ماء مفروق لا يمكنه التخلص منه يوم أو غيره وإن التقمه حوت ولو قبل وصوله الماء فإن أمكنه التخلص بعوم أو غيره ومنعه منه عارض كموج وريح فهلك فشبه عمد فيه دية وإن أمكنه فتركه خوفاً أو عناداً فلا دية * (فرع) لو أمسكه شخص ولو للقتل فقتله آخر فالقصاص على القاتل دون الممسك ولا قصاص على من أكره على صعود شجرة فزلق ومات بل هو شبه عمدان كانت مما يزلق على مثلها غالباً والخطأ (وعدم قصد أحدهما) بأن لم يقصد الفعل كان زلق وقع على غيره فقتله أو قصده فقط كأن رمى هدف فاصاب انساناً ومات (خطأ ولو وجد) بشخص (من شخصين معاً) أي حال كونهما مقترنين في زمن الجناية بأن تقارنا في الاصابة (فعلان من هقان) الروح (مدفان) أي مسرطان للقتل (كحز) للرقبة (وقد) للجثة (أولا) أي غير مدفونين (كقطع عضوين) أي جرحين أو جرح من واحد وعشرة مثلاً من آخر فمات منها (فقاتلان) فيقتلان إذا جرح له نسكاً باطناً أكثر من جروح فإن ذفقت أي أسرع للقتل أحدهما فقط فهو القاتل فلا يقتل الآخر وإن شككنا في تذييف جرحه لأن الأصل عدمه والقود لا يجب بالشك (أو) وجداً به منهما (مرتباناً) القاتل (الأولى أن أنهاء إلى) حركة (مدبوح) بأن لم يبق فيه ادراك وبصار ونطق وحركة اختياريات ويعزر الثاني وإن جنى الثاني قبل إنهاء الأول إليها وذفقت كحز به بعد جرح فالاتال الثاني وعلى الأول قصاص العضو أو مال بحسب الحال وإن لم يذفقت الثاني أيضاً ومات المجنى بالجنيتين كان قطع واحد من الكوع والآخر من المرفق فقاتلان أو جوداً السراية منهما (فرع) لو اندملت الجراحة واستمرت حتى مات الحي فإن قال عدلاً طبب انهما من الجرح فالقود والادمان (وشرط) أي للقصاص في النفس في القتل كونه عمداً ظاهراً فلا قود في الخطأ وشبه العمد وغير الظلم (في قتل عصمة) بإيمان أو أمان بمحقن دمه بعقد ذمة أو عهد فيه در الحربي والمترددون محصن قتله مسلم ليس زانياً محصناً سواء أثبت زناه ببينة أم بأقرار لم يرجع عنه وخرج بقولي ليس

(قوله لذلك) أي الطعام والشراب أو أحدهما وهل مشاهي الدواء الطيب المتوقف عليه البرء فقول نعم كالدفاء عند شدة البرء فتنبيه (قوله) على مكره بغير حق وعلى مكره فان وجبت الدية في صورة الاكراه كان عني عن القصاص عليها وزعت عليها بالسوية كالشريكين في القتل وللولى العفو عن أحدهما وبأخذ نصف الدية من الآخر اه باختصار

زانيا محصنا الزاني المحصن فيقتل به ما لم يأمره الامام بقتله قال شيخنا ونظير أن يلحق بالزاني المحصن في ذلك كل مهدر كتارك صلاة وقاطع طريق متحتم قتله والحاصل ان المهدر معصوم على مثله في الاهدار وان اختلفا في سببه ويد السارق مهذرة الاعلى مثله سواء المسروق منه وغيره ومن عليه قصاص كغيره في العصمة في حق غير المستحق فيقتل قاتله ولا قصاص على = ربي وان عصم بعد عدم التزامه ولما تواتر عنه صلى الله عليه وسلم وعن أصحابه من عدم اقامة بمن أسلم كوحشي قاتل حمزة رضي الله عنهما بخلاف الذمي فعليه القود وان أسلم (و) شرط في (قاتل تكليف) فلا يقتل صبي ومجنون حال القتل والمذهب وجوبه على السكران المتمدى بتناول مسكر فلا قود على غير متعدبه ولو قال كنت وقت القتل صبياً وأمكن صباه فيه أو مجنوناً وعهد جنونه فيصدق بيمينه (ومكافأة) أي مساواة حال جنانية بأن لا يفضل قتله حال الجنانية (بالسلام أو حرية أو أصالة) أو سيادة فلا يقتل مسلم ولو لم يدر انبحوز ناكافراً ولا حريماً فيهرق وان قل ولا أصل بفرعه وان سفل ويقتل الفرع باصله (ويقتل جمع بواحد) كان جر حوز جر احاحات لها دخل في الزهوق وان خش بعضها أو تفاوتوا في عدد هوان لم يتواطؤوا وكان القوم من حال أو في بحر لما روى الشافعي رضي الله عنه وغيره أن عمر رضي الله عنه قتل خمسة أو سبعة قتلوا رجلاً غيلة أي خديعة بموضع خال وقال لو تأملنا عليه أهل صنعاء لقتلناهم به جميعاً ولم ينكر عليه فصار اجماعاً وللولي العفو عن بعضهم على حصته من الدية باعتبار عدد الرؤس دون الجراحات ومن قتل جماعاً مرتباً قتل بأولهم (فرع) لو تصارعوا مثلاً ضمن بقود أو دية كل منهما ما تولد في الآخر من الصراعة لان كلاماً بأذن فيما يؤدي الى نحو قتل أو تلف عضو وقال شيخنا ويظهر انه لا أثر لاعتقاد ان المطالبة في ذلك بل لا بد في انتفائهم من صريح الاذن (تنبيه) يجب قصاص في اعضاء حيث أمكن من غير ظلم كيدور رجل وأصابع وأنامل وذكر وانثيين واذن وسن ولسان وشفة وعين وجفن ومارن أنف وهو مالان منه ويشترط لقصاص الطرف والجرح ما شرط للنفس ولا يؤخذ يمين ييسار وأعلى بأسفل وعكسه ولا قصاص في كسر عظم ولو قطعت يد من وسط ذراع اقتص في الكف وفي الباقي حكومة ويقطع جمع يدين تحاملا وعليها دفعة واحدة بمحدد فأبناوها ومن قتل بمحدد أو خنق أو تجويع أو تعريق بماء اقتص ان شاء بمثله أو بسحر فبسياف (موجب العمد قود) أي قصاص ممي ذلك قود لانهم يقودون الجاني بحبل وغيره قاله الازهرى (والدية) عند سقوطه بمفوعه عليها أو بغير عفو بدل عنه فلو عفا المستحق عنه مجاناً أو مطلقاً فلا شيء (وهي) أي الدية لقتل حر مسلم ذكر معصوم (مائة) بمير مثله في عمد وشبهه أي ثلاثة أقسام فلا نظير لتفاوتها عدداً (ثلاثون حقة وثلاثون جذعة وأربعون خلفه) أي حامل بقول خيرين (وخمسة في خطامن بنات مخاض) بنات (لبون وبني لبون وحقاق وجذاع) من كل منها عشرون لخبر الترمذي وغيره (الا) ان وقع الخطأ (في) حرم (مكة أو) في (أشهر حرم) ذى القعدة وذى الحجة والمحرم ورجب (أو محرم رحم) بالاضافة كام وأخت (فثلثة) كافله جمع من الصحابة رضي الله عنهم وأقرم الباقون ولعظم حرمة الثلاثة زجر عنها بالتفليظ من هذا الوجه ولا يلحق بها حرمة المدينة ولا الاحرام ولا رمضان ولا أثر لمحرم رضاع ومصاهرة وخرج بالخطأ ضده فلا يزيدوا جهماً بهذه الثلاثة اكفاء بما فيه مامن التفليظ وأمادية الاثني نصف دية الذكر (ودية عمد على جان معجلة) كسائر أبدال المتلفات (و) دية (غيره) من شبه عمد وخطاوان تثاقت (علي عاقلة) للجاني (مؤجلة بثلاث سنين) على الغنى منهم نصف دينار والمتوسط ربع كل سنة فان لم يفوا فن بيت المال فان تعذر فعلى الجاني لخبر الصحيحين والمعنى في كون الدية على العاقلة فيهما ان القبائل في الجاهلية كانوا يقومون بنصرة الجاني منهم ويمنعون أولياء الدم أخذ حقهم فابدل الشرع تلك النصرة ببذل المال وخص تحملهم بالخطأ وشبه العمد لانهما بما يكثر لاسياً في متعاطى الاسلحة لحسنات اعانته لئلا يتضرر بما هو معذور فيه وأجلت الدية عليهم رفقاً بهم وعاقلة الجاني عصباته المجمع على ارشهم بنسب أو ولاء اذا كانوا ذكور امكلفين غير أصل وفرع ويقدم منهم الاقرب فالاقرب ولا يعقل فقير ولو كسولاً وامراًة وخنثي وغيره مكلف (ولو عدت ابل) في المحل

(قوله قتل بأولهم) فان قتلهم معاقدم بالقرعة وجوبا فاذا اقتص منه الاول أو من خرجت قرعته أخذ الباقون الديات من مال القاتل فلو بادر الى قتله غير من استحق التقدم به عصي ووقع قصاصاً ولباقي المستحقين الديات لتعذر القصاص عليهم بغير اختيارهم اه باختصار (قوله تحاملا) عليها دفعة) احتزبه عمالو أبان كل منهم بمض الطرف أو تعاونوا على قطعه بمنشار جره بعضهم في الذهاب وبعضهم في العود فانه لا قود فيه عند الجمهور لتعذر المماثلة اه باختصار (قوله على عاقلة) هذا ان وجدت له عاقلة غنية والا فترد عليه مؤجلة

الذي يجب تحصيلها منه حسا وشرعا بان وجدت فيه أكثر من ثمن المثل أو بعدت وعظمت المؤنة والمشقة
 (ف) الواجب (قيمتها) وقت وجوب التسليم من غالب نقد البلد وفي القديم الواجب عند عدمه في النفس الكاملة
 ألف مثقال ذهب أو اثنا عشر ألف درهم فضة (تنبية) وكل عضو مفرد فيه جمال ومنفعة إذا قطعه وجبت فيه
 دية كاملة مثل دية صاحب العضو إذا قتله وكل عضوين من جنس إذا قطعتهما ففيهما الدية وفي أحدهما
 نصفها ففي قطع الاثنين الدية وفي أحدهما النصف ومثلها العينان والشفقان والكفان بأصبعهما والقدمان
 بأصبعهما وفي كل أصبع عشر من الأبل وفي كل سن خمس (و) يثبت (القودا لورثة) العصبه وذوي الفروض
 بحسب أرثهم المال ولو لمع بعدا القرابة كذى رحم إن ورثناه أو مع عدمها كأحد الزوجين والمعتق وعصبته
 * (تنبية) * يحبس الجاني إلى كمال الصبي من الورثة بالبلوغ وحضور الغائب أو أذانه فلا يخلى بكفيل لأنه قدير ب
 فيفوت الحق والكلام في غير قاطع الطريق أما هو إذا حتم قتله فيقتله الإمام مطلقا ولا يستوفي القودا ولا واحد
 من الورثة أو من غيرهم بتراض منهم أو من باقيهم أو بقرعة بينهم إذا لم يترضا أو لو يادر أحد المستحقين فقتله
 عالما بتحريم المبادر فلا نصاص عليه إن كان قبل عفومنه أو غيره ولا فعليه النصاص ولو قتله أجنبي أخذ الورثة
 الدية من تركه الجاني لا من الأجنبي ولا يستوفي المستحق القود في نفس أو غيرها إلا بآذن الإمام أو نائبه فإن استقل
 به عزز (تتمه) يجب عند هيجان البحر وخوف الفرق القاء غير الحيوان من المتاع لسلامة حيوان محترم القاء
 الدواب لسلامة آدمي المحترم أن تمين لدفع الفرق وإن لم يأذن المال أمالهدر كحرجي وزان محصن فلا يلقى
 لأجله مال مطلقا بل يذبح أن يلقى هو لا جل المال قاله شيخنا ويحرم القاء العبيد للاحرار والدواب للارواح له
 ويضمن ما ألقاه بغير إذن مالسكه ولو لقال لرجل ألق متاع زيد أو على ضمانه أن طالبك ففعل ضمنه الملقى لا الأمر
 (فرع) أفتى أبو اسحق المروزي بحل سقي أمته دواء ليسقط ولدها مادام علقه أو مضغه وبالع الخفية فقالوا
 يجوز مطلقا وكلام الأحياء يدل على التحريم مطلقا قال شيخنا وهو الأوجه (خاتمة) تجب الكفارة على من
 قتل من يحرم قتله خطأ كان أو عمدا وهي عتق رقبة فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين

(قوله في الردة) أي في بيان
 ما به تحصل الردة وما يترتب
 طي من ارتد أعادنا الله
 والمسلمين منها (قوله أسلما)
 علم منه أن المنتقل من دين
 لآخر لا يسمى مرتدا وإن
 كان حكمه حكم المرتد فلا
 يقبله منه إلا الإسلام اه
 باجوري باختصار (قوله
 أو مع استهزاء) أي لقوله
 تعالي قل أبالله وآياته ورسله
 كنتم تستهزئون لا تعتذروا
 قد كفرتم بعد إيمانكم

باب في الردة

(الردة) لغة الرجوع وهي أحش أنواع الكفر ويحيط بها العمل إن اتصلت بالموت فلا يجب إعادة عباداته التي
 قبل الردة وقال أبو حنيفة تجب وشرعا (قطع مكلف) مختار فتلغو من صبي ومجنون ومكره عليها إذا كان قلبه
 مؤمنا (اسلما بكفر عزم) حالا أو ما لا في كفر به حالا (أو قولا أو فعلا باعتقاد) لذلك الفعل أو القول أي
 معه (أو) مع (عناد) من القائل أو الفاعل (أو) مع (استهزاء) أي استخفاف بخلاف ما لو اقترن به ما يجرجه عن
 الردة كسبق لسان أو حكاية كفر أو خوف قال شيخنا كشيخه وكذا قول الولي حال غيبته أنا لله ونحوه مما
 وقع لأئمة من العارفين كابن عربي وأتباعه بحق وما وقع في عباراتهم بما يوم كفر غير مراد به ظاهره كالا يخفى
 على الموقنين نعم يحرم على من لم يعرف حقيقة اصطلاحهم وطريقة مطالعة كتبهم فها همزة قدم له ومن ثم ضل
 كثيرون اغتروا بظواهرها وقول ابن عبد السلام يزروني قال أنا لله فيه نظرا لأنه إن قاله وهو مكلف فهو كافر
 لا محالة وإن قاله حال الغيبة المانعة للتكليف فأى وجه للتزير انتهى وذلك (كنفي صانع) نفى (نبي) أو
 تكذيبه (وجحد جمع عليه) معلوم من الدين للضرورة من غير تأويل وإن لم يكن فيه نص كوجوب نحو
 الصلاة المكتوبة وتحليل نحو البيع والنكاح وتحريم شرب الخمر واللواط والزنا والمسكس وندب الرواتب والعيذ
 بخلاف جمع عليه لا يعرفه إلا الخواص ولو كان فيه نص كاستحقاق بنت الابن السدس مع البنت وكحرمة نكاح
 المعتدة للغير كما قاله النووي وغيره بخلاف المنذور كمن قرب عهده بالإسلام (وسجود المخلوق) اختيار أمن غير
 خوف ولو نبيا وإن أنكر الاستحقاق ولم يطابق قلبه جوارحه لأن ظاهر حاله يكذبه وفي أصل الروضة عن
 التهذيب من دخل دار الحرب فسجد لصنم أو تلفظ بكفر ثم ادعى إكراهها فإن فعله في خلوته لم يقبل أو بين أيديهم

وهو أسير قبل قوله أو تاجر فلا يخرج بالسجود الركوع لأن صورته تقع في العادة له خلوق كثير بخلاف السجود قال شيخنا لم يظهر أن محل الفرق بينهما عند الإطلاق بخلاف ما لو قصد تهظيم خلوق بالركوع كما يعظم الله تعالى به فإنه لا شك في الكفر حينئذ انتهى وكشى إلى السكتائس بزيم من زنا وغيره وكالقاء ما فيه قرآن في مستنذر قال الروياني أو علم شرعي ومثله بالأولى ما فيه اسم معظم (وتردد في كفر) أي فعله أو لاو كتكفير مسلم لذنبه بلا تأويل لأنه سمي الاسلام كفر أو كافر ضال بالكفر لأن قال لمن طلب منه تلقين الاسلام اصبر ساعة فيكفر في الحال في كل ما مر لنا فاته الاسلام وكذا يكفر من أنكر اعجاز القرآن أو حرقه أو صلبه أو بكر أو قذف عائشة رضي الله عنها أو يكفر في وجه حكامه القاضي من سب الشيخين أو الحسن والحسين رضي الله عنهم لا من قال لمن أراد تخليفه لا يريد الحلف بالله بل بالطلاق مثلاً أو قال روقي اياك كروية ملك الموت (تنبيه) يذنب للمفتي أن يحتاط في التكفير ما أمكنه لعظم خطره وغلبة عدم قصده سيما من العوام وما زال أئمتنا على ذلك قديماً وحديثاً (ويستتاب) وجوباً (مرتد) ذكرنا أن كان أو أنثى لأنه كان محترماً بالاسلام ورماعرضت له شبهة فتزال (ثم) ان لم يتب بعد الاستتابة (قتل) أي قتله الحاكم ولو بنائبه بضرب الرقبة لا بغيره (بلا مبال) أي تكون الاستتابة والقتل حالاً لخبر البخاري من بدل دينه فاقتلوه فإذا أسلم صح اسلامه وتركه وان تكررت ردة له لاطلاق النصوص نعم يكره من تكررت ردة له في أول أمره إذا تاب خلافاً لما زعمه جهة القضاة (تمة) انما يحصل اسلام كل كافر أصلي أو مرتد بالتلفظ بالشهادتين من الناطق فلا يكتفي بما قبله من الإيمان وان قال به الغزالي وجمع محققون ولو بالجمية وان أحسن العربية على المنقول المعتمد لا بلغة لقنها بالافهم ثم بالاعتراف برسالته صلى الله عليه وسلم إلى غير العرب عن ينكرها فيزيد العيسوي من اليهود محمد رسول الله إلى جميع الخلق أو البراءة من كل دين يخالف دين الاسلام فيزيد المشرك كفرته بما كنت أشركت به وبرجوعه عن الاعتقاد الذي ارتد بسببه ومن جهل القضاة أن من ادعى عليه عند ردة أو جاءه يطلب الحكم بالاسلام يقولون له تلفظ بما قلت وهذا غلط فاحش فقد قال الشافعي رضي الله عنه إذا ادعى على رجل أنه ارتد وهو مسلم لم يكشف عن الحال وقتلته قل أشهد أن لا إله الا الله وأشهد أن محمداً رسول الله وأنك بريء من كل دين يخالف دين الاسلام انتهى قال شيخنا ويؤخذ من تكريره رضي الله عنه لفظاً أشهد أنه لا بد منه في صحة الاسلام وهو ما يدل عليه كلام الشيخين في الكفارة وغيره ولكن خالف فيه جمع وفي الأحاديث ما يدل لكل اه ويندب أمر كل من أسلم بالإيمان بالبهت ويشترط لنفع الاسلام في الآخرة مع ما مر تصديق القلب بوحداية الله تعالى ورسله وكتبه واليوم الآخر فان اعتقد هذا ولم يأت بما لم يكن مؤمناً أو اتى به بلا اعتقاد ترتب عليه الحكم الديني وظاهراً

باب الحدود

أو لها حد الزنا وهو أكبر الكبائر بعد القتل وقيل هو مقدم عليه (يخلد) وجوباً (امام) أو نائبه دون غيرها خلافاً للفقهاء (حرام كلفازي) بإيلاج حشفة أو قدر هامن فاقد هان في فرج آدمي حتى قبل أو دبر ذكر أو أنثى مع علم تحريره فلا حد بمفاحضة ومساحقة واستمناء بيد نفسه أو غير حليلته بل يمزر فاعل ذلك ويكره بنحو يدها كتمكينها من العبث بذكره حتى ينزل لأنه في معنى الغزل ولا بإيلاج في فرج بهيمة أو ميت ولا يجب ذبح الهيمة المأكولة خلافاً لمن وم فيه وانما يخلد من ذكر (مائة) من الجلدات (ويغرب عاماً) ولأنه لمسافة قصر فأكثر (ان كان) الواطئ أو الموطوءة حراً (بكر) وهو من لم يبطأ أو توطأ في نسكاح صحيح (لا) ان زنى (مع ظن حل) بان ادعاه وقد قرب عهده بالاسلام أو بعد عن أهله (أو مع تحليل عالم) يتعد بخلافه لشبهة اباحتها وان لم يقلده الفاعل كنسكاح بلاولي كذهب إلى حنيفة أو بلاشهود كذهب مالك بخلاف الخالي عنهما وان نقل عن داود وكنسكاح متعة نظر الخلاف ابن عباس ولو من معتقد تحريره نعم ان حكم حاكم بإبطال النكاح المختلف فيه حد لا ارتفاع الشبهة حينئذ قاله الماوردي ويحد في مستأجرة تازا بها إلا شبهة لعدم الاعتداد بالعتد

[تنبيه] ولد المرتدان انقعد قبل الردة فهو مسلم لأنه انقعد في حال الاسلام لحكم عليه بالاسلام تبعاً ولا يؤثر فيه طرور ردة أبويه أو أحدهما وكذا ان انقعد في الردة وكان في أصوله الذين ينسب اليهم مسلم وان كان أصوله مرتدين فهو مرتد تبعاً لهم لكن لا يقتل حتى يبلغ ويستتاب ولو كان أحد أبويه مرتداً والآخرون كافراً أصلي فكافر أصلي كما قاله البغوي اهمل مخصصاً من حاشية شيخنا الباجوري (قوله أو بعد عن أهله) أي أهل الاسلام (قوله بخلاف الخالي عنهما) تقدم له أن لأبي حنيفة قولاً بهذا الخالي والحق ما هنا فتنبه

الباطل بوجه وقول أبي حنيفة انه شبهة ينافيه الاجماع على عدم ثبوت النسب بذلك ومن ثم ضعف مدركه ولم يراع خلافه وكذا في مبيحه لان الاباحة هنا لغو ومحرمه عليه لتوثق اولنحو بينونه كبرى وان كان قد تزوجها خلافا لأبي حنيفة لانه لا عبرة بالعقد الفاسد أما محوسية تزوجها فلا يحدبوطها للاختلاف في حل نكاحها ولا يحدبها لاج في قبل علوكه حرمت عليه بنحو محرمية أو شره لغيره فيها أو توثق أو تمسح ولا يبالج في أمة فرع ولو مستولدة لشبهة الملك فيما عدا الاخيرة وشبهة الاعفاف فيها أو ما حد ذى رق محصن أو بكر ولو بمضاف نصف حد الحر وتقر يبه فيجلد خمسين ويفرب نصف عام ويحد الرقيق الامام أو السيد (ويرجم أى الامام أو نائبه بان يأمر الناس ليحيطوا به فيرموه من الجوانب بحجارة معتدلة ان كان (محصنا) رجلا كان أو امرأة حتى يموت اجماعا لانه صلى الله عليه وسلم رجم ماعز أو الغامدية ولا يجلد مع الرجم عند جماهير العلماء وتعرض عليه توبة لتكون خاتمة أمره ويؤمر بصلاة دخل وقتها ويحجب لشرب لأكل ولصلاة ركعتين ويعتد بقتله بالسيف لكن فات الواجب المحصن مكلف حروطى أو ووطئت بقبل في نكاح صحيح ولو في حيض فلا احصان أصبى أو مجنون أو قنوطى في نكاح ولان ووطى في ملك يمين أو نكاح فاسد ثم زنى (وأخر) وجوبا (رجم) كقود (لوضع حمل وفطام) للامرض يرحى برؤه منه وحرور بدم فوطين نعم يؤخذ الجلد لهما ولارض يرحى برؤه منه أولسكونها حاملا لان القصد الردع لا القتل (ويثبت) الزنا (بأقرار) حقيقى مفصل نظير ما في الشهادة ولو بإشارة آخر س ان فهمها كل أحد ولو مرة ولا يشترط تكرره أو بما خلافا لأبي حنيفة (وبينة) فصلت بذكر المزنى بها وكيفية الادخال ومكانه ووقته كاشهد أنه أدخل حشفته في فرج فلانة بعمل كذا وقت كذا طي سبيل الزنا (ولو أقر) بالزنا (ثم رجع) عن ذلك قبل الشروع في الحد أو بعده بنحو كذبت أو ما زنت وان قال بعده كذبت في رجوعى أو كنت فاخذت فظننته زنا وان شهد حاله بكذبه فيما استظهره شيئا بخلاف ما أقررت به لانه مجرد تكذيب للبينة الشاهدة به (سقط) الحد لانه صلى الله عليه وسلم عرض لما عرض بالرجوع فلو لا أنه يفيد الماعز له به ومن ثم سن له الرجوع وكالزنا في قبول الرجوع عنه كل حد لله تعالى كشر بوسرقة بالنسبة للقطع وأفهم كلامهم أنه اذا ثبتت بالبينة لا يتطرق اليه رجوع وهو كذلك لكنه يتطرق السقوط بغيره كدعوى زوجية وملك أمة وظن كونها حليلة * وثانيها حد القذف وهو من السبع الموبات (وحد قاذف) مكلف مختار ما تزم الاحكام عالم بالتحريم (محصنا) وهو هناك مكلف حر مسلم عفيف عن زنا ووطء ودر حليلته (ثمانين) جلدة ان كان القاذف حرا أو الأفا ربيع ويحصل القذف بزنت أو يازانى أو يا غنث أو بطلت أو لاط بك فلان أو يلائط أو يالوطى وكذا بياقحة لامرأة ومن صريح قذف المرأة ان يقول لا بها من زيد مثالا لست ابنه أولست منه لا قوله لانه لست ابني ولو قال لولده أو ولد غيري أو ولد الزنا كان قذفا لاه (ولا يحد أصل لقذف فرع بل يعزرك قاذف غيره مكلف ولو شهد بزنا دون اربعة من الرجال أو نساء أو عبيد حدوا ولو تقاذفاهم يتقاصوا لقاذف تحليف مقدوفة أنه مازنى قط وسقط بعفون مقدوف أو أوارنه الحائز ولا يستقل المقدوف باستيفاء الحد ولو زوج قذف زوجته التي علم زناها وهي في نكاحه ولو بظن ظنا مؤكدا مع قرينة كان رآها أو أجنبيا في خلوة أو رآه خارجا من عندها مع شيوخ بين الناس بانه زنى بها ومع خبر ثقة انه رآه زنى بها ومع تكرر رؤيته لها كذلك مرات ووجب نفي الولدان ان يتقن انه ليس منه وحيث لا ولد ينفية فالأولى له الستر عليها وان يطلقها ان كرها فان احبها امسكها لما صح ان رجالا اتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال امرأتى لا ترد يد لامس فقال طلقها قال انى احبها قال امسكها (فرع) اذا سب شخص آخر فلا آخر ان يسبه بقدر ماسبه عمالا كذب فيه ولا قذف كيا ظالم أو ياحق ولا يجوز سب ابيه وامه * وثالثها حد الشرب ويجلد (أى الامام أو نائبه (مكلفا) مختارا (عالمًا) بتحريم الخمر (شرب) لغير تداء (خمرًا) وحقيقته عند أكثر اصحابنا المسكر من عصير العنب وان لم يقذف بالزبد فتحريم غير هاقيسى بفرض عدم ورود ما ياتى والافسلم منيعه ان تحريم السكل منصوص عليه وعند اقلهم كل مسكر ولكن لا يكفر

(قوله فيما عدا الاخيرة) هى
أمة الفرع (قوله بحجارة
معتدلة) تسكون بقدر ملء
الكف لا بحصى صغير اثلا
يطول عليه الامر ولا بصخر
أى حجارة كبيرة ثلاث يموت
حالا فيفوت التسيكيل الذى
هو المقصود من الرجم (قوله
ولتاذف تحليف الخ) أى
رجاء أن يشكل المقدوف
فيحلف القاذف فيسقط
حد القذف

مستحل المسكر من عصير غير العنب بخلاف فيه أي من حيث الجنس لحل قليله على قول جماعة أما المسكر بالفعل فهو حرام إجماعا كاحكام الحنفية فضلا عن غيرهم بخلاف مستحله من عصير العنب الصنف الذي لم يطبخ ولو قطرة لانه يجمع عليه ضروري وخرج بالقيود المذكورة فيه أضدادها فلا حد على من اتصف بشيء منها من صبي ومجنون ومكره وجاهل بتحريره أو بكونه خمر ان قرب اسلامه أو بعد عن العلماء ولا على من شرب لتداوي وان وجد غيرها كاقوله الشيخان عن جماعة وان حرم التداوي بها (فائدة) كل شراب أسكر كثيره من خمر أو غيرها حرم قليله وكثيره لخبر الصحيحين كل شراب أسكر فهو حرام وخبر مسلم كل مسكر خمر وكل خمر حرام ويحد شاربه وان لم يسكر أي تعاطيه وخرج بالشراب ما حرم من الجمادات فلا حد فيها وان حرمت وأسكرت بل التميز ككثير البنج والحشيشة والافيون ويكره كل يسير منها من غير قصد المداومة ويباح للحاجة التداوي (أربعين) جلدة ان كان (حرا) ففي مسلم عن أنس كان صلى الله عليه وسلم يضرب في الخمر بالجريد والنعال أربعين جلدة وخرج بالخر الرقيق ولومضا في جلدة عشرين جلدة وانما يجلد الامام شارب الخمر ان ثبت (بإقراره أو شهادة رجلين) لا بيمين خمر أو هيئة مسكر وروى عنه عثمان رضي الله عنه بالقيء اجتهد له ويحد الرقيق أيضا بعلم السيد دون غيره (تمة) جزم صاحب الاستقصاء بحل اسقائها للبهايم ولا زكشي احتمال انها كالآدمي في حرمة اسقائها لها ■ ورابعها قطع السرقة (ويقطع) أي الامام وجوبا بعد طلب المالك وثبوت السرقة (كوع عيين بالغ) ذكر اكان أو أنثى (سرق) أي أخذ خفية (ربع دينار) أي مثقال ذهبا مضروبا بالاصاوان تحصل من مفسوش (أو قيمته) بالذهب المضروب الخالص وان كان الربع لجماعة فلا يقطع بكونه ربع دينار سبيكة أو حليا لا يساوي ربعا مضروبا (من حرز) أي موضع يحرز فيه مثل ذلك المسروق عرفا ولا يقطع بمال السارق فيه شركة ولا يملكه وان تعلق به رهن ولو اشترك اثنان في نصاب فقط لم يقطع واحد منهما وخرج بسرق مالهواحتلس معتمد الحرب او انتهت معتمدا القوة فلا يقطع به بالخبر الصحيح به ولا مكان دفعهم بالسلطان وغيره بخلاف السارق لاخذه خفية فشرع قطعه زجرا (لا) حال كون المال (مفصو) بافلا يقطع سارقا من حرز الغاصب وان لم يعلم انه مفصوب لان ماله لم يرض باحرازه به أو حال كونه (فيه) أي في مكان مفصوب فلا يقطع أيضا بسرقه من حرز مفصوب لان الغاصب ممنوع من الاحراز به بخلاف نحو مستأجر ومعارف ويختلف الحرز باختلاف الاموال والاحوال والافات حرز الثوب والنقد الصندوق المقفل ■ الامتعة الدكاكين ونحو حارس ونوم بمسجد أو شارع على متاع ولو بتوسده حرز له لان وضعه بقر به بالاملا حظ قوي يمنع السارق بقوة أو استئانة أو تقلب عنه ولو بقلب السارق فليس حرز له (ويقطع بمال وقف) أي بسرقه مال موقوف على غيره (و) مال (مسجد) كبابه وساربه وقتيل زيته (لا) بنحو (حصره) وقاديل تسرح وهو مسلم لانها أعدت للانتفاع بها (ولا بمال صدقة) أي زكاة (وهو مستحق) لها بوصف فقر أو غيره ولو لم يكن له فيه حق كفني أخذ مال صدقة وليس غار مالا صلاح ذات البين ولا غازيا يقطع لانتفاء الشبهة (ولا بل) (مصلح) كبيت المال وان كان غنيا لان له فيه حقا لا ذلك قد يصرف في عمارة المساجد والرباطات فينتفع به الفنى والفقير من المسلمين (و) لا بمال (بعض) من أصل أو فرع (وسيد) لشبهة استحقاق النفقة في الجملة (والاظهر) قطع أحد الزوجين بالآخر أي بسرقه ماله لحرز عنه (فان عاد) بعد قطع عنه الى السرقة ثانيا (ف) يقطع (رجله اليسرى) من مفصل الساق والقدم (ف) ان عاد ثلثا يقطع (يده اليسرى) من كوعها (ف) ان عاد اربعا يقطع (رجله اليمنى) ثم ان سرق بعد قطع ماذكر (عزر) ولا يقتل وما روى من أنه صلى الله عليه وسلم قتله منسوخ أو مؤول بقتله لاستحلال بل ضعفه الدارقطني وغيره وقال ابن عبد البر انه منكر لا أصل له ومن سرق مرارا بلا قطع لم يلزمه الاحد واحد على المعتمد فتكفي يمينه عن الكل لا لتحاد السبب فتدأخت (وثبتت) السرقة (برجلين) كسائر العقوبات غير الزنا (واقاره) من سارق بعد دعوى عليه مع تفصيل الشهادة والاقرار بأن تبين السرقة والمسروق منه وقدر

(قوله بالقيود المذكورة) أي بقوله مكلفا مختارا عالما لغير تداوي خمر السكن كلامه شامل للذي فيقتضى أنه يحد بشرب الخمر وليس كذلك (قوله صاحب الاستقصاء) هو الامام محمد بن محمد الفزالي (قوله فينتفع به الفنى والفقير من المسلمين) بخلاف الذين يقطع الذي بسرقه ذلك ولا نظر لاتفاق الامام عليه من بيت المال عند الحاجة لانه انما ينفق عليه للضرورة وبشرط الغمان اهـ باجورى (قوله غير الزنا) أي اما الزنا فلا يثبت باقل من اربعة كما تقدم

المسروق والحرز بتعيينه (و) تثبت السرقة أيضا خلافا لما اعتمدته جمع (بيمين رد) من المدعى عليه على المدعى لانها كإقرار المدعى عليه (وقبل رجوع مقر) بالنسبة لقطع بخلاف المال فلا يقبل رجوعه فيه لانه حق آدمي (ومن أقر بقبولة لله تعالى أي بموجبها كزنا وسرقة وشرب خمر ولو بعد دعوى (فلقاض) أي يجوز له كافي الروضة وأصلها الكن نقل في شرح مسلم الاجتماع على ندبه وحكاه في البحر عن الاصحاب وقضية تخصيصهم القاضي بالجواز حرمة على غيره قال شيخنا وهو محتمل ويحتمل أن غير القاضي أولى منه لامتناع التلقين عليه (تعريض) له (برجوع) عن الإقرار أو بالانكار فيقول لك فخذت أو أخذت من غير حرز أو ما علمته خمر لانه صلى الله عليه وسلم عرض للمعز وقال لمن أقر عنده بالسرقة ما خالك سرقة وخرج بالتعريض التصريح كارجع عنه أو اجده فإثم به لانه أمر بالكذب ويحرم التعريض عند قيام البينة ويجوز للقاضي أيضا التعريض للشهود بالتوقف في حذ الله تعالى ان رأي المصلحة في السر والافتلاو به يعلم أنه لا يجوز التعريض ولا لهم التوقف ان ترتب على ذلك ضياع المسروق أو حد الغير كحد القذف (خاتمة) في قاطع الطريق لو علم الامام قوما يخيفون الطريق ولم يأخذوا مالا ولا قتلوا انفسا عززهم وجوب الحبس وغيره وان أخذ القاطع المال ولم يقتل قطعت يده اليمنى ورجله اليسرى وان عاذر جله اليمنى ويده اليسرى وان قتل قتل حتما وان عفا مستحق القود وان قتل وأخذ نصبا قتل ثم صلب بعد غسله وتسكينه والصلاة عليه ثلاثة أيام حتما ينزل وقيل يبقى وجوبا حتى يتهري ويسيل صديده وفي قول يصلب حيا قليلا ثم ينزل فيقتل (فصل) في التعزير * (وعزير) أي الامام أو نائبه (لمعصية لا حدا ولا كفارة) سواء كانت حقا لله تعالى أم لآدمي كباشرة أجنبية في غير فرج وسب ايس بقذف وضرب لغير حق (غالبا) وقد يشترع التعزير بالمعصية كن يكتسب بالله والذى بالمعصية فيه وقد ينتفي مع انتفاء الحد والكفارة كصغيرة صدرت ممن لا يعرف بالامر لحديث صححه ابن حبان أقبلوا ذوي الهيات عثراتهم الا الحد ودوفي رواية زلاتهم وفسرهم الشافعي رضي الله عنه بمن ذكر وقيل هم أصحاب الصفائر وقيل من يندم على الذنب ويتوب منه وكقتل من رآه يزني بأهله على ما حكاه ابن الرفعة لأجل الحمية والغضب ويحل قتله باطنا وقد يجامع التعزير الكفارة كجماع حليلته في نهار رمضان ويحصل التعزير (بضرب) غير مبرح أو صفع وهو الضرب بجمع الكف (أو حبس) حتى عن الجمعة أو توبيخ بكلام أو تعزير أو إقامة من مجلس ونحوها مما يراه الماليز جنسا وقد راجع الاجلح لحيه قال شيخنا وظاهر حرمة حلقها وهو انما يحجى على حرمة التي عليها أكثر المتأخرين أما علي كراهته التي عليها الشيخان وآخرون فلا وجه لمنع اذ آراء الامام انتهى ويجب أن ينقص التعزير عن أربعين ضربا في الخروج عن عشرين في غيره (وعز زاب) وان علاو الحق به الرافعي الام وان علت (وماذونه) أي من أذن له في التعزير كالعلم (صغيرا) أو سفها بار تكلمها مالا يليق زجر المعاصي سيء الاخلاق ولتعلم تعزير المتعلم منه (وعز زاب) (زوج) زوجته (لحقه) كمنشورها لا حق الله تعالى وقضيته أنه لا يضربها ترك الصلاة وأفق بعضهم بوجوبه والوجه كما قال شيخنا جواز وللسيد تعزير رقيقه لحقه وحق الله تعالى وانما يزجر من مر بضرب غير مبرح فان لم يفد تعزيره الا بمرح ترك لانه مهلك وغيره لا يفيد وسئل شيخنا عبد الرحمن بن زباد رحمه الله تعالى عن عبد مملوك عصي سيده وخالف أمره ولم يخدمه خدمة مثله هل لسيده أن يضربه بضربا غير مبرح أم ليس له ذلك وإذا ضرب به سيده بضربا مبرحا وورفع به الي أحد أحكام الشريعة فهل للحاكم أن يمنعه عن الضرب المبرح أم ليس له ذلك وإذا منعه الحاكم مثالا لم يمنع فهل للحاكم أن يبيع العبد ويسلم منه الى سيده أم ليس له ذلك وبما ذابيعه بمثل الثمن الذي اشتراه به سيده أو بما قاله المقومون أو بما انتهت اليه الرغبات في الوقت فاجاب اذا امتنع العبد من خدمة سيده الخدمة الواجبة عليه شرعا فالسيد ان يضربه عن الامتناع بضربا غير مبرح ان افاد الضرب المذكور وليس له ان يضربه بضربا مبرحا ويمنعه الحاكم من ذلك فان لم يمنع من الضرب المذكور فهو كما لو كلفه من

(قوله وضرب لغير حق)
وكسرقة مالا قطع فيه
وتزوير اي محاكاة الخط
وتحسين الكلام على
الناس ليدخل عليهم انه
حق وهو باطل وشهادة
زور ومنع حق مع القدرة
عليه وموافقة الكفار
في اعيادهم ونحوها ومسك
الحيات ودخول النار
وان يقول لذي يا حاج
فلان اه باجوري ملخصا

العمل مالا يطيق بل أولى اذ الضرب المبرح بما يؤدى الى الزهوق بجماع التحريم وأفنى القاضى = سين بأنه اذا
 طاف مملوكه مالا يطيق أنه يباع عليه بثمن المثل وهو ما انتهت اليه الرغبات في ذلك الزمان والمكان انتهى
 (فصل) في الصيال * وهو الاستطالة والوثوب على الغير (يحوز) للشخص (دفع) كل (صائل) مسلم وكافر
 مكلف وغيره (علي معصوم) من نفس أو طرف أو منفعة أو بضع ومقدماته كتقبيل ومعاينة أو مال وان لم يتمول
 علي ما اقتضاه اطلاقهم كحجة بر أو اختصاص كجلد ميتة سواء كانت للدفع أم لغيره وذلك للحديث الصحيح ان
 من قتل دون دمه أو ماله أو أهله فهو شهيد ويلزم منه أن له القتل والقتال أي وما يسرى اليهما كالجرح (بل
 يجب) عليه ان لم يخف على نفسه أو عضوه الدفع (عن بضع) ومقدماته ولو من غير أقرار به (ونفس) ولو مملوكه
 (قصدها كافر أو بهيمة أو مسلم غير محقون الدم) كزنا محصن وتارك صلاة وقاطع طريق تحتم قتله فيحرم
 الاستسلام لهم فان قصدها مسلم محقون الدم لم يجب الدفع بل يحوز الاستسلام له بل يسن للامير به ولا يجب الدفع
 عن مال لا روح فيه لنفسه (وليدفع) الصائل المعصوم (بالاخف) فالاخف (ان أمكن) كهر بفرج بسلام
 فاستغاثته أو تحصن بمحصنة فضرب بيده فبسوط فبعضا فقطع فقتل لان ذلك جوز للضرورة ولا ضرورة للقتل
 مع امكان الاخف فتي خالف وعدل الى رتبة مع امكان الاكتفاء بدونها ضمن القود وغيره نعم لو التزم القتال
 بينهم واشتد الأمر عن الضبط سقط مرعاة الترتيب ومحل رعاية الترتيب أيضا في غير الفاحشة فلوراء قد أوج
 في أجنبية فله أن يبدأ بالقتل وان اندفع بدونه لانه في كل لحظة مواقع لا يستدرك بالاناة قاله الماوردي والرويانى
 والشيخ زكريا وقال شيخنا وهو ظاهر في المحصن أما غيره فالمتجه أنه لا يحوز قتله الا ان أدى الدفع بغيره الى مضى
 زمن وهو متلبس بالفاحشة انتهى واذا لم يمكن الدفع بالاخف كان لم يجد الانحوسيف فيضرب به أما اذا كان
 الصائل غير معصوم فله قتله بلا دفع بالاخف لعدم حرمة (فرع) يجب الدفع عن منكر كضرب مسكرو وضرب
 آلة له وقتل حيوان ولو للقتال (ووجب ختان) المرأة أو الرجل حيث لم يولد مختونين لقوله تعالى أن اتبع ملة
 ابراهيم ومنها الختان اختن وهو ابن ثمانين سنة وقيل واجب على الرجال وسنة للنساء ونقل عن أكثر العلماء
 (ببلوغ) وعقل اذ لا تكليف قبلها فيجب بعدها فور او بحث الزر كشي وجوبه علي ولي يميز وفيه نظر فالواجب
 في ختان الرجل قطع ما يغطي حشفته حتى تكشف كراه المرأة قطع جزء يقع عليه الاسم من اللحم الموجودة
 بأعلى الفرج فوق ثقبه البول تشبه عرف الديك وتسمى البظر بموحدة مفتوحة فمجمعة ساكنة ونقل
 الأردبيلي عن الامام ولو كان ضعيف الحلقة بحيث لو ختن خيف عليه لم يحنن الا ان يغلب على الظن سلامته
 ويندب تمجيله سابع يوم الولادة للاتباع فان أخر عنه ففي الاربعين والافى السنة السابعة لا نها وقت أمره بالصلاة
 ومن مات بغير اختان لم يحنن في الأصح ويسن اظهار ختان الذكر واخفاء ختان الانثى وأما مؤنة الختان ففي مال
 المختون ولو غير مكلف ثم على من تلمزه نفقته ويجب أيضا قطع سرة المولود بعد ولادته بعد تحنن بطنه والتوقف
 امساك الطعام عليه (وحرمة تقبيب) أنف مطلقا (أذن) صبي قطعوا صبية على الأوجه لتعليق الحلق كما صرح به
 الغزالي وغيره لانه لا يلام لم تدع اليه حاجة وجوز الزر كشي واستدل بما في حديث أم زرع في الصحيح وفي فتاوى
 قاضي خان من الحنفية أنه لا بأس به لانهم كانوا يفعلونه في الجاهلية فلم ينكر عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وفي الرعاية للحنابلة يحوز في الصبية لغرض الزينة ويكره في الصبي انتهى ومقتضى كلام شيخنا في شرح المنهاج
 جوازه في الصبية لا الصبي لما عرف أنه زينة مطلوبة في حقهن قديما وحديثا في كل محل وقد جوز صلى الله عليه وسلم
 اللعب لمن بما فيه صورة للمصاحبة فكذا هذا أيضا والتعذيب في مثل هذه الزينة الداعية لرغبة الازواج اليهن
 سهل محتمل ومقتفر لتلك المصلحة فتأمل ذلك فانه مهم (تسمة) من كان مع دابة يضمن ما تلقت له ليل أو نهار وان
 كانت وحدها تلقت زرعاً أو غيره نهاراً لم يضمن صاحبها أو ليلاً يضمن إلا أن يفرط في ربطها أو اتلاف نحو هرة
 طير أو طعاما بعد اتلافها ضمن مالكها ليلاً ونهاراً ان قصر في ربطه وتدفع الهرة الضارية علي نحو طير أو طعام

(قوله وهو) أى الصيال
 ومثله المصاولة اه وأدرج
 المصنف في الفصل حكم
 الختان وضمان البهائم (قوله
 بالاخف فالاخف) ولو
 علم المصول عليه أن
 الصائل لا يندفع عنه الا
 بالقتل من ابداء الأمر
 فهل له ابتداءه بذلك
 أو يجب الترتيب حسب
 الامكان وان لم يفد شيئاً
 حرره

(قوله ما تلفته) أى من
 نفس أو مال وانما
 يضمن من كانت معه
 لانها في يده وعليه
 تمهدها وحفظها ولان
 فعلها منسوب اليه متى
 كان معها والانسب لها
 كالكلب اذا أرسله صاحبه
 وقتل الصيد حل وان
 استرسل بنفسه فلا اه

لأن كل كصائل برعاية الترتيب السابق ولا تقتل ضارية ساكنة خلافا لجمع لا مكان التحرز عن شرها

باب الجهاد

(هو فرض كفاية كل عام) ولو مرة إذا كان الكفار بيلا دم ويتعين إذا دخلوا بلدا ناكبا تي وحكم فرض الكفاية أنه إذا فعله من فيهم كفاية سقط الحرج عنه وعن الباقيين ويأثم كل من لا عذر له من المسلمين أن تركوه أن جهلوا فروضها كثيرة (كقيام بحجج دينية) وهي البراهين على إثبات الصانع سبحانه وما يجب له من الصفات ويستحيل عليه منها على إثبات النبوات وما ورد به الشرع من المعاد والحساب وغير ذلك (وعلم شرعية) كتنفسير وحديث وفقه زائد على ما لا بد منه وما يتعلق بها حيث يصلح للقضاء والافتاء للحاجة إليها (ودفع ضرر معصوم) من مسلم وذمي ومستامن جائع لم يصل لحالة الاضطراب أو حار أو نحوهما والمخاطب به كل مؤسر بما زاد على كفاية سنة له ولمونه عند اختلال بيت المال وعدم وفاة (وأمر معروف) أي واجبات الشرع والكف عن محرماه فشمس النهي عن منكر أي المحرم لكن محله في واجب أو حرام مجمع عليه أو في اعتقاد الفاعل والمخاطب به كل مكلف لم يخف على نحو عضو ومال وإن قل ولم يغلب على ظنه أن فاعله يزيد فيه عناد أو أن علم عادة أنه لا يفيد به غير بكل طريق أمكنه من يد فلسان فاستغاثه بالغير فإن عجز أنكره بقلبه وليس لأحد البحث والتجسس واقتحام الدور بالظنون نعم إن أخبره ثقة بمن اختفى بمنكر لا يتدارك كالقتل والزنا لزمه ذلك ولو توقف الانسكار على الرفع للسلطان لم يجب لمأفيه من هتك حرمة وتقرير ما قاله ابن القشيري قال شيخنا وله احتمال بوجوبه إذا لم ينزجر إلا به وهو الوجه وكلام الروضة وغيره صريح فيه انتهى (وتحمل شهادة) على أهل له حضر إليه المشهود وعليه أو طلبه أن عذر بجمعة (وأدائها) على من تحملها أن كان أكثر من نصاب والأفهم فرض عين (وكا حيا كعبة) بحج وعمرة (كل عام) وتشيع جنازة (وردا سلام) مسنون (عن جمع) أي اثنين فأكثر فيسقط الفرض عن الباقيين ويختص بالثواب فإن ردوا كلهم ولو مرتباً أثبتوا ثواب الفرض كالمصلين على الجنازة ولو سلم جمع مرتبون على واحد فدمرة قاصدا جميعهم وكذا لو أطلق على الأوجه أجره ما لم يحصل فصل ضرر ودخل في قولي مسنون سلام امرأة على امرأته أو نحو محرم أو سيد أو زوج وكذا على أجنبي وهي يجوز لا تشتهى ويلزمها في هذه الصورة رد سلام الرجل أمام مشهدة ليس معها امرأة أخرى فيحرم عليها رد سلام أجنبي ومثله ابتداءه ويكره رد سلامها ومثله ابتداءه أيضا والفرق أن ردها وابتداءها يطعمه لطمعه فيها أكثر بخلاف ابتداءه ورده قال شيخنا ولو سلم على جمع نسوة وجب رد إحداهن إذا لم يخشى فتنة حينئذ وخرج بقولي عن جمع الواحد فالرد فرض عليه ولو كان المسلم صبيا مميزا أو لا بد في الابتداء والرد من رفع الصوت بقدر ما يحصل به السماع المحقق ولو في ثقل السمع نعم إن مر عليه سر بما بحيث لم يبلغه صوته فالذي يظهر كإقاله شيخنا أنه يلزمه الرفع وسعيه دون العدو خلفه ويجب اتصال الرد بالسلام كاتصال قبول البيع بالقبض ولا بأس بتقديم عليك في رد سلام الغائب لأن الفصل ليس بأجنبي وحيث زالت الفورية فلا قضاء خلافا لما يوهمه كلام الروياني ويجب في الرد على الأصم أن يجمع بين اللفظ والاشارة ولا يلزمه الرد إلا أن جمع له المسلم عليه بين اللفظ والاشارة (وابتداءه) أي السلام عند إقباله وانصرافه على مسلم غير نحو فاسق أو مبتدع حتى الصبي المميز وإن ظن عدم الرد (سنة) عيناً للواحد وكفاية للجماعة كالتسمية للكل خبر أن أولى الناس بالله من بدأهم بالسلام وافق القاضي بأن الابتداء أفضل كأن إبراء المعسر أفضل من انظاره وصيغة ابتداءه السلام عليكم أو سلام عليكم وكذا عليكم السلام أو سلام لكونه مكروهاً لله تعالى عنه ومع ذلك يجب الرد فيه بخلاف وعليك السلام بالواو إذا يصلح للابتداء والأفضل في الابتداء والرد الاتيان بصيغة الجمع حتى في الواحد لاجل الملائكة والتعظيم وزيادة ورحة الله وبركاته ومغفرته ولا يكفي الإفراد للجماعة ولو سلم كل على الآخر فإن ترتبا كان الثاني جواباً أي مالم يقصده الابتداء وحده كما بحثه بعضهم والزم كلام الرد (فروع) يسأل رسال السلام للغائب ويلزم

(قوله ان عذر بمذر
جمعة) قال حج اي ولم
يذكر المطلوب ولولنحو
جمعة أيضا فيما يظهر اهـ

الرسول التبليغ لانه أمانة ويجب أدائها وحملها إذا رضى يتحمل تلك الأمانة أما الوردها فلا وكذا ان سكت وقال بعضهم يجب على الوصى به تبليغه وحملها كقال شيخنا ان قبل الوصية بلفظ يدل على التحمل ويلزم المرسل اليه الرد فوراً باللفظ في الارسال وبه أو بالكتابة فيها ويندب الرد أيضاً على المبلغ والبداءة به فيقول عليك وعليه السلام للخبر المشهور فيه وحكى بعضهم ندب البداءة بالمرسل ويحرم أن يبدأ بزمياً وتستثنى وجوباً بقلبه ان كان مع مسلم ويسن لمن دخل محلاً خالياً أن يقول السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ولا يندب السلام على قاضى حاجة بول أو غائط أو جماع أو استنجاء ولا على شارب وآكل في فيه اللقمة لشغله ولا على فاسق بل يسن تركه على مجاهر بنفسه وموت تكب ذنب عظيم لم يتب منه ومبتدع الاعتذار أو خوف مفسدة ولا على مصل وساجد ومؤذن ومقيم وخطيب ومستمع ولا رد عليهم إلا استمع الخطيب فانه يجب عليه ذلك بل يكره الرد لقاضى الحاجة والجماع والمستنجى ويسن للآكل وإن كانت اللقمة بفيه نعم يسن السلام عليه بعد البلع وقبل وضع اللقمة بفيه ويلزمه الرد ويسن الرد لمن في الحمام وملب باللفظ ولمصل ومؤذن ومقيم بالإشارة ولا بعد الفراغ أى ان قرب الفصل ولا يجب عليهم ويسن عند التلاقي سلام صغير على كبير وماش على واقف وراكب عليهم وقليلين على كثيرين (فوائد) وحكى الظهير مكرهه وقال كثير من حرام وأفتى النووي بكرامة الاخفاء بالرأس وتقبيل مخورأس أو يد أو رجل لاسيما نحو غنى الحديث من تواضع لغيره ذهب ثلثا دينه ويندب ذلك لنحو صلاح أو علم أو شرف لأن أبا عبيدة قبل يد عمر رضي الله عنهما ويسن القيام لمن فيه فضيلة ظاهرة من نحو صلاح أو علم أو ولادة أو ولاية مصحوبة بصيانه قال ابن عبد السلام أو لمن يرجى خيره أو يخشى شره ولو كافر اخشى منه ضرراً عظيماً ويحرم على الرجل أن يحب قيامهم له ويسن تقبيل قادم من سفر ومما تقتله للاتباع (كتشيمت عاطس) بالغ (حمد الله تعالى) بريحك الله أو رحمك الله وصغير عييز حمد الله بنحو أصلحك الله فانه سنة على الكفاية أن سمع جماعة وسنة عين أن سمع واحداً حمد الله العاطس المميز عقب عطاسه بأن لم يتخلل بينهما فوق سكتة تنفس أو عى فانه يسن له أن يقول عقبه الحمد لله وأفضل منه الحمد لله رب العالمين وأفضل منه الحمد لله على كل حال وخرج بقولى حمد الله من لم يحمده عقبه فلا يسن التشميت له فان شك قال يرحم الله من وحده ويسن تذكيره الحمد وعند توالى العطاس يشمته لثلاث ثم يدعوله بالشفاء ويسر به المصلى ويحمد في نفسه ان كان مشغولاً بنحو بول أو جماع ويشترط رفع بكل بحيث يسمعه صاحبه ويسن للعاطس وضع شىء على وجهه وخفض صوته ما أمكنه واجابة مشمته بنحو يهديكم الله ويصلح بالكم أو يغفر الله لكم اللهم لا صبر به ويسن للمتشاوب رد التشاوب طاقته وستر فيه ولو في الصلاة بيده اليسرى ويسن اجابة الداعى بلبيك والجهاد فرض كفاية (على) كل (مسلم مكلف) أى بالغ حائل رفع القلم عن غيرهما (ذكر) لضعف المرأة عنه غالباً (حر) فلا يجب على ذيرق ولو مكاتباً ومبعضاً وان أذن له سيده لنقصه (مستطيع له سلاح) فلا يجب على غير مستطيع كاطعم وأعمى وفاقد معظم أصابع يده ومن به عرج بين أو مرض تعظم مشقته وكعدم مؤذن ومركوب في سفر قصر فاضل ذلك عن مؤنة من تلزمه مؤنته كافي الحرج ولا على من ليس له سلاح لأن عادم ذلك لا نصرة به (وحرّم) على مدين مؤسر عليه دين حال لم يؤكل من يقضى عنه من ماله الحاضر (سفر) للجهاد وغيره وان قصر وان لم يكن خوفاً أو كان لطلب علم رعاية لحق الغير ومن ثم جاء في مسلم القتل في سبيل الله يكفر كل شىء إلا الدين (بالاذن غريم) أو ظن رضاه وهو من أهل الاذن ولو كان الغريم ذمياً أو كان بالدين رهن وثيق أو كفيل مؤسر قال الاسنوى في المهمات ان سكوت رب الدين ليس بكافى جواز السفر معتمداً في ذلك على ما فهم من كلام الشيخين هنا وقال ابن الرفعة والقاضى أبو الطيب والبندنجى والقزوينى لابد في الحرمة من التصريح بالمنع ونقله القاضى ابراهيم بن ظهير ولا يحرم السفر بل ولا يمنع منه ان كان معسراً أو كان الدين مؤجلاً وان قرب حلوله بشرط وصوله لما يحصل له فيه القصر وهو مؤجل (و) حرم السفر للجهاد وحج تطوع بلاذن (أصل) مسلم أب وأم وان علياً ولو أذن من

(قوله ويلزم المرسل اليه الرد فوراً) أى متى تلفظ الرسول بصيغة السلام أو قال له فلان يسلم عليك بشرط أن يكون المرسل قد أتى بصيغة سلام ولا يضر الكلام السابق على نحو صيغة السلام من المرسل اليه أو الرسول أو منهما وهل يضر سبق كلام المرسل بحضرة المرسل اليه فيما اذا تأخر تبليغ الرسول أولاً يضر فيعلق الرد بقول الرسول فلان يسلم عليك أو يقول لك السلام عليك تدبراه (قوله فرض كفاية) أى في كل سنة لا فرض عين ولا لتطل المعاش (قوله على مسلم) أى لقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا قاتلوا الذين يلونكم من الكفار غاطب به المؤمنون دون غيرهم فلا جهاد على كافر ولو ذمياً لانه يبذل الجزية لنذبه عنه لا ليدب عنها ملخصاً من حاشية الشيخ الباجورى مع الشرح

هو أقرب منه وكذا يحرم بلاذن أصل سفر لم تقاب فيه السلامة لتجارة (لا) سفر (لتعلم فرض) ولو كفاية كطالب الذخيرة ودرجة الفتوى فلا يحرم عليه وإن لم يأذن أصله (وإن دخلوا) أي الكفار (بلدة لنا تعين) الجهاد (على أهلها) أي تعين على أهلها الدفع بما أمكنهم والدفع مرتبتان أحدهما أن يحتمل الحال اجتماعهم وتأهبهم للحرب فوجب الدفع على كل منهم بما يقدر عليه حتى على من لا يلزمه الجهاد نحو فقير وولد ومدين وعبد وامرأة فيها قوة بلاذن ممانر ويقتر ذلك لهذا الخطب العظيم الذي لا سبيل لاهماله وثانيتهما أن يشام الكفار ولا يتمكنون من اجتماع وتأهب فمن قصده كافر أو كفار وعلم أنه يقتل أن أخذه فعليه أن يدفع عن نفسه بما أمكن وإن كان ممن لا جهاد عليه لا امتناع الاستسلام لكافر (فرع) وإذا لم يمكن تأهب لقتال وجوز أسر أو قتل فله قتال واستسلام إن علم أنه إن امتنع منه قتل وأمنت المرأة فاحشة إن أخذت والا تعين الجهاد فمن علم أو ظن أنه إن أخذ قتل عينا امتنع عليه الاستسلام كما مر آنفا ولو أسروا مسلما يجب النهوض اليهم فور اعطى كل قادر لخلاصه إن رجي ولو قال لكافر أطلق أسيرك وعلى كذا فاطلقة لزمه ولا يرجع به على الأسير إلا أن أذن له في معاداته فيرجع عليه وإن لم يشترط له الرجوع (و) تعين على (من دون مسافة قصر منها) أي من البلدة التي دخلوا فيها وإن كان في أهلها كفاية لأنهم في حكمهم وكذا من كان على مسافة قصر إن لم يكف أهلها ومن يلهم فيصير فرض عين في حق من قرب وفرض كفاية في حق من بعد (وحر) على من هو من أهل فرض الجهاد (انصراف عن صف) بعد التلاقي وإن غلب على ظنه أنه إذا ثبت قتل لعدوه صلى الله عليه وسلم الفرار من الزحف من السع الموبقات ولو ذهب سلاحه وأمكن الرمي بالحجارة لم يجزله الانصراف على تناقض فيه وجزم بعضهم بأنه إذا غلب ظن الهلاك بالشباب من غير نكابة فيهم وجب الفرار (إذا لم يزيدوا) أي الكفار (على مثلينا) للآية وحكمة وجوب مصابرة الضعيف أن المسلم يقا تل على إحدى الحسينين الشهادة والفوز بالقيمة مع الأجر والكافر يقا تل على الفوز بالدنيا أما إذا زادوا على المثليين كائنين وواحد عن مائة فيجوز الانصراف مطلقا وحرم جمع مجتهدون الانصراف مطلقا إذا بلغ المسلمون اثني عشر الفا لن يغلب اثنا عشر الفا من قلة وبه خصت الآية ويحجب بان المراد من الحديث أن الغالب على هذا العدد الظفر فلا تعرض فيه لحرمة فرار ولا لعددها كما هو واضح وإن يحرم الانصراف إن قا و مناهم الامتناع فالقتال أو متحيزا إلى فئة يستنجدها على العدو ولو بعيدة (ورق ذراري كفار) وعبيد وولومسلمين كاملين (باسر) كما يرق حربي مقهور لحربي بالقهر أي يصيرون بنفس الأسر أرقاء لنا ويكون كسائر أموال الغنيمة ودخل في الذراري الصبيان والمجانين والنسوان ولا حدان وطى طام أو أبوه أو سيده أمة في الغنيمة ولو قبل اختيار التملك لأن فيه شبهة ملك ويعزر عالم التحريم لاجهله به أن عذر لقرب اسلامه أو لبعده عنه عن العلماء (فرع) يحكم بالاسلام غير بالغ ظاهر أو باطنا أما بتعال الساسي المسلم ولو شار كة كافر في سببه وأما بتعال أحد أصوله وإن كان اسلامه قبل علوقه فلو أقر أحدهما بالكفر بعد البلوغ فهو مرتد من الآن (ولامام) أو أمير (خيار في) أسير (كامل) وعقل وذكورة وحرية (بين) أربع خصال من (قتل) بضرب الرقبة لا غير (ومن) عليه بتخليته سبيلا (وفداء) بأسري منا أو مال في خمس وجوبا أو بنحو سلاحنا وبفادي سلاحهم بأسرانا على الأوجه الأبعال (واسترقاق) فيفعل الامام أو نائبه وجوبا بالاحظ للمسلمين باجتهاده ومن قتل أسير غير كامل لزمته قيمته أو كاملا قبل التخيير فيه عزز فقط (واسلام كافر) كامل (بعد أسير يعصم دمه) من القتل لخبر الصحيحين امرت أن اقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله الا الله فإذا قالوا فهو عصموا مني دماهم وأموالهم إلا بحقها ولم يذكر هنا وماله لأنه لا يصمه إذا اختار الامارقه ولا صغار اولاده للعلم بالاسلام بتعاله وإن كانوا ابدار الحرب أو أرقاء وإذا تبعوه في الاسلام وهم احرار لم يرقوا الامتناع طر والرق على ما قارن اسلامه حريته ومن ثم اجمعوا على أن الحر المسلم لا يسي ولا يسترق أو أرقاء لم ينقض رقبهم ومن ثم لم يملك حربي صغيرا ثم حكم بالاسلام تبعا لأصله جاز سببه واسترقاقه ويبقى الخيار في باقي الخصال السابقة من المن أو الفداء أو الرق ومحل جواز

(قوله فيجوز الانصراف مطلقا) أي غلب على الظن الهلاك أولا (قوله إذا بلغ المسلمون اثني عشر الفا) كما كان ذلك في غزوة هوازن (قوله لخبر لن يغلب الخ) قال قائل مثل ذلك في غزوة حنين متعجبا فكره عليه الصلاة والسلام هذه المقالة فانزل الله تعالى ويوم حنين إذا عجبتكم الآية وتقدم أن النبي صلى الله عليه وسلم ومن معه لم ينهزموا بل نصروا على عدوم فاصبحوا ظاهرين

المفادات مع ارادة الاقامة في دار الكفر ان كان له ثم عشيرة يأمن معها على نفسه ودينه (و) اسلامه (قبله) أي قبل أسر بوضع أيدينا عليه (يعصم دما) أي نفسا عن كل مامر (ومالا) أي جيمه بدارنا ودارم وكذا فرعه الحر الصغير والمجنون عند السبي عن الاسترقاق لا زوجته فاذا سبيت ولو بعد الدخول انقطع نكاحه حالا واذا سبي زوجان أو أحدهما انفسخ النكاح بينهما لما في خبر مسلم أنهم لما امتنعوا يوم أو طاس من وطء المسيبات المتزوجات نزل والمحصنات من النساء الا ما ملكت أيمانكم فحرم الله تعالى المتزوجات الا المسيبات (فرع) لو ادعى أسير قد أرق اسلامه قبل أسره لم يقبل في الرق ويجعل مسلما من الآن ويثبت بشاهد وامرأتين ولو ادعى أسير أنه مسلم فان أخذ من دار ناصدق يمينه أو من دار الحرب فلا (واذا أرق) الحربى (وعليه دين) المسلم أو ذمى (لم يسقط) وسقط ان كان الحربى ولو اقترض حربى من حربى أو غيره أو اشترى منه شيئا ثم أسلم أو أحدهما لم يسقط لالتزامه بعقد صحيح ولو أتلف حربى على حربى شيئا أو غصبه منه فأسلم أو أسلم المتلف فلا ضمان لانه لم يلتزم شيئا بعقد حتى يستدام حكمه لان الحربى لو أتلف مال مسلم أو ذمى لم يضمه فأولى مال الحربى (فرع) لو قهر حربى دائه أو سيدة أو زوجته مملكه وارفع الدين والرق والنكاح وان كان المقهور كاملا وكذا ان كان القاهر بمضا للمقهر ولكن ليس للقاهر بيع مقهوره البعض لعنقه عليه خلافا للسهودي (مهمة) قال شيخنا في شرح المنهاج قد كثرت اختلاف الناس وتأليفهم في السرايى والارقاء المجلوين من الروم والهندو حاصل معتمد مذهبنافهم ان من لم يعلم كونه غنيمه لم يتخمس ولم تقسم يحل شراؤه وسائر التصرفات فيه لاحتمال أن أسره البائع له أو لآخرى أو ذمى فانه لا يتخمس عليه وهذا كثير لا نادر فان تحقق أن أخذه مسلم بنحو سرقة أو اختلاس لم يحز شراؤه الا على الوجه الضعيف انه لا يتخمس عليه فقول جمع متقدمين ظاهر الكتاب والسنة والاجماع على منع وطء السرايى المجلوبة من الروم والهند الا أن ينصب من يقم الغنائم ولا حيف يتعين حملها على ما علم أن الغنائم له المسلمون وانه لم يسبق من أميرم قبل الاعتنان من أخذ شيئا فهو له الجواز عند الائمة الثلاثة وفي قول للشافعى بل زعم التاج الفزارى انه لا يلزم الامام قسمة الغنائم ولا يتخمسها وله أن يحرم بعض الغنائم لكن رده المصنف وغيره بأنه مخالف للاجماع وطريق من وقع بيده غنيمه لم يتخمس ردها المستحق علم والافلقاضى ثمالا الضائع أى الذى لم يقع الياس من صاحبه والا كان ملك بيت المال فلمن له فيه حق الظفر به على المعتمد ومن ثم كان المعتمد كأمراة من وصل له شيء يستحقه منه حل له أخذه وان ظلم الباقر نعم الورع لم يرد التسرى أن يشتري ثانيا من وكيل بيت المال لان الغالب عدم التخمين والياس من معرفة مال كها فيكون ملكا لبيت المال انتهى (تمة) يعتق رقيق حربى اذا هرب ثم أسلم ولو بعد الهدنة أو أسلم ثم هرب قبلها وان لم يهاجر اليها لا عكسه بان أسلم بعد هدنة ثم هرب فلا يعتق لكن لا يرد على سيدة فان لم يعتقه باعه الامام من مسلم أو دفع لسيدة قيمته من مال المصالح وأعتقه عن المسلمين والولاء لهم وان اتانا بعد الهدنة وشرط ردهم من جاء منهم اليها حر ذكر مكلف مسلما فان لم تكن له ثم عشيرة تحميه لم يردوا الا رد عليهم بطالب بالتخلى بينه وبين طالبة بلا اجبار على الرجوع مع طالبة وكذا لا يرد صبي ومجنون وصفا الاسلام أم لا وامرأة وخنى أسلت أى لا يجوز زردم ولو لنحو الاباضعهم ويغرمون لنا قية رقيق ارتد دون الحر المرتد

(قوله ويثبت) أى الاسلام قبل الاسر الذى بثبوتة يتمتع استرقاقه (قوله خلافا للسهودي) أى القائل بان له بيعه هكذا يؤخذ من سياق الشارح (قوله وصفا الاسلام الخ) انما يقل أسلا المدم محبة اسلامهما اذ شرط الاسلام البلوغ والعقل (قوله على ان هذا فى حاكم عالم الخ) عبارة مر عن شرح مسلم فى حكم عالم أهل للحكم ان أصاب فله أجران باجتهاده واصابته وان أخطأ فله أجر باجتهاده فى طلب الحق

باب القضاء

بالمداى الحكم بين الناس والاصل فيه قبيل الاجماع قوله تعالى وأن احكم بينهم بما انزل الله وقوله فاحكم بينهم بالقسط وأخبار كخبر الصبي حين اذا حكمه حاكم أى اراد الحكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران واذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر وفى رواية بدل الاولى فله عشرة اجور قال فى شرح مسلم أجمع المسلمون على أن هذا فى حاكم عالم مجتهد أما غيره فآثم بجميع احكامه وان وافق الصواب لان اصابتة اتفاقية وصرح خبر القضاء ثلاثة قاض فى الجنة وقاضيان فى النار وفسر الاول بأنه من عرف الحق وقضى به والآخر ان بمن عرف وجارى فى الحكم ومن قضى على

جهل وما جاء في التحذير عنه كخبر من جعل قاضيا فقد ذبح غير سكين محمول على عظام الخطر فيه أو على من يكرمه
القضاء أو يحرم (هو) أي قبوله من متعدد دين صالحين له (فرض كفاية) في الناحية بل أسنى فروض الكفايات حتى
قال الفزالي أنه أفضل من الجهاد فإن امتنع الصالحون له منه أئمة أو أموات لولاية الإمام لأحدهم في إقليم ففرض عين عليه
ثم على ذي شوكة ولا يجوز إخلاء مسافة العدو عن قاض (فرع) لا بد من تولية من الإمام أو مأذونه ولو لمن تعين
للقضاء فإن فقد الإمام فتولية أهل الحل والعقد في البلد أو بعضهم مع رضا الباقين ولو لاهل جانب من البلد
صح فيه دون الآخر ومن صرح بالتولية وليتك أو قلدتك القضاء ومن كنىتها عولت واعتمدت عليك فيه
ويشترط القبول لفظا وكذا فور في الحاضر وعند بلوغ الخبر في غيره وقال جمع محققون الشرط عدم الرد من
تعين في ناحية لزومه لقبوله وكذا طلبه ولو يذل مال وإن خاف من نفسه الميل فإن لم يتعين فيها كره للمفضول
القبول والطلب إن لم يتمتع الأفضل ويحرم طلبه بمنزلة مفضول (وشرط قاض كونه أهلا للشهادات)
كلها بان يكون مسامحا كفاحرا إذا ذكر أعدا لا يميحوا بالصباح بصير أفلا يولي من ليس كذلك ولا أعمى وهو من
يرى الشبح ولا يميز الصورة وإن قربت بخلاف من يميزها إذا قربت بحيث يعرفها ولو بتكلف ومزيد تأمل وإن
عجز عن قراءة المكتوب واختير محبة ولاية الأعمى (كافيا) للقيام بمنصب القضاء فلا يولي مفقلا ومختل نظر
بكبر أو مرض (مجتهدا) فلا يصح تولية جاهل ومقلد وإن حفظه مذهب إمامه لم يجزه عن ادراك غوامضه والمجتهد
من يعرف بأحكام القرآن من العام والخاص والمجمل والمبين والمطلق والمقيد والنص والظاهر والناسخ والمنسوخ
والمحكم والمتشابه وأحكام السنة من المتواتر وهو ما تعددت طرقه والآحاد وهو بخلافه والمتصل باتصال روايته
إليه صلى الله عليه وسلم ويسمى المرفوع أو إلى الصحابي فقط ويسمى الموقوف والمرسل وهو قول التابعي قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا أو فعل كذا أو بحال الرواة قوة أو ضعفوا ما تراترنا قوله وأجمع السلف على قبوله
لا يبحث عن عدالة ناقله وله الاكتفاء بتعديل إمام عرف صحة مذهبه في الجرح والتعديل ويقدم عند التعارض
الخاص على العام والمقيد على المطلق والنص على الظاهر والمحكم على المتشابه والناسخ والمتصل والقوى على
مقابلها ولا تنحصر الأحكام في خمسمائة آية ولا خمسمائة حديث خلافا لزمعها بالقياس بأنواعه الثلاثة من الجلي
وهو ما يقطع فيه بنى الفارق كقياس ضرب الوالد على تأقيفه أو المساوي وهو ما يبعد فيه انتفاء الفارق كقياس
أحراق مال اليتيم على أكله أو الادون وهو ما لا يبعد فيه انتفاء الفارق كقياس الذرة على البر في الربا يجمع
الطمع ولسان العرب لغة ونحو أو صرف أو بلاغة وبقوال العلماء من الصحابة فمن بعدهم ولو فيما يتكلم فيه فقط
لأن لا خلافهم قال ابن الصلاح اجتماع ذلك كله إنما هو شرط للمجتهد المطلق الذي يفتي في جميع أبواب الفقه أما
مقيد لا يعدو مذهب إمام خاص فليس عليه غير معرفة قواعد إمامه وإيراع فيها ما يراعيه المطلق في قوانين
الشرع فإنه مع المجتهد للمجتهد مع نصوص الشرع ومن ثم لم يكن له عدول عن نص إمامه كالأيجوز الاجتهاد مع
النص (فان ولي) سلطان ولو كافرا أو (ذو شوكة) غيره في بلدان المحصنة قوتها فيه (غير أهل) للقضاء
كعالم جاهل وفاسق أي مع علمه بنحو فسقه والابان ظن عدالته مثلا ولو علم فسقه لم يوله فالظاهر كاجزم به
شيخنا لا ينفذ حكمه وكذا لو زاد فسقه أو ارتكب فسقا آخر على تردديه اهـ وجزم بعضهم بنفوذ توليته وإن
ولاه غير عالم بنفسه وكبد وامرأة أو أعمى (نفذ) ما فعله من التولية وإن كان هناك مجتهد عدل على المعتمد
فينفذ قضاء من ولاه للضرورة ولثلاث تعطل مصالح الناس وإن نازع كثيرون فيما ذكر في الفاسق وأطالوا وصوبه
الزركشي قال شيخنا وما ذكر في المقلد محله أن كان ثم مجتهد ولا نفذت تولية المقلد ولو من غير ذي شوكة وكذا
الفاسق فإن كان هناك عدل اشترط شوكة والأفلا كما يفيد ذلك قول ابن الرفعة الحق أنه إذا لم يكن ثم من
يصلح للقضاء نفذت تولية غير الصالح قطعوا الأوجه أن قاضي الضرورة يقضى بعمله ويحفظ مال اليتيم ويكتب
لقاض آخر خلافاً لحضر مي وصرح جمع متأخرون بأن قاضي الضرورة يلزمه بيان مستنده في سائر أحكامه ولا

(قوله أما تولية الإمام
لأحدهم الخ) وأما إيقاع
القضاء بين المتنازعين ففرض
عين على الإمام بنفسه أو
نائبه وإذا ترقى إلى النائب
فإيقاع القضاء بينهما فرض عين
عليه ولا يجوز له الدفع إذا
كان فيه تعطيل وتطويل نزاع

يقبل قوله حكمت بكذا من غير بيان مستنده فيه ولو طلب الخصم من القاضي الفاسق تبين الشهود التي ثبت بها الامر لم يمانع القاضي بيانهم والالم ينفذ حكمه (فرع) يندب للامام اذا ولي قاضيا أن ياذن له في الاستخلاف وان أطلق التولية استخلف فيما لا يقدر عليه لا غيره في الاصح (مهمة) يحكم القاضي باجتهاده ان كان مجتهدا أو اجتهاد مقلده ان كان مقلدا وقضية كلام الشيخين ان المقلد لا يحكم بغير مذهب مقلده وقال الماوردي وغيره يجوز وجمع ابن عبد السلام والاذرعى وغيرهما يحمل الاول على من لم ينته لرتبة الاجتهاد في مذهب امامه وهو المقلد الصنف الذي لم يتأهل للنظر ولا الترجيح والثاني على من له أهلية لذلك ونقل ابن الرفعة عن الاصحاب أن الحائز المقلد اذا بان حكمه على خلاف نص مقلده نقض حكمه ووافقته النووى في الروضة والسبكي وقال الغزالي لا ينقض وتبعه الرافعي بحثا في موضع وشيخنا في بعض كتبه (فائدة) اذا تمسك العامي بمذهب لزمه موافقته والالزومه المذهب بمذهب معين من الاربعة لا غير هاتم له وان عمل بالاول الانتقال الى غيره بالكلية أو في مسائل بشرط أن لا يتبع الرخص بان يأخذ من كل مذهب بالاسهل منه فيفسق به على الاوجه وفي الحاد من بعض المحتاطين الاولى لمن ابتلى بوسواس الاخذ بالاخف والرخص لئلا يزاد فيخرج عن الشرع ولضد الاخذ بالاثقل لئلا يخرج عن الاباحة وأن لا يلقى بين قولين يتولد منهما حقيقة مركبة لا يقول بها كل منها وفي فتاوى شيخنا من قلد اماما في مسألة لزمه أن يجري على قضية مذهبه في تلك المسئلة وجميع ما يتعلق بها فيلزم من انحراف عن عين الكعبة وصلى الى جهتها مقلدا لابي حنيفة مثلا أن يسمح في وضوئه من الرأس قدر الناصية وأن لا يسيل من بدنه بعد الوضوء وما أشبه ذلك والا كانت صلاته باطلة باتفاق المذهبين فليست فطن لذلك اه وواقفه العلامة عبد الله أبو غرمة السدي وزاد فقال قد صرح بهذا الشرط الذي ذكرناه غير واحد من المحققين من أهل الاصول والفقه منهم ابن دقيق العيد والسبكي ونقله الاسنوى في التمهيد عن العراقي قلت بل نقله الرافعي في العزيز عن القاضي حسين انتهى وقال شيخنا المحقق ابن زيار رحمه الله تعالى في فتاويه ان الذي فهمناه من أمثمتهم ان التركيب القادح انما يتنع اذا كان في قضية واحدة فمن أمثلتهم اذا توضحا وليس تقليد الابي حنيفة واقصد تقليد الشافعي ثم صلى فصلاته باطلة لاتفاق الامامين على بطلان ذلك وكذلك اذا توضحا ومس بلا شهوة تقليد الامام مالك ولم يدلك تقليد الشافعي ثم صلى فصلاته باطلة لاتفاق الامامين على بطلان طهارته بخلاف ما اذا كان التركيب من قضيتين فالذي يظهر أن ذلك غير قادح في التقليد كما اذا توضحا ومسح بعض رأسه ثم صلى الى الجهة تقليد الابي حنيفة فالذي يظهر صحة صلاته لان الامامين لم يتفقا على بطلان طهارته فان الخلاف فيها محال لا يقال اتفاقا على بطلان صلاته لا ناقول هذا الاتفاق نشأ من التركيب في قضيتين والذي فهمناه أنه غير قادح في التقليد ومثله ما اذا قلد الامام أحمد في أن العورة السوأتان وكان ترك المضمضة والاستنشاق أو التسمية الذي يقول الامام أحمد بوجوب ذلك فالذي يظهر صحة صلاته اذا قلده في قدر العورة لانهم لم يتفقا على بطلان طهارته التي هي قضية واحدة ولا يقدح في ذلك اتفاقا على بطلان صلاته فانه تركيب من قضيتين وهو غير قادح في التقليد كما يفهمه تمثيلهم وقد رأيت في فتاوى البلقيني ما يقتضي أن التركيب بين قضيتين غير قادح انتهى ملخصا (تمة) يلزم محتاجا استفاء عالم عدل عرف أهلية ثم ان وجد مقتبين فان اعتقد أحدهما أعلم تعين تقديمه قال في الروضة ليس لمقت وطامل على مذهبنا في مسألة ذات وجهين أو قولين أن يعتمد أحدهما بلا نظرية بخلاف بل يبحث عن أرجحهما بنحو تاخره وان كان لواحد انتهى (ويجوز تحكيم اثنين) ولو من غير خصومة في النكاح (رجلا أهلا لقضاء) أي من له أهلية القضاء المطلقة لا في خصوص تلك الواقعة فقط خلافا لجمع متأخرين ولو لمع وجود قاض أهل خلافا للروضة أما غير أهل فلا يجوز تحكيمه أي مع وجود أهل ولا يجوز ولو في النكاح وان كان ثم مجتهد فاجزم به شيخنا في شرح المنهاج تبع الشيخ خزن كرا لكن الذي أفناه أن المحكم العدل لا يزوج الامع فقد القاضي ولو غير أهل ولا يجوز تحكيم غير العدل

(قوله وان أطلق التولية)
أي بان لم ياذن له في
الاستخلاف ولم ينه عنه
وقوله استخلف أي ولو
بعضه وقوله فيما لا يقدر
عليه أي لحاجته اليه دون
ما يقدر عليه ولو أطلق
الاذن بان لم يعصم له في الاذن
في الاستخلاف ولم يخصص
فيستخلف مطلقا وان
خصصه بشيء لا يتعداه أو
نهى عن الاستخلاف
لا يستخلف ويقتصر على
ما يمكنه ان كانت توليته
أكثر منه اه نقله مصححه
من شرح المنهج ببعض
زيادة (فائدة) يجوز نصب
أكثر من قاض بمحل كبلد
وان لم يخص كلا منهم مكان
أو زمان أو نوع كالاموال
أو الدماء أو الفروج هذا
ان لم يشترط اجتماعهم على الحكم
والا فلا يجوز لما يقع بينهم
من الخلاف في محل الاجتهاد
اه من شرح المنهج

مطلقا ولا يفيد حكم المحكم الا برضاها به لفظا لا سكو تافيه برضا الزوجين معاني النكاح نعم يكنى سكوت البكر
اذا استؤذنت في التحكيم ولا يجوز التحكيم مع غيبة الولي ولو الى مسافة القصر ان كان ثم قاض خلافا لابن العباد
لانه ينوب عن الغائب بخلاف المحكم ويجوز له ان يحكم بعلمه على الوجه (وينزل القاضي) أي يحكم بانزله
يلوغ خبر العزل ولو من عدل (وينزل) (نائبه) في عام أو خاص بان يبلغه خبر عزل مستخلفه له أو الامام
لمستخلفه ان اذن له ان يستخلف عن نفسه أو أطلق (لا) حال كون النائب نائبا (عن امام) في عام أو خاص بان
قال للقاضي استخلف عني فلا ينزل بذلك وانما انزل القاضي ونائبه (بخبيرة) أي يلوغ خبر العزل المفهوم من
ينزل لا قبل بلوغه ذلك لمعظم الضرر في نقص افضيته لو انزل بخلاف الوكيل فانه ينزل من حين العزل ولو
قبل بلوغ خبره ومن علم عزله لم ينفذ حكمه له الا ان يرضى بحكمه فياجوز التحكيم فيه (و) ينزل أيضا كل
منهما باحدا مور (عزل نفسه) كالوكيل (وجنون) واغماه وان قل منهما (وفسق) اي ينزل بفسق من لم
يعلم موليه بفسقه الاصل أو الزائد على ما كان حال توليته واذا زالت هذه الاحوال لم تعد ولايته الا بتولية جديدة
في الاصح ويجوز للامام عزل قاض لم يتعين بظهور خلل لا يقتضي انزاله ككثرة الشكاوى فيه وبافضل منه
وبمصلحة كتسكين فتنة سواء اعزله بمثله أم بدونه وان لم يكن شيء من ذلك لم يجز عزله لانه عبث ولكن ينفذ
العزل اما اذا تعين بان لم يكن ثم من يصلح غيره فيحرم على وليه عزله ولا ينفذ وكذا عزله لنفسه حينئذ بخلافه
في غير هذه الحالة فينفذ عزله لنفسه وان لم يعلم موليه (ولا ينزل قاض بموت امام) اعظم ولا بانزله لمعظم شدة
الضرر بتعطيل الحوادث وخرج بالامام القاضي فينزل نوابه بموته (ولا يقبل قول متول في غير محل ولايته)
وهو خارج عمله (حكمه كذا) لانه لا يملك انشاء الحكم حينئذ فلا ينفذ اقراره واخذ الزركشي من ظاهر
كلامهم انه اذا ولي ببلد لم يتناول مزارعها وبساتينها فلوزوج وهو باحدهما من هي بالبلد أو عكسه لم يصح
قيل وفيه نظر قال شيخنا والنظر واضح بل الذي يتجه انه ان علمت عادة بتبعية أو عدمها فذلك والا نجه
ما ذكره اقتصار اعلى مانص له عليه وأفهم قول المنهاج انه في غير محل ولايته كعزول انه لا ينفذ منه فيه تصرف
استباحه بالولاية كايحار وقف نظره للقاضي وبيع مال يقيم وتقرير في وظيفة قال شيخنا وهو ظاهر (كما)
لا يقبل قوله (معزول) وانزاله وحكمه بعد مفارقة مجلس حكمه حكمت بكذا لانه لا يملك انشاء الحكم حينئذ
فلا يقبل اقراره به ولا يقبل أيضا شهادة كل منهما بحكمه لانه يشهد بفعل نفسه الا ان شهد بحكم حاكم ولا يعلم
القاضي انه حكمه فقتل شهادته ان لم يكن فاسقاط علم القاضي انه حكمه لم تقبل شهادته كالمصرح به ويقبل
قوله بمحل حكمه قبل عزله حكمت بكذا وان قال بعلمى لقدرته على الانشاء حينئذ حتى لو قال على سبيل الحكم
نساء هذه القرية أي المحصورات طوالق من أزواجهن قبل ان كان مجتهدا ولو في مذهب امامه ولا يجوز لقاض
أن يتبع حكم قاض قبله صالح للقضاء (وليسو القاضي بين الخصمين) وجوبيا في اكرامهما وان اختلفا شرفا
وجواب سلامهما والنظر الهما والاستماع لكلام وطلاقة الوجه والقيام فلا يخص أحدهما بشيء مما ذكره ولو سلم
أحدهما تنظر الآخر ويفتقر طول الفصل للضرورة أو قال له سلم ليحييهما معا ولا يمزج معه وان شرف بعلم أو
حرية والاولى أن يجلسهما بين يديه (فرع) لو ازدحم مدعون قدم الاسبق فالاسبق وجوبا كفت ومدرس
فيقدمان وجوبا بسبق فان استوا أو جهل سابق أقرع وقال شيخنا وظاهر أن طالب فرض العين مع ضيق
الوقت يقدم كالمسافر ويستحب كون مجلسه الذي يقضى فيه فسيح بارزا ويكره أن يتخذ المسجد مجلسا للحكم
صونه عن اللفظ وارتفاع الاصوات نعم ان اتفق عند جلوسه فيه قضية أو قضيتان فلا بأس بفصلها وحرم قبوله
أي القاضي (هدية من لا عادة له بها قبل ولاية) او كان له عادة بها لکنه زاد في القدر أو الوصف (ان كان في محله)
أي محل ولايته (و) هدية (من له خصومة) عنده ومن أحسن منه بانه سيخاضم وان اعتادها قبل ولايته لانه
في الاخيرة تدعو الى الميل اليه وفي الاولى سببها للولاية وقد حجت الاخبار الصحيحة بتحريم هدايا العمال (والا)
بان كان من عادته انه يهدي اليه قبل الولاية ولو مرة فقط أو كان في غير محل ولايته أو لم يزد المهدي على عادته ولا

(قوله وفسق) وينزل أيضا
بمرض لا يرجي زواله وقد
عجز معه عن الحكم س
ومثل ذلك العمى والصمم
والنسيان ان أخل بالضبط
لوجود المتأني ولان القضاء
عقد جائز نعم لو عمى بعد سماع
البينة وتعديلها ولم يحتاج
لاشارة نفذ حكمه في تلك
الواقعة اه مصححه ملخصا
من شرح المنهج وحاشيته
(قوله ككثرة الشكاوي)
ومثل ذلك بخلافه

خصوصة له حاضرة ولا مترقة فيه (جاز) قبوله ولو جهزها مع رسوله وليس له مما كمة ففي جواز قبوله وجهان
 رجح بعض شراح المنهاج الحرمة وعلم مامر أنه لا يحرم عليه قبولها في غير عمله وان كان المهدي من أهل عمله
 ما لم يستشعر بانها مقدمة لخصوصة ولو أهدى له بعد الحكم حرم القبول أيضا ان كان مجازاة له والا فلا كذا أطلقه
 بعض شراح المنهاج قال شيخنا ويتعين حمله على مذهب معتاد أهدى اليه بعد الحكم وحيث حرم القبول والاخذ لم
 يملك ما أخذه فيرده لما السكة ان وجدوا الاقليات المال وكالمدينة المبة والضيافة وكذا الصدقة على الاوجه وجوز له
 السبكي في حليته قبول الصدقة ممن لا خصوصة له ولا عادة وخصه في تفسيره بما اذا لم يعرف المتصدق أنه القاضي
 وبمحت غير القطع محل أخذه الزكاة قال شيخنا وينبغي تقييده بما ذكر وتردد السبكي في الوقف عليه من أهل
 عمله والذي يتجه فيه وفي النذر انه ان عينه باسمه وشرطنا القبول كان كالمدينة له ويصح ابرؤه عن دينه اذ
 لا يشترط فيه قبول ويكره للقاضي حضور الولي التي خص بها وحده وقال جمع محرم أو مع جماعة آخرين ولم يعتد
 ذلك قبل الولاية بخلاف ما اذا لم يقصد بها خصوصا كالأخذ للنجير ان أو العلماء هو منهم أو لمعوم الناس قال
 في العباب يجوز لغير القاضي أخذه بية بسبب النكاح ان لم يشترط وكذا القاضي حيث جاز له الحضور ولم يشترط
 ولا طلب انتهى وفيه نظر (تنبيه) يجوز لمن لا رزق له في بيت المال ولا في غيره وهو غير متعين للقضاء وكان عمله
 مما يقابل باجرة ان يقول لا أحكم بينكما الا باجرة أو رزق على ما قاله جمع وقال آخرون يحرم وهو الاحوط لكن
 الاول أقرب (ونقض) القاضي وجوبا (حكما) لنفسه أو غيره ان كان ذلك الحكم (بخلاف) نص (كتاب)
 أوسنة أو نص مقلده أو قياس جلي وهو ما قطع فيه بالحاق الفرع للاصل (أو اجماع) ومنه ما خالف شرط الواقف
 قال السبكي وما خالف المذاهب الاربعة كالخالف للاجماع (أو بموجب) من مذهبه فيظهر القاضي بطلان
 ما خالف ما ذكر وان لم يرفع اليه بنحو نقضه أو بطلته (تنبيه) نقل العراقي وابن الصلاح الاجماع على أنه لا يجوز
 الحكم بخلاف الراجح في المذهب وصرح السبكي بذلك في مواضع من فتاويه وأطال وجعل ذلك من الحكم
 بخلاف ما أنزل الله تعالى لان الله تعالى أوجب على المجتهدين أن يأخذوا بالراجح وأوجب على غيرهم تقليد ما فيها
 يجب عليهم العمل به ونقل الجلال البلقيني عن والده أنه كان يفتي أن الحاكم اذا حكم بغير الصحيح من مذهبه
 نقض وقال البرهان ابن ظهير وقضيته والحالة هذه أنه لا فرق بين أن يمضيه اختيار لبعض المتأخرين أو يبحث
 (تنبيه ثان) اعلم أن المعتمد في المذهب للحكم والقوى ما اتفق عليه الشيخان فما جزم النووي فالرافعي فما
 رجحه الاكثر فالاعلم الاورع قال شيخنا هذا ما طبق عليه محققو المتأخرين والذي أوصى باعتقاده مشايخنا
 وقال السهمودي ما زال مشايخنا يوصوننا بالاعتناء بما عليه الشيخان وأن نعرض عن أكثر ما خولف به وقال
 شيخنا ابن زياد يجب علينا في الغالب ما رجحه الشيخان وان نقل عن الاكثرين خلافه (ولا يقضى) القاضي
 أي لا يجوز له القضاء (بخلاف علمه) وان قامت به بينة كما اذا شهدت برق أو نكاح أو ملك من يعلم
 حريته أو يثبتونها أو عدم ملكه لانه قاطع بطلان الحكم به حينئذ والحكم بالبطل محرم (ويقضى) أي
 القاضي ولو قاضي ضرورة على الاوجه (بعله) ان شاء أي بظنه المؤكد الذي يجوز له الشهادة مستندا اليه
 وان استفاده قبل ولايته نعم لا يقضى به في حدود أو تعزير لله تعالى كحد الزنا أو سرقة أو شرب الخمر والسرقة
 أسبابها أما حدود الآدميين فيقضى فيها به سواء المال والقود وحد القذف واذ احكم بعله لا بد أن يصرح
 بمستنده فيقول علمت ان له عليك ما اداه وقضيت أو حكمت عليك بعله فان ترك أحد هذين اللفظين لم ينفذ
 حكمه كقوله الماوردى وتبعوه (ولا) يقضى لنفسه ولا (بعض) من أصله وفرعه ولا لشريكه في المشترك
 ويقضى لكل منهم غيره من امام وقاض آخر ولو نائب عنه دفعا للتممة (ولورأي قاض) وكذا شاهد (ورقة فيها
 حكمه) أو شهادته (لم يعمل به) في امضاء حكم ولا أداء شهادة (حتى يتذكر) ما حكمه أو شهد به لا مكان التزوير
 ومثابة الخط ولا يكفي تذكره ان هذا خطه فقط وفيهما وجه ان كان الحكم والشهادة مكتوبين في ورقة مصونة
 عندهما ووثق بانه خطه ولم يداخله فيه ريبه انه يعمل به (وله) أي الشخص (حلف على استحقاق) حق له على

(قوله وينبغي تقييده بما ذكر) أي بما اذا لم يعرف
 المزكي ان الأخذ هو القاضي
 وهذا حيث لم يتعين الدفع
 اليه وعبارة م ر والضيافة
 والمبة كالمدينة وكذا الصدقة
 كقوله شيخنا والزكاة كذلك
 كقوله بعض المتأخرين ان ام
 يتعين الدافع اليه والعارية
 ان كانت مما تقابل بأجرة
 لحكمها كالمدينة والا فلا
 كالحثه بعض المتأخرين اه
 (قوله في حدود أو تعزير)
 أي اما المال كالزكاة والكفارة
 فيقضى فيها بعله كباقي
 حقوق الله المالية (قوله ولا
 يقضى لنفسه) اولى منه
 عبارة ولا ينفذ حكمه لنفسه
 لانه من خصائصه عليه
 الصلاة والسلام نعم يجوز له
 تعزير من أساء الادب عليه
 فيما يتعلق باحكامه كقوله
 حكمت بالجور ونحو ذلك

غيره أو أدائه لغيره (اعتمادا) على اخبار عدل و (علي خط) نفسه على المتمدو على خط مأذونه و وكيله وشريكه و (مورثه ان وثق باماته) بان علم منه أنه لا يتساهل في شيء من حقوق الناس اعتضادا بالقرينة (تنبيه) والقضاء الحاصل على أصل كاذب ينفذ ظاهر الا باطنا فلا يحل حراما ولا عكسه فلو حكم بشاهدي زور بظاهر العد القلم يحصل بحكمة الحل باطنا سواء المال والنكاح أما المرتب على أصل صادق فينفذ القضاء فيه باطنا أيضا قطعوا جاء في الخبر أمرت أن أحكم بالظاهر والله يتولى السرائر وفي شرح المنهاج لشيخنا ويلزم المرأة المحكوم عليها بنكاح كاذب المهر ببل والقول ان قدرت عليه فالصائل على البضع ولا نظر لكونه يمتدق الاباحة فان أكرهت فلا تلام (والقضاء على غائب) عن البلد وان كان في غير عمله أو عن المجلس بتوار أو تمزز (جائز) في غير عقوبة الله تعالى (ان كان لمدع حجة ولم يقل هو) أي الغائب (مقر) بالحق بل ادعى جحدوده وأنه يلزمه تسليمه له الآن وأنه مطالبه بذلك فان قال هو مقر وأنا أقدم الحجة استظهارا مخافة أن ينكر أو يكتب به القاضي إلى قاضي بلد الغائب لم تسمع حجة لتصرف بحكمه بالمعاني لسماعها اذ لا فائدة في اقرار نمر لو كان للغائب مال حاضر وأقام البينة على دينه لا يكتب القاضي به إلى حاكم بلد الغائب بل ليوفيه منه فتسمع وان قال مقر وتسمع أيضا ان أطلق (ووجب) ان كانت الدعوى بدين أو عين أو بصفة عقد أو ابراء كان أحال الغائب على مدين له حاضر ا فادعى ابراءه (تخليفه) أي المدعى بين الاستظهار ان لم يكن الغائب متواريا ولا متمزز (بعد) اقامة (بينة أن الحق) في الصورة الاولى ثابت (في ذمته) إلى الآن احتياطا للمحكوم عليه لانه لو حضر لم يمدعى بما يبرء ويشرط مع ذلك أن يقول انه يلزمه تسليمه الى وانه لا يعلم في شهوده قاذحا كفسق وعداوة قال شيخنا في شرح المنهاج وظاهر كما قال البلقيني ان هذا لا يأتي في الدعوى بعين بل يحلف فيها على ما يليق بها وكذا نحو ابراء أmaalو كان الغائب متواريا أو متمزز افي قضى عليهم ما يلازمين لتقصيرهما قال بعضهم لو كان للغائب وكيل حاضر لم يكن قضاء على غائب ولم يجب يمين (كالوادعي) شخص (علي) نحو (صبي) لا ولي له (وميت) ليس له وارث خاص حاضر فانه يحلف لما مر أmaalو كان لنحو الصبي ولي خاص أو للميت وارث خاص حاضر كامل اعتبر في وجوب التخليف طلبه فان سكت عن طلبها الجمل عرفه الحاكم ثم ان لم يطلبها قضى عليه بدونها فرفع لو ادعى وكيل الغائب على غائب أو نحو صبي أو ميت فلا تخليف بل يحكم بالبينة لان الوكيل لا يتصور حلفه على استحقاقه ولا على أن موكله يستحقه ولو وقف الأمر إلى حضور الموكل لتعذر استيفاء الحقوق بالكلام ولو حضر الغائب وقال للوكيل أبرأني موكلك أو وفيته فأخر الطلب إلى حضوره ليحلف لي أنه لما أبرأني لم يجب وأمر بالتسليم له ثم يثبت الا براء بمدان كان له به حجة لانه لو وقف لتعذر الاستيفاء بالكلام نعم له تخليف الوكيل اذا ادعى عليه علمه بنحو الا براء أنه لا يعلم أن موكله أبرأه أم مثلا لصحة هذه الدعوى عليه (واذا ثبت) عند حاكم (مال على الغائب أو الميت) وحكم به (وله مال) حاضر في عمله أو دين ثابت على حاضر في عمله (قضاء) الحاكم منه اذا طلبه المدعى لان الحاكم يقوم مقامه ولو باع قاض مال غائب في دينه فقدم أو بطل الدين بانياته أو بنحو فسق شاهد استرد من الخصم ما أخذه وبطل البيع للدين على الاوجه خلا للروائي (والا) يكن له مال في عمله ولم يحكم (فان سأل المدعى انهاء الحال إلى قاضي بلد الغائب أجابه) وجوبه وان كان المكتوب اليه قاضي ضرورة مسارعة بقضاء حقه (فينهى اليه سماع بينته) ثم ان عدلها لم يحتج المكتوب اليه إلى تمديد لها الاحتاج اليه (ليحكم بها ثم يستوفي الحق) وخرج بها علمه فلا يكتب به لانه شاهد الآن لا قاض ذكره في العدة وخالفه السرخسي واعتمده البلقيني لان علمه كقيام البينة وله على الاوجه أن يكتب سماع شاهدا واحدا ويسمع المكتوب اليه شاهدا آخر ويحلفه ويحكم له (أو) ينهى اليه (حكما) ان حكم (ليستوفي) الحق لان الحاجة تدعو إلى ذلك (والانتهاء أن يشهد) ذكرين (عدلين بذلك) أي بما جرى عنده من ثبوت أو حكم ولا يكفي غير جلين ولو في مال أو هلال رمضان ويستحب كتاب به يذكر فيه ما يتبر به المحكوم عليه من اسم أو نسب أو أسماء الشهود وتاريخه والانتهاء بالحكم من الحاكم يضي مع قرب المسافة وبعدها

وسماع البينة لا يقبل الا فوق مسافة العدوى اذ يسهل احضارها مع القرب وهي التي يرجع منها مبكرا الى محله ليلا فلو تيسر احضار البينة مع القرب بنحو مرض قبل الانتهاء (فرع) قال القاضي وأقروه ولو حضر الغريم وامتنع من بيع ماله الغائب لو فاء دينه به عند الطلب ساغ للقاضي بيعه لقضاء الدين وان لم يكن المال بمحل ولايته وكذا ان غاب بمحل ولايته كما ذكره التاج السبكي والغزي وقالوا بخلاف ما لو كان بغير محل ولايته لانه لا يمكن نيابته عنه في وفاة الدين حينئذ وحاصل كلامهم ما جواز البيع اذا كان هو أو ماله في محل ولايته ومنعه اذا خرجا عنها (مهمة) لو غاب انسان من غير وكيل له مال حاضر فأتى الى الحاكم أنه ان لم يبعه احتل معظمه لزمه يبعه ان تعين طريقا لسلامته وقد صرح الأصحاب بان القاضي انما يتسلط على أموال الغائبين اذا أشرفت على الضياع أو مست الحاجة اليها في استيفاء حقوق ثبتت على الغائب وقالوا ثم في الضياع تفصيل فان امتدت الغيبة وعسرت المراجعة قبل وقوع الضياع ساغ التصرف وليس من الضياع اختلال لا يؤدي لتلف المعظم ولم يكن ساريا لامتناع بيع مال الغائب لمجرد المصلحة والاختلال والمؤدى لتلف المعظم ضياع نعم الحيوان يباع لمجر تطرق اختلال اليه لحرمة الروح ولا يباع على مالكه بحضرة اذ لم ينفق عليه ولونهي عن التصرف في ماله امتنع الا في الحيوان (فرع) يحبس الحاكم الآبق اذا وجده انتظار السيده فان أبطأ سيده باعه الحاكم وحفظ ثمنه فاذا جاء سيده فليس له غير الثمن

باب الدعوى والبيانات

الدعوى لغة الطلب وألفها التأنيت وشرها اخبار عن وجوب على غيره عند حاكم وجمعها دعاوى يفتح الواو وكسرها كفتاوى والبينة الشهود سموها لان بهم يتبين الحق وجمعوا لاختلاف أنواعهم والاصل فيها خبر الصحيحين ولو يعطى الناس بدعواهم لادعى أناس دماء رجال وأموالهم ولكن الميمن على المدعى عليه وفي رواية البينة على المدعى والميمن على من أنكر (المدعى من خالف قوله الظاهر) وهو راء الذمة (والمدعى عليه من وافقه) أي الظاهر وشرطها تكليف والتزام بالاحكام فليس الحربي ملتزم بالاحكام بخلاف الذي ثم ان كان للدعوى قود أو حد قذف أو تعزير وجب رفعها الى القاضي ولا يجوز للمستحق الاستقلال باستيفائها المعظم الخطر فيها وكذا سائر العقود والفسوخ كالنكاح والرجعة وعيب النكاح والبيع واستثنى الماوردي من بعد عن السلطان فله استيفاء حد قذف وتعزير (وله) أي للشخص (بلا) خوف (فتنة) عليه أو على غيره (أخذ ماله) استقلال للضرورة (من) مال مدين له مقر (مماطل) به أو جاحد له أو متوار أو متعزز وان كان على الجاحد بيته أو رجا أو قراره لورفعه للقاضي لاذنه صلى الله عليه وسلم لهند لما شكت اليه شح أبي سفيان أن تأخذ ما يكفيها وولدها بالمعروف ولان الرفع للقاضي مشقة ومؤنة وانما يجوز له الأخذ من جنس حقه ثم عند تعزير جنسه يأخذ غيره ويتعين في أخذ غير الجنس تقديم النقد على غيره ثم ان كان المأخوذ من جنس ماله يتملكه ويتصرف فيه بدلا عن حقه فان كان من غير جنسه فيبيعه الظاهر نفسه أو ما ذونه لاغير لان نفسه اتفاقا ولا لمحجوره لا امتناع تولى الطرفين وللتهمة هذا ان لم يتيسر علم القاضي به لعدم علمه ولا بيته مع أحدهما لكنه يحتاج لمؤنة ومشقة والاشتراط اذنه ولا يبيعه الا بقدر البلد (ثم ان كان جنس حقه تملكه) والاشترى جنس حقه وملكه ولو كان المدين محجورا بفلس أو ميتا وعليه دين لم يأخذ الا قدر حصته بالمضاربة ان علمها والاحتياط وله الأخذ من مال غريم غريمه ان لم يظفر بمال الغريم وجحد غريم الغريم أو مماطل واذ احاز الاخذ ظفر اجاز له كسر باب أو قفل ونقب جدار للمدين ان تعين طريقا للوصول الى الاخذ وان كان معه بيته فلا يضمنه كالمصائل وان خاف فتنة أي مفسدة تقضى الى محرم كأخذ ماله لو اطلع عليه وجب الرفع الى القاضي أو نحوه لتمكنه من الخلاص به ولو كان الدين على غير ممتنع من الاداء طال به ليؤدى ما عليه فلا يحل أخذ شيء له لان له الدفع من أي ماله شاء فان أخذ شيئا لزمه رده وضمنه ان تلف ما لم يوجد شرط التقاص (فرع) له استيفاء دين له على آخر جاحد له بشهود دين آخر له

(قوله وسماع البينة لا يقبل الا فوق مسافة العدوى الخ) وقيل العبارة بمسافة القصر لان الشوارع اعتبرها في مواضع فادونها في حكم الحساكم والظاهر جواز القضاء على فائب في عقوبة آدمي قصاص وحد قذف والظاهر منعه في حد الله تعالى أو تعزير له لان حق الله تعالى مبني على المسامحة والدرء لاستفنائها تعالى بخلاف حق الآدمي فانه مبني على النصيب للاحتياج اه باختصار (قوله بخلاف الذي) أي قصح الدعوى منه وعليه لانه ملتزم لاحكامنا قوله ولا يجوز للمستحق الاستقلال الخ) فلو خاف واستقل بها وقع في القصاص دون حد القذف نعم قال الماوردي وصرح به شارحا من وجب له التعزير أو حد قذف وكان في بادية بعيدة عن السلطان كان له استيفاؤه باه باختصار

عليه قضي من غير علمهم وله جحد من جحده اذا كان له على الجاحد مثل ماله عليه أو أكثر فيحصل التقاض للضرورة فان كان له دون مالا آخر عليه جحد من حقه بقدره (وشرط للدعوى) أي لصحتها حتى تسمع وتخرج الى جواب (نقد) خالص أو مغشوش (أو دين) مثلي أو متقوم (ذكر جنس) من ذهب أو فضة (ونوع) وصحة وتكسر ان اختلف بها غرض (وقدر) كائنه درهم فضة خالصة أو مغشوشة أشهر فية طال به الان لان شرط الدعوى أن تكون معلومة وماعلم وزنه كالدينار لا يشترط التعرض لوزنه ولا يشترط ذكر القيمة في المغشوش ولا تسمع دعوى دائن مفلس ثبت فلسه انه وجد مالا حتى يبين كارتوا كتساب وقدره (و) في الدعوى (بمين) تنضبط بالصفات كجوب وحيوان ذكر (صفة) بان يصف المدعى بصفات سلم ولا يجب ذكر القيمة فان تلفت العين وهي متقومة وجب ذكر القيمة مع الجنس كمبدقيته كذا (و) في الدعوى (بمقار) ذكر (جهة) ومحلة (وحدود) أربعة فلا يكفي ذكر ثلاثة منها اذا لم يعلم الا بأربعة فان علم بواحد منها كفى بل لو أغنت شهرته عن تحديده لم يجب (و) في الدعوى (نسكاح) على امرأة ذكر محته وشروطه من نحو (ولى وشاهدين عدول) ورضاها ان شرط بان كانت غير مجبرة فلا يكفي فيه الاطلاق فان كانت الزوجة أمة وجب ذكر العجز عن مهر حرة وخوف العنت وانه ليس تحت حرة (و) في الدعوى (بمقدمالى) كبيع وهبة ذكر محته ولا يحتاج الى تفصيل كافي النسكاح لانه أحوط حكمائه (وتلغو) الدعوى (بتناقض) فلا يطلب من المدعى عليه جوابها (كشهادة خالفت) الدعوى كان ادعى ملكا بسبب فذكر الشاهد سببا آخر فلا تسمع لمنافاتها الدعوى وقضيته انه لو أعادها على وفق الدعوى قبلت وبه صرح الحضرمي واقتضاء كلام غيره ولا تبطل الدعوى بقوله شهدي فسقة أو مبطلون فله اقامة بينة أخرى والحلف (ومن قامت عليه بينة) بحق (ليس له تحليف المدعى) على استحقاق ما ادعاه بحق لانه تكليف حجة بعد حجة فهو كالظن في الشهود نعم له تحليف المدين مع البينة باعساره لجواز ان له مالا باطنا ولو ادعى خصمه مسقطا له أو ابراء منه أو شرائه منه فيحلف على نفي ما ادعاه الخصم لاحتمال ما يدعيه وكذا لو ادعى خصمه عليه علمه بنسق شاهده أو كذبه ولا يتوجه حلف على شاهد أو قاض ادعى كذبه قطعا لانه يؤدي الى فساد عام ولونكل عن هذه البينة حلف المدعى عليه وبطلت الشهادة (و) اذا طلب الامهال من قامت عليه بينة (أمهله) القاضى وجوبا لكن بكفيل والافال ترسيم عليه ان خيف هربه (ثلاثا) من الايام (ليأتى بدافع) من نحو أداء أو ابراء وممكن من سفره ليعضره ان لم تزد المدة على الثلاث لانها لا يعظم الضرر فيها (ولو ادعى رقب بالغ) غافل بجهول النسب (فقال أنا حر أصالة) ولم يكن قد أقر له بالملك قبل وهو رشيد (حلف) فيصدق يمينه وان استخدمه قبل انكاره وجرى عليه البيع مرارا أو تداوله الايدي لموافقة الاصل وهو الحرية ومن ثم قدمت بينة الرقب على بينة الحرية لان الاولى معها زيادة علم بنقلها عن الاصل وخروج بقول أصالة ما لو قال أعقتنى أو أعقتنى من باعنى لك فلا يصدق الابينة واذا ثبت حريته الاصلية بقوله رجع مشتريه على بائه بثمنه وان أقر له بالملك لانه بناء على ظاهر اليد (أو) ادعى رقب (صبي) أو مجنون كبير (ليس في يده) وكذبه صاحب اليد (لم يصدق بالبحجة) من بينة أو علم قاض أو يمين مردودة لان الاصل عدم الملك فلو كان الصبي بيده أو بيد غيره وصدقه صاحب اليد حلف لخطر شأن الحرية ما لم يعرف لقطه ولا أثر لانكاره اذا بلغ لان اليد حجة فان عرف لقطه لم يصدق الابينة (فرع) لا تسمع الدعوى بدين مؤجل اذا لم يتعلق بها التزام ومطالبة في الحال ويسمع قول البائع والمبيع وقف وكذا بينة ان لم يصرح حال البيع بملكه والامعت دعواه لتحليف المشتري انه باعه وهو ملكه

* (فصل في جواب الدعوى وما يتعلق به) * (اذا أقر المدعى عليه ثبت الحق) بلا حكم (وان سكت عن الجواب أمره القاضي به) وان لم يسأل المدعى (فان سكت فكأنكر) فتعرض عليه اليمين (فان سكت) أيضا ولم يظهر سببه (فناكل) فيحلف المدعى وان أنكر اشترط انكار ما ادعى عليه وأجزائه ان تجزأ (فان ادعى) عليه

(قوله انه) أي المفلس وجد
مالا أي فيتين عليه وفاء
الديون منه (قوله وجب
ذكر العجز) ولا بد اذا كان
سفيها أو عبدا من قوله
نسكتها باذن ولى أو مالك
ولا يشترط تعيين الولى
والشاهدين والدعوى على
المرأة تسكون على ولها المجبر
بناء على صحة اقرارها به وهو
على الأصح اهـ

(عشرة) مثلاً (لم يكف) في الجواب (لا تزمى) العشرة (حتى يقول ولا يعض أو كذا يحلف) ان توجهت اليين عليه لان مدعيها مدعى لكل جزء منها فلا بد ان يطابق الانكار واليمين دعواً فان حلف على نفي العشرة واقتصر عليه فنا كل عماد ونها فيحلف المدعى على استحقاقه مادون العشرة ويأخذه لان النكول عن اليمين كالاقرار (أو ادعى) (ملاً مضافاً للسبب) كأقرضتك كذا (كفاه) في الجواب (لا تستحق) أنت (على شيئاً) ولا يلزم في تسليم شيء اليك ولو اعترف به وادعى مسقطاً طوبى بالبينة ولو ادعى عليه وديعة فلا يكفي في الجواب لا يلزم في التسليم بل لا تستحق على شيئاً ويحلف كأجاب لي مطابق الحلف الجواب ولو ادعى عليه ملاً فأنكر وطلب منه اليمين فقال لا أحلف وأعطى المال لم يلزمه قبوله من غير اقرار وله تخليفه فرع لو ادعى عليه عينا فقال ليست لي أو هي لرجل لا أعرفه أو لابي الطفل أو وقف على الفقراء أو مسجد كذا وهو ناظر فيه فالاصح أنه لا تنصرف الخصومة عنه ولا تنزع اليمين منه بل يحلف المدعى أنه لا يلزمه التسليم للعين رجاء أن يقرأ أو ينكل فيحلف المدعى وتثبت له العين في الاولين والبدل للحيلولة في البقية أو يقيم المدعى بينة أنها له ولو أصر المدعى عليه على سكوت عن جواب للدعوى فنا كل ان حكم القاضي بنكوله (وإذا ادعى) أي اثنان أي كل منهما (شيئاً يدين ثالث) لم يسنده الى أحدهما قبل البينة ولا بعدها (وأقاما) أي كل منهما (بينة) به (سقطتا) لتعارضهما ولا مرجح فكان كالا بينة فان أقر ذوا ليد أحدهما قبل البينة أو بعدها رجحت بينته (أو ادعى شيئاً) (بيدهما) وأقاما بينتين (فهولها) اذ ليس أحدهما أولى به من الآخر أما إذا لم يكن يداً أحدهما شهدت بيته كل له بالكل فيجعل بينهما ومحل التساقط اذا وقع تعارض حيث لم يتميز أحدهما بمرجح والاقدم وهو بيان نقل الملك ثم اليد فيه للدعوى أولي أقر له به أو اتقل له منه ثم شاهدان مثلاً على شاهد ويمين ثم سبق ملك أحدهما بذكر زمن أو بيان أنه ولد في ملكه مثلاً ثم يذكر سبب الملك (أو ادعى شيئاً) (بيدهما) تصرفاً أو امساكاً (قدمت بينته) من غير يمين وان تأخر تاريخها أو كانت شاهد أو يميناً وبينة الخارج شاهدين أو لم تبين سبب الملك من شراء وغيره ترجيحاً للبينة صاحب اليد بيده وسمى الداخل وان حكم بالاولى قبل قيام الثانية أو بينت بيته الخارج سبب ملكه نعم لو شهدت بيته الخارج بانه اشتراه منه أو من بائعه مثلاً قدمت لبطلان اليد حينئذ ولو أقام الخارج بيته بان الداخل أقر له بالملك قدمت ولم تنفعه بينته بالملك الا ان ذكرت انتقالاً يمكنكم من المقر له اليه (هذا ان أقامها بعد بيته الخارج) بخلاف ما لو أقامها قبلها لانها انما تسمع بعدها لان الأصل في جانبه اليمين فلا يمدل عنها مادامت كافية (فروع) لو ازيلت يده بيته ثم أقام بيته بملكه مستنداً الى ما قبل از اليده واعتذر بفساد شهوده أو جهله بهم سمعت وقدمت اذ لم تزل الا لعدم الحجة وقد ظهرت فينقض القضاء لكن لو قال الخارج هو ملكي اشتريته منك فقال الداخل بل هو ملكي وأقاما بينتين بما أقام الخارج لزيادة علم بينته باتقال الملك وكذا قدمت بينته لو شهدت انه ملكه وانما ادعى أو أجره أو أعاره للداخل أو انه غصبه أو باعه منه وأطلقت بيته الداخل ولو تداعيا دابة أو رضاء أو داراً لأحدهما متاع فيها أو الحمل والزرع قدمت بينته على البينة الشاهدة بالملك المطلق لا نقراده بالاتفاق فاليد له فان اختص المتاع ببيت فاليد له فيه فقط ولو اختلف الزوجان في أمتعة البيت ولو بعد الفرقة ولا بينته ولا اختصاص لأحدهما بيده فلكل تخليف الآخر فاذا حلفا جمل بينهما وان صلح لأحدهما فقط وحلف أحدهما قضى له كالمواختص باليد وحلف (وترجح) البينة (بتاريخ سابق) فلو شهدت البينة لأحد المتنازعين في عين يدهما أو يدين ثالث أو يدين أحد بملك من سنة الى الآن وشهدت بيته أخرى للآخر بملك لهما من أكثر من سنة الى الآن كسنتين فترجح بيته ذي الأكثر لانها تثبت الملك في وقت لا تعارضها فيه الأخرى ولصاحب التاريخ السابق اجرة وزيادة حادثة من يوم ملكه بالشهادة لانها فوائد ملكه وإذا كان لصاحب متأخرة التاريخ يعلم انها عادية قدمت على الاصح ولو ادعى في عين يده غيره انه اشتراه من زيد من منذ سنتين فأقام الداخل بيته انه اشتراه من زيد من منذ سنة قدمت بيته الخارج لانها تثبت ان يداً الداخل عادية بشرائه من زيد ما زال ملكه عنه ولو اتحد تاريخهما أو اطلقتا

(قوله أو يقيم المدعى الخ) أي فهو غير فان أراد سلامته من اليمين أقام البينة وان شقت عليه البينة فعليه اليمين (قاعدة) اليمين في الاثبات على البت مطلقاً وفي النفي كذلك ان كان على نفي فعل نفسه أو عبده أو دابته اللذين في يده وان لم يكونا ملكه والافلى نفي العلم (قوله وان تأخر تاريخها) أي تاريخ بيته من الشيء بيده امساكاً ومن الشيء بيده تصرفاً

أو احدها قدم ذواليد ولو شهدت بيته بملك أمس ولم تتعرض للحال لم تسمع كالا تسمع دعواه بذلك حتى تقول ولم يزل ملكه أو لا تعلم له مزيلا أو تبين سببه كان تقول اشتراها من خصمه أو أقر له به أمس لان دعوى الملك السابق لا تسمع فكذا البينة ولو قال من بيده عين اشتريتها من فلان من من شهر وأقام به بينة فقالت زوجة البائع منه هي ملكي فتوضتها منه من من شهرين وأقامت به بينة فان ثبت أنها بيد الزوج حال التعويض حكم بها لها والابقيت بيده من هي بيده الآن (و) ترجع (بشاهدين) وشاهد وامرأتين وأربع نسوة فيما يقبلن فيه (عني شاهد مع يمين) للاجماع على من ذكر دون الشاهد واليمين (لا) ترجع (بزيادة) نحو عدالة أو عدد (شهود) بل تنعارضان لان ما قدره الشرع لا يختلف بالزيادة والنقص ولا برجلين على رجل وامرأتين ولا على أربع نسوة (ولا) بينة (مؤرخة على) بينة (مطلقة) لم تتعرض لزمن الملك حيث لا يدل احدها واستويا في أن لكل شاهدين ولم تبين الثانية سبب الملك فتعارضان نعم لو شهدت احدها بدين والاخرى بالابراء رجحت بيته الابراء لانها انما تكون بعد الوجوب والاصل عدم تعدد الدين ولو شهدت بيته بالف وبيته باليمين يجب ألفان ولو أثبتت أقرار زيد بدين فثبتت زيدا قراؤه بانه لاشي له عليه لم يؤثر لاحتمال حدوث الدين بعد (فروع) لو أقام بيته بملك دابة أو شجرة من غير تعرض للملك سابق بتاريخ يستحق ثمرة ظاهرة ولا ولد منفصلا عند الشهادة ويستحق الحمل والثمر غير الظاهر عندها تبعه الامام والاصل فاذا تعرضت للملك سابق على حدوث ما ذكر فيستحقه ولو اشترى شيئا فاخذ منه بحجة غير اقرار رجوع على بائعه الذي لم يصدقه ولا أقام بيته بانه اشتراه من المدعى ولو بعد الحكمه بالثمن بخلاف ما لو أخذ منه باقراره أو بحلف المدعى بمدنكو له لانه المقصر ولو اشترى قنوا أو قر بانه قن ثم ادعى بحرية الاصل وحكم له بهار جع بشمنه على بائعه ولم يضر اعترافه برقه لانه معتمديه على الظاهر ولو ادعى شراء عين فشهدت بيته بملك مطلق قبلت لانها شهدت بالمقصود ولا تناقض على الاصح وكذا لو ادعى ملكا مطلقا فشهدت له به مع سببه لم يضر وان ذكر سببا وسببا آخر ضرر ذلك للتناقض بين الدعوى والشهادة (فروع) لو باع دار ثم قامت بيته بحسبه أن أباه وقفها عليه ثم على أولاده انزعت من المشتري ورجع بشمنه على البائع ويصرف له ما حصل في حياته من الغلة ان صدق البائع الشهود والوقوف فان مات مصرا صرفت لأقرب الناس الى الواقف قاله الرافعي كالقفال (فروع) تجوز الشهادة بل تجب ان انحصر الاصرفه بملك الآن للعين المدعاة استصحابا لما سبق من ارث وشر او غيرها اعتمادا على الاستصحاب لان الاصل البقاء والحاجة لذلك والالتمسرت الشهادة على الاملاك السابقة اذا تطاول الزمن وعلم ان لم يصرح بانه اعتمد الاستصحاب والالم تسمع عند الاكثرين (ولو ادعى) أي كل من اثنين (شيثايد ثالث) فان أقربه لاحدها سلم اليه وللآخر تخفيفه (و) ان ادعى شيئا على ثالث (أقام كل) منهما بيته أنه اشتراه منه وسلم ثمنه (فان اختلف تاريخهما حكم للاسبق) منهما تاريخا لان معناه زيادة علم (والا) يختلف تاريخهما بان أطلقا أو احدهما أو أرخا بتاريخ متحد (سقطنا) لاستحالة اعمالهما ثم ان أقرهما أو لاحدهما فواضح والاحلف لكل يمين ويرجمان عليه بالثمن لثبوته بالبينة ولو قال كل منهما والمبيع في يد المدعى عليه بملكه فكذا وهو ملكي والالم تسمع الدعوى فانكروا أقاما يمينتين بمقالة أو طالبا بالثمن فان اتحد تاريخهما سقطتا وان اختلف لزمه الثمان ولو قال آجرتك البيت بعشرة مثالا فقال بل آجرتني جميع الدار بعشرة وأقاما يمينتين تساقطتا فيتحالفان ثم يفسخ العقد (تنبيه) لا يكفي في الدعوى كالشهادة ذكر الشراء الامع ذكر ملك البائع اذا كان غير ذي يد أو مع ذكر يده اذا كانت اليد له ونزعت منه تعديا (ولو ادعى) أي الورثة كلهم أو بعضهم (مالا) عينا أو ديناً رأو منفعة) لمورثهم الذي مات (وأقاموا شاهدا) بالمال (وحلف) معه (بعضهم) على استحقاق مورثه الكل (أخذ نصيبه ولا يشارك فيه) من جهة البقية لان الحجة تمت في حقه وحده وغيره قادر عليها بالحلف وان عين الانسان لا يعطى بها غيره فلو كان بعض الورثة صبيا أو غائبا حلف اذا بلغ أو حضر وأخذ نصيبه بلا إعادة دعوى وشهادة ولو أقر بدين لم يثبت فاخذ

(قوله لان دعوى الملك السابق لا تسمع فكذا البينة) قال في الاشياء الا في مسائل وعدمها ما ذكره الشارح ثم قال ومنها الشهادة بان هذه الثمرة حصلت من شجرته في ملكه وان هذا العزل حصل من قطنه والفرخ من بيضته والحبن من دقيقه ولا يشترط ههنا أن يقول وهو في ملكه كما شرطناه في الدابة اه باختصار

بعض ورثته قدر حصته ولو بغير دعوى ولا اذن من حاكم فللبقية مشاركتة ولو أخذ أحد شركائه في دار أو منفعتها ما يخصه من أجرته لم يشاركه فيه بقية الورثة كما قاله شيخنا

(فصل) في الشهادات جمع شهادة وهي أخبار الشخص بحق على غيره بلفظ خاص (الشهادة لرمضان) أي لثبوته بالنسبة للصوم فقط (رجل) واحدا لامرأة وخشي (ولزنا) ولواط (أربعة) من الرجال يشهدون أنهم رأوه أدخل مكلفا مختارا حشفته في فرجها بالزنا قال شيخنا والذي يتجه أنه لا يشترط ذكر زمان ومكان إلا أن ذكره أحدم فيجب سؤال الباقي لاحتمال وقوع تناقض يسقط الشهادة ولا ذكر رأينا كالمروء في المكحلة بل يسن ويكفي للإقرار به اثنان كبير (ومال) عينا كان أودينا أو منفعة (وما قصد به مال) من عقد مالي أو حق مالي (كبيع) وحوالو وضمان ووقف وقرض وإبراء (ورهن) وصلاح وخيار وأجل (رجلان أو رجل وامرأتان أو رجل وعين) ولا يثبت شيء بامرأتين وعين (ولغير ذلك) أي ما ليس بمال ولا يقصد منه مال من عقوبة الله تعالى كحد شرب وسرقة أو لآدمي كحد دود وحذف ومنع إرث كان ادعى بقية الورثة على الزوجة أن الزوج خالمها حتى لا ترث منه (ولما يظهر للرجال غالبا كزنا) ورجمة (وطلاق) منجز أو معلق وفسخ نكاح وبلوغ (وعتق) وموت واعسار وقراض ووكالة وكفالة وشركة ووديعة وصاية وردة وانقضاء عدة باشر ورؤية هلال غير رمضان وشهادة على شهادة وأقرار بما لا يثبت إلا برجلين (رجلان) لا رجل وامرأتان لما روى مالك عن الزهري مضت السنة من رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه لا يجوز شهادة النساء في الحدود ولا في النكاح ولا في الطلاق وقيس بالذكورات غيرها مما يشاركها في المعنى (ولما يظهر للنساء) غالبا (كولادة وحيض) وبكارة وثبوت وبورضاع وعيب امرأة تحت ثيابها (أربع) من النساء (أو رجلان أو رجل وامرأتان) لما روى ابن أبي شيبة عن الزهري مضت السنة بأنه يجوز شهادة النساء فيما لا يطلع عليه غيره من ولادة النساء وعيوبهن وقيس بذلك غيره ولا يثبت ذلك برجل وعين وسئل بعض أصحابنا عما إذا شهد رجلان أن فلانا بلغ عمره ست عشرة سنة فشهدت أربع نسوة أن فلانة أليتيمة ولدت شهر مولده أو قبله أو بعده بشهر مثله فهل يجوز تزويجها اعتمادا على قولهن أو لا يجوز إلا بعد ثبوت بلوغ نفسها برجلين فاجاب نفعا الله به نعم يثبت ضمنا بلوغ من شهدن بولادتها كما ثبت النسب ضمنا بشهادة النساء بالولادة فيجوز تزويجها باذن الحاكم ببلوغها شرعا انتهى (فرع) لو أقامت شاهد اقرار زوجها بالدخول كفي حلفها معه ويثبت المهر أو أقامه هو على أقرارها به لم يكف الحلف معه لأن قصده ثبوت العدة والرجعة وليس بمال (وشرط في شاهد تكليف وحرية ومروءة وعدالة) وتيقظ فلا تقبل من صبي ومجنون ولا من بهر ق لنقصه ولا من غير ذي مروءة لأنه لا حياة له ومن لا حياة له يقول ما شاء وهو توقي الادناس عرفا فيسقطها الاكل والشرب في السوق والمشى فيه كاشفاره أو بدنه لغير سوق وقبله الحليلة محضرة الناس واكثر ما يضحك بينهم أولمب شطرنج أو رقص بخلاف قليل الثلاثة ولا من فاسق واختار جمع منهم الأذرعى والغزالي وآخرون قول بعض المالكية إذا فقدت العدالة وعم الفسق قضى الحاكم بشهادة الامثل فالامثل للضرورة والعدالة تتحقق (باجتناب) كل (كبيرة) من أنواع الكبائر كالقتل والزنا والقذف به أو أكل الربوا مال اليتيم واليمين الغموس وشهادة الزور ونجس الكيل أو الوزن وقطع الرحم والفرار من الزحف بلا عذر وعقوق الوالدين وغصب قدر ربع دينار وتفويت مكتوبة وتأخير زكاة عدوانا ونعمة وغيرهما من كل جريمة تؤذن بقله أكثر مراتكها بالدين ورقة الديانة (و) اجتناب (اصرار على صغيرة) أو صفات ربان لا تغلب طاعته صفاته ففي ارتكب كبيرة بطلت عدالته مطلقا أو صغيرة أو صفات رداوم عليها أو لا خلافا لمن فرق فان غلبت طاعته صفاته فهو عدل ومتى استويا أو غلبت صفاته فهو فاسق والصغيرة كنظر الأجنبية ولسها ووطء رجمية ومجر المسلم فوق ثلاث وبيع خمر ولبس رجل ثوب حريري وكذب لاحد فيه ولعن ولولبهيمة أو كافر وبيع معيب بلا ذكر عيب وبيع رقيق مسلم لكافر ومحاذاة قاضي الحاجة الكعبة

(قوله اخبار) هذا هو الصيغة والحق هو المشهود به والشخص هو الشاهد والغير هو المشهود عليه (قوله بلفظ) أي لا غير فلا تأتي الاشارة هنالما قدمناه لك ان اشارة الاخرس مثل نقطه الا في ثلاثة أشياء جمعت في قوله اشارة الاخرس مثل نقطه فيما عدا ثلاثة لحذقه في الحنث والصلاة والشهادة تلك ثلاثة بلا زيادة اه (قوله وشرط في شاهد الخ) قال في الاشياء قاعدة كل ما شرط في الشاهد فهو معتبر عند الاداء لا التحمل الا في النكاح اه (قوله وعدالة) استغنى بها عن التصريح بالاسلام ويشترط أيضا فيه انتفاء التهمة وبه صرح في المنهاج فلو زاده شارحنا لكان أولى وزاد في حج كونه ناطقا رشيدا اه

بفرجه وكشف العورة في الخلوة عبثا ولم يبرء لصحة النهي عنه وغيبه وسكوت عليها وتقل بعضهم الاجماع على أنها كبيرة لما فيها من الوعيد الشديد محمول على غيبة أهل العلم وحمل القرآن لمعوم البلوى بها وهي ذكر ك ولو بنحو اشارة غير ك المحصور المين ولو عند بعض المخاطبين بما يكره عرفا واللعب بالشرطي بكسرا وله وفتح م معجوا ومعملا مكره ان لم يكن فيه شرط مال من الجانبين أو أحدهما أو تقويت صلاة ولو بنسيان بالاشتغال به أو لعب مع منتقد تحريره والاحرام ويحمل ما جاء في ذمه من الاحاديث والآثار على ما ذكر وتسقط حروءة من يداومه فترد شهادته وهو حر ام عند الأئمة الثلاثة مطلقا ولا تقبل الشهادة من مغفل ومغفل نظر ولا أصم في مسموع ولا أعمى في مبصر كأيأتي ومن التيقظ ضبط الفاظ المشهود عليه بحروفها من غير زيادة فيها ولا نقص قال شيخنا ومن ثم لا تجوز الشهادة بالمعنى نعم لا يبعد جواز التعبير باحد الديقين عن الآخر حيث لا إيهام (و) شرط في الشاهد أيضا عدم تهمة) يجر نفع اليه أو الى من لا تقبل شهادته له أو دفع ضرر عنه بها فترد الشهادة (لرقيقه) ولو مكاتب أو لغيره لم مات وان لم تستغرق تركه الديون بخلاف شهادته لغيره الموسر وكذا المفسر قبل موته فتقبل لها (و) ترد (بعضه) من أصل وان عاقل أو فرع له وان سفل (لا) ترد الشهادة (عليه) أي لا على أحدهما بشيء اذ لا تهمة ولا على أييه بطلاق ضرة أمه طلاقا بانها أمه تحتها أمارحى فتقبل قطعها هذا كله في شهادة حسبة أو بعد دعوى الضرة فان ادعاه الاب لعدم نفقة لم تقبل شهادته للتهمة وكذا لو ادعته أمه قال ابن الصلاح لو ادعى الفرع على آخر بدعي لم يملكه فانكر فشهد به أو الوكيل قبل وان كان فيه تصديق ابنه وتقبل شهادة كل من الزوجين والاخوان والصديقين للآخر (و) ترد الشهادة (بما هو محل تعمره) كان وكل أو أوصى فانه لا يثبت بشهادته ولا ية له على المشهورة به نعم لو شهد به بعد عزله ولم يكن خاص قبله قبلت وكذا لا تقبل شهادة وديع لمودعه ومرتهن لراهنه لتهمة بقاء يدهما ما مالىس وكلا أو وصيا فيه فتقبل ومن حيل شهادة الوكيل مالو باع فانكر المشتري الثمن أو اشترى فادعى اجنبى بالمبيع فله أن يشهد لموكله بأن له عليه كذا أو بأن هذا ملكه أو جاز له أن يشهد به للبائع ولا يذكر أنه وكيل وصوب الاذعى حله باطنا لان فيه توصل الحق بطريق مباح وكذا لا تقبل براءة من ضمنه الشاهد أو أصله أو فرعه أو عبده لانه يدفع به الفرم عن نفسه أو عن لا تقبل شهادته له (و) ترد الشهادة (من عدو) على عدوه عداوة دينوية لاله وهو من يحزن بفرحه وعكسه فلو طأدى من ير يد أن يشهد عليه بالغ في خصومته فلم يحبه قبلت شهادته عليه (تنبيه) قال شيخنا ظاهر كلامهم قبولها من ولد العدو ويوجه بأنه لا يلزم من عداوة الاب عداوة الابن (فائدة) حاصل كلام الروضة وأصلها أن من قذف آخر لا تقبل شهادته كل منهما على الآخر وان لم يطلب المقذوف حده وكذا من ادعى على آخر انه قطع عليه الطريق وأخذ ماله فلا تقبل شهادته أحدهما على الآخر قال شيخنا يؤخذ من ذلك ان كل من نسب آخر الى فسق اقتضى وقوع عداوة بينهما فلا تقبل الشهادة من احدهما على الآخر نعم يتردد النظر فيمن اغتاب آخر بمفسق يجوز له غيبته به وان أثبت السبب يجوز لذلك (فرع) تقبل شهادة كل مبتدع لا تكفره ببدعته وان سب الصحابة رضوان الله عليهم كما في الروضة وادعى السبكي والاذعى انه غلط (و) ترد (من مبادر) بشهادته قبل ان يسألها ولو بعد الدعوى لانه منهم نعم لو اهادها في المجلس بعد الاستشهاد قبلت (الا) في شهادة حسبة وما قصد بها وجه الله فتقبل قبل الاستشهاد ولو بلا دعوى (في حق مؤ كد الله) تعالى وهو مالا يتأثر برضا الأدمي (كطلاق) رجعى أو بائن (وعتق) واستيلا ونسب وعفوع قدود بقاء عدة واقضائها وبلوغ اسلام وكفر ووصية ووقف بنحو جهة عامة وحق لمسجد وترك صلاة وصوم وزكاة بان يشهد بتركها وتحريم رضاع ومصاهرة (تنبيه) انما تسمع شهادة الحسبة عند الحاجة اليها فلو شهد اثنان أن فلانا عتق عبده أو انه أخو فلانة من الرضاع لم يكف حتى يقول انه يسترقه أو انه يريد نكاحها وخرج بقول في حق الله تعالى حق الأدي كقدود حد قذف ويبيع فلا تقبل فيه شهادة الحسبة وتقبل في حد الزنا وقطع الطريق والسرقة وتقبل

(قوله حيث لا إيهام) قال حجج
كاشير اليه قولهم لو قال شاهد
وكله أو قال قال وكتته وقال
الآخر فوض اليه أو أنه قبل
أو قال واحد قال وكتت وقال
الآخر قال فوضت اليه لم يقبل
لان كلا أسند اليه لفظا مغايرا
لآخر وكان الغرض أنهما
اتفقا على اتحاد اللفظ الصادر
منه والا فلا مانع أن كلامهم
ما ذكره مرة ويحجر ذلك في
قول أحدهما قال القاضي
ثبت عندى طلاق فلانة وآخر
ثبت عندى طلاق هذه وهي
تلك فانه يكتفى اتفاقا بحجوفه

الشهادة (من فاسق بعد توبة) حاصلة قبل الفراغ وطلوع الشمس من مغربها (وهي ندم على معصية من حيث انها معصية لا لحوق عقاب لواطع عليه أو لفراغته مال) شرط (اقلاع) عنها حالان كان متلبسا أو مصرا على معاودتها ومن الاقلاع رد المصوب (وعزم أن لا يعود) اليها ما طاش (وخرج عن ظلامة آدمي) من مال أو غيره فيؤدي الزكاة لمستحقها ويرد المصوب ان بقي وبذلك ان تلف مستحقه ويمكن مستحق القود و حد القذف من الاستيفاء أو يبرئ منه المستحق للخبر الصحيح من كلف أخيه عنده مظلمة في عرض أو مال فليستحله اليوم قبل أن لا يكون دينار ولا درهم فان كان له عمل يؤخذه منه بقدر مظلمته والا أخذ من سيئات صاحبه حمل عليه وشمل العمل الصوم كاصح به حديث مسلم خلافا لمن استثناه فاذا تعذر رد الظلامة على المالك أو وارثه سده القاض ثقة فان تذر صر فيها فإشياء من المصالح عندا تقطاع خبره بنية الغرم له اذا وجده فان أعسر عزم على الاداء اذا أيسر فان مات قبله أنقطع الطلب عنه في الآخرة ان لم يصب بالتزام فلم يرجو من فضل الله الواسع تعويض المستحق ويشترط أيضا في صحة التوبة عن اخراج صلاة أو صوم عن وقتها قضاؤها وان كثر او عن القذف أن يقول القاذف قذفي باطل وأنا نادم عليه ولا أعود اليه وعن الغيبة أن يستحلها من المقتاب ان باعته ولم يتعذر موت أو غيبة طويلة والا كفى الندم والاستغفار له كالحاسد واشترط جمع مقدمون أنه لا بد في التوبة من كل معصية من الاستغفار أيضا واعتمده البلقيني وقال بعضهم يتوقف في التوبة من الزنا على استحلال زوج المزنى بها ان لم يخف قتله والا فليتضرع الى الله تعالى في ارضائه عنه وجعل بعضهم الزنا مما ليس فيه حق آدمي فلا يحتاج فيه الى الاستحلال والوجه الاول ويسن لازني كسكل مرتكب معصية الستر على نفسه بان لا يظهر حاله لحد أو يزول أن يتحدث بها تفكها أو مجاهرة فان هذا حرام قطعا وكذا يسن لمن أقر بشيء من ذلك الرجوع عن اقراره به قال شيخنا من مات وله دين لم يستوفه ورثته يكون هو المطالب به في الآخرة على الاصح (و) بعد (استبراء سنة) من حين توبة فاسق ظهر فسقه لاهل قلبية وهو متمم لقبول شهادته وعوده ولا يتغير ذلك لتقوي دعواه وانما قدرها الاكثر من سنة لان للفصول الاربعة في تهيج النفوس بشهواتها اثر اينا فاذا مضت وهو على حاله أشعر ذلك بحسن سريره وكذا لا بد في التوبة من خاتم المرواة من الاستبراء كما ذكره الاصحاب (فرع) لا يقدح في الشهادة جهله بفروض نحو الصلاة والوضوء اللذين يؤديهما ولا توقفه في المشهود به ان حاد وجزم به فيعيد الشهادة ولا قوله لا شهادة لي في هذا ان قال نسيت أو أمكن حدوث المشهود به بعد قوله وقد اشترت ديارته ولا يلزم القاضي استفساره ان اشترى ضبطه وديارته بل يسن كتحقق الشهود والالزم الاستفسار (و) شرط لشهادة بفعل كزنا (وغصب ورضاع وولادة (ابصار) له مع فاعله فلا يكفي فيه السماع من الغير ويحوز تعدد نظر فرج الزانيين لتحمل شهادة وكذا امرأة تلد لاحملها (و) لشهادة (بقول كعقد) وفسخ واقرار (هو) أي ابصار (وسمع) لقائله حال صدوره فلا يقبل فيه أصم لا يسمع فيه شيئا ولا أعمى في مرئي لا نسند طرق التمييز مع اشتباه الاصوات ولا يكفي سماع شاهد من وراء حجاب وان علم صوته لان ما أمكن ادراكه بأحدى الحواس لا يجوز أن يعمل فيه بقلبه ظن لجواز اشتباه الاصوات قال شيخنا نعم لو علمه بيت وحده وعلم أن الصوت بمن في البيت جاز اعتماده صوته وان لم يره وكذا لو علم اثنين بيت لا ثالث لهما وسمعهما يتعاقدان وعلم الموجب منهما من القابل لعلمه بالملك المبيع أو نحو ذلك فله الشهادة بما سمعه منهما اه ولا يصح تحمل شهادة على منتقبة اعتمدا على صوتها كما لا يتحمل بصير في ظلمة اعتمادا عليه لاشتباه الاصوات نعم لو سمعها فتعلق بها الى القاضي وشهد عليها جاز كالأعمى بشرط أن تكشف نقابها ليعرف القاضي صورتها وقال جمع لا ينقد نكاح منتقبة الا ان عرفها الشاهدان اسما ونسبا وصورة (وله) أي للشخص (بلامراض شهادة على نسب) ولومن أم أو قبيلة (وعتق) ووقف وموت (ونكاح) وملك (بتسامع) أي استفاضة (من جمع يؤمن كذبهم) أي تواطؤهم عليه لكثرة فيهم فيقع العلم أو الظن القوي بخبرهم ولا يشترط حريرتهم ولا ذكورهم ولا يكفي أن يقول سمعت الناس يقولون كذا بل يقول أشهد أنه ابنه

(قوله الرجوع عن اقراره) قال حج ولا يخالف هذا قوله يسن لمن ظهر عليه حد أي لله أن يأتي الامام ليقبضه عليه لفوات الستر الآن المراد بالظهور أن يطلع على زناه مثلا من لا يثبت الزنا بشهادته ويسن له ذلك أما حد الأدمي أو القودله أو تعزيره فيجب الاقرار به ليستوفي منه ويسن لشاهد الأول الستر ما لم تكن المصلحة في الاظهار اه باختصار (قوله ولا أعمى في مرئي) قال مرأورد البلقيني صورا تقلب فيها شهادة الأعمى على الفعل منها الزنا اذا وضع يده على ذكر داخل في فرج امرأة أو صبي فامسكهما ولزمهما حتى شهد عند القاضي بما عرفه بمقتضى وضع اليد فهذا أبلغ من الرؤية ومنها الغضب والاتلاف الى آخر ما ذكره

مثلا (و) له الشهادة بلامعارض (على ملك به) أي بالتسامع ممن ذكر (أو يد وتصرف تصرف ملاك) كالسكنى والبناء والبيع والرهن والاجارة (مدة طويلة) عرفا فلا تكفي الشهادة بمجرد اليد لانها لا تستلزمه ولا بمجرد التصرف لانه قد يكون بناية ولا تصرف بمدة قصيرة نعم ان انضم للتصرف استفاضة أن الملك له جازت الشهادة به وان قصرت المدة ولا يكفي قول الشاهد رأيت ذلك سنين واستثنوا من ذلك الرقيق فلا تجوز الشهادة بمجرد اليد والتصرف في المدة الطويلة ان انضم لذلك السماع من ذي اليد أنه له كما في الروضة للاحتياط في الحرية وكثرة استخدام الاحرار واستصحاب لما سبق من نحو ارث وشراء وان احتل زواله للحاجة الداعية الى ذلك ولان الاصل بقاء الملك وشرط ابن أبي الدم في الشهادة بالتسامع أن لا يصرح بان مستنده الاستفاضة ومثلها الاستصحاب ثم اختار وتبعه السبكي وغيره ان ذكره تقوية لعلمه بان جزم بالشهادة ثم قال مستندى الاستفاضة أو الاستصحاب سمعت شهادته والا كان قال شهدت بالاستفاضة بكذا فلا خلافا للرافعي واحترز بقولي بلامعارض عما اذا كان في النسب مثلا طعن من بعض الناس لم تجز الشهادة بالتسامع لوجود معارض (تنبيه) يتعين على المؤدى لفظا شهد فلا يكفي مرادفه فاعلم لانه أبلغ في الظهور ولو عرف الشاهد السبب كالإقرار هل له أن يشهد بالاستحقاق وجهان أشهرهما لا كانه ابن الرفعة عن ابن أبي الدم وقال ابن الصباغ كغيره تسمع وهو مقتضى كلام الشيخين (وتقبل شهادة على شهادة) مقبول شهادته (في غير عقوبة لله) تعالى مالا كان أو غيره كمقدوفسخ وإقرار وطلاق ورجعة ورضاع وهلال رمضان ووقف على مسجد أو جهة عامة وقود وقذف بخلاف عقوبة لله تعالى كحدز فلو شرب وسرق أو انما يجوز التحمل (ب) شروط (تفسير أداء أصل) بغية فوق مسافة العدوى أو خوف حبس من غريم وهو معسر أو مرض يشق معه حضوره وكذا بغيره موت أو جنون (و) (استرائه) أي الأصل أي التماسه منه رعاية شهادته وضبطها حتى يؤديها عنه لان الشهادة على الشهادة نيابة فاعتبر فيها اذن المنوب عنه أو ما يقوم مقامه (فيقول انا شاهد بكذا) فلا يكفي اناعلم به (وأشهدك) أو أشهدك أو أشهد (على شهادته) به فلو أهمل الأصل لفظا الشهادة فقال اخبرك أو أعلمك بكذا فلا يكفي كالا يكفي ذلك في أداء الشهادة عند القاضي ولا يكفي في التحمل سماع قوله لفلان علي فلان كذا أو عندي شهادة بكذا (أو) (بتبيين فرع) عند الاداء (جهة تحمل) كاشهد ان فلان شهد بكذا أو أشهدني على شهادته أو سمعته يشهد به عند قاض فاذالم بين جهة التحمل ووثق الحاكم بعلمه لم يجب الديان فيكفي أشهد على شهادة فلان بكذا الحصول الغرض (و) (بتسميته) أي الفرع (أياه) أي الأصل تسمية تميزه وان كان عدلا لتعرف عدالة فان لم يسمعه لم يكف لان الحاكم قد يعرف جرحه لو ساء وفي وجوب تسمية قاض شهد عليه وجهان وصبوب الاذرعى الوجوب في هذه الايام لما غلب على القضاة من الجهل والفسق ولو حدث بالأصل عداوة أو فسق لم يشهد الفرع فلوزالت هذه الموانع احتيج الي تحمل جديد (فرع) لا يصح تحمل النسوة ولو على مثلهن في نحو ولادة لان الشهادة بما يطلع عليه الرجال غالبا (ويكفي فرعان لاصلين) أي لكل منهما فلا يشترط لكل منهما فرعان ولا تكفي شهادة واحد على هذا واحد على آخر ولا واحد على واحد في هلال رمضان (فرع) لورجوعا عن الشهادة قبل الحكم منع الحكم أو بعده لم ينقض ولو شهدوا بطلاق بائن أو رضاء محرم وفرق القاضي بين الزوجين فرجوعا عن شهادتهم دام الفراق لأن قولهما في الرجوع محتمل والقضاء لا يرد به محتمل ويجب الشهود حديث لم يصدقهم الزوج مهر مثل ولو قبل وطء أو بعد ابراء الزوجة وزوجها عن المهر لانه بدل البضع الذي فوتوه عليه بالشهادة الا ان ثبت أن لا نکاح بينهما بنحو رضاء فلا غرم اذ لم يفوتوا شيئا ولورجوع شهود مال غرموا للمحكوم عليه البدل بعد غرمه لا قبله ولو قالوا أخطأنا موزعنا عليهم بالسوية (تمة) قال شيخ مشايخنا زكريا كالفز في تليق الشهادة لو شهدوا احد باقراره بانه وكله في كذا أو أخبر بانه أذن له في التصرف فيه أو فوضه اليه لفقت الشهادتان لان النقل بالمعنى كالنقل باللفظ بخلاف ما لو شهدوا احد بانه قال

(قوله ولورجوع شهود مال الخ)
ويحصل الرجوع برجعت
أو رجعت أو شهادتنا باطلة
أو لا شهادة لي وفي أبطالها أو
فسختها أو رددتها وجهان
ويتمجه أنه غير رجوع اذ لا
قدرة له على انشاء ابطالها
الذي هو ظاهر كلامه بخلاف
ما لو قال هي باطلة أو مسقوطة
أو مفسوخة لانه أخبر بانها
لم تقع بحجة أصلا

وكلتك في كذا وآخر قال بأنه قال فوضته اليك أو شهدوا أحد باستيفاء الدين والآخرة بالبراءة فلا يلفقان اه
قال شيخ مشايخنا أحمد المزدحمي شهدوا أحد ببيع والآخرة بقراره أو واحد بملك ما داه وآخرة بقرار الدخول به
لم تتفق شهادتهما فلور جمع أحدهما أو شهدا كالأخر قبل لأنه يجوز أن يحضر الأمرين ومن ادعى الفين وأطلق
فشهد له واحد وأطلق وآخر أنه من قرض ثبت أو فشهد له واحد بالف ثمن مبيع وآخرة بالف قرض لم تتفق وله
الحلف مع كل منهما ولو شهدوا أحدا بالاقرار وآخر بالاستفاضة حيث تقبل لفقائته وسئل الشيخ عطية المكي
نفعنا الله به عن رجلين سمع أحدهما تطليق شخص ثلاثا والآخرة بالاقرار به فهل يلفقان أولا فأجاب بأنه يجب
على سامع الطلاق والاقرار به أن يشهد عليه بالطلاق الثلاث بتأويل لا يتعزضا لا نشاء ولا اقرار وليس هذا من
تلفيق الشهادة من كل وجه بل صورة انشاء الطلاق والاقرار به واحدة في الجملة والحكم يثبت بذلك كيف كان
وللقاضي بل عليه سماعها انتهى (خاتمة في الإيمان) لا ينعقد اليمين إلا باسم خاص بالله تعالى أو صفة من صفاته
كوالله الرحمن والاله ورب العالمين وخالق الخلق ولو قال وكلام الله أو وكتاب الله أو قرآن الله أو التوراة
أو الإنجيل فيمين وكذا المصحف أن لم ينبو بالمصحف الورق والجلد وان قال وربى وكان عرفهم تسمية السيد
ربا فكفاية والافمين ظاهر أن لم يرد غير الله ولا ينقد بمخلوق كالنبي والسكبة للنبي الصحيح عن الحلف
بالآباء وللأمر بالحلف بالله وروي الحاكم خبر من حلف بغير الله فقد كفر وحملوه على ما إذا قصد تعظيمه كتعظيم
الله تعالى فإن لم يقصد ذلك أثم عند أكثر العلماء أي تبعاً لنص الشافعي الصريح فيه كذا قاله بعض شراح
المنهاج والذي في شرح مسلم عن أكثر الأصحاب الكراهة وهو المقتضى وان كان الدليل ظاهراً في الأثم قال
بعضهم وهو الذي ينبغي العمل به في غالب الأعصار لقصد غالبهم به اعظام المخلوق به ومضاهاته لله تعالى الله عن
ذلك علواً كبيراً وإذا حلف بما ينعقد به اليمين ثم قال لم أر دبه اليمين لم يقبل ولو قال بديمينه ان شاء الله وقصد
لفظ الاستثناء قبل فراغ اليمين واتصل الاستثناء بها لم تنعقد اليمين فلا حنث ولا كفارة وان لم يتلفظ بالاستثناء
بل نواه لم يندفع الحنث ولا الكفارة ظاهر بل يدين ولو قال لغيره أقسمت عليك بالله أو أسألك بالله لتفعلن
كذا أو اديمين نفسه فيمين ومن لم يقصد يمين نفسه بل الشفاعة ويمين المخاطب أو أطلق فلا تنقذ لانه لم يحلف
هو ولا المخاطب ويكره رد السائل بالله تعالى أو بوجه في غير المكروه وكذا السؤال بذلك ولو قال ان فعلت
كذا فانا يهودى أو نصراني فليس يمين لا تنفاه اسم الله وصفته ولا كفارة وان حنث نعم يحرم ذلك كفيرة
ولا يكفر بل ان قصد تبعيد نفسه عن المحلوف أو أطلق حرم ويلزمه التوبة فان علق أو اراد الرضا بذلك ان
فعل كفر حالاً وحيث لم يكفر سن له أن يستغفر الله تعالى ويقول لا اله الا الله محمد رسول الله وأوجب صاحب
الاستقصاء ذلك ومن سبق لسانه الى لفظ اليمين بلا قصد كالأول والله وبلى والله في نحو غضب أو صلة كلام لم ينقد
والحلف مكروه الا في بيعة الجهاد والحنث على الخير والصادق في الدعوى ولو حلف في ترك واجب أو فعل حرام
عصى ولزمه حنث وكفارة أو ترك مستحب أو فعل مكروه وسن حنثه وعليه كفارة أو على ترك مباح أو فعله
كدخول دار أو اكل طعام كالأول انا فالأفضل ترك الحنث ابقاء لتنظيم الاسم (فرع) يسن تقليد يمين
من المدعي والمدعى عليه وان لم يطلبه الخصم في نكاح وطلاق ورجعة وعتق ووكالة وفي مال بلغ عشرين ديناراً
لا فيما دون ذلك لأنه حقير في نظر الشرع نعم لو رآه الحاكم لنحو جراءة الحاكم فله والتقليد يكون بالزمان
وهو بعد العصر وعصر الجمعة أولى وبالمكان وهو للمسلمين عند المنبر وصعودهما عليه أولى وبزيادة الأسماء
والصفات ويسن أن يقرأ على الحالف آية آل عمران ان الذين يشرون بمهد الله وأيمانهم ثمناً قليلاً وان
يوضع المصحف في حجره ولو اقتصر على قوله والله كفى ويعتبر في الحلف نية الحاكم المستحلف فلا يرفع اثم
اليمين الفاجرة بنحو تورية كاستثناء لا يسمعه الحاكم ان لم يظلمه خصمه كما بحثه البلقيني أما من ظلمه
خصمه في نفس الأمر كان ادعى على معسر فيحلف لا تستحق على شيء أي تسليمه الآن فتتفهم
التورية والتأويل لأن خصمه ظالم ان علم أو غطى ان حلف فلو حلف انسان ابتداء أو حلفه

(قوله لم أر دبه اليمين لم يقبل)
أي ظاهر أما باطننا قديين نعم
نيته غير اليمين في تخليف
الحاكم لا تصرفه عن اليمين
وان قصد الصرف اه (قوله)
بل يدين) ان كان في الواقع
قصد بالاثبات بلفظ ان شاء
الله متصلاً لتعليق فلا يمين
والا انقذت اه (قوله)
صاحب الاستقصاء) هو
الامام الغزالي نفعنا الله به

غير الحاكم اعتبر نية الحالف ونقته التورية وان كانت حراما حيث يبطل بها حق المستحق واليمين تقطع
الخصومة حال لا الحق فلا تبرأ ذمته ان كان كاذبا فلو حلفه ثم أقام بينة بما ادعاه حكم بها كالأمر الخصم بمدحله
والنكول أن يقول أنا كل أو يقول له القاضي احلف فيقول لا أحلف واليمين المردودة وهي عين المدعي بعد
النكول كإقرار المدعي عليه لا كالبينة فلو أقام المدعي عليه بمدحها بينة بأداء أو إقرار لم تسمع لتكذيبه لها بإقراره
وقال الشيخان في محل تسمع ومحج الاسوى الاول والبلقينى الثاني وقال شيخنا والمتجه الاول (فرع) يتخير
في كفارة اليمين بين عتق رقبة كاملة مؤمنة بلا عيب يخل بالعمل أو الكسب ولو نحو غائب علمت حياته أو
اطعام عشرة مساكين كل مسكين مدح من غالب قوت البلد أو كسوتهم بما يسمى كسوة كقميص أو أزار أو
مقنعة أو منديل يحمل في اليد أو الكم لا خف فان عجز عن الثلاثة لزمه صوم ثلاثة أيام ولا يجب تنابها خلافا لكثيرين

باب في الاعتاق

هو إزالة الرق عن الأدي والاصل فيه قوله تعالى فك رقبة وخبر الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم قال من أعتق
رقبة مؤمنة وفي رواية امرأ مسلما أعتق الله بكل عضو منها عضوا من أعضاءه من النار حتى الفرج بالفرج
وعتق الذكر أفضل وروى أن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه أعتق ثلاثين ألف نسمة أي رقبته وختما
كالأصحاب بباب العتق تفاؤلا (صح عتق مطلق تصرف) له ولاية ولو كافر أفلا يصح من صبي ومجنون ومجور
بسفه أو فلس ولا من غير مالك بغير نيابة (ينحوا عتقتك أو حررتك) كفك كعتك أو أنت حر أو عتق وبكناية
مع كلامك أو لا سبيل لي عليك أو أزلت ملكي عنك وأنت مولاي وكذا يأسدي علي المرجع وقوله أنت
ابني أو هذا أو هو ابني أو أبي أو أمي اعتاق ان أمكن من حيث السن وان عرف نسبه مؤاخذه له بإقراره أو بإبني
كنية فلا يعتق في النداء الا ان قصد به العتق لاختصاصه بأنه يستعمل في العادة كثير الملاطفة وحسن المعاشرة
كما صرح به شيخنا في شرحي المنهاج والارشاد وليس من لفظ الاقرار به قوله لا عتق لعبدي فلان لأنه لا
يصلح موضوعه لا قرار ولا انشاء وان استعمل عرفا في العتق كما أفق به شيخنا رحمه الله تعالى (ولو بموض) أي
معه فلو قال أعتقتك على ألف وبعثك نفسك بألف فقبل فور اعتق ولزمه الألف في الصورتين والولاء للسيد
فيهما (ولو أعتق حاملا) مملوكه هي وحدها (تبهما) أي الحمل في العتق وان استثناء لانه كالجزء منها ولو أعتق الحمل
عتق ان نفخت فيه الروح دونها ولو كانت لرجل والحمل لآخر بنحو وصية لم يعتق أحدهما بعتق الآخر (أو) اعتق
(مشترا) بينه وبين غيره أي كله (أو) اعتق (نصيبه) منه كنصيب منك حر (عتق نصيبه) مطلقا (وسرى
الاعتاق) من موسر معسر (لما يسره) من نصيب الشريك أو بعضه ولا يمنع السراية دين مستغرق بدون
مجر واستيلاء أحد الشريكين الموسر يسرى الى حصه شريكه كالتق وعليه قيمة نصيب شريكه وحصته من
مهر المثل لا قيمة الولد أي حصته ولا يسرى التدبير (ولو ملك) شخص (بعضه) من أصل أو فرع وان بعد (عتق
عليه) لخبر مسلم وخرج بالمعنى غيره فالأخ فلا يعتق بملك (ومن قال لعبده أنت حر بعد موتي) وإذا مات فانت
حر أو أعتقتك بعد موتي وكذا إذا مات فانت حرام أو مسيب مع نية (فهو مدبر يعتق بعد وفاته) من ثلث ماله بعد
الدين (وبطل) أي التدبير (بنحو بيع) للمدبر فلا يمدود وان ملكه ثانيا أو يصح بيعه (لا بر جوع) عنه (لفظا)
كفسخته ونقضته ولا بانكار التدبير ويجوز له وطء المدبرة ولو ولدت مدبرة وولد من كإح أو زنا لا يثبت للولد
حكم التدبير فلو كانت حاملا عند موت السيد فيتم بها جزاؤها ولو بر حاملا ثبت التدبير للعجل تبعها ان لم يستثنه
وان انفصل قبل موت سيدها لان أبطال قبل انفصاله تدبيرها والمذبر كعبد في حياة السيد ويصح تدبير مكاتب
وعكسه كما يصح تعليق عتق مكاتب ويصدق المدبر بينه وبينها وجد معه وقال كسبته بعد الموت وقال الوارث بل
قبله لان يذله (الكتابة) شرعا عقد عتق بلفظها معلق بمال منجم بنجمين فاكتر هي (سنة) لا واجبة وان
طلبها الرقيق كالتدبير (بطلب عبدا من مكتسب) بما يفي مؤنته ونجومه فان فقدت الشروط أو أحدها فباحة

(قوله الاعتاق) هو لغة
مأخوذ من قولهم عتق
الفرس اذا سبق وعتق
الفرخ اذا طار واستقل
فكان العبد اذا فك من
الرق تخلص واستقل
اه (قوله صح عتق مطلقا الخ)
أركان العتق معتق وعتيق
وصيغة فهذا شروع منه
في بيان شرط المعتق الذي
هو الركن الاول وأخل
المصنف من شروطه
بالاختيار فلا يصح
اعتاق مكره اه (قوله)
وشرط في محتها لفظ الخ
أولى من هذه العبارة
بل الصواب أن يزيد
ونحوه لتدخل الإشارة
من الاخرس والكتابة
فما يوجه التعبير باللفظ
والاقتصار عليه من عدم
صحتها بغيره ممنوع ثم
اللفظ والإشارة ينقسم
كل منهما الى صريح
وكناية وأما الكتابة
فكنية دائما اه

٢ (قوله لا عتق لعبدي
فلان) هكذا في النسخة
وليس بظاهر فلتحرر عبارته

الحمد لله الموفق للعلى
ثم الصلاة على الرسول المصطفى
تقوى الاله مدار كل سعادة
ان الطريق شريفة وطريقة
فشريفة كسفية وطريقة
فشريفة أخذ بدين الخالق
وطريقة أخذ بأحوط كالورع
وحقيقة لوصوله للنقص
من رام درا للسفينة يركب
فكذا الطريقة والحقيقة يأخي
فليه تزيين لظاهره الجلى
وتزول عنه ظلمة كي يمكننا
ولكل واحد طريق من طرق
كجلوسه بين الانام مريا
وكخدمة للناس والحمل الحطب
من رام أن يسلك طريق الاوليا
اطلب متابا بالندامة مقلعا
وبرامة من كل حق الآدمي
وأقم دواما بالمحاسبة التي
وبحفظ عين واللسان وسائر الـ
فالتوب مفتاح لسكل اطاعة
فان ابتليت بفلة أو صجة
ومنها القناعة واقنع بترك المشتغى والفاخر
من يطلب ماليس يعنيه فقد
ومنها الزهد وازهد وذا فقد علاقة قلبكا
والزهد أحسن منصب بعد التقى
ومحب دنيا قاتل أين الطريقـ*
واترك من الأزواج من في طاعة
لسلامة الدنيا خصال أربع
وتكون من سيب الاناسى آيسا
وتعلمن علما يصحح طاعة
هذى الثلاثة فرض عين فاعرفن
حافظ علي سنن وآداب انت
ان التصوف كله لهو الادب
اذ لا دليل على الطريق الى الاله

منها التوبة

ومنها تعلم العلم
الشرعى
ومنها السنن

حمدا يوافي به المتكاملا
والآل مع صحب وأتباع ولا
وتباع أهوا رأس شر حائلا
وحقيقة فاسمع لها ما مثلا
كالبحر ثم حقيقة در غلا
وقيامه بالامر والنهى انجلا
وعزيمة كرياضة متبتلا
ومشاهد نور التجلى بانجلا
ويغوص بحرا ثم درا حصلا
من غير فعل شريفة لن تحصلا
بشريفة لينور قلب مجتلا
لطريقة فى قلبه أن تنزلا
يختاره فيكون من ذا واصل
وككثرة الاوراد بالصوم الصلا
لتصدق بمحصل متمولا
فليحفظن هذى الوصايا تاملا
وبعزم ترك الذنب فيما استقبلا
ولهذه الاركان فارغ وكلا
تنهاك تقصيرا جرى وتساهلا
أعضا جميعا فاجهدن لاتكسلا
وأساس كل الخير أجمع أشملا
فى مجلس فتداركن مهرولا
من مطعم وملابس ومنازلا
فات الذى يعنيه من غير اثلا
بالمال لا فقد له تك أعقلا
وبه ينال مقام أرباب العلا
ق الى الخلاص كمكثر شرب الطلاـ*
ماساعدت واختر عزوبا فاضلا
غفر لجهل القوم منك تجهلا
ولسبب نفسك للاناسى باذلا
وعقيدة ومرأة قلبك فاصقلا
واعمل بها تحوي نجاة واعتلا
مأثورة عن خير من جا مرسلا
ومن العوارف فاطلبنه وعولا
الا متابعة الرسول المكمل

في حاله وفعاله ومقاله
وطريق كل مشايخ قد قيدت
طالع رياض الصالحين وأحكم
واهتم بالفرض الذي لم يدن من
ما زال عبدى بالنوافل يقرب
والسمع منه ثم عينا باصرة
ومنها التوكل وتوكلن متجردا في رزقكا
أما المعيل فلا يجوز قعوده
لاتبدلن للناس عرضك طامعا
ومنها الاخلاص أخلص وذا أن لا تريد بطاعة
لاتقصدين معه الى غرض الدنا
واحذر رياء محبطا لعبادة
لا تظهرن فضيلة كي تمتد
إيمان مره لا يكون تكاملا
فيكون مدحهم وذمهم سوا
عمل لاجل الناس شرك تركه
لاتطعن عند المهين منزلا
ومنها الصحبة لا تصحب من كان أهل بطلاة
والعزلة الاولى اذا فسد الزما
وكذا اذا خاف الوقوع بشبهة
والاختلاط بناسنا في جمعهم
هذا لمن بالعرف يقدر يأمر
صبرا طي كل الاذى لا يقلب
لسكن يقول البعض من متأخري الـ
اذ نادر حقا خلوا محافل
كل المعاصي كالرياء وغيبة
واصرف الى الطاعات وقتك كله
ومنها حفظ الاوقات وتصير اوقات المباح بنية
وزع بمون الله وقتك واصرفن
فاذا بدا فجر فصل تحشما
واجهد لتحضر في صلاتك قلبكا
لاتنس أن الله ناظر قلبكا
لاتتركن جماعة قد فضلت
ولم تعلم ان تكن متساهلا
ثم اشتغل بالورد لاتسكلمن

فتبمن وتابع لاتمدلا
بكتاب ربي والحديث تأصلا
ما فيه تظفر بالسعادة واعملا
هذا العطا وبمثل ذلك أكلا
حتى أكون لهيدا والا رجلا
أى مثل ذلك في المطالب هرولا
ثقة بوعد الرب أكرم مفضلا
عن مكسب لعياله متوكلا
في ما لهم أوجاههم متذلا
الا التقرب من الهك ذي الملا
كشائهم أونحو ذاك توصلا
وانظر الى نظر العليم فتكملا
لاتبرزن لينكروك رذائلا
حق يرى ناسا بابل مثلا
لم يحش لومة لائم في ذي الملا
للناس ذاك هو الرياء سهلا
ان كنت تطلب عندناس منزلا
وتساهل في الدين ذاك هو البلا
ن وخاف من فتن بدين مبتلى
أوفى حرام أولئك مماثلا
وجماعة أونحو ذلك فضلا
وعن المناكر قد نهى متحملا
في ظنه عصيانه بمحافلا
فضلاء عزلة ذا الزمان مفضلا
عن حوبة فانظر لنفسك عافلا
أونحو ذلك باختلاطك حصلا
لاتتركن وقتا سدى متساهلا
مصرفة في الخير فاصح بلائلا
كلا بما هو لائق متبتلا
متدبرا لقراءة ومكلا
جهدا بليغا كي تنال فضائلا
وحضوره وشهوده لك فاوجلا
بالسبع والعشرين من فضل علا
في مثل هذا الرخ أخسر أجهلا
مستقبلا ومراقبا ومهلا

بطريقة معهودة لمشايخ

فيضي وجه القلب بالنور الخلي

فتصير أهلا للمشاهدة التي

آداب الاشراف حتى اذا شمس بدت كرميحن

حزبا فاكثرت باعاط مع أدب

ودواء قلب خمسة فتلاوة

وقيام ليل والتضرع بالسحر

ولقارئ وحافظ يتخلق

كزهادة الدنيا كذا ترك مبا

وكذا السخا والجود ثم مكارم

والحلم ثم الصبر ثم تنزه

وملازمات للسكينة والورع

ولقص شاربه وتسريح اللحى

وازالة الريح الكريهة والوسخ

وكذا احتساب المضاحك لازم

وليحذر من عجب رياء والحسد

واستعمل الماثور من ذكر دها

ويراقب المولى بسر والعلن

ذا بعض آداب لقار واطلب

ثم الضحى صل ولا تدع الفكر

عمل بلا ذكر المنية اثر

ثم اشتغل بالعلم أو بعبادة

فلعلم فضل علي من يعبد

ان الاله وأهل كل سمائه

كل يصلي يا حبيب علي الذي

من في الطريق للتعلم يسلك

وملائك تضع الجناح له اذا

وتعلم للباب من علم له

تصحيح النية هذا اذا قصد الاله وآخره

وليحرم من غرف الجنان الفاخره

رجل به يؤتي غذا يلقي به

فيها يدور كما يدور حمارنا

فيجىء من في النار يساله أما

فيقول يا قومي بلى لكنني

بعضي اصرؤ قد رام غير المه

لترى به نارا ونورا حاصل

ويصير مذموم الطباع زائلا

هي نعمة عظمى فصر متأهلا

صل الاشراف وقرا آنا تلا

وحضور قلب خاشعا ومرئلا

بتدبر المعنى وللبطن الخلا

ومجالسات الصالحين الفضلا

بمحاسن الشيم الرضية مكملا

لا يها وباهلها متقللا

ثم أخلاق ثم طلاق لا خائلا

عمادنا من مكسب متجملا

وخشوعه وتواضع متكملا

وازالة ظفرا وابطأ فافعل

وملابس مكروهة فتكملا

وكذلك اكثرا مزاحا زايلا

والاحتقار لغيره بالاعتلا

وكذلك تسبيح وتهليل جلا

وطي الاله بكل أمر عولا

باق من التبيان وانع مكملا

بهجوم موت والحساب مع البلا

وبذكرها حقا كضرب معاولا

أو بالمعيشة واختزن الافضلا

فضل البدور على الكواكب في الجلا

والارض حتى الحوت مع غل الفلا

قد علم الخير الانس محصلا

فلى الجنان له طريق سهلا

يسمى رضا بمرامه متقبلا

فضل علي مائة الركبة نافلا

بالعلم والا فلهلاك تحصلا

وليسقطن في درك نار نازلا

في النار تخرج منه أمعاء جلا

برحاء يطحن كالخصيد تذلا

قد كنت تامرنا وتنبى مقبلا

ما كنت بالعلم المكرم طاملا

وثواب أخرى بالتصليم ظافلا

آداب القارئ
والحافظ

ومنها صلاة
الضحى

فضل المعلم

فضل التلم

تصحيح النية

حرم عليه جناية المتفقه **الا بعلم** نافع متشاعلا
 وكذلك تقصى من يعلم ذلك **الا بعلم** نافع لاجاهلا
 كلام علي ما يقصد فاذا رأى متعلما يبكي على الشهوات متبعا هواه معاملا
 بالعلم متكالبا أيضا على روم الدنيا من غير منهاج مباح نائلا
 ولقد تصاطى علم فرض كفاية من قبل فرض العين علما وابتلى
 فلقد تبين من قرائن حاله قصد لغير الله فيه تغلفلا
 وكذا اذا ترك الصلاة جماعة من غير عذر بل بان يتكاسلا
 وكذلك ترك للرواتب والسنن ان أكدت فاعلم وكن متأملا
 ولعالم الاخرى علامات ترى علامه لعلما
 ولذلك آيات تكون كثيرة الحير
 ويكون بالمأمور أول حامل ويكون معتنيا بعلم راغبا
 متوقيا علما يكون مكثرا ويكون محتبنا ترفه مطعم
 وتنمنا وتزيننا بلباسه ويكون منقبضا عن السلطان ذا
 * **الا لنصح** أولرد مظالم والى الفتاوى لا يكون مسارعا
 وأنى اجتهدا لا يكون تعينا ويكون يقصد بالعلوم وجوده
 فيكون مهتما بعلم الباطن متوقفا لطريق علم الآخرة
 ويكون معتمدا على تقليده وأئمة كاشافى ونحوه
 زهد صلاح والعبادة عليهم وكذا الفقاهاة فى مصالح ديننا
 فقهائنا قد تابعوا فى فقههم فتعلمن الله علما نافعا
 تعلميه الله خير عبادة وجه كلام القوم غير مخطئ
 واستفسر الاستاذ تترك ما بدا قابل كتابك قبل وقت مطالعه
 طالع مرارامته قبل الشرو ولنهم سطر من متون أحسن
 وأبدأ بفرض العين ثم اعمل به ثم الكتاب فسنه مترنلا

واتبع بعلم الفقه ثم أصوله
وعلم آداب ثمانية لغة
وكذا بيان والبديع وقافيه
وفروعها انشاء نثر والنظا
لا تفتقر بوقوع أهل زماننا
طالع أخى أحياء الغزالي تمل
آداب الأكل كل بعد ذلك من حلال لاشبه
لا شيء أنفع من تقليل أكله
آفات شبع ثقل جسم قسوة
تضعيف جسم عن عبادة ربه
بل بعد ذلك للسهاد لطاعة
والظهر صل جماعة مع سنة
فلطالب علما بعلم يشتغل
وكذا الى وقت الرقاد فواظبن
وكتاب أذكرك النواوى طالعن
لا تملحن نوما ولا تك نامما
لا بأس ان ضاجعت زوجك لا تصر
فاذا انتهت بليلة فتعجذن
فتركستان من الصلاة بليلة
فاستكثرن من الكنوز لفاقة
ويفوز هذا بالكثير من اهتيا
وحديث دنيا ثم لغو واللفظ
ويمين تجديد الوضوء وذكركا
وعبادة بين العشاء ومغرب
واظبن على هذا بقية عمركا
من لاله شغل بدنيا تارك
فبخدمه الرب العلى تنعما
واذا السامة في الصلاة تمرضت
واذا سئمت تلاوة فانزل الى
ثم اذكرن بالقلب وهو مراقب
لحديث نفس كالكلام بالسن
قد أجمع العراف جلهم على
حفظ لانفاس يكون خروجها
بالشد ثم المسد تحت ففوقه
أو ذكر تهليل وذا الذكر الخفى

آداب النوم

ثم البواقي راع تدرجها بلا
صرف ونحو والمعاني المفضلا
وكذا عروض فاطلبها مجلا
محاضرات والخطوط فاجلا
فى منطق ثم الكلام توغلا
فيه الشفا من كل داء أعضلا
ما لم يذم الشرع ذلك حلالا
وشرايه للجسم والدين اعتلا
للقلب زالت فطنة متملا
جلب لنوم فاحذرته وعيلا
ثم انتبه قبل الزوال تسلا
ثم اشتغل بالخير مما قد خلا
ولعابد صلى تلا أو هلا
جدا على هذا ولا تك ذاها
واعمل بما فيه تمل خيرا جلا
الاطي ذكر وطهر كاملا
فى غفلة وتلامس مسترسلا
واستغفرن للمؤمنين وأعولا
كنز بدار الخلد أدوم أنبلا
تأتى عليك ولا نسيب ولاولا
مك واشتغالك بالدنا متغافلا
وكذا باتعاب الجوارح وامتلا
قبل الغروب مسبحا مستقبلا
واترك كلاما بعد ذلك فافلا
واقصر لآمال وجاهد تنبلا
دنيا لهم مبال ذلك يبطلا
بصلاته وتلاوة متشاعلا
قاتل القرائ برهة متأملا
ذكر بقلب واللسان مكلا
لا تشتغل بحديث نفس مهملا
يقسو به قلب فلاتك فافلا
ان أفضل الطاعات لله العباد
ودخولها بالله فى الملا الحلا
صفة له مع برزخ فاستكملا
من غير تحريك الشفاء تداولا

ومنها المهمة

من لم يكن في بدء أمر جاهدا
وكذاك معرفة تخص عليه
وجهاد نفس أن تزكي من رذا
والعارفون برهم هم أفضل
فلركة من طارف هي أفضل
قال الامام السهروردي قدسا
فليكثر العبد التلاوة مكثرا
وليجهد بوطاء قلب نطقه
ومزيلة لحديث نفس كي ينو
ويفيض نور القلب للقلب فذا
ويصير حقا ذكر ذات ذكره
هذا الذي أوصي الشيوخ الكمل
والحمد للباقي الرؤف مصليا

لم يلق من هذي الطريقة خردلا
في غالب من غيرها لن تحصلا
لها وتحلية بنور فضائلا
من أهل فرع والاصول تكملا
من الفها من عالم فتقبلا
والمقصد الاقصى المشاهدة العلا
ذكر بطيب كلمة متبتلا
حتى يصير بقلبه متاهلا
والقلب للحال العلية نائلا
بحاسن الاعمال منه تنولا
هذي المشاهدة الشريفة حصلا
الله وفقنا له متفضلا ■
أعلى الصلاة على الرسول محوقلا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(يقول مصححه أصالح الله عمله وبلغه في الدارين أملا)

الحمد لله العلي الكبير والصلاة والسلام على البشير النذير صاحب الدين القويم الهادي الى الحق الطريق المستقيم وبعد فقد تم طبع كتاب فتح المعين بشرح قرّة العين للامام العلامة والخبير الفهامة

الشيخ زين الدين المليباري وبهامشه تقاريرات من بعض حواشيه

تكشف عن محاسنه غوامض غواشيه وقد كان هذا الطبع

الزاهر والوضع البهي الباهر بمطبعة خادام العلم والدين محمد

افندي علي صبيح بميدان الازهر الشريف

بمصر في أواخر شهر شوال من سنة ١٣٤٦

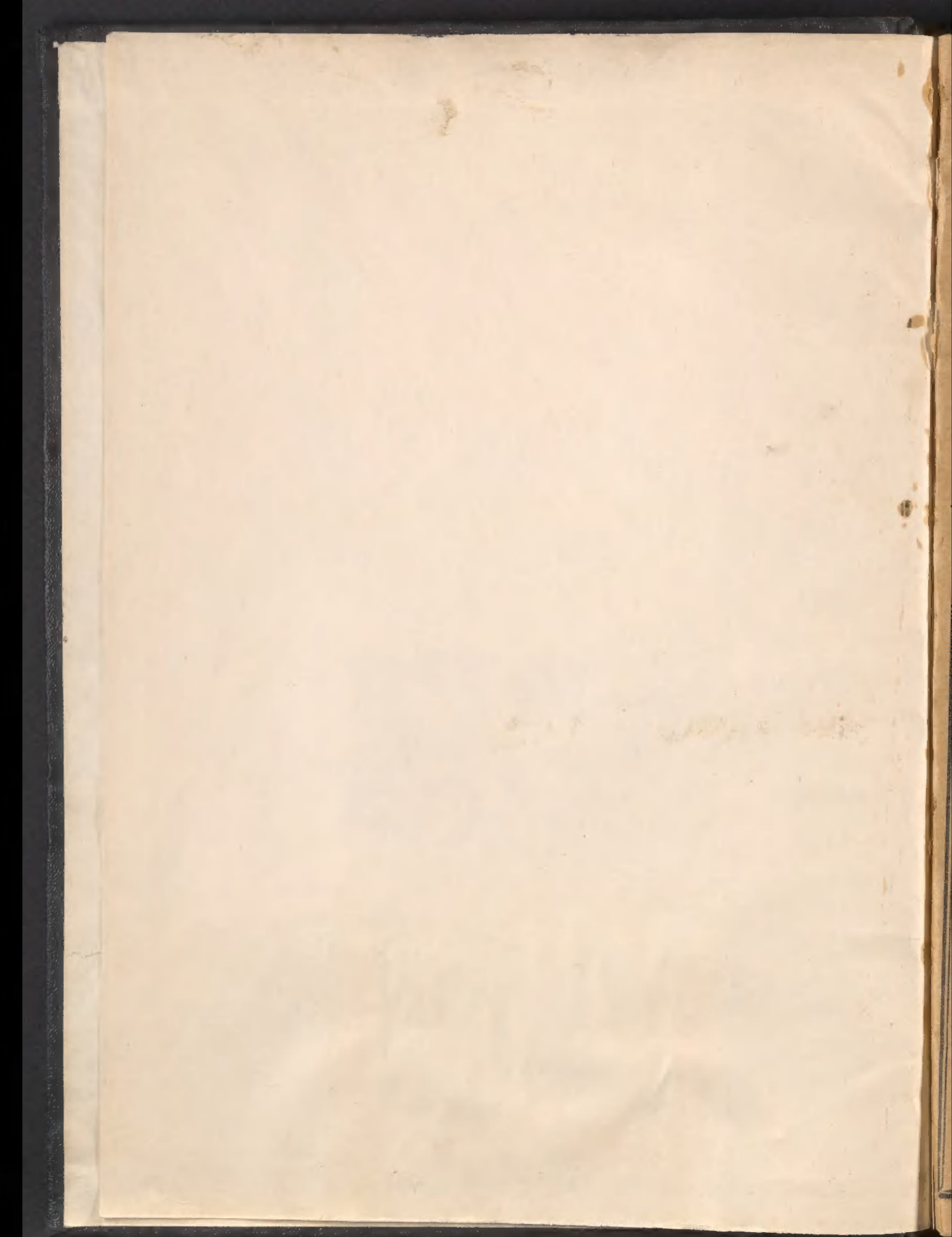
هجريه علي صاحبها أفضل

الصلاة وأزكى

التحية

صحيفة	صحيفة
٢٩ وهذا زكاة الزروع والثمار	٢ خطبة الكتاب
زكاة المساشية	٣ باب الصلاة
٥٠ زكاة الفطر	حد تارك الصلاة
٥١ فصل في أداء الزكاة (وفيه من تصرف اليهم	٤ فصل في شروط الصلاة
وم الاصناف الثمانية)	الطهارة الاولى الوضوء شروطه
٥٣ (تتمة) في قسمة الغنيمة والفي	٥ فروضه
٥٤ صدقة التطوع باب الصوم	٦ سننه
٥٨ (تتمة) يسن اعتكاف الخ وهو باب الاعتكاف	٨ (تتمة) يتيمم لأحدثين الخ وهو باب التيمم
٥٩ فصل في صوم التطوع	نواقض الوضوء
٦٠ باب الحج والعمرة أركانه	٩ والطهارة الثانية الغسل
٦١ شروط الطواف واجبات الحج سننه	موجبه
٦٢ فصل في محرمات الاحرام	١٠ مبحث الحيض والنفاس
٦٣ (تتمة) يسن لقاصدة مكة الخ	فروض الغسل سننه
(مهمات) يسن متأ كذا الحر قادر تضحية الخ	١١ (وثانها) أي ثاني شروط الصلاة طهارة بدن
وهذا باب الأضحية والعقيقة	(الخ) وهذا هو باب بيان النجاسة وازالتها
٦٤ (فرع) يسن لكل أحد الادهان الخ وفيه	١٣ (قاعدة مهمة) وهي أن ما أصله الطهارة وغلب
مسائل شتى كالاحتجال والخضاب ووصل	علي الظن تنجسه الخ
الشعر وغير ذلك وفيه مبحث الصيد والذباح	١٤ (تتمة) يجب الاستنجاء من كل خارج ملوث
والاطعمة	الخ وهو باب الاستنجاء
٦٥ (فائدة) أفضل المكاسب الزراعة ثم الصناعة الخ	(وراءها معرفة دخول وقت) وهذا باب المواقيت
(فرع) نذكر فيه ما يجب علي المكلف بالنذر	١٥ (فرع) يكره تحريم صلاة لاسبب لها الخ
الخ وهو باب النذر	١٦ فصل في صفة الصلاة
٦٦ (باب البيع)	فصل في أبعاد الصلاة ومقتضى سجود السهو
٦٨ (الربا ومحرمات البيع)	٢٥ (تتمة) تسن سجدة التلاوة لقارئ وسامع الخ
٦٩ فصل في خيار المجلس والشرط وخيار العيب	٢٧ فصل في مبطلات الصلاة
٧٠ فصل في حكم المبيع قبل القبض	٢٩ فصل في الأذان والاقامة
٧١ فصل في بيع الأصول والثمار	٣١ فصل في صلاة النفل (وفيه صلاة العيدين
فصل في اختلاف المتعاقدين	والكسوفين والاستسقاء)
٧٢ فصل في القرض والرهن	٣٤ فصل في صلاة الجماعة
٧٤ تمة المفلس من عليه دين الخ وهو باب التفليس	٣٩ فصل في صلاة الجمعة
٧٥ فصل يحجر بحجوز وصبا الخ فصل في الحوالة	٤٢ فرع يحل الحرير لقتال الخ وهذا باب اللباس
٧٦ (تتمة) يصح من مكلف رشيد ضمان بدين	٤٤ (تتمة) يجوز لمسافر سفر أطول لا قصر رباعية
الخ وهو باب الضمان	فصل في الصلاة على الميت
واعلم أن الصلح جائز الخ وهو باب الصلح	٤٨ باب الزكاة
باب في الوكالة والقراض	زكاة النقدين والتجارة
	٤٩ (فرع) يجوز للرجل تحتم بخاتم فضة الخ

صفحة	صفحة
١١١ فصل في الخلع	٨٠ (تتمة) الشراكة نوحان الخ وهو باب الشراكة
١١٢ فصل في الطلاق	فصل انما تثبت الشفعة لشريك وهو باب
١١٥ (فائدة) يجوز تعليق الطلاق الخ	الشفعة باب في الاجارة
(مهمة) يجوز الاستثناء بنحو الا الخ	٨٢ (تتمة) تجوز المساقاة الخ وهو باب المساقاة
(فرع) حكم المطلقة بالثلاث	٨٣ باب في العارية
فصل في الرجعة	٨٤ فصل النصب استيلاء الخ
١١٦ فصل الايلاء حلف زوج الخ	باب في الهبة
فصل انما يصح الظهار الخ فصل في العدة	٨٧ باب في الوقف
١١٨ فرع في حكم الاستبراء	٩١ باب في الاقرار
١١٩ فصل في النفقة	٩٢ باب في الوصية
١٢٢ (فرع) فسخ النكاح	٩٥ باب الفرائض
١٢٤ تتمه يجب علي موارث الخ وهو باب نفقة الاقارب	٩٥ الحجب
فصل والاولى بالحضانة وهي تربية من لا يستقل	٩٦ المعصبات
١٢٥ باب الجنابة ١٢٥ الدية	٩٦ فصل في بيان أصول المسائل
١٢٧ (تتمة) يجب عند هيجان البحر وخوف	٩٧ فصل صح ابداع محترم الخ وهو باب الوديعة
الفرق القاء غير الحيوان الخ	فائدة الكذب حرام الخ
(خاتمة) تجب الكفارة على من قتل الخ	فصل لو التقط شيئاً وهو باب اللقطة
باب في الردة	باب النكاح
١٢٨ باب الحدود (حد الزنا)	٩٩ أركانه
١٢٩ حد القذف حد الشرب	١٠١ محرماته
١٣٠ حد السرقة	١٠٢ الاولياء
١٣١ (خاتمة) في قاطع الطريق فصل في التعزير	١٠٦ فصل في الكفارة
١٣٢ فصل في الصيال واتلاف البهائم وحكم	١٠٦ عيوب النكاح
الحثان وثقب الأذن	١٠٧ (تتمة) يجوز للزوج كل تمتع منها الخ
١٣٣ باب الجهاد	فصل في نكاح الامة
١٣٦ باب القضاء	فصل في الصداق
١٤٢ باب الدعوى والبيّنات	١٠٨ (تتمة) تجب عليه لزوجة موطوءة ولو أمة
١٤٣ فصل في جواب الدعوى وما يتعلق به	متعة الخ
١٤٦ فصل في الشهادات	(خاتمة) الوليعة لمرس سنة الخ وهو باب الوليعة
(خاتمة في الايمان) ١٥٠	١٠٩ (فروع) يندب الاكل في صوم نفل ولو مؤكدا
١٥١ باب الاعتاق	لارضاء ذي الطعام الخ
١٥٢ الكتابة	١١٠ فصل في القسم والنشوز



KEL

M2
F2
1928

MAY 1978

